مركز دراسات الوحدة العربية



الدولة المركزية في مصر

الدكتور نزيه نصيف الأيوبي

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "المجتمع والدولة"

الدولة المركزية في مصر

الدكتور نزيه نصيف الأيوبي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
بيروت: ايلول / سبتمبر ١٩٨٩

المحتويات

تقــديم

هذا الكتاب عن الدولة المركزية في مصر ، للدكتور نزيه الايوبي ، هو واحد من خمسة مجلدات حول المجتمع والدولة في الوطن العربي؛ تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ضمن مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي». أما المجلدات الأربعة الأخرى فهي :

- المجتمع والدولة في المغرب العربي، للدكتور عبد الباقي الهرماسي
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، للدكتور خلدون النقيب
- المجتمع والدولة في المشرق العربي، للدكتور غسان سلامة
- المجتمع والدولة في الوطن العربي، للدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرين.

ولأن هذه المجلدات الخمسة عن المجتمع والدولة، هي جزء من مشروع علمي أكبر وأشمل، فلا بد من أن تقرأ في سياق هذا المشروع؛ ولا بد من كلمة موجزة حوله.

يمثّل مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» أول جهد علمي جماعي كبير، تشارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة للتعرف على إمكانات الوطن وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً؛ في إطار المتغيرات العديدة التي تحكم النظامين الاقليمي والعالمي. فرغم محاولات سابقة ومشكورة لزملاء ومؤسسات أخرى في هذا الصدد؛ الا أن ما يقدّمه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، هو عمل غير مسبوق من حيث شموله وموسوعيته، ومن حيث أساليبه ومنهجيته، ومن حيث عدد من شارك في دراساته من أبناء هذه الأمة من المحيط الى الخليج ، ومن حيث المدة الزمنية التي استغرقها، ومن حيث عدد الهيئات والمؤسسات العربية التي إسهمت فيه وساندته. فالمشروع، من هذه الناحية، هو عمل علمي عربي تضامني وحدوي بكل معنى الكلمة.

ان الاعتبارات النظرية والمنهجية التي حكمت العمل في هذا المشروع الكبير، قد تمّ تفصيلها في مجلد مستقل(*) سيصدر عن المركز قريباً. ويكفي هنا أن نقول كلمتين مختصرتين، إحداهما حول المحاور الرئيسية للمشروع عموماً؛ والثانية حول محور المجتمع والدولة تخصيصاً.

لقد انطوى مشروع الاستشراف على أربعة محاور مترابطة، المحور الأول، هو **العرب والعالم**؛ ويتناول واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي الذي يعيش ويتحرك الوطن العربي في إطارهما ويتفاعل معهما، ويؤثّر ويتأثر بهما سلباً وايجاباً. والمحور الثاني، هو **التنمية الاقتصادية العربية**، ويتناول واقع ومستقبل القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتمالات تطور هذا النمو في العقود الثلاثة التالية. والمحور الثالث، هو **المجتمع والدولة**، ويتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقّدة بين تطور التكوينات والهياكل الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة ونمو الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى. والمحور الرابع، هو **النموذج النسقي العام** لمجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والاقليمية والدولية، في الماضي والحاضر، وأهمّ احتمالاتها المستقبلية. ويصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد من المجلدات حول دراسات كل من هذه المحاور الأربعة. والتفاعل الذي يجسّده النموذج النسقي ينطوي بدوره على عدة نميذجات فرعية، استخدم الباحثون فيها الأساليب الكمّية والكيفية.

لقد استغرق انجاز مشروع الاستشراف عدة سنوات. وكان هناك فريق مركزي(**) تولى التصميم والتخطيط والتنفيذ للمشروع ككل، من ألفه إلى يائه. واستعان في أثناء ذلك بحكمة وآراء عشرات من المفكرين والخبراء العرب، الذين تداولوا وتفاعلوا مع أعضاء الفريق المركزي في كل مرحلة من مراحل المشروع. ولكن التفاعل الأعظم كان بين أعضاء الفريق المركزي أنفسهم. وحدث التفاعل نفسه داخل كل محور بين الفرق الفرعية التي تكوّنت لتتولى انجاز دراسات كل محور من المحاور الأربعة.

ففي محور المجتمع والدولة، والذي يمثّل هذا الكتاب احدى دراساته، تمّ اعداد مخطط المحور في إطار المشروع العام، وجرت مناقشته تفصيلاً بواسطة الفريق المركزي، ثم

(*) هذا المجلد هو: مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

(**) تكوّن أعضاء الفريق المركزي من:

د. خير الدين حسيب	المشرف على الدراسة ورئيس الفريق
د. علي نصار	منسق لمحور «النمذجة»
د. ابراهيم سعد الدين	منسق لمحور «التنمية الاقتصادية العربية»
د. سعد الدين ابراهيم	منسق لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي»
د. علي الدين هلال	منسق لمحور «العرب والعالم»
أ. أديب الجادر	المدير التنفيذي للمشروع (خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧)

بواسطة آخرين من أصحاب المعرفة والخبرة. ثم تكون فريق فرعي للاضطلاع بدراسات محور المجتمع والدولة؛ وتداول أعضاء هذا الفريق الفرعي في ما بينهم، ثم مع الفريق المركزي للمشروع، تداولاً مكثفاً، قبل الشروع في دراساتهم، وفي أثنائها، وعند الانتهاء من كتابة مسوداتها.

لقد تمّ تقسيم العمل داخل محور المجتمع والدولة على أساس اقليمي ـ جغرافي ـ سياسي ـ ثقافي. فرغم أن أقطار الوطن العربي تحمل من القسمات المشتركة أكثر مما تحمل من قسمات مختلفة؛ إلا أن تحليل وفهم وتفسير هذه الأخيرة هو ما يمثل تحدياً علمياً حقيقياً. لهذا جاءت دراسات المحور متوازية مع الأقاليم الفرعية الكبرى للوطن العربي: الجزيرة والخليج، المشرق، وادي النيل، والمغرب العربي. فكل من هذه الأقاليم ينطوي على خصوصيات تاريخية ـ مجتمعية داخل المجرى الرئيسي العام للتاريخ الاجتماعي ـ الحضاري ـ السياسي العربي. وقد عكست هذه الخصوصية المجتمعية الفرعية نفسها إلى حد كبير على نشأة «الدولة»؛ سواء في شكلها التقليدي السابق للاختراق الاستعماري الغربي، أم في شكلها القطري الحديث، أم في تطورها منذ الاستقلال.

لقد التزم أعضاء فريق محور المجتمع والدولة بمخطط مفهومي عام لدراسة كل اقليم فرعي في الوطن العربي؛ بحيث تجيب الدراسة عن الأسئلة الأساسية حول طبيعة التكوينات الاجتماعية الرئيسية في كل قطر، وعلاقتها بالدولة عموماً وبالنظام السياسي القائم خصوصاً. ولكن في إطار هذا المخطط المفهومي العام، تركت الحرية لأعضاء الفريق في أن يتبنّى المقاربة المنهجية المثلى، من وجهة نظره، في وصف وتحليل وتفسير العلاقة الجدلية بين هذه التكوينات الاجتماعية ومؤسسة الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي. والجدير بالتنويه هو أنه رغم الخصوصية والتنوع المجتمعيين، ورغم التباين والتفاوت في تاريخ نشأة ومسار مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة منذ الاستقلال، ورغم اختلاف المقاربات المنهجية التي تبنّاها أعضاء الفريق، إلا أن العديد من استخلاصاتهم في نهاية التحليل تكاد تتطابق. وفي مقدمة هذه الاستخلاصات، هو أن **الدولة القطرية العربية المعاصرة لا تجسّم في سلطتها أو ممارساتها الحالية المصالح المشروعة للتكوينات الاجتماعية الرئيسية في أقطارها؛ وأن الفجوة في ازدياد بين المجتمع المدني من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. ولذلك، فإن هناك ما يشبه الاجماع بين مؤلفي المجلدات الخمسة في هذا المحور على أن الدولة القطرية في الثمانينات تعيش أزمة خانقة لم تشهد مثلها طوال العقود الأربعة السابقة، أي منذ الحرب العالمية الثانية؛ وأن هذه الأزمة تنذر في بعض الحالات، وبخاصة في الأقطار الطرفية ذات التنوع الاثني الكبير، بمزيد من تفتيت الدول القائمة، أو حتى اختفائها من الخريطة السياسية الاقليمية خلال العقود الثلاثة المقبلة.**

لقد ظلّت الدراسات العربية حول الدولة محدودة للغاية، ربما باستثناءات قليلة بين كتّاب

المغرب العربي. ويبدو أن أحد أسباب هذه الندرة هو أن معظم الكتاب العرب قد شعروا بجفوة أو عداء نحو مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة في المشرق العربي، لأنها نشأت كجزء من الخطة الاستعمارية في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى؛ وجاءت مضادة لأحلام وآمال العرب في دولة عربية موحدة. وربما شعروا أن مجرد دراسة وتحليل هذه الدولة القطرية، قد يضفي عليها «شرعية» لا تستحقها. ولكن هذا الموقف الايديولوجي من الدولة القطرية شيء، وضرورة دراستها موضوعياً كجزء من الواقع العربي القائم شيء آخر. حتى الرغبة في تغيير هذا الواقع لا بد أن تبدأ بتحليله وفهمه موضوعياً. لذلك يمثل هذا الكتاب، والكتب الأربعة الأخرى، محاولة رائدة وأمينة لفهم الدولة القطرية وعلاقتها المعقدة بمجتمعاتها في الوطن العربي. نأمل أن نكون، بهذا العمل، قد أسهمنا في ملء فراغ معرفي معيب، ليس فقط من أجل المزيد من فهم واقعنا المعاش، ولكن أيضاً لاستشراف الامكانات المتاحة لتغيير هذا الواقع، وأهمّ من ذلك للاختيار بين أفضل هذه الاحتمالات، والعمل على تحقيقها.

وقد بلور العاملون في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بما في ذلك أصحاب دراسات محور المجتمع والدولة، ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي. **المشهد الأول** هو امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يُذكر (مشهد استمرار واقع ومنطق التجزئة)؛ وهو يمثّل أسوأ الاحتمالات بالنسبة للوطن العربي عموماً، ولكل دولة على حدة (مهما كان حجمها أو درجة ثرائها)، ولبعض الدول الحدودية (على أطراف الوطن العربي) خصوصاً. أما **المشهد الثاني** فهو احتمال التعاون الاقليمي أو التنسيق العربي العام؛ وينطوي على وقف التدهور وتحسين الأداء العربي العام، سواء في داخل كل دولة أم في علاقات هذه الدول بالقوى الاقليمية والدولية المتربّصة بها. **والمشهد الثالث**، هو احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات اقليمية أم بين الدول القطرية في شكل وحدة اتحادية (فيدرالية). وهو أفضل احتمالات المستقبل على الاطلاق، ليس فقط من حيث أمن الوطن وعزة المواطن، ولكن أيضاً من حيث إمكانات التنمية الشاملة وسدّ الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني.

إن المهمة الأولى والعاجلة هي أن تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع الدراسي، إلى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حدّه الأدنى هو المشهد الثاني، وحدّه الأعلى هو المشهد الثالث. هذا هو التحدي الأعظم الذي يواجه جيلنا والجيل الذي يليه مباشرة، إذا كان لوطننا الكبير ولأمتنا العربية أن يبقيا ويزدهرا في القرن الحادي والعشرين.

مركز دراسات الوحدة العربية
أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

الفَصْــل الأوّل

مُقَــدّمة وَمُلاحَظَات نَظَـرِيَّة

مقدمة

لم يحظ موضوع تكوين الدولة في مصر بالاهتمام النظري الذي يستحقه. والمحاولات القليلة التي ظهرت حتى الآن جاءت في الغالب من غير المتخصصين في العلوم السياسية، وقد يكون لسيطرة المدرسة السلوكية الأمريكية على معظم علماء السياسة المصريين دور في ذلك. فقد ظهر مثلاً مؤلف مهم عن السياسة في مصر في الفترة الأخيرة، لمجموعة من خيرة علماء السياسة الشبان في مصر لم يتعرض لموضوع الدولة، وإنما قارب الموضوع من زاوية «النظام السياسي»[1].

ومع ذلك فمن الانصاف القول إن التنبه إلى أهمية موضوع تكوين الدولة قد بدأ في التزايد. ومن ذلك قول علي الدين هلال في مساهمته في هذا الكتاب المشار إليه إن «الإشكالية الحقيقية في الدراسة السياسية هي العلاقة بين الدولة والمجتمع، أي العلاقة بين مؤسسات الدولة ـ والنظام السياسي ـ من ناحية والقوى الإجتماعية المختلفة وتفاعلاتها من ناحية أخرى». كما يلاحظ بحق، أنه من الجوانب التي لم تدرس بعد عن الفترة الناصرية «عملية بناء مؤسسات الدولة الوطنية وممارساتها». كذلك ينوه بأن منهج الاقتصاد السياسي لم يتم الاستفادة منه بشكل كاف في دراسات السياسة المصرية، وهو المنهج القائم على أن الدولة «ليست كياناً موحداً أو متجانساً، ولكنها تشهد وتختبر عديداً من عمليات الصراع والمساومة والارغام والتراضي بين المصالح»، كما لم تتم الاستفادة أيضاً من منهج «النظام العالمي»، «فعندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً على قوى السوق العالمي، ويكون معتمداً بالذات على سلعة أو محصول واحد، فإن هذه الدولة تتأثر للغاية بتقلبات السوق وتكون عرضة لتأثير القوى التي تتحكم في هذا السوق».

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم [وآخرون]، النظام السياسي، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٦ ـ ٢٣.

وتستهدف هذه الدراسة إبداء بعض الملاحظات الأولية حول موضوع الدولة في مصر، مع تبيان بعض جوانب علاقتها بالمجتمع، متبنية في ذلك منظور منهج الاقتصاد السياسي.

وندعي ـ بادىء ذي بدء ـ أن تحديد تاريخ نشأة «الدولة» في مصر هو أصعب بكثير من تحديد هذا التاريخ بالنسبة إلى البلدان العربية الأخرى. ففي حين يتفق معظم الدارسين على ربط نشأة الدولة العربية الحالية بتاريخ استعمار بلدان المشرق والمغرب من جانب القوى الأوروبية، نجد أن هذه النشأة محل خلاف بين دارسي الحالة المصرية.

ويعتمد تحديد منشأ الدولة المصرية، ضمن ما يعتمد، على مفهوم الدولة في ذهن الكاتب[٢]. فإذا تم تعريف الدولة تعريفاً نوعياً عاماً يربط بينها وبين السيطرة المركزية على إقليم ما، وتسيير جانب كبير من شؤونه، لأمكننا الحديث عن دولة مصرية يعود تاريخها إلى ستة آلاف سنة. ولو ارتبط تعريف الدولة في أذهاننا بمجموعة الأفكار القانونية الخاصة بالسيادة وتحطيم، أو إخضاع، «المنظمات الوسيطة» واعتماد مبدأ «المواطنة» بدلاً من الهوية الدينية أو العرقية... إلخ، لأمكن إرجاع تاريخ الدولة في مصر إلى عهد محمد علي في بداية القرن التاسع عشر. أما إذا تبنى الكاتب منظوراً تاريخياً للدولة، وبخاصة إذا ما كان متأثراً بمدارس «الاقتصاد السياسي»، فسيرى في الدولة تعبيراً قانونياً وسياسياً عن مرحلة التطور الرأسمالي والرغبة في توحيد الأسواق وتحويل العمل إلى سلعة (عن طريق تطبيق مبدأ الفردية والتعامل النقدي)، وسيرى بالتالي أن تاريخ الدولة المصرية هو أمر حديث نسبياً يمكن إرجاعه إلى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومحاولات الرأسمالية المصرية (الرأسمالية «الخاصة» أولاً ثم رأسمالية الدولة فيما بعد) لتأكيد سيطرتها على السوق المصرية وعلى عملية إعادة إنتاج القوة العاملة وعلاقات الإنتاج.

وفي رأينا أن التواريخ الثلاثة واردة، يعبّر كل منها عن مرحلة أكثر تقدماً من مراحل تحديد مفهوم الدولة وتخصيصه. فلا شك، بتصورنا، في أن الدولة بمفهومها التاريخي العام الذي يربطها بفكرة «المركزية»، قد وجدت في مصر منذ عصر الفراعنة، حيث ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتدبير نظام الري الصناعي في البلاد. بل ربما كانت مصر والصين

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم ونظريات الدولة، عالمياً وعربياً، انظر: نزيه الأيوبي، «أدبيات دراسة المجتمع والدولة،» في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٣ ـ ١٠١.

بهذا المفهوم هما أقدم الدول في العالم. أما الدولة بمفهومها القانوني، القائم على مبدأ السيادة وعلى فكرة المواطنة بما تفترضه من مساواة بين أفراد الوطن في مجالات من قبيل جمع الضرائب وفرض التجنيد وتوفير الفرص، فتعود بجذورها إلى عصر محمد علي «باني الدولة الحديثة في مصر». أما الدولة بمعنى السوق الموحد، ذي الإقتصاد النقدي والقوة العاملة المؤجرة وجهاز السلطة الذي يسعى إلى تحقيق استقلالية رمزية عن مصالح الفئات الرأسمالية المباشرة (وان ظل في النهاية يعبر عن مصلحتها السامية في انفتاح السوق واستمرارية القوة العاملة) فهي بهذا المعنى ما زالت في مصر في طور التكوين، وتاريخ تطورها لا ينفصل عن تاريخ الحركة الوطنية المصرية بشقها السياسي (الوفد، الضباط الأحرار. . . الخ) وشقها الإقتصادي (طلعت حرب وبنك مصر، تأميمات عبد الناصر وبرامجه التصنيعية . . . الخ).

وهكذا نرى أن تاريخ الدولة في مصر هو معكوس تاريخ الدولة في أوروبا تقريباً. فالمركزية قد تدعمت أولاً لأسباب جغرا ـ سياسية (نهر النيل ومتطلبات نظام الري الصناعي التي خلقت الدولة «الهيدروليكية» في مصر)، ثم جاء محمد علي في القرن التاسع عشر فبنى رموز الدولة القانونية الحديثة ومنظماتها (كالمجالس والوزارات والبيروقراطية ونظم التجنيد ونظم التعليم الموحدة)، ثم جاءت الرأسمالية المصرية في فترة ما بين الحربين العالميتين فحاولت بناء النظام الرأسمالي الصناعي في مصر، وتنازعتها تيارات مختلفة عكست خلفية الأجنحة الرأسمالية المختلفة: الأجنبية والمتوطنة والمصرية الخالصة. كما عكست الصراع داخل فئات الرأسمالية المصرية الخالصة بين من أرادوا رأسمالية خاصة «حرة» ومن أرادوا رأسمالية دولة ذات أهداف إنتاجية أو رفاهية كانت هي بدورها ـ ولا تزال ـ موضعاً للخلاف. إن الدولة بمفهوم «الإقتصاد السياسي» لا تزال إذاً في طور التكوين، وما الحقبة «الليبرالية» والحقبة «الناصرية» وحقبة «الانفتاح» إلا مراحل في هذا التطور، تتنازعها قوى وقيم مختلفة ولكن يسيطر عليها كلها متطلبات تمهيد السوق وبناء الصناعة و«إعادة انتاج» القوة العاملة.

ومن الواضح أن هذا النمط هو معكوس النمط الأوروبي تماماً، حيث ظهرت الرأسمالية أولاً، ثم طورت رموز الدولة القومية وأنشأت أجهزتها ثانياً، ثم تمكنت بذلك من تدعيم المركزية في النهاية. ولسوف يشرح لنا هذا النمط الكثير من التناقضات التي نلحظها في الدولة المصرية، ومنها على سبيل المثال تطور أجهزة الدولة في مصر وتقدمها، مع ضعف الروح الفردية وأنشطة المشاركة فيها. ذلك أن «التوصل» إلى الدولة في أوروبا قد تم عن طريق الفردية (أي إطلاق سراح الفرد من المنظمات الاقطاعية والوسيطة، وإعادة ربطه كوحدة مستقلة «ذات سيادة» بالدولة الحديثة) وهي عملية لم تتم في مصر إلا بصورة جزئية.

ومن ناحية أخرى يختلف هذا النمط المصري عن نمط نشأة الدولة في معظم البلدان العربية الأخرى القائمة - وإذا صح القول - بقليل من المبالغة - إن البلدان العربية المعاصرة هي من صنع الاستعمار الأوروبي الذي سيطر عليهاواقتسمها. ولكننا نجد أيضاً عادل حسين وغيره ممن يكتبون عن الدور التاريخي التنموي والنهضوي للدولة في مصر. وهكذا نلمس حيرة المثقفين إزاء دور الدولة في مصر: هل هي أس البلاء أم هي طوق النجاة، أم انها - كما يلمح لويس عوض دون أن يفصح - هذا وذاك؟

ولكن ربما كان من الأفضل قبل مزيد من التعمق في هذا المأزق الفكري، أن نتعرض بصورة انتقائية سريعة لعدد من الملاحظات النظرية حول موضوع الدولة التي نرى أنها قد تفيد في فهم تكوين الدولة المصرية وتطورها.

أولاً: حول نمط الانتاج وأصول الدولة في مصر: بعض الملاحظات النظرية

تعبّر قصة تطور الدولة في مصر - في تصورنا - عن قصة تحول التكوين المصري من نمط «شرقي» للإنتاج وباتجاه نمط «رأسمالي» له. ولا يمكن في نظرنا فهم ظاهرة الدولة، كتعبير قانوني وسياسي واجتماعي، من دون الإحاطة بالتطورات الإقتصادية التي طرأت على المجتمع، والتي انعكست على حركته الاجتماعية الطبقية.

وبتبسيط شديد، نقول إنه في النمط الشرقي تقوم الدولة عادة بـ «خلق طبقتها» بينما في النظام الرأسمالي تقوم الطبقة بصياغة الدولة على هواها. ومحور أطروحتنا الأساسية، هو أن التحولات الرأسمالية في مصر قد تمت على «أرضية» شرقية لها متطلباتها الحياتية وجذورها التاريخية، وأن طبيعة الدولة المصرية الحالية تحمل في طياتها بعضاً من المعالم الشرقية وبعضاً من المعالم الرأسمالية، التي تأثرت بطبيعة الحال بظروف التطورات الدولية.

لا بد إذاً من الإشارة، في البداية، إلى بعض معالم الدولة الشرقية وقسمها ورسم حدودها الحالية إلى حد بعيد، فهذه المقولة لا تنطبق على مصر إلا بشكل جزئي. بل لعلنا نستطيع الذهاب إلى أبعد من ذلك فنقول إنه في البلدان العربية التي لم تستقر فيها تقاليد عريقة للدولة المركزية، كان أحد الأساليب المهمة للإستعمار في السيطرة على هذه المجتمعات هو خلق الدولة فيها (تأمل مثلاً وضع بلدان الخليج العربي). أما في مصر فكانت محاولات السيطرة الإستعمارية مقترنة في العادة بمحاولة إضعاف جهاز الدولة فيها، فتأمل كيف اهتمت القوى الإستعمارية بتفكيك دولة محمد علي والقضاء على جيشها وتحجيم بيروقراطيتها وتفتيت النظام التعليمي فيها، وتأمل محاولات

الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي إضعاف الدولة في مصر في الوقت الحاضر عن طريق تحجيم القطاع العام وتشجيع الصناعات الصغيرة والأنشطة المحلية. . . الخ.

الدولة في مصر إذاً كيان معقد، يحير الكثيرين. ودون أن نستبق متطلبات التحليل كثيراً، نقول إن الدولة في مصر تبدو متسلطة على الفرد وخانقة للنمو الإقتصادي في بعض الأحيان، ولكن الدولة أيضاً هي حامي الاستقلال المصري وباني الصناعة والنهضة في أحيان كثيرة. وقد انعكست هذه الطبيعة المعقدة للدولة المصرية على موقف المثقفين منها. وهكذا نرى ـ في الستينات مثلاً ـ أن كاتباً مثل لويس عوض لا يكف عن الدعوة إلى الحرية، ولكنه يسطر الصفحات أيضاً مسبحاً بحمد دور الدولة في ترقية المعارف والفنون في مصر[٣]. وفي الفترة الحالية، نجد سعد الدين ابراهيم وغيره من الداعين إلى «الديمقراطية» باعتبارها المطلب المحوري في المرحلة الراهنة ليس ضد تعسف الدولة فقط، بل باعتبارها السبيل إلى بناء التنمية الحقيقية (لاحظ هنا التأثر بالنموذج الأوروبي، والغربي عموماً)، ثم تحليل العمليات التي انتقلت بها نحو مزيد من التوجه الرأسمالي.

ومن المناقشات المهمة في هذا المجال، من وجهة نظرنا، المناقشة النظرية التي دارت بشأن مفهوم «النمط الآسيوي للانتاج» ومفهوم «الاستبداد الشرقي»[٤]. فطبقا لهذه النظرية يمكن أن تشكل البيروقراطية طبقة حاكمة في وضع اجتماعي ـ طبيعي خاص، يكون فيه الماء هو المورد الاقتصادي النادر، والري هو الوسيلة الأساسية للحصول عليه، ومن ثم يتم إعطاء السلطة المركزية قدراً كبيراً من القوة من خلال تحكمها في نظام الري، الذي يعد مرادفاً، في مثل هذه الأحوال، للتنظيم.

إن فكرة وجود أسلوب «شرقي» متميز للانتاج ليست جديدة بالكامل. فقد أوضح آدم سميث في كتابه **ثروة الأمم**، أن الحكومة في مجتمعات مثل الصين ومصر الفرعونية قد وجهت كثيراً من الاهتمام نحو نظام القنوات. وكذلك أشار جيمس ميل في كتابه **تاريخ الهند البريطانية** إلى «النموذج الآسيوي للحكومة». أما جون ستيوارت ميل، في

---

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال: لويس عوض: **تاريخ الفكر المصري الحديث: من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل**، ٢ ج (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩)؛ **تاريخ الفكر المصري الحديث**: من عصر اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)؛ «المجلس الثقافي الجديد،» **الأهرام**، ١٩٦٨/٥/٣١، و١٩٦٨/٦/٧، و

Louis Awad, «Cultural and Intellectual Developments in Egypt since 1952,» in: Panayiotis J. Vatikiotis, ed., *Egypt since the Revolution* (London: Allen and Unwin, 1968), pp. 143-162.

(٤) أنظر: Nazih N. Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1980), chaps. 1 and 2.

كتابه مبادىء الاقتصاد السياسي فقد استخدم لفظ «المجتمع الشرقي» ليميز هذه المجتمعات عن المجتمع الأوروبي. أما ماركس فقد ألم بهذه المؤلفات، وعندما كتب عن «النمط الآسيوي للانتاج» استعان بملاحظات هؤلاء الكتاب في بناء نظرية تاريخية سوسيولوجية ولكنها، لسوء الحظ، لم توضع في نسق منظم، وكان من الضروري جمع أجزائها من كتاباته المطبوعة وغير المطبوعة.

وفي شرحه للظاهرة، ذكر ماركس: «لقد كانت الأحوال المناخية والإقليمية، وبخاصة في المناطق الواسعة من الصحراء الممتدة عبر الأراضي العربية والفارسية والهندية إلى أكثر الأراضي الآسيوية ارتفاعاً، وراء أسلوب الري الصناعي بالقنوات، وكذلك أشغال المياه، وهما أساس الزراعة الشرقية. هذه الحاجة الأولية إلى استخدام اقتصادي وعلى مدى واسع للمياه، استدعت - حيث الحضارة المتخلفة والامتداد الإقليمي الشاسع في الشرق - عدم وجود جماعات إرادية وإنما تدخل القوة المركزية للحكومة. ومن ثم نمت وظيفة اقتصادية على مستوى الحكومات الآسيوية كلها، ألا وهي وظيفة القيام بالأعمال العامة»[٥].

إن المجتمع الشرقي - كما فهمه ماركس - كان أمراً أكثر تعقيداً من مجرد كونه نظام قنوات، إذ كان عليه أن يتعامل مع تنظيم ممركز للوظائف الاقتصادية الأساسية من ناحية، ومع سيطرة اقتصاد ريفي يقوم على الاكتفاء الذاتي من ناحية أخرى. وقد عزا ماركس هذه السمة الخاصة بالمجتمع الشرقي إلى غياب الملكية الخاصة للأرض وربط ذلك بالدور القيادي للحكومة المركزية، على افتراض أنه في ظل «النظام الآسيوي» كانت الدولة هي «الاقطاعي الحقيقي»: «الدولة هنا هي الإقطاعي الأعظم. والسيادة هنا تستمر في ملكية الأرض المتمركزة على مستوى قومي. وعلى العكس، لا توجد ملكية خاصة للأرض، وإن كان هناك كل من الإمتلاك العام للأرض والاستغلال العام والخاص لها».

وهاتان الخاصيتان الأساسيتان للمجتمع الأسيوي - رقابة الدولة على المنتج وغياب الملكية الخاصة للأرض - ترتبطان افتراضاً بالدور الاستراتيجي للحكومة المركزية في إدارة شبكة الري من خلال نظام متكامل للأعمال العامة.

ولكن السؤال المهم الذي يُطرح هو كيف تظهر هذه العلاقة المتداخلة تاريخياً؟

يرى جورج ليختاين، الذي يأخذ بنظرية المجتمع الأسيوي، أن الصورة محيرة في بعض النواحي[٦]. فمن ناحية، هناك تغير تدريجي في موقف ماركس فيما يتعلق بنظرته السلبية للمجتمع القروي الآسيوي ومقاومته للرأسمالية الأوروبية، ومن ناحية أخرى، وبقدر ما تؤخذ العناصر البنائية الأخرى في الاعتبار (الاستبداد المركزي

---

(٥) George Lichteim, *Marx and the Asiatic Mode of Production*, St. Antony's Papers, vol. 14 (London: Chatto and Windus, 1963), p. 90.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩٥ - ١١٠.

الحكومي) فانه يبدو كأن ماركس وانجلز قد عمقا بالتدريج من عدائهما لذلك الشكل من الحكم إلى حد اكتشاف بعض الفضائل الإيجابية ليس في الملكية الخاصة فقط بل في الإقطاع الأوروبي والعصور الوسطى الجرمانية أيضاً.

ومع ذلك، احتفظ ماركس وانجلز، بل لقد أكدا، مقتهما الشديد للحكم الشرقي كنظام سياسي. ولكن المشكلة لا تزال تقف عند أصل الدولة الشرقية. إن إخفاق ماركس في أن يربط، باحكام، الدولة الشرقية بنظريته العامة للبيروقراطية يبقى لغزاً محيراً. وقد ذهب كارل ڤيتفوغل إلى أبعد من ذلك في التعبير عن هذه الفكرة، بأن نسب إلى ماركس «ارتداداً نظرياً» في كتاباته الأخيرة(٧). ويحاول ڤيتفوغل أن يطور نظرية لـ «الاستبداد الشرقي» متبعاً الجدل الماركسي، ومتأثراً ليس بماركس فقط، ولكن بماكس ڤيبر أيضاً(٨).

وبالتأكيد، فإن ماكس ڤيبر نفسه لاحظ أنه في الصين والهند ومصر (الأقطار صاحبة التطور المبكر للبيروقراطية كما سمّاها) كانت عمليات بناء البيروقراطية تقوم عادة على الري. وبينما كانت هذه البيروقراطيات تقليدية إلى أبعد مدى كما يرى ڤيبر، رأى ڤيتفوغل فيها ما يذكر بمفهوم البيروقراطية في القرن التاسع عشر: فنظرة خاطفة إليها تذكرنا بالمعنى الأصيل لمصطلح البيروقراطية «الحكم من خلال المكاتب». وعنده كانت قوة النظام الإداري الزراعي مرتبطة حقاً إرتباطاً وثيقاً بالرقابة البيروقراطية التي فرضتها الحكومة على رعاياها.

ويحاول ڤيتفوغل أن يبرهن على أن «المجتمعات الهيدروليكية» تطوع نفسها لشكل من «الاستبداد الشرقي» الذي يأخذ غالباً شكل دولة بيروقراطية. فإن ما يحاول أن يفعله هو: «... تحليل نماذج الطبقات في مجتمع قادته هم القابضون على الدولة الاستبدادية، وليس الملاّك وأصحاب المشروعات». هذا الإجراء إضافة إلى توضيح فكرة تشكيل الطبقة الحاكمة، يؤدي إلى تقويم جديد لظواهر مثل الإقطاع والارستقراطية والنقابات الحرفية، وهو يفسر لماذا يوجد في المجتمع الهيدروليكي اقطاع بيروقراطي، ورأسمالية بيروقراطية، وارستقراطية بيروقراطية. كما يفسر لماذا التنظيمات المهنية في مجتمع كهذا، ولو أنها تشترك في بعض الملامح مع نقابات العصور الوسطى في أوروبا، فهي تختلف عنها من الناحية الإجتماعية. كما تفسر لماذا ـ في مجتمع كهذا أيضاً ـ تكون القيادة الأوتقراطية العليا هي القاعدة.

---

(٧) Karl August Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957).

(٨) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), p. 288 ff.

إن بحث ڤيتفوغل يكشف عدداً من الملاحظات الجديرة بالتأمل عن المجتمعات الهيدروليكية. فهو يبين كيف أن الإقتصاد الهيدروليكي هو في طبيعته «إداري» و«سياسي» أساساً. وكذلك يحاول أن يفسر لماذا تكون «الدولة» أقوى من «المجتمع» ويربط ذلك بالقوة التنظيمية الضخمة التي تتمتع بها، سواء في الشؤون الداخلية (الري، التحكم في الفيضان، التشييد... إلخ) أو في الشؤون الخارجية (شؤون الحرب والدفاع). وأكثر من ذلك، تكشف الدراسة ـ كنتيجة ـ كيف أن الملكية الخاصة عادة ما تكون ضعيفة جداً في مثل هذه المجتمعات الهيدروليكية، وكيف أن الدولة تزيد من قوتها بارتباطها بعقيدة المجتمع السائدة.

ويرى ڤيتفوغل أن الصورة الكلية هي صورة نظام للسلطة الشاملة (استبدادي)، نظام يفتقر إلى أي مراكز مستقلة للمراجعة المجتمعية أو المؤسسية، إذ تتميز الحكومة بالاطلاق والأوتقراطية، ويكون الفرد موضوعاً «للخوف الشامل، والخضوع الشامل، والوحدة الشاملة»، ويكون البنيان الطبقي متميز الطابع، أما الطبقة الحاكمة فتتكون من «بيروقراطية احتكارية»(٩).

لقد حاول ڤيتفوغل فعل ما لم يفعله ماركس من ربط لـ «النمط الآسيوي للإنتاج» بالنظرية العاملة للبيروقراطية. ولقد أحيا ذلك، مرة أخرى، الجدال حول مفهوم «الإستبداد الشرقي»، تطبيقاً فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي والصين (هل نظامهما استبدادي أم إقطاعي؟)، ونظرياً فيما يتعلق بقابلية مفهوم الاستبداد الشرقي للتطبيق على الظروف الحديثة. مثلاً، هل يمكن أن تتماثل وضعية البيروقراطية في بعض الأحوال (الهيدروليكية مثلاً) مع الطبقة، أو تحل محلها؟

إن فكرة المجتمع «الهيدروليكي» باعتبارها «بيروقراطية شاملة» لم تكن موضوعاً للجدل في الأوساط الماركسية فقط، بل أثارت اهتمام بعض الكتاب غير الماركسيين، والمعادين للماركسية على السواء. ويتبدى هذا واضحاً، على سبيل المثال، في نقد هيلين كونستاس لماكس ڤيبر. وفي رأيها أن ڤيبر قد فشل في أن يرى أن «البيروقراطية يمكن أن تكون طبقة حاكمة، كما هي الحال في مصر الفرعونية وبيرو وروسيا السوفياتية». وتؤكد كونستاس أن مثل هذه البيروقراطيات لا تحول نفسها في النهاية إلى الأنماط القانونية الرشيدة (كما افترض ڤيبر)، ولكنها تظل بناءات شمولية منحرفة عن «النمط المثالي» للبيروقراطية. ففي «المجتمع البيروقراطي»، أي المجتمع الذي تكون فيه البيروقراطية هي الطبقة الحاكمة «تمارس الدولة الرقابة الكلية على الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وتكون الملكية الخاصة إما ضعيفة أو ليس لها وجود، والاقتصاد تديره طبقة حاكمة بيروقراطية، تسيطر من خلال رقابتها

(٩) Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*, p. 4 ff.

على كل قطاعات المجتمع، وتراقبها بأسلوب تقليدي شمولي(١٠).

إن تقصّي ما تعنيه مقولة «الاستبداد الشرقي» ضمناً أو على وجه التحديد سوف يكون بالتأكيد خارج حدود هذا البحث. ومع ذلك يبدو أنه على الأقل وطالما أن مصر، من ناحية تاريخية، هي موضع الإهتمام، فإن هذه المقولة تنطبق بدرجة كبيرة على معظم مراحل تطور المجتمع، تدعمها أحياناً وتحورها أحياناً أخرى عناصر واتجاهات أخرى، حتى يبدأ التحول الرأسمالي في مصر ابتداء من القرن التاسع عشر.

وعلى وجه العموم، يبدو أن هذه المقولة تنطبق ـ ولكن ليس دون تحفظ ـ على معظم المجتمعات التي يكون الماء هو أندر مواردها وأكثرها موضعا للحاجة، وحيث يكون الري (وهو في هذه الحالة مرادف للتنظيم) هو الوسيلة الغالبة لتأمين تلك الحاجة. هذه العوامل المادية تسعى بالتدريج لأن تعكس نفسها على الثقافة السياسية السائدة، حيث ينتج منها كثير من النواحي الإجتماعية السياسية التي تعد مميزة «للاستبداد الشرقي» (المركزية، الهرمية، التسلط، الخنوع . . . الخ). ورغم توالي فترات متتابعة من الصراع والتوازن بين اعتبارات المركزية واعتبارات اللامركزية، فمن المتصور أن تستغرق مثل هذه السمات الثقافية الإستبدادية وقتاً أطول لكي تنقشع، حتى بعد أن تفقد العناصر المادية التي كانت تستند إليها أهميتها، كلياً أو جزئياً. والخلاصة إذاً هي أن «الاستبداد الشرقي» هو محصلة لكل من الظروف المادية الموضوعية، فضلاً عن انعكاساتها على الثقافة السياسية.

وفي رأينا أن نظرية ڤيتفوغل يمكن أن تفيد في فهم بعض أصول الدولة المصرية، وذلك مع بعض التحفظات، لعل أهمّها هو وجوب التفرقة بين وجهين مختلفين لـ «النظام السياسي البيروقراطي» أو «الشرقي» قد يلتقيان معاً، وربما لا يلتقيان(١١). أما الأول فهو وجه «فني» (تقاني) يتمثل في وجود «اقتصاد» نهري ليس من الضروري دائماً أن يكون راكداً؛ وأما الثاني فهو وجه إجتماعي يتمثل في الاستبداد حيث لا ضمان لاستمرار الوظيفة ولا حرية في تكوين الجمعيات حيث تكاد تنعدم بالكامل المستويات الوسيطة بين الحاكم والمحكوم(١٢).

وليس الاستبداد بهذا المعنى مقترناً بالضرورة، بنظم الري ولا هو مرتبط

---

(١٠) H. Constas, «Maw Weber's Two Conceptions of Bureaucracy,» *American Journal of Sociology*, no. 63 (1957-1958), p. 400.

(١١) J. Chesneaux, «Le Mode de production asiatique: Quelques perspectives de recherche,» dans: Centre d'études et de recherches marxistes, *Sur le mode de production asiatique* (Paris: Editions sociales, 1969), pp. 38-39.

(١٢) M. Godelier, «La Notion de mode de production asiatique,» dans: Ibid., pp. 51-52.

بالضرورة ـ كما ذهب كثير من الكتاب الأوروبيين ـ بالمجتمعات الشرقية. ويرجع جانب من قصور التحليل الذي قدمه ڤيتفوغل إلى أنه خلط هاتين الفكرتين معاً، وبهذا فهو يتضمن صعوبات منهجية مرجعها أنه من الممكن مثلاً ـ على خلاف ما ذهب إليه ڤيتفوغل ـ أن يوجد الاستبداد دون طغيان، إذا كان المستبد ذا طبع كريم ولم تكن سلطته موضعاً للتحدي (مثل ماركوس أورليوس أو عمرو بن العاص). ولنتذكر هنا الفكرة العربية حول «المستبد العادل». لقد حاول ڤيتفوغل في الواقع أن يدمج ثلاثة عناصر مختلفة في مفهومه عن الاستبداد الشرقي: عنصر فني (يتمثل في أعمال الري الواسعة النطاق) وعنصر تنظيمي (يتمثل في البيروقراطية والمركزية) ثم عنصر سلوكي (يتمثل في الاستبداد). ويمكن القول إن فكرة ڤيتفوغل يمكن أن تفيد ـ على الأقل باعتبارها «نمطاً مثالياً» ـ في تحليل المجتمعات التي تقترن فيها هذه العناصر الثلاثة معاً. أما في غير تلك الظروف فإن مفهوم ڤيتفوغل لا يفيد كثيراً[١٣]. ونحن نرى أن هذه العناصر قد اقترنت سوياً في أكثر من حقبة في تاريخ مصر، ومن ذلك على سبيل الخصوص الدولة الفرعونية القديمة وحكم عمرو بن العاص وعصر محمد علي وعهد جمال عبد الناصر[١٤].

أما النقد الثاني الذي يمكن توجيهه لڤيتفوغل، فهو أنه أهمل موضوع الطبقات والنخب، وبخاصة موضوع «دوران النخبة». ذلك أن سرعة تداول النخبة الحاكمة يبدو كما لو كان من الظروف المرتبطة بالاستبداد، وهو أمر لم يتعمق فيه ڤيتفوغل، بل إنه لم يقدم شرحاً كافياً للعلاقة بين «الدولة» و«المجتمع»، بين أهل الوظيفة وأهل المال، وبين البيروقراطية والاوليغاركية (حكم القلة). ذلك أن فهم الطريقة التي يتم بها الحراك الرأسي في نظام ما يعد أساساً لفهم النظام بأكمله. ففي مصر القديمة على سبيل المثال كان الحراك بيروقراطي الطابع. وفي العصر المملوكي العثماني كان «شخصانياً»؛ وفي عهدي محمد علي وجمال عبد الناصر كان الحراك يضم خليطاً من العنصرين مع سيادة العنصر البيروقراطي.

والنقطة الأخرى التي يمكن أخذها على ڤيتفوغل، هي إهماله لموضوع التغير. ذلك أن نظريته، شأنها في ذلك شأن كل التفسيرات الأخرى المبنية على فكرة «الحتمية الجغرافية»، إنما تسبغ على البنيان الإجتماعي طابعاً بالغ الجمود، كما تتجه غالباً إلى استبعاد فكرة الثورة (على الرغم من أن هذه الفكرة قد وردت في بعض أعماله المبكرة). ونرى أن نظرية لِـ «الدورات السياسية» من قبيل نظرية ابن خلدون حول العصبية (التي ربما أوحت لباريتو بفكرته عن دوران النخبة) يمكن أن تفيد في معالجة موضوع التغير في

---

(١٣) E. Abrahamian, «Oriental Despotism: The Case of Iran,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 5 (1974), pp. 8-9.

(١٤) Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt,* chap. 2.

مثل هذه المجتمعات. وقد قام البرت حوراني بالفعل، بتطبيق مشابه لفكرة الدورات السياسية، شارحاً بطريقة شيقة الفترة الكاملة التي تضم أربعة قرون من التاريخ المصري منذ الإصلاح العثماني وحتى الحكم البريطاني. ونرى أن هذا المدخل مفيد من حيث أنه يشرح، طبقاً لفكرة «حركة البندول»، كيف اتجهت مصر من كونها نظاماً «بيروقراطياً» إلى كونها نظاماً «أوليغاركياً» وعلى العكس(١٥).

والفكرة الأساسية إذاً في فهم التطور السياسي لمصر هي عدم النظر إلى المجتمع بطريقة جامدة (استاتيكية). ففي حين يمكن اعتبار مصر، في أكثر من مرحلة، نموذجاً «خالصاً» ليس للمجتمع النهري فقط وإنما للاستبداد الشرقي أيضاً، فإن المجتمع بلا شك يضم في داخله، ضمن ما يضم، عناصر النظام والتسيب، المركزية واللامركزية، الوحدة والتعدد، البيروقراطية والاوليغاركية.

أما الحركة الانتقالية من النمط البيروقراطي إلى النمط الأوليغاركي في التطور التاريخي للمجتمع السياسي المصري فيمكن أن تحلل في ضوء فكرة «حركة البندول» أو مفهوم الدورات السياسية، ذلك أن فترة من الحكم «الجيد» تؤدي إلى تحسين نظام الري وتطوير الاقتصاد المبني عليه. وهنا نجد أن السلطة المركزية تمتلك الأرض وتسير الإقتصاد بكفاءة كمشروع عام، مستخدمة إداريين وعمالاً ذوي أجور، ومستقطعة الفائض الإقتصادي لاستخدامات الدولة. ولكن مع مرور الوقت تضعف الحكومة المركزية، ويقترن هذا بإهمال الري وتدهور التنظيم، وبإثراء البيروقراطيين من خلال استقطاع الفائض لأنفسهم. ويؤدي كل ذلك إلى اللامركزية والملكية الخاصة والمنافسة السياسية والأوليغاركية والخضوع لضغوط العالم الخارجي. وهكذا نرى أنه في النموذج الأول تؤدي السلطة أساساً إلى الثروة، بينما في النموذج الثاني فإن الثروة هي التي تؤدي أساساً إلى السلطة.

ثانياً: حول نمط الانتاج وأصول الدولة في مصر: بعض المناقشات الفكرية

تعرضت نظرية «النمط الآسيوي للانتاج»، وبخاصة في تفسيرها الذي فصّله فيتفوغل في أطروحته عن «الاستبداد الشرقي»، لانتقادات كثيرة. ومع ذلك، فلا تزال جاذبيتها قائمة بالنسبة إلى الكثير من الكتاب والمنظرين، وبخاصة فيما يتعلق بأصول فكرة الدولة في مصر.

(١٥) A. Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in: William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), pp. 41-68.

من المعروف أن أهمية نهر النيل بالنسبة إلى كيان مصر الاقتصادي والإجتماعي قد حظيت باهتمام الكثيرين من المراقبين، إبتداء من هيرودوتس وصولاً إلى دارسي المصريات المحدثين، امثال جون ولسن وأدولف إرمان وأندريه موريه وجاك بيسانسون وغيرهم. كذلك كتب الكثيرون من المؤلفين المصريين المعاصرين عن أهمية نهر النيل المادية والرمزية، أمثال محمد شفيق غربال ونعمات أحمد فؤاد ومحمد حمدي المناوي وعبد العزيز كامل، وغيرهم. وهذا الاهتمام بالنيل في الكتابات العربية المصرية له جذور عريقة، ومن ذلك ما كتبه المقريزي من صفحات طوال حول أهمية النهر بالنسبة إلى دورات الحياة الاقتصادية في البلاد، وكذلك بالنسبة إلى النظام الإجتماعي والأمن السياسي فيها(١٦).

على أن ما يهمنا هنا بصفة خاصة هو تأثير الظاهرة النهرية في أصول الدولة في مصر. فمن الممكن النظر إلى «الحاكم» تاريخياً على أنه حلقة الوصل بين النهر وبين الإنسان، عن طريق إشرافه على نظام الري، وبالتالي على عملية التنظيم، بما يضمن استمرار الحياة الاقتصادية والأمن السياسي. ولقد تنبه علماء الحملة الفرنسية على مصر إلى هذه الحقيقة وقال نابليون «إن تأثير الإدارة في الرفاه العام [في مصر] لا يعادله أي تأثير لها في اي بلد آخر»(١٧). كذلك كتب كلوت بك في المعنى نفسه شارحاً اهمية الحكم الجيد، الرشيد، و«الأبوي» بالنسبة إلى صلاح الري والاقتصاد(١٨).

ويقدم رفاعة رافع الطهطاوي أول تنظير مصري حديث (في منتصف القرن التاسع عشر) للأهمية السياسية للظاهرة النهرية فيقول: «من المعلوم... ان خصب مصر ويمنها متسبب عن النيل، ويمن غيرها الزراعي متسبب عن اختلاف الفصول والأمطار، فبهذا كانت مصر مستعدة لكسب السعادة أكثر من غيرها، بشرط انتظام حكومتها واجتهاد أهاليها، لأن اختلال حكومتها يخل بمزارعها... فينتج من هذا أن مصر إذا توفرت فيها شروط انتظام الحكومة وإصلاح النيل وسهولة وسائل المنافع العمومية ودفع المضار النيلية، كثر خيرها وبرها، وإذا اختلت فسدت مزارعها»(١٩).

وقد استطرد الطهطاوي فأوضح أن نشأة «الحكومة المركزية» في مصر قد ارتبطت بتجمع النواحي والكورات، التي تكونت لضرورة قضاء الحاجات الإنسانية، واندماجها لتصبح مملكة واحدة منذ عصر مبكر. وتفسير ذلك في نظره هو ضرورة وجود «صورة

---

(١٦) تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق محمد زيادة وجمال الشيال (القاهرة: لجنة التأليف، ١٩٥٧)، ص ١١ - ٢٥، ٣٠، و٤٢ - ٥٧.

(١٧) A. Moret, *Le Nil et la civilisation égyptienne* (Paris: Editions Albin Michel, 1937), p. 40.

(١٨) A.B. Clot-Bey, *Aperçu général sur l'Egypte* (Paris: Fortin, Masson et Cie, 1840), vol. 2, pp. 198-202.

(١٩) رفاعة رافع الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية (القاهرة: مطبعة الرغائب، ١٩١٢)، ص ٢٢٦ - ٢٢٩ وما بعدها.

تنظيمية» و«أصول إجتماعية» و«قوة إجرائية» واحدة تتفاعل مع سلوك النهر ونظام الري المعقد، وهو أمر لا يقدر عليه الأفراد أو القرى والمدن بمفردها، بل لا بد له من «وظيفة القوة الحاكمة العمومية». وهكذا كانت الحكومة الوشيدة في نظره ضرورة لصلاح الزراعة، كما كانت رعاية الحاكم للزراعة هي السبيل إلى تحكمه فيها، وبقدر ما يكون نفوذ الحكومة المركزية على إدارة الزراعة يكون نفوذها على الأهالي.

هذا المدخل «البيئي» لفهم جذور ظاهرة الدولة في مصر أحياه مرة أخرى، بعد منتصف القرن العشرين، المؤرخ الجغرافي جمال حمدان، شارحاً جذور الظاهرة النهرية وانعكاساتها السياسية منذ الحقبة الفرعونية. وعند حمدان أن «ضبط النهر» و«ضبط الناس» ضرورتان أساسيتان لإدارة المجتمع المائي، وتمثل الحكومة (جهازاً وفكراً) أداة التكامل الايكولوجي بين البيئة والإنسان، بمقتضى عقد متصور يقدم فيه الإنسان أرضه وجهده، وتقدم الدولة المياه والتنظيم[٢٠].

أما عند أنصار المنهج «الإقتصادي» فإن نقطة التشديد عند شرح أصل الدولة، هي غياب الملكية الخاصة للأرض الزراعية والأخذ بمبدأ ملكية الدولة للأرض، وهو أمر ربما يكون قد ارتبط في التجربة المصرية ببعض ضرورات الاقتصاد النهري، ولكنه لا يتلازم بالضرورة معه. فالدولة قد امتلكت الأرض في معظم مراحل التاريخ المصري، امتلكتها في مصر الفرعونية فئة كبار رجال الدولة، ممثلة في الفرعون والبلاط الملكي، باستثناء فترات محدودة تزايدت فيها أملاك الكهنة وبعض الضباط. وفي الفترة اليونانية ـ البيزنطية تجمّع معظم الأراضي في أيدي مجموعة من كبار الموظفين. وبعد الفتح العربي استقر رأي الحكام المسلمين على عدم تقسيم الأراضي المصرية بين الفاتحين العرب، وظلت الأرض ملكاً عاماً للدولة[٢١]. ولم يدخل عنصر الاقطاع الحربي إلى مصر إلّا في نهاية العصور الوسطى على أيدي الأيوبيين ثم المماليك، وحتى ذلك الحين كان الاقطاع من النوع الحربي الذي يتلخص في انتفاع الجند بدخل الاقطاعات المختلفة دون منحهم الأراضي للإقامة فيها وزراعتها ودون أن يكون لهم حق الوراثة في الانتفاع بها.

وفي الحقبة المملوكية العثمانية، كان للسلطان «حق الرقبة» على الأرض. وكان الملتزمون المماليك أقرب إلى جامعي الضرائب أو موظفي الحكومة، مع استثناءات قليلة (أرض الوسية)[٢٢].

---

(٢٠) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٧٠).

(٢١) سيدة اسماعيل الكاشف، مصر في عصر الولاة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص ٤٠ ـ ٤٣.

(٢٢) يسمي ابراهيم طرخان دولة المماليك «الدولة الاقطاعية الكبرى» وهو على ما يبدو يستخدم صفة =

ومع وصول محمد علي إلى الحكم تعود الصورة إلى بساطتها التقليدية، فقد ألغى نظام الالتزام واسترد أرض الوسية، واحتكر جميع الأراضي لنفسه، معلناً، لشخصه حق «الانتفاع» المطلق بها. وقد فعل محمد علي ذلك بحجة ضرورة توحيد إدارة مياه النيل ومحاربة الصحراء، وحوَّل مصر منذ عام ١٨١٥ إلى مزرعة حكومية ضخمة تحت إدارة الجهاز البيروقراطي (٢٣). ولم تبدأ الملكية الخاصة في الظهور إلا مع تخلخل دولة محمد علي واضطراره إلى استرضاء القادة العسكريين والإداريين، عن طريق منحهم حقوق «التعهد» و«التصرف»، ثم التصريح لهم بعد سنة ١٨٣٦ بايراث الأرض الزراعية، وهو النظام الذي اكتملت صورته القانونية في ظل الخديوي سعيد (سنة ١٨٥٨) ثم في ظل اسماعيل (سنة ١٨٨٠ وما بعدها).

أثارت طبيعة نظام ملكية الأرض في مصر عبر تاريخها الطويل جدلاً نظرياً حول ما إذا كانت مصر قد عرفت النظام الإقطاعي أم أنها قد شهدت نظاماً بيروقراطياً لملكية الأرض. وقد أثار هذه القضية في الخمسينات ابراهيم عامر، الذي رأى أن مصر لم تعرف النظام الإقطاعي في صورته المتعارف عليها، وشارك في هذا السجال بعد ذلك كثيرون (٢٤). ولهذا التساؤل دلالاته السياسية المهمة. فالنظام الإقطاعي في صورته الأوروبية النمطية كان يقوم على نوع من الإلتزام التعاقدي المتبادل، الذي يرتب حقوقاً وواجبات واضحة بالنسبة إلى القن والسيد، ويرى البعض أن هذه هي أصل فكرة «العقد الاجتماعي» في الدولة الأوروبية الحديثة، ومفهوم أن الدولة تخضع أيضاً للقانون كما يخضع له المواطن. ومن ناحية أخرى يقوم النظام الاقطاعي على سكنى الإقطاعيين الريف وموالاتهم لعملية الإنتاج الزراعي، بما يسمح بتطوير الزراعة وتكوين فائض اقتصادي، هو الذي سمح في ظروف أوروبا بنشأة وتطور طبقة برجوازية من الإقطاعيين

= «الاقطاعية» هنا على نحو مجازي، أو استجابة للاستخدام السياسي الشائع في الفترة المعاصرة، إذ إنه يوضح أن صور الاقطاع الشرقي «قد اختلفت عن الاقطاع الأوروبي المعروف، في أبرز مظاهره».

وهو يؤكد أن الاقطاع في معظم العصور الاسلامية كان حسب تعبير الماوردي «اقطاع إجارة لا إقطاع تمليك». وحتى في ذروة «النظام الاقطاعي» في دولة المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) «لم يكن للمقطع فيها سوى حق الاستغلال أو الارتفاق، وحتى إذا ورث الجندي أباه، فإنه لا يرث غير هذا الحق، ولا يملك الرقبة». ولعل هذه النقطة، أي انعدام حق الملكية الوراثية هو الذي يؤدي إلى تردد الكثيرين في وسم هذا النظام بصفة «الاقطاعية» على نحو ما سنرى في المناقشات التالية. انظر: ابراهيم علي طرخان، **النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨)، ص ١٠ ـ ١٤

(٢٣) أحمد الحتة، **تاريخ الزراعة المصرية في عصر محمد علي الكبير** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٠)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٢٤) ابراهيم عامر، **الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، ملكية الأرض، وسائل الاستغلال، القوى الاجتماعية في الريف، الصراع حول الأرض، قانون الاصلاح الزراعي** (القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨)، ص ٦٥ ـ ٦٧.

الأثرياء الذين تحولوا إلى سكنى المدن والذين عملوا على الإسراع في تطوير الدولة في صورتها الأوروبية الحديثة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن وجود المقاطعات الإقطاعية المستقلة ثم ظهور المدن الجديدة المستقلة كذلك عن سيطرة الدولة المركزية، قد سمح للفلاحين في بعض الظروف (ثم للبرجوازيين فيما بعد) بالثورة على حكام الإقطاعيات (وعلى الملك) لأن السلطة لم تكن مركزة وشاملة بصورة تجعل مثل هذه الثورة شبه مستحيلة. فلو نظرنا إلى الوضع في مصر، لوجدنا الدلائل تشير إلى أن النظام الزراعي فيها لم يتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين الفلاح وسيده، وأن القائمين على أمر الزراعة لم يقطنوا الريف ولم يشكلوا وحدات مستقلة فيه، ولم تتيسر لهم فرص الإستمرار في ملكيتهم، بحيث يحولونها فيما بعد إلى المدن ليقوموا فيها ببعض الأنشطة المستقلة عن سيطرة الحكومة المركزية. ومحصلة كل ذلك هو ضعف «المجتمع المدني» في مواجهة الدولة. فنظراً إلى ملكية الدولة للأراضي نجد أن ما تستقطعه هذه الدولة من المنتج هو خليط من الربح والضريبة، ولو كان ضريبة صافية فربما كان قد أدى مع الزمن إلى زيادة حقوق المنتج في مواجهة الدولة، إذ إن من المعروف أن دافعي الضرائب هم دائماً المطالبون بزيادة تمثيلهم في عملية اتخاذ القرارات السياسية.

ومن ناحية أخرى نجد أن تمركز السلطة وعدم توزعها في الاقطاعيات جعل مقاومة الفلاح للظلم الواقع عليه بالغة الصعوبة، لأن الفلاح كان عليه في الواقع أن يواجه الدولة بأكملها وليس مجرد سيد إقطاعي في قطعة محددة من الأرض. من هنا نجد أن نسبة كبيرة من الثورات الشعبية في مصر كانت ثورات شاملة ضد الدولة بأكملها، احتجاجاً على ضخامة الخراج المطلوب وعلى التعسف في جمعه[٢٥]. وكذلك كانت الدولة مسيطرة على المدن وما فيها من حرف وأصناف، ومن صناعة وتجارة، فلم تتمكن تلك المدن من أن ترعى أية حركة ثقافية أو سياسية مستقلة وطويلة النَفَس في مواجهة سلطة الدولة المركزية المطلقة[٢٦].

هذه الأوضاع كان لها بطبيعة الحال انعكاسات أساسية على الثقافة السياسية. ويرى جمال حمدان أن الخنوع والمنافقة من جانب الإنسان مثلاً يمثلان على الدوام الوجه الآخر لظاهرة استبداد الدولة وقهرها[٢٧]. وقد انتهى كمال المنوفي إلى استخلاص

---

(٢٥) حسين نصار، الثورات الشعبية في مصر الاسلامية، المكتبة الثقافية، ٢١٥ (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، الفصل الرابع وما بعده.

(٢٦) Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*, pp. 114-120.

(٢٧) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، سلسلة كتاب الهلال، ١٩٦ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٧)، ص ٤٧.

نتيجة مشابهة في دراسته لموقف الفلاح المصري من الدولة، وهو يرى أن المعطيات الجغرافية، وهيمنة النخبة السياسية ـ الادارية على الأرض الزراعية، والاستبداد السياسي الطويل، والوعي بالمفهوم الإسلامي للسلطة، والتنشئة العائلية السلطوية، قد جعلت الثقافة التقليدية للفلاحين المصريين أقرب إلى الإكراه منها إلى الحرية. ويشهد بذلك ما اتصفوا به من صفات معينة أبرزها عبادة السلطة وتشخيصها، وتقديس الوظيفة الحكومية، وفقدان روح المبادرة مع الشعور بالعجز عن تغيير الواقع. علماً بأن الفلاحين أكثر استعداداً للإستكانة إزاء السلطة الحكومية، وأقل استعداداً لمقاومتها، كما أن مقاومتهم لتماديها في الاستغلال سلمية أكثر منها عنيفة[٢٨].

وذهب إكرام بدر الدين مذهباً مشابهاً، وأشار إلى أنه من بين الآثار السياسية والثقافية لِـ «نمط الإنتاج الآسيوي» في مصر بروز المركزية السياسية المتطرفة في شكل هو أقرب إلى الاستبداد الباطش، مع غياب الضوابط الاجتماعية الفعّالة التي يمكنها أن تكبح من سلطة الدولة المطلقة. وانعكس هذا على المواطن في صورة «عبادة السلطة» وتبجيلها واحترامها، والسلبية السياسية في مواجهة تضخم دور البيروقراطية[٢٩].

على أن جاذبية نظرية «النمط الآسيوي للانتاج» أو نظرية الاستبداد الشرقي بالنسبة إلى كثير من الدارسين لم تمنع ظهور انتقادات كثيرة لها تحفظات عديدة حولها[٣٠]. فمن ناحية، انتقد البعض عدم تكامل المفهوم نفسه في الفكر الماركسي، لأسباب بعضها فكري وبعضها سياسي، وانتقد البعض محاولة تطبيقه على بقاع جغرافية شاسعة وعلى أزمنة تاريخية متباعدة دونما تمييز؛ وانتقد البعض بصفة خاصة تفسير كارل ڤيتفوغل لهذا المفهوم سواء من حيث المبالغة في تبسيطه واطلاقه (بحيث أصبح يمثل نوعاً من الحتمية الجغرافية أو التقانية)، أو من حيث التشكك في أغراضه السياسية (باعتبار أن المستهدف من كتابات ڤيتفوغل ربما كان الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية)؛ ومن الناحية التاريخية والتجريبية أثار البعض الشكوك حول ضرورة ارتباط الري بالمركزية

(٢٨) كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٢٩) اكرام بدر الدين، «الثقافة السياسية،» في: عبد المنعم [وآخرون]، النظام السياسي، ص ١٣٤ ـ ١٤٧.

(٣٠) أحمد صادق سعد هو صاحب أكبر كم من الكتابات، حول موضوع دلالة النمط الآسيوي للانتاج بالنسبة إلى دراسة التاريخ الاجتماعي المصري، وقد تمثل ذلك في مجموعة من المقالات في أوائل السبعينات ثم في مجموعة من الكتب منذ منتصف السبعينات، سنأتي الاحالة إليها بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب. أما فيما يخص الانتقادات التي وجهت لمنظور صادق سعد، فيمكن الرجوع بصفة خاصة إلى: «ندوة مفهوم نمط الانتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية،» الفكر العربي، السنة ٥، العددان ٣٥ ـ ٣٦ (أيلول/سبتمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٣١٢ ـ ٣٤٦.

وضرورة ارتباط المركزية بنشأة الدولة في مصر[٣١].

وفي حين رأى البعض أن الفكرة الأساسية في المفهوم الماركسي عن نمط الانتاج الشرقي هي فكرة سيطرة الدولة المركزية، رأى آخرون أن الفكرة الأساسية هي فكرة استقلال المشاع القروي، ورأى فريق ثالث أن الفكرتين موجودتان عند ماركس وانجلز، بمعنى أن النمط الشرقي يتضمن مشتركات فلاحية على قمتها جهاز دولة يعبر عن فكرة «العبودية المعممة». وبطبيعة الحال فإن التركيز على أي من هذه التصورات الثلاثة في التحليل، من شأنه التوصل إلى نتائج متباينة[٣٢].

ويستهجن البعض مفهوم النمط الشرقي للإنتاج بسبب افتراضه ركود المجتمعات الشرقية وجمودها، لأنها لا تسمح بالتطور المتصاعد من المشاع والرق، إلى الإقطاع، إلى الرأسمالية؛ وإذا حدث التغير فهو يتخذ على ما يبدو صورة «الدورات»، أي يحدث التقدم ثم ينتكس ثم يبدأ المجتمع حركته من جديد دون تراكم أو تصاعد تاريخي. وفي رأي البعض أن في هذا افتئاتاً على ما كان للمجتمعات الشرقية من تقدم واضح في أكثر من عصر من العصور، وقبولاً بأن المسار التاريخي مسدود أمام المجتمعات الشرقية. ويرى جلال أمين أن «التاريخ العربي مليء بمحاولات للنهوض جرى إجهاضها. والسبب الأساسي في هذا الإجهاض لا يتعلق بسمات كامنة في هذه المجتمعات، وإنما يرجع أساساً إلى عوامل خارجية»[٣٣].

على أن الملفت للنظر هو استعداد عدد من المفكرين الماركسيين المصريين لقبول الدلالة السياسية الرئيسية لمفهوم النمط الآسيوي للإنتاج، رغم اختلافها مع التوجه العام للفكر الماركسي الأصولي. ومن هؤلاء مثلاً فؤاد مرسي، الذي أقر بأنه إذا كانت الملكية والثروة هما سبيل الوصول إلى السلطة والدولة في المجتمعات الأخرى، فإن الحركة معكوسة في المجتمع المصري، حيث كانت السلطة، ولا تزال، هي سبيل الوصول إلى الثروة، «وهذا يتفق مع الطبيعة البيروقراطية للدولة المصرية على مر العصور»[٣٤].

---

(٣١) انظر على سبيل المثال: كارولا زيبليوس، «حول نشأة الدولة المصرية القديمة،» الفكر العربي، السنة ٥، العددان ٣٣ - ٣٤ (أيار/ مايو - آب/ أغسطس ١٩٨٣)، ص ١٣٥ - ١٤١.

(٣٢) بخصوص هذا الجدل، انظر:
John G. Taylor, *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment* (London: Macmillan, 1979), chaps. 9 and 10, and Anthony Brewer, *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey* (London: Routledge and Kegan Paul, 1980), chaps. 10, 11 and 12.

(٣٣) انظر جلال أمين، في: «ندوة مفهوم نمط الانتاج الأسيوي وواقع المجتمعات العربية،» ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٣٤) انظر فؤاد مرسي، في: المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

بل أكثر من ذلك، إننا نرى عدداً من المفكرين المتأثرين بالفكر الماركسي يرون أن سبيل «الدولة» هو في الواقع سبيل النهضة وليس سبيل الركود في مصر. فيرى أنور عبد الملك أن هناك خصوصية في العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر، أساسها قيام أقدم دولة مركزية في التاريخ بالتحكم في المياه وفي السلطة، وهي دولة تتجه في نظره إلى توحيد المصالح الطبقية المحدودة لقيادتها مع مصالح الوجود القومي عامة، عن طريق تدعيم اقتصاد قومي موحد في البلاد. ويستمر هذا الهرم المشيد متماسكاً ومزدهراً، حتى تجيئه الهجمات الحضارية الإستراتيجية من الخارج[٣٥].

ويذهب عادل حسين مذهباً مشابهاً، فيتحدى فكرة جمود النمط الشرقي، بل يقول إن «الصحيح في تقديرنا أن منطق النمط الآسيوي هو أساس طريقنا الخاص للتقدم في مصر والمنطقة العربية»[٣٦]. وهو يرى أن دراسة التاريخ المصري توضح أن كل لحظة من لحظات تصدع الدولة يصاحبها انهيار كامل في جميع الوظائف الاجتماعية، ولا يعود المجتمع إلى حيويته إلا حين تعود إلى الدولة المركزية وحدتها ومسؤوليتها. ومدلول ذلك في تصوره أن الدولة المركزية قامت في مصر بدور قيادة التقدم (وهي فكرة قال بها كذلك لويس عوض)، تحافظ على سلامة المجتمع وانضباطه، وتطلق امكاناته، الأمر الذي يؤدي إلى نمو القوى الإنتاجية وارتفاع معدلات الإنتاج، كما حدث في تجربة محمد علي في «التراكم من خلال البيروقراطية» وليس من خلال البرجوازية، وهي في رأيه تجربة مشابهة لليابان والصين (وهما تجربتان يعتد بهما كذلك أنور عبد الملك).

ويتخذ عدد من الدارسين موقفاً إجمالياً متعاطفاً مع أطروحة النمط الآسيوي للإنتاج، ولكنه متحفظ إلى حد ما، نظراً إلى عدم تبلور الفكرة من الناحية النظرية والمقارنة، وعدم اكتمال الدراسات التاريخية والتجريبية الوافية حول تطبيقاتها. من هؤلاء مثلاً طاهر عبد الحكيم الذي يرى سمات مشتركة رئيسية بين مفهوم ماركس وانجلز وبين حالة مصر التاريخية، ومنها غياب الملكية الفردية للأرض وأهمية دور الدولة المركزية وقيام علاقات الدولة بالشعب على القهر والاخضاع. وهو يرى أنه إلى أن تتوافر المادة الكافية، يحسن الاكتفاء بالقول إن سمات نمط الإنتاج المصري الذي ساد حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي غياب الملكية الفردية، واحتكار الدولة المركزية لوسائل الإنتاج (الأرض الزراعية أساساً)، بل ملكيتها لقوة العمل ذاتها، وحقها في استخدام قوة عمل الفلاحين خارج نطاق الزراعة أي في الإنشاءات والأعمال،

---

(٣٥) أنور عبد الملك، ريح الشرق (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٣٦) انظر عادل حسين، في: «ندوة مفهوم نمط الانتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية،» ص ٣٣٧ - ٣٣٩. انظر أيضاً: عادل حسين، نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٢٣ وما بعدها.

وفي بناء المدن والقصور والمعابد والمقابر؛ وكانت الدولة هي التي تستولي على فائض الانتاج.

أما تاريخ مصر السياسي المواكب لهذا النمط من الإنتاج فهو في نظر طاهر عبد الحكيم تاريخ الصراع ضد استبداد الدولة المركزية في ظروف لم تكن قد توافرت فيها عوامل التطور. ولهذا، كان الصراع يدور في «حلقة مفرغة»، حتى حينما كان ينجز بعض أهدافه، كاسقاط حاكم أو أسرة غازية، لم يكن ذلك يعدو كونه تغييراً في الشكل وليس في جوهر الحكم، القائم على الاستبداد والاستغلال. ومن الصعب في رأيه، رغم انقسام المجتمع، تصنيف الأوليغاركية المالكة والحاكمة معاً بأنها كانت تشكل طبقة إجتماعية، لأن أفراد هذه الأوليغاركية لم يكونوا ذوي مصالح ثابتة ودائمة ومتجانسة، بل كان الواحد منهم يدين بموقعه في الدولة وبما في حيازته من أرض وما يتمتع به من امتيازات لإرادة الملك أو السلطان. بل كانت الأوليغاركية بأكملها تتغير بتغير الأسر الحاكمة، أو حتى بتغير شخص الملك أو السلطان، على عكس الاقطاعيين في أوروبا الذين كانت لهم مصالح ثابتة ومتجانسة، وكانوا يمثلون طبقة اجتماعية واضحة الملامح. أما أوليغاركية الدولة المركزية فيمكن وصفها بأنها فئة اجتماعية متميزة تستمد وجودها ليس من ملكيتها لوسائل الانتاج، بل من ارتباطها بالدولة[٣٧].

وفي رأينا أن الإشكالية النظرية الرئيسية التي لم تحل بصورة مرضية بعد فيما يخص فكرة النمط الشرقي للإنتاج، هي طبيعة العنصر الحركي فيه. فمنذ البداية لم يربط ماركس وانجلز بين هذا النمط وبين متتالية الأنماط الأخرى التي طبقاها على المجتمع الأوروبي، وافترضا ضمناً انطباقها على المجتمع البشري بأكمله، ولم يحددا بصفة خاصة علاقة هذا النمط بـ «المراحل» المشاعية والعبودية والإقطاعية، أو إذا ما كان هذا النمط «حالة خاصة» مطلقة.

كذلك لم يحاول ڤيتفوغل في تفسيره لهذه النظرية تطوير مفهوم حركي حول مصير المجتمع المائي البيروقراطي أو دولة «الاستبداد الشرقي»، رغم أنه كان مطلعاً على نظريات تغير المجتمع كما جاءت عند ماركس وڤيبر، وربما على كتابات مدرسة «النخبة» كذلك، فيما يتعلق بفكرة تداول النخب ودورانها. وقد اقترحنا من جانبنا ـ في مرجع نقدنا لنظرية ڤيتفوغل ـ إمكانية اللجوء إلى فكرة «حركة البندول» أو «رقاص الساعة» لشرح دورات التنقل بين النمط «البيروقراطي» و«النمط الأوليغاركي»، متأثرين في ذلك بنظرية ابن خلدون في الدولة[٣٨]. ولكننا على غير اقتناع بتكامل هذا النموذج بصورة مُرضية

(٣٧) طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦)، ص ٣٨ ـ ٤٢.
(٣٨) Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt.* =

بعد، إذ فيه نوع من التجريد الذي يبالغ في درجة نقاء كل من النمطين دون أن يشرح بقدر كافٍ الأسلوب الذي تتزاوج فيه الخصائص البيروقراطية مع الخصائص الأوليغاركية في معظم مراحل تطور الدولة المصرية. كما أن هذا النموذج ينطوي على قدر كبير من التشاؤم (ربما كان غير مقصود ولكنه على أية حال معرقل للتفكير الحركي)، إذا كان من المحتم لجميع محاولات بناء الدولة المركزية والإقتصاد الوطني أن تستمر في التحرك اللانهائي بين طرفي النقيض.

وثمة فكرة مشابهة توجد لمحات منها لدى بعض الكتاب المصريين أمثال جلال أمين وأنور عبد الملك وعادل حسين، وهي نظرية «الإجهاض» كشرح للطريقة التي انهارت أو تدهورت بمقتضاها محاولات بناء الدولة المركزية والاقتصاد الوطني في مصر. ولكننا نرى أن ارجاع جميع الانتكاسات إلى مؤامرة «إجهاض» تأتي من الخارج أي من جانب القوى الدولية المعادية، هي فكرة بالغة التبسيط، وإن كانت على جانب من الصحة. إذ لا بد من أن ثمة عوامل داخلية كامنة تسمح بتكرار عملية الإجهاض على هذا النحو المتواتر، كما أن هذه الفكرة أيضاً لا تدفع إلى التفاؤل، إذا كان مصير التكوين المصري متروكاً هكذا على الدوام لرياح التأثيرات الخارجية(٣٩).

وفي رأينا أن اجتهادات سمير أمين الأخيرة تقدم إضافة أصيلة في هذا المجال، وإن لم تكتمل جميع حلقاتها بعد. وتقوم أطروحة سمير أمين على التفرقة بين مجموعة انماط الإنتاج السابقة للرأسمالية من ناحية ونمط الإنتاج الرأسمالي (وهو الوحيد الذي يتميز بـ «العالمية») من ناحية أخرى. وهو يرى أن النظم السابقة للرأسمالية هي في أساسها نظم «خراجية» تقوم على الجباية بأساليب متنوعة، وفي رأيه أن الصورة الإقطاعية لنمط الإنتاج الخراجي هي الصورة الأكثر تخلفاً في حين أن الصورة «الدولانية» لهذا النمط هي الصورة الأكثر تقدماً. وطبقاً لسمير أمين فإن الدولة المركزية التي سادت النمط

= انظر أيضاً الصفحات السابقة من هذا الفصل بخصوص انتقاداتنا لنظرية كارل فيتفوغل.

(٣٩) حتى فؤاد مرسي، نراه متأثراً بفكرة «الاجهاض» هذه، فهو يقول إن الرأسمالية التجارية المصرية قد نمت بشكل بارز في نهاية القرن الخامس عشر ولكنها اجهضت عن طريق هزيمة الاسطول البرتغالي للاسطول المصري مما مهد الطريق إلى انهيار النظام المصري أمام الغزو العثماني. ثم تجمعت الرأسمالية التجارية بقوة في عهد علي بك الكبير ولكن ضربت هذه المحاولة مرة أخرى عسكرياً وجاءت الحملة الفرنسية إلى مصر.

وبعد محاولات الغوري وعلي بك الكبير، جاءت محاولات أخرى عديدة في ظل محمد علي ثم اسماعيل ثم ثورة ١٩١٩ وطلعت حرب ثم جمال عبد الناصر، «وكلها محاولات قد اجهضت». انظر: «ندوة مفهوم نمط الانتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية،» ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

اما احمد صادق سعد فلا يرحب كثيراً بفكرة أن التخلف شيء دخيل قد تمكن منا لاسباب خارجية فقط، وفي رأيه أن «النظم الشرقية تحمل بذوراً لهذا التمكن» هي التي تسمح بالسيطرة الأجنبية التي تضاعف بدورها من هذا التخلف. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

الخراجي في مصر تفسر لنا مجموعة من الخصائص التي تميز التكوين المصري. فسيطرة الدولة على النظام لم تتح للفلاحين هامشاً من حرية الحركة يسمح لهم بتحسين وسائل الإنتاج الزراعية أو بمقاومة الاستغلال الاقطاعي على نحو ما حدث في أوروبا، لأن الفلاح في الحالة المصرية كان عليه على الدوام الاصطدام بالدولة المركزية مباشرة. ومن ناحية أخرى كان ضعف الدولة المركزية هو العامل الذي سمح بظهور طبقة التجار الأحرار وتجمّعهم في المدن المستقلة في أوروبا، في حين لم يكن هذا متيسراً في إطار الدولة الشرقية. كذلك يلاحظ أمين أن قوة الدولة وتعوّد المجتمع على سيطرتها في مصر قد جعلا معظم الفاتحين الأجانب يكتفون بالسيطرة على جهاز الدولة دون التغلغل الثقافي والحضاري في المجتمع، وربما كان ذلك هو الذي أوحى بأن مصر قد حكمها الأجانب في معظم مراحل تاريخها، في حين أن هذا صحيح بالنسبة إلى كثير من المجتمعات، ولكنه لا يظهر فيها بالوضوح نفسه، لأن الفاتحين فيها قد انصهروا في المجتمع الجديد وتجنسوا بجنسيته، في حين لم يكن هذا ضرورياً لهم في حالة مصر. وخلاصة نظرية سمير أمين أن ضآلة التطور في حالة مصر (والشرق عامة) لا يرجع إلى جمود أو ركود نمط الإنتاج فيها من الناحية التاريخية، بل على العكس تماماً، أي أن مصر «قد عانت من تقدمها المبكر، لا من التأخر... بينما استطاعت أوروبا الإقطاعية المتخلفة، بفضل المرونة التي تصحب التخلف، أن تتغلب على تأخرها في مدة قصيرة، وأن تسبق غيرها في انجاز النقلة الكيفية التي تتحت عصر الرأسمالية الحديثة»[40].

ولكن ما هي مظاهر تكامل النمط الخراجي في مصر (والشرق) في تميزه عن النمط الخراجي الأوروبي «الطرفي» (الإقطاعي)؟ يرى أمين أن هذا الاكتمال يعبر عن نفسه في جميع المجالات، مجال القاعدة: وجود طبقة حاكمة «دولنية» خراجية، مركزة الفائض من خلال الدولة، في مقابل تفتت الفائض الإقطاعي وضعف دولته؛ ومجال البنيان الفوقي: وجود ايديولوجيا قوية موحدة غير متشققة، وبالتالي ذات شكل كلي في النظام الخراجي الشرقي؛ ومجال العلاقات الجدلية بين الأول والثاني: أي وجود تناسب أمتن بين الميدانين في الشكل «الدولني»، يؤدي إلى نوع من التجمد، أي عدم توافر المرونة اللازمة للتخطي السريع. وهو يرى أن الشكل المكتمل هو المتماشي مع مستوى أعلى لنمو قوى الانتاج، وليس كما كان الإدعاء في نظرية «الاستبداد الشرقي» - مع مستوى منخفض لها. والايديولوجيا الخراجية المكتملة تعمل في المجتمع الطبقي السابق للرأسمالية كما يعمل «الاستلاب السلعي» في الرأسمالية: أي كايديولوجيا ليس للطبقة الحاكمة وحدها بل كأيديولوجيا حاكمة للمجتمع، ومن هنا، فالايديولوجيتان

---

(٤٠) سمير أمين، «ملاحظات حول ازمة الرأسمالية في مصر،» قضايا فكرية، الكتاب الخامس (أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ٢٨٣ - ٢٨٥.

متصلبتان، وتوجهان نمو قوى الانتاج في اتجاه معين، كما تعملان كعنصر فعّال في إعادة تكوين المجتمع[٤١].

إن نظرية سمير أمين، وإن ظلت افتراضية في جانب كبير منها، تقدم إضافة مهمة في تصورنا، لأنها ترفض المبالغة في تصور «خصوصية» المجتمع الشرقي وإن لم تتغافل عن استيضاح معالمه المميزة. وأهم هذه الملامح ـ من الناحية السياسية الايديولوجية ـ قوة الدولة ومركزية دورها وتكامل نسقها. ومع ذلك فإن سمير أمين برفضه التعرض لمناقشة تفاصيل نظرية النمط الآسيوي للإنتاج إنما يقصر عن تقديم تفسير لسبب قوة الدولة وأهمية دورها في المجتمع الشرقي، فهو يقبل بهذا الملمح كمسلمة أو معطاة ولا يتعرض للأسباب البيئية أو الاقتصادية أو الثقافية التي أدت إلى «اكتمال» ظاهرة الدولة بهذه الصورة في مصر والمجتمعات الشرقية.

على أن لنظرية سمير أمين في مقابل ذلك ميزة كبرى. فهو عندما دمج النمط الشرقي للإنتاج ضمن مجموعة الأنماط السابقة للرأسمالية تجاوز فكرة الخصوصية المطلقة لهذا النمط والتي قد توحي بأن الجمود والركود مكتوبان على المجتمعات التي تقوم عليه. فالتغير والتحول ممكنان إذاً طبقاً لنظرية أمين، بل الطريف أن التطور يكون أسهل في نظره في أضعف حلقات النظام، أي في الأطراف الهشة، وليس في المحور المتقدم القوي. ودلالة ذلك من وجهة نظره السياسية العامة أن التحول المعاصر إلى الاشتراكية ممكن (بل هو أسهل) في المجتمعات التي لم تتقدم بعد في التطور الرأسمالي، وذلك على خلاف المنظور الماركسي التقليدي. فكما نمت الرأسمالية تاريخياً في أوروبا، التي كانت أضعف حلقات النظام الخراجي وأكثرها تخلفاً (وبالتالي أكثرها مرونة)، يمكن للاشتراكية في نظر سمير أمين أن تتطور في بلدان الأطراف التي لم يتكامل فيها النظام الرأسمالي بعد. وسواء اتفقنا مع هذا الاستخلاص الأخير برمته أو لم نتفق، فلا شك في أن الميزة الكبرى لنظرية سمير أمين هي إدخال عنصر «الحركية»، وهو عنصر كان ضعيفاً أو غائباً في الصياغات المعروفة لنظرية النمط الآسيوي للإنتاج.

والتساؤل الآن هو: كيف حدث التحول في مصر تاريخياً من النمط الخراجي الشرقي التقليدي إلى الأنماط التالية له، وما هي في الواقع طبيعة التغيرات التي حدثت؟ والسجال الفكري التاريخي الرئيسي في هذا الصدد يدور حول وصف وتكيّف طبيعة التحولات التي طرأت على الاقتصاد والدولة والمجتمع في مصر في ظل حكم محمد علي والعهود التالية له: هل كانت تجربة محمد علي محاولة لإعادة إحكام النمط

---

(٤١) سمير أمين، ازمة المجتمع العربي المعاصر (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

الخراجي الشرقي، أم كانت محاولة لبناء الرأسمالية الصناعية عن طريق الدولة ومن حيث نتائجها: هل تمخضت تجربة محمد علي في الأساس عن ظهور نوع من الإقطاع الزراعي في مصر (أم تراه كان «رأسمالية زراعية»)، أم أن محصلتها الأساسية كانت في الواقع إدخال الرأسمالية التجارية «الكومبرادورية»؟

يتفق معظم الدراسات على أن نمط الانتاج حتى بداية القرن التاسع عشر كان يقوم على المشاعات القروية المستترة وراء واجهة من ملكية الدولة للأرض (علماً بأن المعلومات التاريخية المتوافرة عن الشق الثاني من هذه الظاهرة تفوق كثيراً المعلومات المتوافرة عن شقها الأول). وفي الصور والحالات «النقية» لهذا النموذج كان فائض الانتاج يتم استنزافه من جانب الدولة المركزية في شكل «خراج» له تصنيفات فنية وقانونية مختلفة، كما أن فائض العمل كان يتم استنزافه في شكل سخرة. وهذا النظام بطبيعته لم يكن يسمح بتبلور التباينات الطبقية ونموها، فكان من الممكن أن يتطور نحو احتمالات مختلفة من التشكيلات الطبقية بحسب الظروف التاريخية.

وعندما تولى محمد علي السلطة نجد أن الشكل الخراجي لم يكن نقياً ومكتملاً، لأن نظام الالتزام (فضلاً عن نظام الأوقاف) كان يسمح لجزء من الفائض الزراعي بالتسرب من جيوب الدولة إلى جيوب وسطاء شبه إقطاعيين. ومعنى ذلك، كما يشرح محمود عودة، أن الدولة لم تكن تتمتع بحق استنزاف مجمل فائض الانتاج وفائض العمل في الزراعة، الأمر الذي يسمح ربما بنمو طبقة اجتماعية قد تصطدم امتيازاتها بسلطان الدولة المركزية. فهل كانت سياسة محمد علي الاقتصادية تستهدف أساساً بعث أسلوب الإنتاج الأصلي، الشرقي أو الخراجي، من خلال إعادة احكام قبضة الدولة على المصادر الاقتصادية للمجتمع؟

لم يمض وقت طويل على تسلم محمد علي الحكم حتى ألغى نظام الالتزام تماماً، وفرض ضرائب مباشرة ومتزايدة يسددها الفلاحون مباشرة للدولة. واستمر محمد علي في مصادرة أراضي الالتزام، وكذلك أراضي «الرزق» و«الوسية» والأوقاف. ويميل محمود عودة إلى الترجيح أن سياسة محمد علي كانت إحياء للنمط الشرقي أو الخراجي في صورته النقية، بدليل أن الأراضي المصادرة قد سجلت بحيازة مجتمع القرية وأصبحت الجماعة القروية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن دفع الضرائب إلى الدولة دون وساطة (ودون أن يسمح لها بتملك الأرض فردياً أو جماعياً).

وحدث الأمر نفسه تقريباً في مجال الصناعة، ففي حين أدخل محمد علي كثيراً من الصناعات الجديدة المصممة على الطريقة الأوروبية فقد بذل قصارى جهده للقضاء على ما تبقى من صناعات وحرف من الفترة المملوكية؛ بل ألغى الأنوال الأهلية التي

كانت تقوم بصناعة النسيج وألغى طوائف الغزل والنسيج وأجبر عمالها على الالتحاق بمصانعه بالقوة، وعاقب بالتعذيب الأليم كل من وجد لديه نولاً منزلياً، كما أنشأ ديواناً خاصاً للاشراف على مركزية صناعة النسيج في يد الدولة[٤٢]. وكل هذه المظاهر قد توحي بأن محمد علي كان يحاول إعادة النظام الشرقي الخراجي في صورته النقية، حيث تعد الحرف ويعد الصناع مجموعات تابعة مباشرة للحاكم (بما في ذلك حقه في نقلهم بكامل هيئتهم من مدينة إلى أخرى، كما فعل سليم الثاني عندما نقل معظم الصناع المهرة من مصر إلى عاصمة الخلافة العثمانية).

على خلاف ذلك، يرى سمير أمين أن تجربة محمد علي كانت محاولة لإقامة الرأسمالية في ظل الظروف والامكانات المتوافرة، أو من المنظور التاريخي محاولة على مستوى أكبر تكرار محاولة علي بك الكبير الرأسمالية في القرن الثامن عشر (في ظل ظروف شبيهة بظروف المركانتيلية الأوروبية). وإذا كان محمد علي قد أخفق، فهو أخفق في نظر أمين لأنه بدلاً من أن يتعاون مع المركانتيلية الوطنية (أي طبقة التجار والحرفيين المصريين) اختار التحالف مع المركانتيلية الأجنبية (من المسيحيين الشرقيين واليهود والأوروبيين). ويرى أمين أن بلداناً أخرى قد تعرضت للمشكلة نفسها عند محاولة الانتقال إلى الرأسمالية (مثل روسيا وايطاليا والبلقان)، بيد أن الخط الوطني هو الذي غلب في هذه البلدان، في حين أن محمد علي قد لعب على ورقة البرجوازية المصرية للتخلص من العثمانيين والمماليك والإنكليز، ولكنه سرعان ما انقلب على هذه البرجوازية الوطنية وأحل مكانها البرجوازيات الشرقية والأوروبية[٤٣].

وتفسير هذا التحول عند محمد علي هو تفسير سياسي في نظر سمير أمين. فمحمد علي قد ظن أن البرجوازية الأجنبية لن تنافسه في حكمه المطلق، في حين أن الاعتماد على البرجوازية المصرية يتطلب منه التنازل عن جزء من سلطاته لمصلحتها. وقد فعل محمد علي الأمر نفسه في مجال تحديث الدولة والجيش، فاعتمد على الفنيين الأجانب وتفادى اللجوء إلى براعم البرجوازية المصرية بقدر الامكان، بل ذهب إلى تصفية مراكزها الإقتصادية في الريف وفي المدينة كما سبق أن رأينا. احتاج محمد علي إلى زيادة الفائض المتوافر لجهاز الدولة لكي يتوسع في تحديث الجيش نظراً إلى الأخطار التي كانت تواجهه، وقد دفع ذلك به إلى إعادة النظام الخراجي «النقي» لكي يضمن امتصاص أكبر قدر ممكن من الفائض لمصلحة الدولة، ولكن هذا الخيار اضطر محمد علي إلى التحالف مع «الارستقراطية البيروقراطية» المتنامية، لأنها كانت الطبقة

---

(٤٢) أنظر على سبيل المثال:
Gabriel Baer, *Egyptian Guilds in Modern Timer* (Jerusalem: The Oriental Sociaty, 1964), p. 11 ff.
(٤٣) أمين، المصدر نفسه، ص ١٢٥ - ١٢٩.

الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في هذه الظروف. وكان هذا التحالف في النهاية هو الذي اضطره إلى التحول عن مشروعه الأصلي، حين اضطر، ابتداء من عام ١٨٢٧، إلى التنازل عن بعض حقوقه في الانفراد بملكية الأرض لمصلحة هذه الارستقراطية البيروقراطية.

استمر هذا التطور إلى أن بلغ مداه في عهد اسماعيل، فتكونت طبقة ارستقراطية ريفية من كبار الملاّك العقاريين، سرعان ما حولت الريف المصري إلى مزرعة لإنتاج القطن لمصلحة الصناعة البريطانية، وذلك تحت تأثير الهزيمة الخارجية لمحمد علي سنة ١٨٤٠، ثم تغلغل النفوذ الإستعماري المتزايد، وتحويل التشكيلة الرأسمالية إلى تشكيلة «رأسمالية طرفية». بل الواقع في نظر سمير أمين أن محمد علي قد انتكس كذلك بحركة النهضة الثقافية التي بدأت في القرن الثامن عشر في صورة نزاع بين «أهل الحديث وأهل الكلام». فقد استند محمد علي في حكمه إلى «أهل الكلام» ومنحهم الاحتكار في الميدان الديني والأيديولوجي، وهم الذين كانوا يمثلون ـ يومها ـ التيار الرجعي المدرّس المتجمد. في حين كان «أهل الحديث» يدعون إلى إعادة فتح باب الاجتهاد وإعادة تفسير معاني السنّة (في ظل مدرسة الشيخ حسن العطار)[٤٤]. وكان من شأن ذلك أن تميزت تجربة محمد علي بنوع من «الإزدواجية الثقافية»، إذ كانت تجمع بصورة التجاور الشكلي بين العلوم والتقنيات الحديثة في مجال الإنتاج والإدارة، في حين كان ميدان السياسة والثقافة مقصوراً على الاتجاهات التقليدية والجامدة. وهكذا يرى سمير أمين أن تجربة محمد علي قد انتهت بالانتكاس، نتيجة الهزيمة الخارجية مقترنة بالقصور الداخلي، ففتحت الباب أمام تحول الارستقراطية البيروقراطية إلى ارستقراطية زراعية، ذات ميول «كومبرادورية» متزايدة، سرعان ما تحولت بالتشكيلة المصرية إلى نمط الرأسمالية الطرفية[٤٥].

وفي حين كان من المألوف، وبخاصة في الأدبيات السياسية، وصف هذه التشكيلة، ابتداء من عصر اسماعيل، بالنظام الاقطاعي، فهناك تيار متنام بين الدارسين يرى وصف النظام السابق لثورة ١٩٥٢ بأنه كان يمثل نوعاً من «الرأسمالية الزراعية» وإن تمفصلت هذه الرأسمالية الزراعية مع بعض بقايا الجيوب الخراجية القديمة وبعض لبنات الرأسمالية التجارية الحديثة[٤٦]. ومن أهم من استخدموا مفهوم

---

(٤٤) Peter Gran, *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840,* Modern Middle East Series, no. 4 (Austin, Tex.: University of Texas Press, 1979).

(٤٥) أمين، المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣١.

(٤٦) من أهم مظاهر الجيوب الخراجية استمرار تعسفية الضرائب في عصر اسماعيل مثلاً دون وجود مواعيد ثابتة أومعلومة، فكلما احتاجت الحكومة إلى مبلغ من المال يتم توزيعه على المراكز الريفية ويؤمر كل عمدة =

التمفصل هذا محمود عودة، فرأى أن النظام المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كان يعبر عن نمو نوع من الرأسمالية الهامشية أو «الاستعمارية» حيث تتمفصل من حوله مجموعة من أنماط الانتاج قبل الرأسمالية، بعضها شبه خراجي وبعضها شبه إقطاعي، تترابط وتتقاطع في نقاط مختلفة مع القطاع الاقتصادي الحديث، سواء في مجال الزراعة المحصولية المكثفة أو في مجال الأنشطة التجارية والمالية والصناعية المختلفة(٤٧).

ومن حيث التكوين الطبقي والحركة السياسية، نجد أن نشأة الصناعة المصرية في ظل حكم محمد علي في كنف رأسمالية الدولة واعتمادها على فئة الموظفين والضباط التي تحولت بعد ذلك إلى مجال الملكية الزراعية، كما تحول العمال الصناعيون إلى مجال الخدمات، قد أدت إلى فقدان البرجوازية والبروليتاريا المصريتين الملامح المميزة لهما كطبقتين مستقلتين. وقد أدى هذا بدوره في رأي لويس عوض الى تأخر انتشار الأفكار الديمقراطية ومبادىء حقوق الإنسان في المجتمع المصري الحديث. ونجم عن ذلك في رأيه أن البرجوازية المصرية لم تكن هي الظهير الحقيقي للديمقراطية كما حدث في أوروبا، وإنما كان ظهيرها طبقة أواسط الملاك الزراعيين في البلاد. ولم يصبح لهذه الطبقات المتوسطة الزراعية وعي مستنير قادر على القيادة الإجتماعية إلا بعد أن تبلورت من بين أبنائها طبقة أرباب المهن الحرة.

أما ظهور البرجوازية المصرية المعاصرة فيرتبط باتساع التعليم في مصر أكثر مما يرتبط باتساع قاعدة الملكية الفردية. فاتساع التعليم هو الذي غذّى البلاد بالشريحة البيروقراطية التي كان نموها دائماً هادئاً مطرداً نظراً إلى اعتماد الجهاز الحكومي عليها. ويرى لويس عوض أن هذه الشريحة البيروقراطية كان لها دور مزدوج لا يخلو من تناقض:

«فهي الطبقة التي أحبط تضخمها كل ثورات مصر وشل ما فيها من إرادة التغيير، بحكم أنها كانت دائماً أداة النظام القائم، أياً كان هذا النظام... وهي أيضاً الطبقة التي حفظت مقومات «الحكومة» في مصر حتى في عصور التفسخ والإنحلال وتهتك العقد الاجتماعي...»(٤٨).

بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب.

ومن أهم مظاهر اللبنات الرأسمالية التجارية الحديثة، تجربة بنك مصر في الثلاثينات من هذا القرن، والتي مولتها في الأساس الرأسمالية الزراعية المصرية ثم زاد تعاونها مع الرأسمالية الأجنبية «الكومبرادورية».

(٤٧) محمود عودة، **الفلاحون والدولة: دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية** (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٣٣ ـ ١٣٩. وبخصوص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف، أنظر: عبد الباسط عبد المعطي، **الصراع الطبقي في القرية المصرية: تحليل تاريخي ومعاصر** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧).

(٤٨) عوض، **تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩**، ج١، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

ويمكن القول إجمالاً إن هذه الطبقة المتوسطة من المتعلمين (الانتليجنسيا) سواء في صورة المهنيين أو في صورة الموظفين (من مدنيين وعسكريين) هي التي مهدت الطريق سياسياً وايديولوجياً لقيام ثورة عام ١٩٥٢[٤٩]. ويرى سمير أمين أن هذه سمة مميزة لمجتمعات رأسمالية الأطراف، حيث تظهر فئة الانتليجنسيا في ظروف عدم تبلور الهيكل الطبقي، ويكون لها دور خاص وحاسم، عندما تطرح بديلاً للتنمية الرأسمالية في صورة مشروع ايديولوجي وثقافي وسياسي شامل لتنظيم الجماهير الشعبية وقيادتها. وهو يرى أن بعض أجنحة الحزب الوطني القديم وحزب الوفد كانت تعبر عن هذا الطابع لحركة الانتليجنسيا، وكذلك الحركات الشيوعية وحركة الضباط الأحرار. ولكنه يرى مع ذلك أن «التيار الناصري» رغم صلابة توجهه الوطني كان يعاني قصوراً ايديولوجياً فادحاً (وهو انعكاس في جانب منه للتخلف الثقافي للمجتمع ككل)، ويعتبر أن ذلك قد وضع حدوداً للتجربة الناصرية لم تستطع أن تتجاوزها، وبخاصة في مجال الديمقراطية والحركة المستقلة للطبقات الشعبية[٥٠].

ويقودنا هذا إلى النقطة التالية، وهي أنه من منظور نمط الإنتاج وما يترتب عليه من تشكيلات اجتماعية ونظم للدولة، فإن الحقبة الناصرية وما تلاها إنما تثير من القضايا الفكرية قدراً مشابهاً لما أثارته حقبة محمد علي وما تلاها: فهل كانت التجربة الناصرية محاولة لاستجماع ملامح المجتمع الهيدروليكي والنظام البيروقراطي، إحياءً لتراث سياسي عريق ولملامح «خصوصية» مصرية متميزة، أم كانت محاولة جديدة لبناء الرأسمالية الصناعية في مصر، وإن استخدمت الدولة كأداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف؟

يرى سمير أمين أن هناك أوجه تشابه بين التجربة «العلية» والتجربة «الناصرية»، فكلاهما أراد امتصاص الفائض من الريف بهدف التعجيل بعملية التصنيع، وكلاهما حاول تحديث الدولة والإقتصاد، وكلاهما كان على درجة من الحذر من الناحية السياسية: كان محمد علي حذراً من البرجوازية الوطنية، وكان جمال عبد الناصر حذراً من الجماهير الشعبية. فالمشروعان متشابهان إذاً من حيث الرغبة في التحديث والثقة المطلقة في التقانة، ولكن دون إدخال تغيير ثوري على العلاقات الإنتاجية والإجتماعية: محمد علي حاول بناء الرأسمالية دون رأسماليين، وجمال عبد الناصر حاول بناء الاشتراكية دون إشتراكيين. حاول محمد علي إقامة اقتصاد معاصر مع الحفاظ على علاقات مميزة لنمط الإنتاج الخراجي، وعبد الناصر حاول تحقيق تنمية اشتراكية تعتمد

---

(٤٩) أنظر: سعد زهران، في أصول السياسة المصرية: مقال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٠٦ - ١١٩.

(٥٠) امين، «ملاحظات حول ازمة الرأسمالية في مصر،» ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

على الجهاز البيروقراطي وعلى الطبقة التكنوقراطية. وفي كلتا الحالتين انفجرت التناقضات الداخلية بعد الهزيمة العسكرية: سنة ١٨٤٠ في حالة محمد علي وسنة ١٩٦٧ في حالة جمال عبد الناصر. وكانت سياسة الانفتاح في السبعينات معبرة عن «كومبرادورية» مماثلة للكومبرادورية التي نمت في العهد الخديوي، وفي ظل الاحتلال البريطاني، إذ يتبلور في الفترة المعاصرة تحالف برجوازي يعتمد على الملاك الزراعيين (الكولاك) وفئات من البرجوازية الجديدة من أصل تكنوقراطي وبيروقراطي وفئات من البرجوازية القديمة. وفي حين كان هناك برجوازيتان إحداهما وطنية والأخرى أجنبية في عهد محمد علي وما تلاه، نجد أن هناك الآن طبقة برجوازية واحدة يتنازعها اتجاهان أحدهما وطني يسعى إلى تحقيق درجة من الاستقلالية في إطار النظام العالمي، والثاني «كومبرادوري» يقبل شروط التبعية في سبيل تحقيق مصالحه[٥١].

ماذا يمكن أن نستخلص من المناقشات السابقة كافة، لكي يعيننا على متابعة التحليل التاريخي ـ الاجتماعي الذي سيرد فيما بعد؟

نستطيع القول إن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق على أن التكوين المصري حتى أوائل القرن التاسع عشر كانت له خصائص تميزه بوضوح عن النمط التطوري التقليدي الذي عرفته أوروبا، وإن مركزية دور الدولة في هذا التكوين هي نقطة لا يبرز بشأنها خلاف كبير. أما ما يثير الخلاف فهو محاولات التنظير حول مسببات هذا الدور: أهي العوامل البيئية (النهرية)، أم العوامل الاقتصادية (انعدام الملكية الفردية) أم العوامل الايديولوجية (الدين الإسلامي)، أم العوامل السياسية (التاريخ الاستعماري)؛ أم تراها مجموعة متشابكة من هذه العوامل؟

ومن ناحية أخرى فإن التسليم بمحورية دور الدولة لا يعني أن علاقة الدولة بالإقتصاد والمجتمع قد اتخذت دائماً شكلاً واحداً: ففي حين سيطر الطابع الشرقي أو الخراجي لحقب طويلة، فإن هذا الطابع لم يعبر عن نفسه دائماً في صورته «المثلى النقية» (Ideal Type). وتبرز صعوبة التنظير بصفة خاصة فيما يتعلق بالفترات التي تشهد محاولة جريئة لتغيير طبيعة الاقتصاد والدولة، ومن أهمها فترة محمد علي وفترة عبد الناصر، وبصورة أخص فيما يتعلق بالحقب التي تتلو هذه المحاولات: فنجد في الحقبة التالية لمحمد علي وفي الحقبة التالية لجمال عبد الناصر أن أنماط الانتاج، والتشكيلات

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧؛ أمين، أزمة المجتمع العربي المعاصر، ص ١٣١ ـ ١٣٣. ولمزيد من التوسع بخصوص اطروحة سمير أمين حول «نمط الانتاج الخراجي»، أنظر: سمير أمين: الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، والطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية، ترجمة هنريت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

الاجتماعية وتعبيراتها السياسية، تتخذ شكل التمفصل القائم على تعدد العناصر المختلفة، وتعايشها تارة وتصارعها تارة أخرى.

فلنتجه إذاً إلى التحليل التاريخي الاجتماعي الممفصل، قبل أن نستبق منذ الآن جميع النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة التحليلية.

الفَصْل الثَّاني

جُذوُر الدَّولة المركَزيَّة في مصْر

تعد المركزية الوظيفية وتركيز السلطة، من الملامح الأساسية المسيطرة على التراث السياسي والإداري المصري، والتي ترجع في الجانب الأكبر (وليس الوحيد) منها إلى مقتضيات تسيير مجتمع اعتمد طويلاً في اقتصاده وفي حياته على الري بواسطة النهر، وما يستلزمه ذلك من أعمال معقدة ومن ضبط إداري ورقابة أمينة، تتطلب بالضرورة دوراً ضخماً للحاكم، الذي يعمل على تنمية مصادر المياه وتحسينها فضلاً عن تنظيمها وتوزيعها والتحكيم في الصراع حولها. وسوف نعرض في الصفحات التالية بعض جذور الدولة المركزية كما تطورت في مصر عبر القرون.

أولاً: مصر الفرعونية

كانت مصر الفرعونية، ومنذ وحّد مينا الدلتا والصعيد، إقليماً واحداً كبيراً ممتداً يحكمه الفرعون في معظم الأحيان ـ وكما عبر ماكس ڤيبر ـ بناء على حق الوصاية الأبوية[١]. وتوضح دولة مصر الفرعونية مدى تركيز السلطة بأسلوب مبسط يتجاوب مع حاجات الري النهري دون أن يخلو من احكام النظام ومن تضخم مكانة الفرعون واختصاصاته[٢]. فلقد أدت الحاجة إلى ضبط المياه وتوزيعها، إلى ضرورة قبول سكان مصر اسلوباً تنظيمياً للري يسمح بالعدل وبالوفاء بكل حاجات الوادي، وهو أسلوب أدى في النهاية إلى ظهور سلطة أعلى من كل شيء يكون من حقها مراقبة نظام الري وينتهي

(١) Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, 3 vols. (New York: Bedminster Press, 1968), pp. 1013-1014.

(٢) Karl August Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957), p. 39.

بها الأمر بعد ذلك إلى إخضاع الجميع إلى سيد واحد على رأس ملكية مطلقة(٣).

كان القانون العرفي للبلاد كلمة فرعون التي استوحاها من روح «معت» والقابلة للتغير كلما رأى هو ذلك. وكان المبدأ السياسي الأساسي هو أن مصر يملكها ويحكمها آله يضمن للبلاد الخير والرخاء لأن معرفته وسلطته كاملة ومطلقة. وقد شهدت فترة المملكة القديمة ـ وهي فترة الرخاء الاقتصادي والمركزية المطلقة على حد سواء ـ نظاماً للحكم يستوعب داخله كل شيء من فن إلى دين... إلخ، ويقوم على الاعتقاد بأن نجاح النظام إنما يتوقف أولاً وأخيراً على نجاح الفرعون في منح الخصوبة للأرض. وإذا كان المصريون اعتبروا الفرعون بمثابة الملك ـ الإله فإنما فعلوا ذلك لأنه كان في الأساس الملك ـ المهندس الذي أتى إلى البلاد بالأمطار الساقطة بعيداً(٤).

كانت مصر القديمة إذاً دولة واحدة، يحكمها سيد واحد، وإن عاونه على ذلك وزير أعلى ومجلس للحكم(٥). كذلك كانت الإدارة واضحة التدرج (هيراركية) في تفصيل وتعقد(٦). وكان النظام من المركزية والشمول لدرجة أن سمّاه أحد الكتاب المعاصرين نظام «اشتراكية الدولة»(٧). وقد اتفق الجميع ـ وأولهم ڤيبر ـ على أن ذلك النظام كان أول نموذج تاريخي متطور للظاهرة البيروقراطية في معناها المتعارف عليه(٨).

ثانياً: مصر العربية الإسلامية

احتفظت مصر في ظل الحكم العربي، الذي بدأ سنة ٦٣٩ م بأكثر من مظهر من مظاهر الإدارة البيزنطية السابقة، مع تدعيمها بجانب من «كفاحية» الدين الجديد. وقد استمر حكم مصر كوحدة واحدة وإن قسمت إدارياً إلى قسمين كبيرين هما مصر العليا ومصر السفلى، ضمّا في داخلهما عدداً من الكورات والبلدان. وقد كان لوالي مصر تحت اشراف الخليفة جميع السلطات التنفيذية على البلاد، التي تدعمت كذلك بكونه رئيساً للصلاة. وقد تمتع الوالي بحرية كبيرة في الادارة كما كان القضاء وإدارة الجند من

(٣) A. Moret, *Le Nil et la civilisation égyptienne* (Paris: Editions Albin Michel, 1937), p. 39.

(٤) انظر: John A. Wilson, *The Burden of Egypt: An Interpretation of Ancient Egyptian Culture* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1951), pp. 59-60.

(٥) نعيم عطية، «نشأة النظم الادارية في مصر،» مجلة العلوم الادارية، العدد ١٢ (نيسان/ ابريل ١٩٧٠)، ص ٣٩ ـ ٩٤.

(٦) Adolf Erman, *Life in Ancient Egypt* (London: Macmillan, 1894), pp. 89-100.

(٧) Moret, *Le Nil et la civilisation égyptienne*, p. 302 ff.

(٨) Max Weber: *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 288-289, 315, 321 and 327, and *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, pp. 964, 971-973, 1089-1090, 1145 and 1401.

اختصاصه، فضلاً عن إدارة الشرطة التي ربما كان مديرها الشخص التالي مباشرة للوالي من حيث أهميته في تسيير النظام(٩).

وقد تميز الحكم في مصر العربية الإسلامية بالمركزية العالية، إذ تجمعت كل السلطات في أيدي الوالي، الذي سيطر على كل التفاصيل تقريباً دون أن يكون مسؤولاً إلا أمام الخليفة. ومن بين التزامات الفرد نحو الحكومة، التي استمرت في ظل الحكم الاسلامي، والتي قد يعود تاريخها إلى أيام الرومان والبيزنطيين بل الفراعنة، كان هناك عدد من المهام اليدوية والإدارية المرتبطة بحفر الترع وبناء الطرق والسفن وإقامة المباني والمساجد. وكانت هناك سجلات لضمان قيام الأفراد بهذه الالتزامات. وقد استعانت هذه الأنشطة في الري والانشاء خلال عصر عمرو بن العاص (أول حاكم عربي لمصر) بأكثر من ١٢٠ ألف عامل كل موسم. ومما قام به عمرو في هذا الصدد وصل النيل بالبحر الأحمر وحفر قناة من النيل إلى الاسكندرية وبناء عدد من مقاييس النيل. وقد خصص حوالى ثلث دخل البلاد للانفاق على عمليات الري وما اتصل بها(١٠). أما أعمال الانشاء فكان اهمها بناء الفسطاط (وهي أصل القاهرة الحالية) التي شيدها الاقباط تحت إشراف عمرو.

كان هذا النوع من الحكم المركزي مميزاً بصفة عامة لمعظم فترات الحكم الإسلامي لمصر. فقد كان للوالي أو السلطان حكم البلاد مباشرة وفي الموقع، مدمجاً في اختصاصه الوظائف التنفيذية بجوانبها المدنية والعسكرية والوظيفة القضائية، مع هامش ضئيل من السلطة التشريعية خارج أحكام القرآن والسنة(١١). وقد أحكم الولاة أو السلاطين دائماً قبضتهم المركزية الشديدة على البيروقراطية، التي اشتغل بها عدد كبير من الكتبة، موزعين على دواوين مختلفة وخاضعين دائماً للإشراف الشخصي المباشر للوالي. أما السلطة السياسية فقد تركزت أساساً في المدينة بأحيائها وجماعاتها المختلفة، وإن لم تكن المدينة معزولة عن الريف انعزالاً كاملاً، حيث كان وجهاؤها

---

(٩) محمد فوزي عمر، الادارة المصرية في صدر الاسلام (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٦٩)، ص ٣٩ - ٤٥ و٦٠ - ٦٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦١ - ٦٨، و
A.E. Crouchley, *The Economic Development of Modern Egypt* (London: Longman, 1938), pp. 8-10.

(١١) Hamilton Alexander Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (New York; London: Oxford University Press, 1950-1957), p. 26.

وحول الدول الإسلامية قبل الحكم العثماني، أنظر:
Albert Habib Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (London: Oxford University Press, Royal Institute on International Affairs, 1970), chap. 1.

دائماً يتملكون الأراضي ويتمتعون بالنفوذ في المناطق الريفية المحيطة بالمدن[12].

ثالثاً: الحكم العثماني ـ المملوكي

يبدو الحكم العثماني ـ المملوكي أول وهلة كما لو كان أقل مركزية بكثير من الحكم في العصور السابقة له، على أن هذا ليس صحيحاً تماماً. ومن المعروف أن وظائف الإدارة في مصر العثمانية قد قسمت على أساس «المقاطعات»، وهو نظام في الملكية وتوزيع الأرض كان يضمن أكبر قدر ممكن من الاستغلال لثروة البلاد وتحويل أكبر قدر ممكن من الدخل إلى الخزانة العثمانية في مصر. على أن مصر استمرت ولاية واحدة يسيطر عليها الوالي أو الباشا الذي يعينه الباب العالي مباشرة لمدة سنة واحدة. ولا شك في أن قصر مدة الوالي قد جعله يشدد من قبضته المركزية على البلاد لكي يضمن أكبر قدر من النهب المنظم لنفسه وللخزانة خلال هذه المدة القصيرة، خصوصاً أن تعيينه قلّما تكرر أكثر من مرة أو مرتين.

وقد كان هناك إضافة إلى السلم الوظيفي الحكومي العثماني، سلم وظيفي سلطوي للمماليك، الذين مثلوا القوة العسكرية في مصر واحتلوا عدة وظائف كالأمراء والكشافين. . . الخ.

ومعنى ذلك أن السلطة في مصر في ذلك الوقت كان يشترك فيها الولاة الذين يمثلون السلطان العثماني، والمماليك الذين يحكمون أنفسهم بأنفسهم ويستمدون جانباً من قوتهم من وجودهم المحلي على أرض مصر. ويعد تاريخ مصر في تلك الفترة تاريخاً للصراعات المتتالية بين أعضاء الهيراركية المملوكية وبينهم وبين ممثلي الباب العالي في مصر، في سبيل السيطرة على البيروقراطية المصرية واستغلال الأرض والثروة فيها[13].

على أن الحديث عن توازي هذين السلّمين الوظيفيين، قد يكون شديد التبسيط ومبالغاً فيه بعض الشيء. فقد كانت العلاقات داخل النظام الإداري وبين العاملين فيه أكثر تعقيداً من ذلك، كما أنها تباينت من فترة إلى أخرى وكانت حافلة بمختلف أنواع الصراعات كالصراع بين «أهل السيف وأهل القلم»، أو الصراع بين أصحاب الرتب وأصحاب الوظائف، أو الصراع بين القصر والبيروقراطية. . . الخ[14]. ومع ذلك ينبغي

---

(١٢) Claude Cahen, «Review of «Middle Eastern Cities»,» *Journal of the Economic and Social History of the Orient,* vol. 14 (1971), pp. 80-82.

(١٣) Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798,* Princeton Oriental Studies, no. 9 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), pp. 1-10.

(١٤) Peter Malcolm Holt: «Review,» *Bulletin of SOAS,* vol. 26 (1963), pp. 185-187; *Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922: A Political History* (New York: Cornell Univertity Press; =

ألا ننسى أن السلطة السياسية (المنصب) قد استمرت هي المدخل الرئيسي إلى الثروة الإقتصادية وأن النظام ظل هيراركياً بصفة أساسية وإن بدا أحياناً أن فيه سلّمين وظيفيين وليس سلّماً واحداً، فقد كان المماليك هم المصدر الرئيسي لمن احتلوا وظيفة «البكوات» في السلّم الوظيفي الرسمي (العثماني). وهكذا فقد كانت هناك درجة من درجات التداخل بين السلّمين، كما ظلت القاهرة على الدوام عاصمة مصر بأكملها وظلت البلاد بكليتها محكومة من القلعة وليس من أي مركز اقليمي آخر.

ولم يكن النظام شبه الإقطاعي الذي ساد في هذه الفترة بذي أهمية كبرى في الحد من مركزية الحكومة، ذلك أن المماليك لم تكن لهم حقوق الملكية، وإنما كانوا يحصلون على مجرد رخصة لاستخدام الأراضي فيما يتصل بوظائفهم. وكان من حق السلطان الذي أعطى هذه الرخص أن يستردها مرة أخرى، وهو ما كان يحدث فعلياً لأكثر من سبب. لم يفكر أحد في الانفصال، وإنما كان الصراع السياسي من أجل السيطرة على الحكومة المركزية. وقد عاش معظم الملتزمين في القاهرة ونظروا إلى ذلك على أنه الترتيب الطبيعي الوحيد، إلى درجة أن المرسوم الذي يطلب من الملتزم العودة إلى إقطاعه كان يعد نوعاً من «النفي» الذي يتعين مقاومته بالقوة[١٥].

رابعاً: محمد علي واسماعيل

كان لفترة الاحتلال الفرنسي القصيرة (١٧٩٨ - ١٨٠١) التي تلت غزو نابليون لمصر تأثير كبير، إذ حملت إلى مصر مجموعة من الأفكار والتنظيمات الجديدة وإن كان ذلك لفترة محدودة. وربما كان الأهم من ذلك تلك الصدمة الحضارية «التي نتجت عن الحملة، فقد اقترن احياء المشاعر الوطنية وبذر بذور الفكرة البرلمانية بامكانيات الإصلاح الاداري»[١٦]. ووعدت الحملة المصريين باقتصاد مصري تكون كل الوظائف فيه، بما فيها أعلاها، مفتوحة للمواطنين كافة على قدم المساواة، وعلى أساس من الحكمة والخلق والعلم فحسب، كما وعدتهم باختيار القيادات المحلية والشعبية المعبرة عنهم.

وما لبث هذا الالتقاء بالتأثير الأوروبي أن أظهر نتائجه السريعة. فلم تمر على خروج الفرنسيين من البلاد سوى أربع سنوات حتى جاء إلى حكم مصر محمد علي باشا

London:Longman, 1966), and *Studies in the History of the Near East* (London: Frank Cass, 1973), = p. 177 ff.

(١٥) وليم سليمان: «القاهرة في مصر المملوكية،» الطليعة، السنة ٥، العدد ٢ (شباط /فبراير ١٩٦٩)، ص ٥٥ - ٥٦، ومحمد علي حاكماً، » الطليعة، السنة ٥، العدد ١٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٩)، ص ٤٩.

(١٦) انظر: لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث: من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل، ٢ج (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩)، ص ١٣٤ وما بعدها.

الذي ظل يمثل السلطان العثماني وإن اتبع سياسة مستقلة كان من شأنها إقامة الدولة الحديثة والإدارة الحديثة في مصر(١٧).

والصورة في ظل حكم محمد علي، الذي بدأ عام ١٨٠٥ واضحة بسيطة. فبعد أن حطم قوة المماليك، أقوى اعدائه السياسيين، بدأ في إقامة أسس نظام احتكاري مركزي ما لبث أن تضمن كل مظاهر النشاط الاقتصادي في مصر تقريباً من زراعة وتجارة وصناعة(١٨). قصد محمد علي الاستقلال الاقتصادي الكامل لمصر وتحقيق سياسته الخارجية الطموحة. ولهذا احتاج إلى السيطرة المركزية على زراعة لا بد من تحسينها وصناعة لا بد من تحديثها، من أجل تعضيد جيش قوي ومن أجل تنمية الرخاء في البلاد.

وقد فهم محمد علي طبيعة البلد الذي حكمه، فسرعان ما أولى الريّ اهتماماً كبيراً وتطلّب ذلك بالضرورة قدراً كبيراً من المركزية في سبيل تجديد وترميم النظام الذي أهمله المماليك طويلاً، وإدخال ترع الري الصيفي العميقة والتوسع في الري الدائم في الدلتا، وإقامة القناطر الخيرية، وغير ذلك من أعمال اقتضت جهداً تنظيمياً كبيراً في توظيف عمال السخرة وتشغيلهم(١٩).

تضمنت تجربة محمد علي الكثير ممايسمى «القومية التنموية» بكل ما تنطوي عليه من مركزية وتعبئة في سبيل البناء العسكري والتنمية الاقتصادية من منطلق قومي. ولو كان محمد علي مصرياً لسارت الأمور ربما بطريقة أسرع. وقد بلغ نظامه حداً من المركزية دفع باقتصادي مصري في الاربعينات إلى تسميته «الاشتراكية الحكومية». وقد آمن محمد علي بأنه لا بد من إدارة مصر عن طريق سلطة مركزية عليا، لأن التعدد والتفسخ كادا أن يؤديا إلى انهيار فكرة الحكومة نفسها في البلاد.

وكان نظام الحكم الذي تطور في مصر، في ظل محمد علي، نظاماً شديد المركزية، مقارنة بالحكم المملوكي السابق، فقد تمتع محمد علي باعتباره والي مصر، بسيطرة كاملة على الحكومة مستعيناً ببعض مجالس المداولات برئاسة النظار وبعدد من الدواوين يرئسها نظار كذلك. ومع ذلك لم يكن للمجالس أي سلطة في العمل دون رضاء الباشا الذي كانت موافقته على توصيات هذه المجالس ضرورية لاعتمادها. وكانت الدواوين الرئيسية ستة هي: الداخلية، الخزانة، الحربية، البحرية، التعليم العام

---

(١٧) Morroe Berger, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of the Higher Civil Service* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957), p. 21 ff.

(١٨) Ahmad Abdel-Rahim Mustafa, «The Breakdown of the Monopoly System after 1840,» in: Peter Malcolm Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt* (London: Oxford University Press, 1968), p. 291 ff.

(١٩) انظر: Helen Anne B. Rivlin, *The Agricultural Policy of Mohammad 'Ali in Egypt* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), pp. 213-249.

والأشغال العمومية، والشؤون الخارجية والتجارة. وفي سبيل تشديد قبضة الباشا على الحكم، انشيء ديوان رقابي عام باسم «ديوان عام التفتيش» له فروع محلية في القاهرة ومصر السفلى والوسطى والعليا، على أن زيارات محمد علي التفتيشية ظلت من الناحية العملية أهم وسائل الرقابة والضبط.

أما الحكم المحلي في ظل محمد علي، فتطور تدريجياً تحت سيطرته المباشرة كذلك، حتى تقسمت البلاد إلى وحدات إدارية مختلفة تتخذ شكل المأمورية أو القسم أو الخط أو الناحية... الخ، ويقوم بالادارة فيها مديرون أو مآمير أو نظار أو حكام أو قائمو مقام أو شيوخ... الخ، يعاونهم مجموعة ضخمة من الموظفين كالمحاسبين والكتبة والصرافين والخولية والخفراء... الخ. ولكن محمد علي لم يكن ليرضى بالتنازل عن توجيه بيروقراطيته الضخمة لأي إنسان، بل استمر يمارس رقابته الشخصية على كل مظاهر الحكم والإدارة. وقد توالت زيارات الباشا التفتيشية إلى الريف لفحص شؤون الزراعة والري والتخزين ومراقبة عمل موظفي الحكومة ومراجعة حساباتهم وتتبع كل كبيرة وصغيرة في شؤون الإقتصاد والإدارة[٢٠].

كان تحول طبقة الموظفين التي أنشأها محمد علي إلى طبقة أوليغاركية مالكة، بعد انهيار النظام الاحتكاري الذي شيده الباشا، من أهم التطورات التي شهدتها البلاد، والتي كان حكم محمد علي مسؤولاً عنها. ذلك أن هذه الطريقة الأخيرة هي التي أفرزت الصفوة الإدارية ذات المصالح «التنظيمية» الواضحة التي استمر وجودها في مصر منذ ذلك الوقت وحتى الآن تقريباً. فالواقع أن الفترة الممتدة من الحملة الفرنسية وحتى الإحتلال البريطاني شهدت بدايات تحول مهم في الاقتصاد تميز بسيطرة الأوروبيين تجارياً ومالياً، وبظهور طبقة مصرية من ملاك الأراضي وصفوة من الموظفين ذوي المصالح البيروقراطية الأكيدة[٢١]. وقد كانت هذه الصفوة في طور التكوين في الفترة ما بين وفاة محمد علي وتنحية اسماعيل. وقد تضمنت عملية التكوين هذه اضمحلال مكانة الفئة التركية ـ الشركسية الحاكمة وعلو المصريين «الأصلاء» في مؤسسات الدولة، فضلاً عن توسع البيروقراطية وتخصصها وزيادة طابعها الرسمي، وظهور الملكية الخاصة في الأرض، ونمو البناء التحتي، وتطور التسهيلات المالية التي أشرف عليها إلى حد بعيد الأوروبيون.

---

(٢٠) محمد فهمي لبيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة (القاهرة: لجنة التأليف، ١٩٤٤)، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢١) Roger Owen, «Egypt and Europe: From French Expedition to British Occupation,» in: Roger Owen and B. Sutcliffe, eds., *Studies in the Theory of Imperialism* (London: Longman, 1972), pp. 195-209.

وكان من أهم ما شهدته هذه الفترة من أحداث، تشكيل أول وزارة مصرية بالمعنى الأوروبي لهذه الكلمة في سنة ١٨٧٨. وكان ذلك بمثابة استجابة من الخديوي للضغوط الأوروبية، التي طالبته بزيادة فعالية حكومته والحد من سلطويتها، ومن هنا قرر إسماعيل أن يصلح الإدارة وأن ينظمها طبقاً لقواعد شبيهة بتلك المتبعة في إدارات ممالك أوروبا[٢٢].

وقد ترتب على هذه التطورات ظهور صفوة بيروقراطية جديدة نبتت من الداخل في الوقت الذي بدأت تنمو فيه المصالح الأوروبية المالية والتجارية من الخارج، وكان لهذين النوعين الجديدين من المصالح تأثيرهما في إضعاف سلطة الحاكم[٢٣]. وقام مثل هذه التطورات بدور واضح في تغيير الصورة السياسية في مصر حتى قيام ثورة عام ١٩٥٢، خصوصاً أن هذه التطورات اقترنت بعدد من التغييرات الإجتماعية والفكرية التي ساهمت في صياغة ايديولوجيا الحركة الوطنية في مصر[٢٤].

ولا شك في أن وضعاً جديداً كان لا بد من أن يظهر، كنتيجة لاستيعاب الأقلية التركية في المجتمع المصري مقترناً بتوسع الصفوة المصرية بحيث تتضمن جميع العناصر الجديدة التي أبرزت نفسها سواء في المجال الاقتصادي أو المجال الثقافي أو الاداري، عن طريق ملكية الأرض أو عن طريق الترقية داخل الجهاز الإداري[٢٥]. هذه الصفوة الجديدة التي تم توحيدها الآن لغوياً واقتصادياً، استطاعت أن تفرض ضغوطاً كافية في سبعينات القرن الماضي لكي تزيد من قدرتها على توجيه الحياة العامة. ولا شك في أن انتصارات هذه الصفوة في مواجهة الخديوي قد ساعدتها بعض الشيء الضغوط الخارجية التي كانت تسعى من جانبها إلى أهداف أخرى، أدى تحقيقها فيما بعد إلى حدوث صراع مصالح بين هذه القوى الخارجية من ناحية وبين الصفوة المحلية الصاعدة من ناحية أخرى. وقد أدى هذا الصراع المتصاعد في مرحلة ما إلى الحد بعض الشيء من الطابع المركزي الحاد الذي ميز الحكم في مراحله السابقة.

---

(٢٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، ٢ ج (القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٤٨)، ص ٦٨ - ٧٥.

(٢٣) حول هذا الموضوع، انظر:

F. Rober Hunter, «The Passing of Medieval Absolutism, 1805-1879,» *Xeme* (1972).

(٢٤) أنظر التحليل الشيق لبعض هذه التحولات، بخاصة في المجالين الثقافي والايديولوجي، في:
Anouar Abdel-Malek, *Idéologie et renaissance nationale d'Egypte moderne* (Paris: E. Anthropos, 1969), chap. 12, p. 407 ff.

(٢٥) Ibrahim Abu-Lughod, «The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the «Urabi Revolt»,» *Middle East Journal,* vol. 21 (1962), pp. 326-344.

خامساً: الاحتلال البريطاني

ربما يكون اللورد كرومر قد انتقد ما سمّاه «حكم الباشوات»، لكن لا شك في أن سياسة حكمه التي قامت على وجود ارستقراطية زراعية تضمن الاستقرار السياسي، إنما كانت تستهدف التعاون مع هؤلاء الباشوات أنفسهم للسيطرة على إدارة البلاد. ومن هنا لا يصح المبالغة في وصف جذرية التغيرات التي أدخلها الانكليز في مصر بعد سنة ١٨٨٢ أو القول بأنها أضعفت كثيراً من الطابع التسلطي للحكم.

وضع أسس الحكم البريطاني في مصر ايفيلين بارينغ، القنصل البريطاني فيها، الذي عرف فيما بعد باللورد كرومر،والذي حكمها بالفعل لمدة ثلاث وعشرين سنة (١٨٨٣ ـ ١٩٠٧). على أنه يمكن القول بصفة عامة إن تأثير الحكم البريطاني في مصر كان أقرب إلى تدعيم الاتجاهات القائمة بالفعل أكثر منه إلى التغيير الأساسي لماجريات الأمور في مصر[٢٦]. وكانت أهمية مصر الاستراتيجية بالنسبة إلى بريطانيا أكبر من أن تسمح لها بالتغاضي عن حركة عرابي الوطنية، وكانت هذه الأهمية الاستراتيجية هي أساس البرامج الادارية كافة التي عكف عليها الانكليز في مصر. من هنا كان اهتمام الادارة بتنمية الموارد الزراعية للحصول على أقصى عائد مالي ممكن، مع رفضها إعطاء الاهتمام الكافي للتعليم ولتحسين الظروف الإجتماعية والسياسية بما يفيد المواطنين بصفة عامة. لم تكن «المسألة المصرية» من المنظور البريطاني ـ وكما عبر غلادستون ـ تعني معالجة شؤون مصر من أجل مصالحها الخاصة ورفاهية شعبها، وإنما كانت تعني العمل على صياغة هذه الظروف السياسية في ضوء مصالح الشعب البريطاني ومن أجل رفاهيته.

وفي سبيل ذلك الهدف، قامت الادارة البريطانية في مصر باحتكار جميع السلطات في البلاد وتركيزها. ولما كانت العائدات المالية شغل البريطانيين الشاغل، ولما كان هؤلاء يدركون أهمية الري بالنسبة إلى إقتصاد مصر ورفاهتها، فقد ركزوا اهتمامهم في البداية على وزارات المالية والأشغال العمومية، لكنهم سرعان ما توسعوا في سيطرتهم خطوة خطوة إلى الفروع المهمة الأخرى كالداخلية والحربية والعدل. . . الخ، ثم بدأ البريطانيون في تعيين مفتشين ونواب مفتشين في جميع فروع الإدارة المركزية والمحلية تقريباً. ورغم أن هؤلاء كانوا خاضعين نظرياً لرؤسائهم المصريين، فانهم اصبحوا من الناحية العملية السلطة التنفيذية الحقيقية في البلاد التي لم يكن أي مسؤول مصري ليجرؤ على مخالفة توجيهاتهم.

---

(٢٦) Robert L. Tignor, *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1914* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966), pp. 375 and 390.

أدى نمو عدد الموظفين البريطانيين في الادارة المصرية إلى مزيد من تدخل «المستشارين» الانكليز في شؤون الادارة، حتى أصبحوا يمثلون السلطة التنفيذية العليا في البلاد. وقد أدى هذا إضافة إلى وجود جيش بريطاني كبير في مصر، إلى سيطرة الموظفين البريطانيين وإلى تجاوزهم السلطات المصرية حتى على مستوى المحليات.

ومع ذلك ركزت الادارة البريطانية معظم اهتمامها على السيطرة على الأمن والدفاع والنقل والمواصلات، وغيرها من الوظائف المركزية التي تسمح بتركيز السلطة في سبيل تحسين الاقتصاد النهري وزيادة العائدات المالية. وهكذا استخدم الانكليز العمل الرخيص (الذي اقترب من مستوى السخرة) لحوالى مائة ألف مصري كل سنة لإقامة سلسلة قيمة من القناطر والخزانات وأشغال الري. وكان التغيير الجذري في نظام توزيع مياه النيل هو أعظم انجازات الانكليز بلا منازع، فضلاً عن تحسين النظام المالي، لأنه كان من مصلحتهم بطبيعة الحال أن يخلطوا «المسألة المصرية» بالمسألة المالية ليضمنوا لأنفسهم أكبر قدر من الدخل[٢٧].

ومن الطريف أن اللورد كرومر قد منح موظفي وزارة الأشغال العمومية (وخصوصاً العاملين في مصلحة الري) تأييداً يفوق ما منحه مَنْ عداهم من موظفين بريطانيين، بل كاد كرومر أن يسمح لمستقبل الزراعة المصرية بأكمله (وبالتبعية مستقبلها الاقتصادي نفسه) أن يتحدد بناء على آراء مصلحة الري التي اعتبرها بعض الكتاب عندئذ «وزارة الزراعة الحقيقية» في مصر[٢٨].

ومع ذلك، فلا يصح أن ننسى أن الحكم البريطاني، ورغم كل هذه التطورات، قد دعم كثيراً من الأنماط التقليدية في التطور الاجتماعي المصري في مجالين على الأقل هما التعليم والري. ولم يكن الانكليز مهتمين بالثقافة أو الصحة أو غيرهما من الخدمات الاجتماعية التي تهتم بها بعض القوى الاستعمارية كوسيلة للدعاية، وإنما كانت كل دعايتهم مبنية على انجازاتهم التقانية متمثلة بصفة خاصة في النظام الهيدروليكي المتقدم. وقد أصبحت هذه الانجازات المادية أساساً للحكم البريطاني، وكانت الميزانية المتحسنة والري المتقدم هما بوقا الدعاية الرئيسيان للوجود البريطاني[٢٩]، اللذان

---

(٢٧) Jean Lacouture and Simone Lacouture, *Egypt in Transition* (New York: Criterion Books, 1958), pp. 78-79.

(٢٨) حول هذا الموضوع، أنظر:
E.R.J. Owen, «The Attitudes of British Officials to the Development of the Egyptian Economy,» in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), pp. 485-500.

(٢٩) Jacques Berque, *Egypt: Imperialism and Revolution* (London: Faber and Faber; New York: Praeger, 1972), p. 177.

استخدمهما دائماً لتبرير سيطرته واستغلاله للمجتمع المصري.

على أنه مهما قيل حول ما تميز به الحكم البريطاني من مركزية وتركيز، فليس من الدقة القول إن مصر كانت متوحدة ومتمركزة في ظل الوجود البريطاني بالصورة نفسها التي كانت عليها في ظل معظم الفراعنة أو في ظل محمد علي. فقد كانت مصر في هذه الفترة تتداخل تدريجياً في السوق الرأسمالية العالمية وتمتلىء بالبضائع الأجنبية، وكانت الإدارة البريطانية تدعو بإلحاح إلى حرية التجارة والملكية. لقد جاءت أوروبا إلى مصر، ليس في صورة الإدارة والسلع فحسب وإنما متمثلة كذلك في نمو الجماعات الأوروبية والشامية «المتأوربة» التي انتعشت اقتصادياً واجتماعياً في ظل قوانين وتنظيمات مخالفة لما خضع له المواطنون (الامتيازات الأجنبية، المحاكم المختلطة... الخ). وقد قام الوجود الأوروبي بتشجيع بدايات الملكية الخاصة في الأرض لأول مرة في تاريخ مصر وبالسماح بظهور الأحزاب السياسية المتنافسة في البلاد، حيث أدت كل هذه التطورات إلى تغيير الهيكل الطبقي والخريطة الاجتماعية في مصر إلى الصورة التي استمرت عليها الحال حتى قيام ثورة عام ١٩٥٢. فلنطلّ إذاً بشيء من التفصيل على أهم القوى الإجتماعية المسيطرة وأهم الأحزاب السياسية الناشطة في هذه الفترة.

سادساً: الحقبة الليبرالية

١ - القوى الاجتماعية المسيطرة[٣٠]

ظل الطابع المسيطر على المجتمع هو الطابع الزراعي، حيث يعمل معظم السكان بالريف ويستمدون مصدر رزقهم من فلاحة الأرض. وكانت العلاقات السائدة في مجال الزراعة تعتبر نوعاً من الرأسمالية الزراعية التي تختلف من حيث الجوهر عن الاقطاع، ولكنها تتميز ببعض من أسوأ خصائصه. ذلك أن الاقطاع بالمعنى المتعارف عليه هو نظام يعيش النبيل بمقتضاه على الأرض التي يمتلكها، يديرها ويرعى شؤونها، كما أنه نظام تترتب فيه للسيد وللقن على السواء حقوق وواجبات. أما النظام الذي ساد في مصر قبل ثورة عام ١٩٥٢، فكان يقوم في الأساس على ما يعرف بـ «الملكية الغائبة» حيث يعيش الملاك في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى ولا يربطهم بأرضهم إلا

(٣٠) انظر: عاصم أحمد الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥)؛ عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)؛

Charles Philip Issawi, *Egypt in Revolution: An Economic Analysis* (London: Oxford University Press, 1963); Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser* (New York: Random House, 1968), and Berque, *Egypt: Imperialism and Revolution*.

الدخل الذي يعود عليهم منها. كذلك لم تكن لحارث الأرض أي حقوق واضحة إزاء مالكها، ولم يكن هناك أي نوع من «العقد» المكتوب أو غير المكتوب يحكم العلاقة بين الطرفين. وإذا كان من المألوف وصف هذه العلاقات في الأدب السياسي السابق للثورة واللاحق لها بـ «الاقطاع» فإن هذا الوصف تنقصه الدقة العلمية، وإن كان النظام الذي ساد الريف المصري قبل الثورة قد حمل في ثناياه كثيراً من الخصائص السلبية التي ميزت المجتمعات الإقطاعية. لقد كان النظام الزراعي الريفي المصري أقرب ما يكون إلى نوع من الرأسمالية الزراعية ذات الطابع «الشرقي» الواضح، القائم على الاستبداد والمركزية وأهمية العنصر الحكومي والإداري.

أما الطبقة المستفيدة من هذه الرأسمالية الزراعية فكانت، في أغلبها، ذات أصول تركية وشركسية، تنتسب إلى قيادات عسكرية وإدارية وفدت إلى البلاد في مراحل مختلفة، وبدأت في الحصول على الأرض - بأسلوب سياسي - في أواخر عهد محمد علي، الذي أدى تدهور تجربته في التنمية والتصنيع إلى القضاء التدريجي على احتكار الأرض الزراعية للدولة عن طريق قيامه باسترضاء معاونيه بمنحهم اجزاء منها. وصارت طبقة ملاك الأرض طبقة صغيرة محدودة وإن دخل فيها مع الزمن خلال فترة الوجود البريطاني بعض العناصر المصرية الأصيلة من المشايخ والإداريين والتجار، مسلمين وأقباطاً. وهكذا نجد أنه عندما قامت ثورة عام ١٩٥٢ كان حوالى ٦ بالمائة من الملاك يسيطرون على ثلث الأرض الزراعية، وكان نصيب أسرة محمد علي وحدها أكثر من نصف مليون فدان. وهكذا وجدت حفنة صغيرة لا تضم أكثر من ثلاثمائة مالك يبلغ متوسط ملكيتها حوالى أربعة الآف فدان للمالك، في حين أن متوسط الملكية لصغار الملاك لم يكن يتجاوز فداناً ونصف الفدان.

أما الفئة الثانية المتميزة في المجتمع فكانت تتمثل في مجتمع كبير نسبياً من الأجانب الناشطين في أعمال المصارف والتأمينات والتجارة وبعض الخدمات. وقد وفد بعض جدود هذه العناصر كجزء من المجموعات البشرية التي القت بها موانىء البحر المتوسط على مصر وأحبوا العيش في البلاد في عصر سعد واسماعيل في ظل حماية الامتيازات الأجنبية. وظل نشاط هذه الفئة بعيداً عن المساهمة الواضحة في تطوير الانتاج وتنمية المجتمع كما ظل أغلب نشاطها منحصراً في الاستيراد والتجارة وأعمال الوكالة والسمسرة. ورغم ما أسبغه هذا المجتمع من طابع لطيف على بعض جوانب العمارة والحياة الإجتماعية والثقافية في الاسكندرية والقاهرة، فقد ظلت هذه الجماعات في أغلبها منعزلة، مكانياً وحضارياً، عن الحركة الرئيسية للمجتمع المصري، فلم تساهم في تطويره إلا بطريقه غير مباشرة وفي مجالات محدودة جداً.

وتوضيحاً لاحتكار هذه الجماعات الأجنبية والمتمصرة لقطاع الأعمال في مصر

قبل الثورة، يكفي أن نعرف أنه على الرغم من جهود بنك مصر وشركاته التي بدأها طلعت حرب في العشرينات، وعلى الرغم من جهود بعض الحكومات المصرية لتنشيط الصناعات الوطنية وتمصير الشركات، نجد أنه عند قيام الثورة كان رؤساء مجالس إدارة الشركات ينقسمون على النحو التالي: ٢١ بالمائة مصريون مسلمون، ٣٠ بالمائة أوروبيون، ١٨ بالمائة يهود، ١١ بالمائة شاميون، ٨ بالمائة يونانيون أو أرمن و٤ بالمائة مصريون اقباط. وقد ظلت سيطرة هذه الجماعات الأجنبية واضحة في الواقع حتى تأميمات بداية الستينات، إذ توضح قوائم الأسماء التي وضعت تحت الحراسة أن نسبة المصريين المسلمين والأقباط بينهم لم تكن لتزيد على ٢٨ بالمائة من المجموع.

وإذا كانت هذه الجماعات قد نافست الرأسمالية المصرية الناشئة وربما أعاقت تطورها بعض الشيء، فإنها لم تتمكن من وأد البرجوازية المصرية بالكامل. لقد أثرى عدد لا بأس به من التجار المصريين خلال الحرب العالمية الأولى (عن طريق توريد السلع والخدمات إلى القوات البريطانية)وظهر توسع في النشاط التجاري تسرب جانب منه إلى بعض الصناعات الصغيرة، كالغزل والنسيج وطحن الحبوب وانتاج الزيوت، وبعض الأشغال الجلدية والمعدنية. وكامتداد اقتصادي لثورة سنة ١٩١٩ أسس طلعت حرب بنك مصر وشركاته التي استقطبت بعض الأموال المصرية، وبخاصة عندما دعا حزب الوفد أعضاءه إلى التعامل مع بنك مصر وشركاته دون المؤسسات الاقتصادية والمالية الأجنبية، وكذلك تأسس الاتحاد المصري للصناعات سنة ١٩٢٤، وإن كان أغلب مؤسسيه من الأجانب.

ومع ذلك، فمن الغريب أن القطاع الصناعي الحديث الذي ضم العناصر التكنوقراطية الشابة ظل في أغلبه مرتبطاً، من حيث النشأة والتطور، بالرأسمالية الأجنبية. وهكذا، لم يصبح رجال الصناعة عنصراً مهماً في الحركة الوطنية أو في التحديث الاجتماعي، وإنما فضلوا أن يربطوا أنفسهم بالأحزاب ذات الميول المحافظة والرجعية كالسعديين، وأن يتحالفوا مع الرأسمالية الزراعية الكبيرة المتمثلة في حزب الأحرار الدستوريين، وأن يتعاطفوا مع المصالح البريطانية والأمريكية، تاركين المهام الرئيسية للحركة الوطنية لحزب الوفد ولمؤيديه من المثقفين وصغار الملاك الزراعيين ورجال الطبقة الوسطى من تجار وموظفين، فضلاً عن بعض العمال والفلاحين.

انتعشت الرأسمالية المصرية الكبيرة وحققت قفزات واضحة في فترة الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة، مستغلة ظروف «الحماية القسرية» واحتكارها شبه المطلق للسوق المصرية. وهكذا تضاعف الدخل القومي المصري في حوالى عشر سنوات (منذ بداية الأربعينات ـ وحتى بداية الخمسينات)، وتضخمت ثروة كبار الرأسماليين من أمثال أحمد عبود وعلي يحيى ومحمد فرغلي وحافظ عفيفي وشريف صبري وغيرهم.

ورغم أن رأس المال المصري في كل الشركات في نهاية الأربعينات لم يكن يصل إلى ٤٠ بالمائة من إجمالي رأس المال المستثمر في البلاد، فقد بدا للبعض ـ على الأقل أول وهلة ـ أن الرأسمالية المصرية قد بدأت أخيراً في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد، ولكن لم يكن هذا التصور صحيحاً على الإطلاق.

ولا بد هنا من أن نتذكر أن مستوى الأسعار وغلاء المعيشة قد ارتفعا بصورة صاروخية في الفترة نفسها، بحيث انخفض الدخل السنوي الحقيقي للانسان المصري عند قيام الثورة بنسبة ٧ بالمائة عما كان عليه في نهاية الثلاثينات. وهكذا لم يكن هذا النمو الاقتصادي ليتم إلا على حساب العدالة الإجتماعية. فمن ناحية كان معدل النمو السكاني يفوق معدل التوسع في الأرض الزراعية، فيتسبب هذا في مزيد من الافقار للفلاح والعامل البسيط؛ ومن ناحية أخرى تصاعدت أسعار الأراضي والمباني وزادت الأرباح الموزعة من معظم الشركات على المساهمين فيها بصورة صاروخية في خلال الأربعينات، ومعنى ذلك أن الفقير كان يزداد فقراً والغني يزداد غنى.

اقترنت هذه التحولات الإقتصادية بتصاعد المشكلات الاجتماعية الذي ارتبط بتزايد الهجرة إلى المدن وتضخم البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة. ومع تزايد السكان وتضاعف الفروق الإجتماعية ظهرت أعراض المعاناة الإجتماعية والحرمان النسبي لدى غالبية الشعب. وفي المدن تجاورت القصور والفيلات الأنيقة مع عشش الصفيح واكواخ الطين واقفاص الجريد والورق، وظهر بوضوح الفرق الشاسع بين قلة متميزة وكثرة مغبونة: الأولى منشغلة بتأثيث منازلها على طراز الباروك الفرنسي المتأثر ببعض الملامح التركية، وبالثرثرة حول أخبار الأسرة المالكة ووجوه المجتمع، وبالترتيب لرحلات الصيف والشتاء إلى أوروبا، والثانية مشغولة بمحاولة الاستمرار في الحياة.

وتشير التقارير إلى أن فترة الأربعينات قد شهدت تضخماً كبيراً في الأسعار وندرة في مستلزمات المعيشة الأساسية كالدقيق والسكر والوقود والأقمشة الشعبية. ويقال إن الخبز نفسه قد تناقص عرضه في سنة ١٩٤٢ حتى أصبحت الأيدي تتزاحم عليه وتتخاطفه من الأفران في الأحياء الشعبية. كذلك تزايدت أعمال التربص والعنف في المدن وتزايد حجم الطبقة العاملة المشوهة (أو الطبقة العاملة المسماة «البروليتاريا الرثة» من ماسحي الأحذية وبائعي اليانصيب ومستبدلي كوبونات القطار بامشاط الكبريت وجامعي أعقاب السجائر ومروجي المخدرات والدعارة، هذا فضلاً بالطبع عن فئات «القرداتية» والحواة والمحتالين والنشالين وقطاع الطرق... الخ.

إن أفراد هذه الفئات وغيرهم من أبناء الطبقات المحرومة هم الذين اشتركوا (بصرف النظر عن المدبرين، إن وجدوا) في حريق القاهرة الشهير في كانون الثاني /

يناير ١٩٥٢، وهم الذين قاموا بتدمير أماكن الترف والمتعة في مدينة لم تكن تنتمي إليهم وإنما إلى النصف في المائة من المصريين وعدة آلاف من الأجانب.

٢ ـ الأحزاب السياسية الناشطة[٣١]

كان الوفد أهم الأحزاب المصرية تأثيراً في الحياة السياسية، رغم انه لم يحكم بالفعل مدة طويلة. وترجع بداية هذا الحزب إلى تكوين الوفد المصري لمفاوضة البريطانيين سنة ١٩١٨. وقد لعب الوفد دوراً أساسياً في قيادة ثورة عام ١٩١٩ ضد الوجود البريطاني في مصر والتي تمثلت في سلسلة من المقاطعات والتظاهرات والاضرابات المقترنة دائماً بالضغوط والمفاوضات.

يستمد حزب الوفد أهميته في الحياة السياسية لمصر ما قبل الثورة من ضخامة التأييد الشعبي الموجهة إليه من طبقات مختلفة، ومن تمكنه من الإستمرار رغم الصعوبات، ومن كونه الحزب المصري الوحيد الذي تمكن من تشكيل الحكومات منفرداً دون الائتلاف مع أحزاب أخرى.

وأهم المبادىء التي استند إليها حزب الوفد فكرة «الأمة المصرية» ووحدة «عنصريها» من مسلمين وأقباط، وضرورة جلاء الانكليز وتحرير البلاد ثم ضرورة الاتحاد مع السودان، والمحافظة على تكامل وادي النيل. وقد عبر عن افكار الوفد واتجاهاته عدد كبير من الصحف كان أطولها عمراً جريدة «المصري» التي توقفت عن الصدور سنة ١٩٥٤. وكانت مجموعة الأفكار التي يدعو إليها حزب الوفد تمثل انعكاساً لمصالح واتجاهات الفئات المختلفة التي تمكّن من أن يضمها الى صفوفه أو أن يحصل على تأييدها، ومن هذه الفئات قطاعات من المثقفين وكبار الموظفين ذوي الأصول الريفية المالكة، ومجموعات كبيرة من المهنيين والتجار والإداريين والكتبة، وعدد من العمال والفلاحين. من هنا اتخذت برامج حزب الوفد بصفة مهمة شكل التعبير عن المصالح القومية العامة، متمثلة في تحرير البلاد وفي الاصلاح الاجتماعي العام. ولهذا السبب

---

(٣١) انظر: يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٧)؛ علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني، ١٩٢٣ - ١٩٥٢ (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧)؛ طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣)؛ عبد العظيم رمضان، دراسات في تاريخ مصر المعاصر (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١)؛

Panayiotis J. Vatikiotis, *The Modern History of Egypt* (London: Weidenfeld; New York: Praeger, 1969); Richard P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers*, Middle Eastern Monographs, no. 9 (London: Oxford University Press, 1969), and Marius Deeb, *Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939* (London: Ithaca Press, 1979).

اتخذ الوفد عموماً موقف المعارضة للإحتلال وللقصر، واتخذ في الوقت نفسه موقف المقاومة لليسار. وكان الوفد يؤمن بالديمقراطية البرلمانية ويستهدف الإصلاح التدريجي من خلالها، وهو ادخل بالفعل اصلاحات مهمة متمثلة في توسيع التعليم، وفي تأكيد حق التوظف وفي القيام بعدد من المشروعات ذات النفع، من قبيل إنشاء بنك التأمين الزراعي والتعاوني، وفي تقديم عدد من المشروعات لتخفيض حجم الملكية الزراعية.

على أن الوفد ظل أضعف من أن يتحدى الانكليز تحدياً سافراً. بل انه قَبِل العودة إلى الحكم عن طريق مساندتهم سنة ١٩٤٢. كذلك لم يكن الوفد ليجرؤ على إيذاء المصالح الإقتصادية للرأسمالية الريفية المتحولة إلى التجارة والأعمال، والمتزايدة التعاون مع مجموعات الصناعيين الجدد ومع الرأسمالية العالمية. وهكذا تحولت قيادة الحزب مع تزايد عناصر الطبقة الوسطى الصغيرة (من أمثال مكرم عبيد وصبري ابو علم) وفئات الرأسمالية الزراعية والوجهاء (من مثل فؤاد سراج الدين)، وانضمام عناصر من المثقفين والمهنيين تبرجزت خلال الأربعينات. وبهذا التحول أصبح الوفد حزباً من احزاب النظام القائم والأمر الواقع، وضعف الدافع نحو الاصلاح الجذري بين صفوف أعضائه باستثناء بقايا من المثقفين ذوي الفكر الليبرالي واليد النظيفة، ومجموعة من الشباب المتأثر باليسار ضمن «الطليعة الوفدية».

يمثل حزب الوفد نوعاً من «الوعد المخلوف» في التاريخ السياسي المصري، فلقد ظهر الحزب كحركة وطنية لجميع المصريين تزعمتها الفئات الصاعدة اجتماعياً وعاضدتها الطبقات الشعبية في جو ثوري واعد. ولكن الحزب سرعان ما تحول إلى جزء من النظام القائم، فلم يشتد في مواجهة القصر أو الإحتلال ولم يقدم برامج إصلاح اقتصادي اجتماعي تفيد الجماهير التي أيدته. بل لم يتمكن من السيطرة على الحكم بالصورة نفسها التي سيطر بها حزب المؤتمر على الحكم في الهند، مثلاً. ذلك أن السنوات التي قضاها الوفد خارج الحكم تزيد على السنوات التي قضاها داخله. ورغم عدم تحديد أهدافه ـ بل ربما بسبب ذلك ـ لم يتمكن الوفد حتى من الاحتفاظ بتماسكه التنظيمي، فتكررت فيه حوادث الاختلاف والانشقاق ولم يستطع أن يحافظ على وحدته واستمراريته. ومن الملاحظ أن الوفد لم يحاول في جدية تدعيم الجانب التنظيمي فيه على المستوى الجماهيري وبخاصة في الريف، بل اكتفى بنجاح لجانه في الاقاليم دون أن يسعى إلى تقويتها وتطويرها وتنشيطها. كما اعتمد على الزعامة الشخصية (لسعد زغلول ومصطفى النحاس، وإلى حد ما مكرم عبيد) أكثر مما اعتمد على المبادىء والتنظيمات. إضافة إلى ان الوفد لم يقدم في المرات التي تولى فيها الحكم مثلاً يحتذى للنزاهة والجدية والتطوير، وإنما صرف جانباً كبيراً من اهتمامه في اتباع نظام من نظم «المغانم» الإدارية يوزع فيه الوظائف الكبرى على أعضائه ويعوض فيه مؤيديه عما فاتهم

من فترات، ويوزع الامتيازات على معارف القادة ومعارف زوجاتهم أحياناً.

لقد نجح الوفد في استقطاب التأييد التلقائي للجماهير في مطالبتها بالتحرر، واستطاع أن يقود الثورة الشعبية الصاعدة في سنة ١٩١٩ وما بعدها، كما تمكن من تدعيم الوحدة بين المسلمين والأقباط بصورة مؤثرة، إلا أنه أخفق في أن يطور نفسه، ايديولوجيا وتنظيمياً وحركياً، بحيث يحافظ على مستوى الآمال المتصاعدة التي ائتمنته الطبقات الشعبية عليها.

كان الوفد هو النهر الرئيس في الحياة الحزبية المصرية قبل الثورة ومنه تفرعت روافد متعددة منها حزب الأحرار الدستوريين، وهو يمثل المجموعة المحافظة في الوفد المصري. وقد كوّن حزباً برئاسة عدلي يكن في سنة ١٩٢٢ ضم مجموعة من «وجوه القوم» ورجال الأعمال والسياسة وعدداً من أعضاء حزب الأمة القديم وابنائهم. وقد تبنى هذا الحزب وجهة نظر الطبقات المالكة ومن أنضوى تحت جناحها من المهنيين والمثقفين. فهو إذاً حزب النخبة التركية الشركسية، والبرجوازية الكبيرة ذات الجذور الزراعية المالكة، ورجال الفكر الليبرالي الرأسمالي، وغيرهم من العناصر المفتقرة إلى التأييد الشعبي. وقد تمسك الحزب بأهمية المفاوضات في التعامل مع الانكليز وأهمية الحفاظ على القانون والنظام وأهمية احترام المبدأ الفردي في المجالات القانونية والاقتصادية، كما كان ميالاً إلى احترام النظام الملكي وهالته الدستورية الشكلية وإن كان يعارض القصر من فترة لأخرى من موقع الديمقراطية الليبرالية، وبهدف الإستعانة به على الوفد الذي أصبح عدوه اللدود.

ومن الأحزاب التي انشقت من الوفد أيضاً الهيئة السعدية، فقد انتهز مصطفى النحاس فرصة إعادة تشكيل الوزارة عند تولي الملك فاروق سلطته الدستورية سنة ١٩٣٧، وأجرى بعض التعديلات للتخلص من بعض أعضاء الوزارة السابقة، وبخاصة محمود فهمي النقراشي، الذي ما ان فُصل حتى التقى بعدد من مؤيديه وكونوا الهيئة السعدية سنة ١٩٣٨. ولم يكن لهذه الهيئة برنامج، غير أن هذا لم يمنع من نمو حزبها حتى أصبح من أكبر احزاب الأقلية حجماً ومن ابرزها تأثيراً حتى سنة ١٩٥٢.

ومن الأحزاب الأخرى التي انشقت من الوفد في مرحلة من مراحل تطوره الكتلة الوفدية. ويعبر ظهور هذه الكتلة عن أهمية العوامل الشخصية في السياسة المصرية، إذ هو يحكي قصة الخلاف داخل الوفد بين رئيس الحزب مصطفى النحاس الملقب بـ «الزعيم الجليل» والذي كانت له كاريزمية مشهود بها، وبين سكرتير الحزب مكرم عبيد الملقب بـ «المجاهد الكبير» وكان هذا الخلاف معقداً، إلا أنه اثير بصفة خاصة بمناسبة استثناءات مالية وإدارية طلبها النحاس واعترض عليها مكرم باعتباره وزير المالية آنذاك،

الأمر الذي أدى إلى طرده من الوزارة ثم من الحزب، فخرجت معه مجموعة من مؤيديه مكونين الكتلة الوفدية سنة ١٩٤٢. وقد تميز هذا الحزب كذلك بعدم وضوح برنامجه، وإنما ركز معظم اهتمامه على انتقاد سياسات الوفد ومسالكه في موضوع الانتخابات والإدارة والعلاقات ببريطانيا. ولم تكن لهذا الحزب أهميته السياسية الكبيرة وإن اشترك أحياناً في ائتلافات الحكم.

من ناحية أخرى وجدت مجموعة من الأحزاب عرفت بـ «**أحزاب القصر**». وقد تكونت هذه الأحزاب الملكية بمعاونة الملك ودعمه، وتمثلت بحزبين: أولهما **حزب الاتحاد** الذي تأسس سنة ١٩٢٥، والذي انضم إليه «كل ذي مطمع في المراتب السامية»، وصيغت بياناته في عبارات مطاطة تتناول بعض الإصلاحات الداخلية العامة. ولم يكن لهذا الحزب دور سياسي كبير، وإن شارك من خلال بعض الائتلافات في الحكم. أما حزب القصر الثاني فهو **حزب الشعب** الذي تبناه اسماعيل صدقي وجمع له عدداً من المنتفعين ومن المبعدين من الأحزاب الأخرى معلناً تأسيسه سنة ١٩٣٠، فأعلن الحزب تأييده لحقوق العرش وتبنى مجموعة من المبادىء العامة المطاطة. وقد حظي بالأغلبية البرلمانية مرة. كما شارك في بعض الائتلافات، وإن كان قد عانى كثيراً من انتهاء عهد صدقي.

ولا ننس في هذا العرض الإشارة إلى دور **الحزب الوطني**، الذي يعد من أقدم الأحزاب التي استمرت على المسـرح السياسي، بل إنه الحزب الوحيد الذي يعود بتاريخه إلى ما قبل ثورة عام ١٩١٩، حين أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧. ورغم أنه كان في أول عهده من ابرز الأحزاب الشعبية، فهو لا يتجاوز في الفترات التالية دور حزب الأقلية الصغيرة، بعد أن سحب الوفد البساط من تحت قدميه. وأهم ما يلاحظ على الحزب منذ العشرينات هو تحوله من وضوح المبادىء والتزامها الذي ميزه من قبل إلى التطلع المطل نحو السلطة وإغراءاتها. ورغم أن الحزب أعلن مثلاً أنه لن يشترك في أية وزارة قبل جلاء الانكليز، فقد اشترك في عدد من وزارات القصر في الثلاثينات والاربعينات. وأصاب الارتباك برامج الحزب في هذه المرحلة وإن كانت مواقفه اتجهت في الداخل نحو القصر، وفي الخارج نحو بعض المواقف الاستقلالية في السياسة الخارجية.

جميع الأحزاب السابقة لم تكن لها عقيدة أو ايديولوجيا متكاملة تستهدف المجتمع برمته، وإن كان لبعضها برامج ومواقف على درجة من الوضوح أو الغموض. ومعنى هذا أن تلك الأحزاب قبلت الاطار السياسي القائم وسلمت لشرعيته ثم تنافست فيما بينها على الوصول إلى الحكم من خلاله. ولكن مصر عرفت إلى جانب هذه الأحزاب مجموعة أخرى من التنظيمات التي كان لها تصورها لما يجب أن يكون عليه

النظام والمجتمع، والتي امتلكت عقائد تقوم على تغيير المجتمع بدرجة أو بأخرى على اختلاف الشكل الذي رؤي أن يتخذه هذا التغيير. وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه التنظيمات.

أول تلك التنظيمات هو ما عرف في معظم مراحله باسم حركة مصر الفتاة.. فظهرت هذه الحركة في سنة ١٩٢٣ متأثرة بنوع من الرومانسية الفاشية ومستهدفة نهضة مصر القومية عن طريق النظام والروح العسكرية، (ومن هنا كانت فيالق القمصان الخضر). وكان أحمد حسين من أهم قادتها. وقد تعدلت الأهمية النسبية لبعض أفكار هذه الجماعة مع الزمن (إذ عكس ذلك نفسه أحياناً على تسمية التنظيم نفسه). فهي في مرحلة مصر الفتاة كانت تشدد على النواحي القومية والنظامية. ثم تغير اسم التنظيم بعد ذلك إلى الحزب الوطني الإسلامي، ثم إلى حزب مصر الإشتراكي (وشهرته الحزب الاشتراكي). وتعكس هذه التغيرات قصوراً في النضج الايديولوجي. ولكنها من ناحية أخرى تلقي الضوء على نقاط تشديد مختلفة في مجموعة أفكار الحركة ومبادئها. فما لا شك فيه أن بعداً إسلامياً كان واضحاً في تقاليد الحركة يتمثل في هدفها في أن تصبح مصر فوق الجميع امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية، وتتزعم الإسلام. ولا شك أيضاً في أن الحركة قد تبنت عدداً من اهداف الإصلاح الاجتماعي والقومية الإقتصادية (خصوصاً انها تجد جذورها في مشروع الترشي لتشجيع الصناعة الوطنية) وذلك من قبيل الارتقاء بالفلاح ونشر النظام التعاوني وحماية الصناعة المصرية وتمصير الشركات الأجنبية وتعميم التعليم المجاني. وقد توسعت هذه المبادىء فيما بعد لتضم تحديد الملكية الزراعية والأخذ بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وبالتخطيط الاقتصادي.

ثاني هذه التنظيمات العقائدية ـ وربما أكثرها شعبية ـ في حركة الاخوان المسلمين، وهي جماعة أنشأها حسن البنا حوالى عام ١٩٢٧ بهدف «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وقد تطورت بعد ذلك لتصبح اكبر الحركات الايديولوجية الاسلامية المنظمة. وتعبر الجماعة عن مجموعة الأفكار التي تستهدف التمسك بالدين وتنمية الخلق. وتمثل سيكولوجية هذه الجماعات في أحد جوانبها رد فعل لصدمة العقل الريفي إزاء ما يراه من تحلل المدنية وانحرافها.

وقد نمت شعبية هذه الجماعة بتأييدها للثورة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، وتمكنت من توسيع نطاق نشاطها عن طريق الدعوة والتدريس في انحاء مختلفة من البلاد. وأدت هذه التطورات إلى دخول الحركة الصريح مجال العمل السياسي مع نهاية الثلاثينات وتطورها كتنظيم سياسي واسع الانتشار ومتعدد الأجهزة والمؤسسات بما في ذلك المجموعات المسلحة.

تمثل أفكار الاخوان المسلمين إطاراً واسعاً ينطلق من فكرة وجوب العودة إلى اصول الإسلام واحكامه، ولكنه ينتهي من حيث التفاصيل إلى نتائج مختلفة. إن الاتفاق إذاً عام على وجوب تطبيق قواعد الإسلام وان هذه القواعد تتميز بالشمول والاطلاق، ولكن حين يأتي الأمر الى مستوى المعالجة التفصيلية للقضايا الإجتماعية والإقتصادية المعاصرة نجد نوعاً من التعميم والغموض المقترن باختلافات مهمة في وجهات النظر من كاتب إلى آخر.

وهكذا يمكن القول إن حركة الاخوان المسلمين نفسها قد عرفت يميناً نسبياً ويساراً نسبياً في داخلها، وربما كان للتأثير الكاريزمي للشيخ حسن البنا دوره المهم في السماح للحركة بالتوسع والانتشار دون أن يقترن ذلك ببلورة افكارها الاجتماعية وتفصيلها، خصوصاً ان هذه العمومية التي تقوم على هدم القائم أكثر مما تقوم على تشكيل المستقبل تساعد على انتشار الحركة على أساس ديني عاطفي لا تربكه وتعقده القضايا الإجتماعية المختلفة.

ومن الواضح طبعاً أن جانباً أساسياً من نجاح الاخوان يعود إلى قيام المؤسسات الدينية السابقة للحزب بالعبء الأساسي في عملية التنشئة الدينية (كالمنزل والمسجد) ومن هنا تكون مهمة الحزب سهلة نسبياً، إذ تنحصر في التلوين السياسي لهذا التثقيف الديني الأولي، الذي يأتي العضو مزوداً به بالفعل. يضاف إلى ذلك أن ظهور الاضطرابات النفسية وأزمات التكيف الإجتماعي بين المهاجرين الجدد إلى المدن جعل عدداً كبيراً من الشبان ذوي الأصول الريفية ومن أنصاف المتعلمين ينجذب انجذاباً متحمساً إلى هذا التنظيم الذي يعده بالخلاص من كل الشرور والجاهليات التي يقوم عليها المجتمع الحضري المعاصر. ولعل هذا هو السبب في أن الحزب لم يحقق نجاحات واسعة بين الريفيين وان قيادته ظلت مركزة بين عناصر الطبقة الوسطى الصغيرة في المدن. ولعل هذا أيضاً هو السر في الحماس العاطفي الزائد الذي يصل إلى حد الاستعداد المضحي بالذات لاستخدام العنف.

أما المجموعة الثالثة من التنظيمات العقائدية فتمثلت في الجماعات الماركسية، التي نشطت في مصر نشاطاً سرياً في أغلبه منذ أوائل العشرينات. والواقع ان الحرب العالمية الأولى ونجاح الثورة البلشفية قد أسفرتا عن وجود تيارات وجماعات اشتراكية بين العمال، وبخاصة في الاسكندرية. وكذلك عُرفت الأفكار الماركسية وبعض التنظيمات الشيوعية بين عدد من الأجانب، كالايطاليين واليونانيين والأرمن وبعض اليهود من المصريين والأجانب. وسرعان ما انتقل مثل هذه الأفكار إلى المصريين، فأعلن في سنة ١٩٢١ عن تكوين الحزب الاشتراكي المصري الذي ضم شخصيات أمثال سلامة موسى وحسني العرابي وعلي العناني وغيرهم من المعبرين عن الفكر الفابي

والإشتراكية الديمقراطية، كما ضم جناحاً ماركسياً تزعمه جوزيف روزنتال، انشق عن الآخرين في سنة ١٩٢٢ مكوناً الحزب الشيوعي المصري، الذي مارس معظم نشاطه في البداية بين عمال الاسكندرية والجاليات الأجنبية فيها. وقد اصطدمت حكومة الوفد برئاسة سعد زغلول مع الشيوعيين سنة ١٩٢٤، فأدى ذلك إلى حل الحزب رسمياً وظهور جماعات ماركسية متفرقة خلال العشرينات والثلاثينات ذات طابع ثقافي بارز ومسحة أجنبية واضحة. كذلك استمر بعض التأثير الماركسي في الحركة العمالية الذي بدا في أوائل العشرينات.

وقد تحققت فترة النهضة الرئيسية للتيارات الماركسية في اثناء الحرب العالمية الثانية وخلال الأربعينات. إذ تفاقمت التناقضات الاقتصادية والإجتماعية في هذه الفترة وزاد الشعور بالحرمان النسبي، كما زاد الانفتاح على التيارات الثقافية المختلفة، فأدى ذلك إلى ظهور جماعات ماركسية مختلفة من اهمها«**الشرارة**»(اسكرا) التي اسسها هليل شوارتز، و«**الحركة المصرية للتحرر الوطني**» التي أسسها هنري كورييل، إضافة إلى «**طليعة العمال**» و«**تحرير الشعب**» و«**عصبة الماركسيين**» و«**الخبز والحرية**» و «**شعوب وادي النيل**» وغيرها. ومن الواضح من هذا التعدد أن الحركة الماركسية لم تتمكن من المحافظة على وحدتها، وإنما مزقتها الخلافات الايديولوجية والشخصية، فضلاً عن مؤامرات البوليس السياسي لتفريقها.

اشتد حصار الحكومة للحركات الماركسية في النصف الثاني من الثلاثينات، وبخاصة في ظل حكم صدقي، الأمر الذي أدى إلى محاولتها توحيد الصفوف، فانضمت الشرارة إلى الحركة المصرية وكونتا **الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني** «**حدتو**» التي أصبحت من أشهر الحركات الماركسية وأنشطها في الأربعينات. ولكن مع نهاية الأربعينات عادت هذه الحركة إلى التشرد من جديد وإن كانت عضويتها قد زادت ونشاطها قد اتسع، كما ظهر تنظيم جديد باسم «**الحزب الشيوعي المصري**» في سنة ١٩٤٩ اتسم بإحكام التنظيم وسرية العمل. وقد استمر هذا الحزب صغير الحجم، محدود الصلة بالأوساط العمالية والريفية، وضعيف التأثير في التيارات الأخرى للعمل السياسي وبخاصة داخل الوفد.

ويمكن القول إن الحركات الماركسية في مصر قد ساهمت بدور رئيس في إدخال عدد من المفاهيم الإجتماعية والاقتصادية المهمة التي أصبحت بالتدريج جزءاً من الجو الفكري والثقافي السائد في المجتمع المصري، كما أنها شاركت في بعض جوانب الكفاح الوطني، في تظاهرات شباط/فبراير ١٩٤٦، ومقاومة حكم صدقي، وتنظيم العمال والنقابات، وإنشاء لجان العمال والطلبة، ومقاومة الاحتلال البريطاني. أما من ناحية التنظيم الجماهيري، فلم يحالف التوفيق هذه المنظمات كثيراً لأسباب بعضها

يرجع إلى ظروف تكوين هذه المنظمات نفسها، وبعضها يرجع إلى محاربة السلطات الحكومية والبوليسية لها.

ويتضح من هذا العرض السريع لأهم الأحزاب المصرية وبرامجها في العقود الثلاثة السابقة للثورة، أن الأحزاب التقليدية كانت في أغلبها احزاب اشخاص وليست احزاب برامج، وأن اهمها، وهو الوفد، أخلف وعده للجماهير. وقد أدى ذلك إلى تقلص المشاركة السياسية وانحصارها مع نهاية الأربعينات في مجموعة من محترفي الحياة الحزبية الذين يتقنون مؤامراتها ومفاسدها. أما الشباب النشط أو المتحمس فقد انصرف في أغلب قطاعاته عن هذه الأحزاب متجهاً في بعض الأحيان بعواطفه أو بأفكاره نحو بعض الجماعات العقائدية القائمة على الرفض، والساعية إلى تغيير طبيعة الدولة والعلاقات الإجتماعية القائمة فيها.

الفَصْل الثَّالِث

التَدَاخل وَالإنفِصَام بَينَ الدّولة الشَّرقيَّة وَالدَّولة الرأسَماليّة

أوضح العرض التاريخي السابق، ملامح التطور السياسي وجذور المركزية وتنظيمات الدولة في مصر. وقد تعرض أكثر من كاتب في العقدين الأخيرين، كما سبق أن فصّلنا، لدراسة تكوين الدولة المصرية في ضوء تأثره التاريخي بطبيعة ومتطلبات الري النهري ونظام الملكية فيها، وارتباط ذلك بمفهوم «النمط الآسيوي للانتاج» أو «الاستبداد الشرقي» أو «المجتمع البيروقراطي» أو «العسكري». ورغم تباين هذه المفاهيم تبايناً كبيراً، فإنها تتعرض كلها لأهمية دور الدولة المركزية في تطور المجتمع المصري. وقد كتب في هذه المعاني جمال حمدان وأنور عبد الملك ونزيه الأيوبي وعادل حسين وغيرهم، كما سبق أن رأينا (١).

وإذا أردنا تحديداً نظرياً موجزاً لقصة تطور الدولة في مصر طبقاً لهذا المنظور العام، لأمكننا القول بأنها انعكاس على مستوى مؤسسات السلطة وعملياتها ورموزها لقصة تطور التكوين المصري من النمط الآسيوي وباتجاه النمط الرأسمالي. ونحن نتفق في هذا التحديد اتفاقاً عاماً مع أحمد صادق سعد، الذي قام في السنوات الأخيرة بإنهاء ثلاثة كتب وعدة مقالات تعتبر من أبرز المساهمات في هذا المجال. ونود في الصفحات التالية أن نعرض بصورة انتقائية لقراءتنا الخاصة للتنظير الذي قدمه صادق سعد في هذا الصدد، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الدولة، وذلك مع مقارنته بصورة نقدية ببعض المساهمات الأخرى في هذا الموضوع.

---

(١) انظر المناقشات والهوامش الواردة في الفصل الأول من هذا الكتاب.

أولاً: تراث الدولة الشرقية

يرى صادق سعد أنه رغم اشتراك المجتمع «الآسيوي» مع غيره من المجتمعات المتخلفة في عدد من الخصائص، فان له أيضاً صفات خاصة تميزه عن المجتمعين العبودي والاقطاعي لوجود جهاز الدولة المركزي، المبني على الانقسام الطبقي والمعبر عنه، ولوجود المشتركات الريفية ذات القوى الإنتاجية المتخلفة. وأولى هذه السمات الخاصة، فكرة الاستقرار والاستمرار والثبات، ومنها تنبع الثقة في الحضارة القديمة وقدرة المجتمع على استيعاب الاثنيات والثقافات الوافدة، إلا أنها مسؤولة أيضاً عن بطء التطور، بل الركود والتدهور أحياناً. وثانية السمات، هي فكرة الوحدة الشاملة التي تجمع الجزئيات المفصلة والمتباعدة، ولكن مع وجود تناقض في الوقت نفسه بين المشتركات الريفية والدولة، وبين الارستقراطية البيروقراطية والفلاحين. فالشعب يتوقع من الدولة التدخل للقيام بأعمال كثيرة ولكن الشعب أيضاً هو في موقف المواجهة مع القوة القاهرة لجهاز الدولة. ويرتبط التوكل على الهيئة الحاكمة «بالسلبية» كتعبير عن نظرة الثبات والانتظام الدوري. ومن ناحية أخرى يؤدي وجود المشترك الريفي، كأساس للنمط الآسيوي، إلى إحياء فكرة المساواة في الحقوق باستمرار، وإن اتخذت المطالبة برفع الظلم شكلاً رسمياً في معظم الأحيان يعتمد على القوانين والأجهزة القائمة.

والخلاصة أن النمط الآسيوي يعبر عن مجتمع شديد التنظيم، نازع إلى الركود، ولكنه مجتمع يبطن قوى تعمل ضده. وتتخذ حركات الإحتجاج الإجتماعي فيه أشكالاً مختلفة، من إدانة الدين الوثني المركزي، إلى الهروبية الفردية، مارة بتلك التنظيمات الحلقية المصنوفة التي تشكل نوعاً من المشترك المضاد الذي يبحث الفرد بواسطته عن تحقيق التآخي المفتقد في مجتمع الطغيان. ويرى صادق سعد أن التاريخ المصري يقدم «مثالاً من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوي» حيث قامت دولة مركزية منذ العهود الفرعونية القديمة، تولت مهاماً إقتصادية كثيرة، وبخاصة فيما يتعلق بالري، واستمرت مالكة للأرض حتى صدور «قانون المقابلة». بينما استمر المشترك الريفي موجوداً حتى سنة ١٨٥٠ بالنسبة إلى الصعيد[٢]. ويقوم صادق سعد بتتبع تاريخ مصر ابتداء من الفراعنة، ومروراً بالدولة الهيلينية والإمبراطورية الإسلامية والدولة الفاطمية والمملوكية، موضحاً معالم من النمط الآسيوي للانتاج خلال هذه المراحل التاريخية المختلفة. ولن يدخل التكوين المصري في رأيه مرحلة جديدة إلا مع الاحتلال العثماني (وعهده الثاني بالذات)، وهي مرحلة

---

(٢) أحمد صادق سعد، في ضوء نمط الإنتاج الآسيوي، تاريخ مصر الاجتماعي ـ الاقتصادي، مصر الفرعونية ـ الهيلينية والامبراطورية الاسلامية ـ الفاطمية بين المغرب... إلى مصر عهد المماليك (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، ص ٢٩ ـ ٣٣.

تتميز بالسمات الانتقالية نحو النظام الرأسمالي لأنها تمهد لاختفاء المشترك الفلاحي، ولسيادة الإنتاج السلعي في الزراعة، وهي التي أقامها محمد علي عن طريق القطن. ومن ذلك التاريخ لا يصح الحديث عن النمط الآسيوي إلا من حيث تراثه الإقتصادي الاجتماعي عموماً وتراثه الفكري والسياسي بصفة خاصة.

ويرى صادق سعد أن الأمر الذي يفصل بين التكوين الشرقي وبين النظم المشاعية الأخرى هو تكوين الدولة المركزية. ورغم تسليمه بأهمية هذا التكوين في حضارات الأنهار فهو لا يقصره عليها، بل يرى أن النظام الشرقي قد قام أيضاً لدى شعوب جوّالة في أقاليم شبه قاحلة (حيث أدت القيود الفنية للإنتاج إلى قيام الطبقة الحاكمة بالإشراف الإنتاجي، كتمهيد لأن تتولى الدولة مهاما اقتصادية مركزية). وغالباً ما وقع اتصال وثيق وتأثير متبادل بل وتداخل بين البيئتين النهرية والصحراوية، علاوة على أعمال الغزو البدوي لمناطق الزراعات المستقرة، وهو أمر واضح في الامبراطوريات العربية والمغربية (الفاطمية) والتركية والمغولية. وقد تدعم النمط الشرقي كذلك عن طريق القبائل الرعوية التي قوت جهاز الدولة المركزية، باعتباره الوسيلة الرئيسية لاستخلاص الجزية والخراج من المنتجين.

كذلك كانت أحوال التجارة الكبرى العابرة، في ظل الامبراطوريات الاسلامية، عاملاً حاسماً في التمكن من ترسيخ النظم الشرقية، إذ مكنت الطبقة الحاكمة المندمجة في جهاز الدولة من فرض المكوس على التجارة في سبيل الإنفاق على الجهاز البيروقراطي الضخم، وبخاصة المرتزقة والعبيد الذين تكونت منهم الجيوش[٣].

ومن ناحية أخرى، لم يقم النمط الآسيوي بصورة رئيسية على العبودية أو الاقطاع، ولم تعرف مصر هذه الأنماط كنظم اجتماعية سائدة حتى سنة ١٥١٧ على الأقل. والذي ساعد هو ملكية رأس الدولة للأرض والمناجم ووسائل الانتاج، على أساس «حق الرقبة»، واحتكار الدولة للأنشطة الإقتصادية الكبرى من صناعية وتجارية ومالية. ويتكون جهاز الدولة من أفراد الطبقة الحاكمة والمالكة في الوقت نفسه، ورغم وجود فئات مالكة أخرى (تجار، حرفيون، أعيان) فإنها خاضعة للبيروقراطية ومرتبطة بها ومعتمدة عليها.

---

(٣) يلاحظ محمود اسماعيل أن الدولة الاسلامية قد اشرفت على قطاع عريض من النشاط الاقتصادي، وتحكمت في أسعار العملة، واحتكرت تسويق بعض السلع البضائعية، بل شاركت في انتاج بعض السلع التحويلية الرائجة (ومن أهمها في مصر النسيج القطني الذي اشتهرت به تانيس ودمياط ودبيق وكذلك بعض المصنوعات الجلدية والزجاجية والنحاسية)، كما أن موظفي الدولة قد احترفوا التجارة بشكل أو بآخر. انظر: محمود اسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الاسلامي: محاولة تنظير (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ج١، ص ٨٨ - ٩٠، وج٢، ص ١٦٤ - ١٦٥.

ليس هناك إذاً في الدولة الشرقية أي فصل مبدئي من الناحية النظرية بين طبقة الملاك القائمين بتوجيه النشاط الاقتصادي، وبين أجهزة الدولة القائمة بالنشاط السياسي والقمعي (وهو الفصل الذي تقوم عليه الدولة البرجوازية الحديثة). ومن النتائج المترتبة على ذلك، أن أي فئة تطمع في توسيع نصيبها من الفائض الإقتصادي لا يكون أمامها إلا الاستيلاء على الدولة مباشرة، إما بالتسرب إلى أجهزتها أو بالعنف الصريح.

ولأن الدولة الشرقية تتولى المهام الاقتصادية الرئيسية، فاتجاهها السياسي والفكري هو الحاسم في الازدهار أو الركود، في رفع مستوى القوى الإنتاجية أو الحط منه. ومن هنا يبدو أول وهلة أن الصراعات في التاريخ الشرقي إنما تدور حول المذاهب أو بين النحل والاثنيات المرتبطة بها، وهي في الحقيقة دائرة حول مصالح اقتصادية محددة وسيلة تحقيقها هي الدولة، وكانت كل مجموعة إثنية جديدة تستولي على الحكم في مصر تأتي بأفكار ومصالح محددة يترتب عليها تحديد المسار الاقتصادي العام للبلاد[4].

وفي مقابل ذلك، لا يرحب سمير أمين بفكرة النمط الآسيوي للإنتاج ويرى أن التعارض بين الاقطاع الأوروبي والنظام الآسيوي هو تعارض مصطنع وايديولوجي، يعكس فلسفة للتاريخ أوروبية التمركز، بل ربما ايديولوجية عنصرية. ويرى أن التاريخ البشري كله محكوم بعملية تتابعية واحدة لثلاث مجموعات من نظم الإنتاج: مجموعة النظم الجماعية (أو المشتركية)، ثم مجموعة النظم الخراجية (أو الجبائية)، ثم النظام الرأسمالي وهو أول نظام يمتاز بخواص توحيدية على الصعيد العالمي. وفي رأيه أن نظام الاقطاع الأوروبي والنظام المسمى الشرقي، ينتمي كلاهما إلى مجموعة النظم الخراجية، وقد تطور أولهما إلى الرأسمالية لأنه لم يكن مكتملاً ولم يتطور ثانيهما لانه كان مكتمل الحلقات[5].

وفي مقام آخر يتابع أحمد صادق سعد تاريخ التكوين المصري منذ الفتح العثماني في عام ١٥١٧ وحتى عام ١٨٤٧. والجانب الأساسي الذي يهمنا هنا هو علاقة النمط الآسيوي بفكرة الدولة. يقوم النمط الآسيوي للانتاج طبقاً لتحليل صادق سعد على علاقات مشتركية (جماعية) في القرية، تمثل بالنسبة إلى الدولة وحدات ضريبية وإدارية وتشغيلية، ثم هناك «مشترك أعلى» هو جهاز الدولة، وهو يختلف عن أجهزة الدولة في

---

(٤) سعد، المصدر نفسه، ص ٥١١ ـ ٥١٧.

(٥) سمير أمين، علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الايديولوجي العربي: رؤية نقدية (بيروت: دار الحداثة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٢٧ ـ ٣١، و ٣٦ ـ ٤٣. انظر أيضاً المناقشة الواردة في الفصل الأول من هذا الكتاب حول نمط الانتاج الآسيوي.

النظم العبودية والاقطاعية والرأسمالية بأنه هو المشترك المالك في الوقت نفسه. فجهاز الدولة الشرقي يتلقى الفائض الكلي من القرى ثم يوزعه بين أفراده طبقاً لتقسيمات تحددها التقاليد وتوازنات القوى المكونة للجهاز. وهذا الاندماج يلغي الحاجة إلى المؤسسات التمثيلية (المجالس، . . . الخ) فيظهر النظام استبدادياً طاغياً. ويقوم المشترك الأعلى بمهام اقتصادية واجتماعية وفكرية وعسكرية لا غنى للمجتمع الشرقي عنها. فمن دون تنظيم الري الصناعي وإدارة شبكته وصيانتها ومراقبة الفيضان وحماية الجسور من منازعات الفلاحين ورد غزوات البدو النهابين. . . الخ، يحل الخراب أو البوار المادي والبشري على البلاد. والخلاصة أن في المشترك الأعلى (الدولة) إزدواجية بين «المهمة» الملقاة على عاتقه وعملية «القهر» التي يباشرها. فعلاقة الإنتاج إذاً علاقة «مشتركية»، بمعنى أنها بين مشتركات دنيا ومشترك أعلى، لا بين أفراد وأفراد أو بين أفراد ومشتركات. أما المشتركات الدنيا فلا تشكل هيئة منظمة مترابطة، على عكس جهاز الدولة. وبين النوعين تقوم علاقة «جزية» تأخذها الدولة ووجهها الآخر هو علاقة «خدمة» تقدمها الدولة[٦].

ويرى صادق سعد أن البدو مكونة من المكونات الرئيسية للنمط الآسيوي للانتاج والتكوين الشرقي المصري، وأن نظرة معظم الباحثين إليهم باعتبارهم مصدر قلاقل فقط كانت نظرة أحادية الجانب ومبتسرة، إذ لعب البدو دوراً مهماً في استمرار النمط الآسيوي، وبخاصة من خلال مفهوم العشيرة السائدة وعلاقة الجزية. وهناك تداخل طويل بين البدو والفلاحين في مصر، وقد ظل العنصر البدوي يتجدد كمكونة للتكوين المصري طوال آلاف السنين، ولم يفقد من أهميته في مصر إلا بعد أن قطعت في التحول الرأسمالي شوطاً كافياً. وفي رأي صادق سعد أن الدور البدوي كان جدلياً، إذ مثل عاملاً ساعد على تمركز الدولة، ولكن السلطة البدوية كانت عامل تفتيت للدولة أيضاً. ولا يعود هذا فقط إلى السمات النفسية الإجتماعية للمجموعات الرعوية (النزعة إلى الاستقلالية العشائرية وإلى التنقل، والرفض التسووي لقهر السلطة العليا. . . الخ) بل يعود بصفة خاصة إلى الجانب التجاري في أسلوب معيشتهم. فهذا الجانب يسري التآكل إلى اكتفائية المشتركات الفلاحية ويحقنها بالنشاط السلعي، وما يترتب عليه من «التفريد» والتمايز وتقسيم العمل الاجتماعي ، والاتصال بالمدن القريبة أو البعيدة وتخطي المؤسسة الإدارية الحاكمة أو الإلتفاف حولها. وباختصار، هذا الجانب التجاري في العنصر البدوي هو من العوامل التي أدت إلى ما نراه من التوالي المتبادل بين فترات المركزية السياسية وفترات الإنقسام السياسي، في عملية تشبه الأزمات الدورية

---

(٦) أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، ص ١٠ - ١٩.

التي تأخذ بخناق مصر[٧].

ثانياً: بزوغ الرأسمالية المصرية

ويبدأ الوضع في التغير إلى حد ما مع الحكم العثماني، وبخاصة في النصف الثاني منه، حين حدثت تطورات مهمة أرست القواعد التي بنـي عليها نظام محمد علي والانتقال إلى الرأسمالية. ويمكن القول إن التكوين العثماني كان خليطاً من النمط الآسيوي والنمط السلعي مع ملامح شبه إقطاعية. وكان المبدأ السائد هو أن رقبة الأرض في يد الدولة مع تطعيم ذلك بنظام الاقطاع العسكري (التيمار). وقد استلزم اتساع الامبراطورية العثمانية قيام هيكل بيروقراطي ضخم ذي عمودين: عسكري وإداري، كان على علاقة وثيقة بهيكل آخر يتكون من رجال الدين، تمت «برقطته» إلى درجة كبيرة عن طريق تعيين السلطان لقاضي القضاة، ثم تولى آل عثمان الخلافة نفسها.

وكانت مصر ولاية عثمانية ذات خصوصية، فهي من ناحية خضعت (والشام) للسلطة المملوكية في تسيير أمورها اليومية بعد قرن من الإحتلال العثماني، وهي من ناحية أخرى شكلت إقليماً موحداً على عكس الولايات الأخرى[٨]. وطبق العثمانيون فيها نظام الالتزام (وليس نظام التيمار الموجود في بلادهم) وهو نظام أقرب إلى الاطار «الشرقي». وكان أهم التطورات الجديدة في ظل الحكم العثماني ظهور جنين لطبقة مصرية مالكة وحاكمة من بين المماليك، حتى أصبحت الاستقلالية المملوكية منذ القرن الثامن عشر تعبر عن مصلحة طبقة واسعة من المالكين المصريين، علماء وتجاراً وحرفيين، من أصل مصري ومن أصول مملوكية وعثمانية[٩]. وقد شاركت مصر في هذه السمة بلاد الشام، التي شهدت في تلك الفترة كذلك بدايات تحول «مركانتيلي» مشابه.

ومن ناحية أخرى لم يهتم العثمانيون بـ «عثمنة» الجهاز الإداري المصري بالصورة نفسها التي حدثت في الأقاليم البيزنطية المركزية، فظل هذا الجهاز مصرياً أو متمصراً في

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢٨.

(٨) Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798,* Princeton Oriental Studies, no. 9 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962).

(٩) وهكذا، يمكن إرجاع أصول الرأسمالية المصرية تاريخياً إلى عهد علي بك الكبير، وفكرياً إلى كتابات الشيخ حسن العطار والشيخ رفاعة الطهطاوي. انظر: سمير أمين، «تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر،» الطليعة، العدد ٢ (نيسان/ ابريل ـ تموز/ يوليو ١٩٨٥)؛

Peter Gran, *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840,* Modern Middle East Series, no. 4 (Austin, Tex.: University of Texas Press, 1979), and Juan R. Cole, «Rifaah al Tahtawi and the Revival of Practical Philisophy,» (Unpublished M.A. Thesis, American University of Cairo, 1978).

طابعه الأساسي. وكانت هذه البيروقراطية المصرية هي الرحم الذي خرج منه جنين البرجوازية الوطنية، وإن كانت هي أيضاً مسؤولة عن درجة عالية من الفساد والطفيلية التي أدت ـ مع استمرار اقتتال المماليك واستمرار اعتصارهم للبلاد ـ إلى تدهور أحوال مصر في الفترة السابقة للحملة الفرنسية ووصول محمد علي إلى حكم البلاد.

ومن أطرف إضافات أحمد صادق سعد تحليله المستفيض للسمات «الشرقية» لألبانيا، البلد الذي انحدر منه محمد علي ـ حاكم مصر منذ سنة ١٨٠٥ ـ والذي كان يمر في ذلك الوقت مثل بلدان البلقان بمرحلة التحول الرأسمالي. ويقول صادق سعد في معرض تقويمه لعصر محمد علي: «وفي رأينا أن عصر محمد علي مثل انتقالاً حاسماً لمصر من النظام الشرقي إلى النظام البورجوازي، بأن أصبح فيها النمط الرأسمالي للانتاج هو السائد، وأن هذا التطوير الضخم ـ هذه الثورة ـ أجري بالاعتماد على قوى موجودة في المجتمع المصري من قبل، ساعدت على قيام النظام الجديد الذي استنهضها بدوره. ولقد حدث هذا كله بأساليب وأدوات شرقية تستمد أصولها من المجتمع المصري أيضاً، فكانت النتيجة تهجيناً، أي تطوراً شبه آسيوي»[١٠].

ثالثاً: محمد علي ورأسمالية الدولة

مع محمد علي تبدأ الرأسمالية بشكل ما ـ وإن كان ذلك لا يزال موضع خلاف بين الباحثين ـ إذ يبدأ في نظر البعض التوجه نحو العمل بأجر ومن ثم تفكيك الهيكل المشتركي الأساسي: المشترك القروي، وكذلك الطوائف الحرفية والتجارية والمشتركات البدوية و«الاوجاقات والملل والطرق الصوفية». كذلك يبدأ «تذويب الأشكال الخاصة للتنظيمات الدينية الاجتماعية الذمية في المواطنية العامة (الأقباط، الشوام) أو في التنظيم الطبقي الشامل (اليهود، الأجانب)»[١١].

والمهم بصفة خاصة هو بداية تفكيك «المشترك الأعلى» أولاً بمعنى تقسيم وتخصيص أجهزة الدولة المختلفة مع تنميطها بجعل أجزاء منها متشابهة، وثانياً بمعنى البدء في بلورة نظام طبقي حديث من شأنه أن يؤدي إلى فصل الطبقة المالكة عن جهاز الدولة. وتمثلت أهم وسيلة لتحقيق ذلك في أن الدولة أخذت تنقل ـ بصورة تدريجية ـ حقها في رقبة الأرض إلى الأفراد، بعد أن دام هذا الحق في يدها منذ الفراعنة. وقد بدأ هذا التحول القانوني بإلغاء الالتزام واقترن بتجريد الفلاحين من أراضي «الأثر» وبانتشار عمل الأجراء.

---

(١٠) سعد، تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي، ص ٢٣١.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

كانت الدولة الشرقية التقليدية تتكون من عدة هيئات مشتركية متداخلة، لكل منها مهامها وامتيازاتها، وللعديد منها أكثر من مهمة. وتحققت مركزية الدولة عن طريق التوازن الناتج من الصراع لإعادة تقسيم موارد البلاد بينها على شكل إعادة توزيع حقوق الجباية. وقد تطلب التحول الرأسمالي توحيد جهاز الدولة بايجاد نظام مُنمط وإنشاء السلطة العامة المجردة من الشخصانية، وحدثت خطوة كبيرة في هذا الاتجاه في ظل محمد علي. ولعب الطغيان والعنف دوراً رئيسياً في تحقيق درجة عالية من المركزية الحديثة والتوحيد القومي على أسس جديدة[١٢]. وهكذا تركزت السلطة السياسية في يدي الوالي نفسه، واخضعت الإدارة لها تماماً وتشكلت عدة مجالس إدارية استشارية، وانشئت «الوزارات» الأولى عام ١٨٣٧، كما أعيد تقسيم البلاد إلى مديريات على رأسها موظفون مطيعون للمركز (بدلاً من الكشاف المماليك). وألغيت امتيازات الفرق العسكرية، واصبح الجيش هو الأداة المسلحة في يد السلطة السياسية وليس أحد مكونات هذه السلطة. وهو جيش شعبي وطني وليس مجموعة من الأجانب العسكريين كالتي ميزت النظام الشرقي السابق. وصدرت مجموعة كبيرة من القوانين واللوائح في مختلف المجالات، ذات طابع «علماني»، أي غير مستمدة بصورة مباشرة من المصادر الدينية، وأقيمت المدارس «العلمانية»، وفتحت فرص الترقي العسكري والاداري والاقتصادي للجميع بعد أن كانت حكراً على الاثنيات الأجنبية وطوائف الأقليات. وأخضع الجميع لضرائب موحدة. وطبقت كذلك نظم مشابهة في السودان وسوريا بحيث توطدت فيهما السلطة المركزية إلى حد بعيد[١٣].

ومع ذلك، كان للتحول الرأسمالي في ظل محمد علي حدوده وتناقضاته، وظل النسق المصري محتفظاً بكثير من السمات الانتقالية. ولا شك في أن الضغوط الإستعمارية كان لها دور في ذلك، ولكن لا شك في أن آليات النظام نفسه كان لها دور لا يقل أهمية. وكان من أهم نتائج التحولات التي حدثت في هذا العصر إثقال كاهل الشعب بالضرائب وإحلال القطن محل الزراعات الغذائية واضمحلال الصناعات الصغيرة، وكل هذا كلف الشعب المصري ثمناً باهظاً. ومن ناحية أخرى أدى هذا النظام إلى تكوين طبقة كبار الملاك ووضع ايرادات الدولة تحت تصرفها، كما أن تقيده باهداف

---

(١٢) ومن امثلة ذلك قسوة محمد علي البالغة سواء في معاقبة الأهالي الذين استمروا في استعمال أنوال النسيج البلدية أو في معاقبة موظفي الادارة والضرائب الذين تراخوا في تنفيذ أوامره. انظر:
Nazih N. Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1980), pp. 120-121 and 127-128.

(١٣) Bassam Tibi, *Arab Nationalism: A Critical Enquiry* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1981), p. 69 ff.

التصدير ادخل الاقتصاد المصري في النطاق العالمي بأزماته المختلفة، وأدى في النهاية إلى تدعيم السيطرة الأجنبية على مصر.

ولا تعود المشكلة إلى عدم استكمال التحول فقط، بل إلى أن العناصر الشرقية قد كانت جزءاً لا يتجزأ من التحول نفسه أيضاً، فمنها انطلق وبواسطتها سار. وكانت النتيجة هي إبقاء «القطب الشرقي» و«القطب الرأسمالي» في التكوين المصري كلاً منهما على الآخر[14]. ففيما يتعلق بالقطب الأول، استمر المستوى المنخفض للقوى الإنتاجية بصفة عامة (بعد تدهور المصانع الكبيرة) واستمرت بعض الأشكال المشتركية لعلاقات الإنتاج (التي تعبر عن «العبودية المعممة»)، كما استمرت بعض الطوائف الحرفية. وبصفة خاصة استمر عدد من السمات الشرقية للدولة واستمرت «الطبيعة المشتركية» لجهاز الدولة (ومن ذلك حق الموظفين المحليين في معاقبة الفلاح المهمل في زراعته، وإعطاء أراضٍ معفاة من الضرائب لأفراد الأسرة المالكة والبلاط وكبار الموظفين). كذلك استمر المماليك في تشكيل جانب مهم من سلك الضباط في جيش محمد علي، كما حاولت الحكومة تكوين فرق من العبيد السود، وهذا الاستخدام هو من مظاهر الحكومات «الشرقية». ومن ناحية أخرى، وجدت أمثلة كثيرة لِـ«العبودية المعممة» متمثلة في حق أجهزة الدولة وموظفيها في النيل من الموارد والفائض، كما استمرت أعمال السخرة، بل توسعت.

وفضلاً عن ذلك، فإن عملية التمايز التي بدأت في ظل محمد علي بين الطبقة المالكة وبين جهاز الدولة، إنما تمت «من داخل هذا الارتباط الشرقي» بين الطرفين، وظلت هناك ثنائية في الإتجاه بين الآسيوية والرأسمالية اتصفت بها الطبيعة الانتقالية لهذه المرحلة. فالطبقة المالكة «الجديدة» جاءت أساساً من بين أسرة الوالي ومن الأتراك والألبان والأرمن والشراكسة والمماليك والفنيين الاجانب وممثلي الغرف التجارية... الخ، ولكنهم في الوقت نفسه احتفظوا على الأغلب بوظائفهم، كما أبقوا على عادات الطبقة الحاكمة السابقة وتقاليدها، بما فيها تقاليد «الملكية الغائبة»، وبهذا تم نوع من المزج بين امتيازات وظائفهم الإدارية والأساليب القريبة من «الالتزام» السابق، وبين مزايا الرأسمالية الجديدة.

إن بقاء القطب الشرقي في التكوين المصري يفسر كيف أن عملية التحويل الرأسمالي قد تمت بوسائل شرقية أيضاً وتختلف كل الاختلاف عن تلك التي استعملتها الثورات البرجوازية في أوروبا الغربية[15]. فقد ظلت الدولة والمؤسسات الاحتكارية

(١٤) سعد، تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي، ص ٢٦٦ - ٢٧٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٨ - ٢٨٤.

والجيش والبيروقراطية هي المحرك الأساسي للنظام، بل ظل المشترك القروي قائماً، وإن استغل كأداة لهذا التحويل. وظلت البيروقراطية ـ رغم توحيدها وتحديثها «وتمصيرها» ـ تسيطر عليها الاثنيات الأجنبية والأقليات، واستمر استخدام الوظيفة الحكومية كوسيلة توصل إلى ملكية الأرض. وتلك هي الأوضاع التي استثارت الثورة العرابية فيما بعد (١٨٨٠ ـ ١٨٨٢).

يختفي المشترك الفلاحي المصري بعد وفاة محمد علي بسنوات قليلة، فيتدهور النمط الآسيوي لزوال أحد عموديه، وتتجه السياسة البريطانية إلى تهجين النظام الشرقي بالرأسمالية والتركيز على تصدير القطن، وتبدأ البرجوازية المصرية في التبلور والعمل على تطوير البلاد رأسمالياً، وإن حافظت في ذلك على بعض السمات شبه الشرقية التي أبقت القوى الإنتاجية الزراعية في مستوى منخفض، في حين استمرت البيروقراطية تتمتع بمركز متميز نسبياً، كما تميزت الرأسمالية الأجنبية في البلاد بطابع ربوي وطفيلي غالب.

والخلاصة أن التكوين المصري، منذ محمد علي وحتى ثورة عام ١٩٥٢ كان تكويناً شبه رأسمالي شبه آسيوي. وفيما يتعلق بالدولة بصفة خاصة، لم يختلف دورها ـ في بعض النواحي ـ عن الدور الذي تمارسه الدولة البرجوازية النمطية، في الإبقاء على الصراع الطبقي في حدود الإطار الرأسمالي العام. ولكن الدولة في مصر ـ ولها تاريخ طويل في تنوع المهام الاقتصادية ـ توسعت في هذه المهام بعد التحول الرأسمالي، بدلاً من أن تترك الميدان الإقتصادي خالياً للرأسماليين الأفراد، وأصبحت الدولة أكبر مقاول منفرد في الميدان الاقتصادي. وهكذا تمكنت مصر من التحول الرأسمالي عن طريق الانفصام الداخلي النسبي بين الدولة والطبقة، وذلك بأن تحولت «العشيرة» الحاكمة إلى طبقة مالكة كبيرة. فبدلاً من أن تكون الدولة معبرة عن مصلحة الطبقة المالكة فحسب، كانت هي التي أوجدتها، ووفرت لها التراكم الضروري لكي تجري عملية الإنتاج الرأسمالي وتتوسع في تجديده. وإلى جانب تزايد الثراء الناتج من التحصيل الفردي للفائض، استمرت الطبقة المالكة الكبرى تغذي قوتها الإقتصادية عن طريق «الحبل السري» الذي ربطها بالدولة حتى عام ١٩٥٢، على الأقل[١٦].

رابعاً: محمد علي والدولة المصرية الحديثة

من المألوف الحديث عن محمد علي باعتباره «باني الدولة المصرية الحديثة»، فما هي مظاهر هذه الدولة، وما هي مبررات هذه التسمية؟

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣١٥ ـ ٣٥٥.

لا بد أولاً من أن نلاحظ أن الهدف الرئيسي لمحمد علي كان إنشاء دولة مصرية قوية ومستقلة عن السلطان العثماني، وهو شعر أن عليه في سبيل تحقيق هذا الهدف التوسع بحدود مصر وبنفوذها العسكري والسياسي خارج حدودها الجغرافية التقليدية. «ولقد حقق فعلاً تلك الغاية وجعل من مصر دولة فتية مستقلة، تمتد حدودها من جبال طوروس شمالاً إلى أقاصي السودان جنوباً، وتشمل مصر وسوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت وقسماً من الأناضول»[١٧].

وطبيعي أن هذا لم يكن بالأمر الهين نظراً إلى صغر حجم السكان والموارد في ذلك الوقت، فضلاً عن محاصرة القوى الأوروبية لمحمد علي واضطراره إلى التنازل عن أهم أهدافه العسكرية والسياسية والاقتصادية في عام ١٨٤٠. ذلك أن الدول الاستعمارية لم تكن لتسمح له بتقوية مصر وتنميتها نظراً إلى موقع مصر الاستراتيجي القريب من اوروبا، وإلى تنامي دورها العربي في ذلك الوقت، بما من شأنه تهديد المصالح الأوروبية في منطقة شرق البحر المتوسط بأكملها.

وإذا كان محمد علي نفسه مقدونياً ـ ألبانياً من حيث العرق، وتركياً ـ عثمانياً من حيث الثقافة (بل كان في كثير من تصرفاته متعالياً على المصريين الأصلاء)، فان الأمر مختلف من حيث حاصل إنجازاته العسكرية والسياسية، التي ساهمت بالفعل في تدعيم الفكرة «المصرية»[١٨]. وفي ذلك يقول لويس عوض: «كان حجر الزاوية في هذه السياسة الاستقلالية هو إذكاء روح القومية المصرية في مصر، وروح القومية العربية في الشام وشبه الجزيرة العربية، على غرار ما فعل بونابرت. وحتى في مصر تأرجحت الدعوة الاستقلالية بين فكرة «المصرية» وفكرة «العروبة» واختلطتا في سياق واحد في بعض فترات التاريخ المصري الحديث... ومحمد علي وابراهيم كانوا يسمون المصريين أحياناً «المصريين» وأحياناً «أولاد العرب»... واشتهر [ابراهيم] بدعوته لانضمام كل البلاد العربية تحت حكم محمد علي.. وكان دائم الطعن في الاتراك:... «أنا لست تركياً، فإني جئت مصر صبياً، ومنذ ذلك الحين قد مصرتني شمسها وغيرت من دمي وجعلته دماً عربياً»[١٩].

فمحمد علي، إذاً، كان باني الدولة المصرية الحديثة بمعنى الوحدة السياسية المستقلة عن الامبراطورية الأكبر عسكرياً، والمتميزة عن هذه الامبراطورية الأكبر ثقافياً وبشرياً. وفي هذا يقول طارق البشري: «إن من يطالع التاريخ المصري ليكتشف في وضوح أن ثمة تلازماً تاريخياً بين بداية تكوين الجماعة الوطنية المصرية في العصر الحديث وبين بناء الدولة الحديثة على عهد محمد علي. وليس من شطط التعبير القول مجازاً في هذا الخصوص بأنه في البدء كان الدولة»[٢٠].

---

(١٧) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط ٤ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢).

(١٨) Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali* (New York: Cambridge University Press, 1984), pp. 262-264 and above.

(١٩) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ج١، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥.

(٢٠) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص ٩.

ومن المعروف أن محمد علي، في اضطلاعه بهذا الدور كبانٍ للدولة المصرية الوطنية الحديثة، قد «ركب الموجة» الشعبية الساخطة على حكم العثمانيين والمماليك، والتي كانت قد تبلورت في صورة مقاومة شعبية فعّالة في مدينة الاسكندرية عام ١٧٩٤ ثم في القاهرة في السنة نفسها، ثم بلغت أوجها في عام ١٧٩٥ عندما استخلصت الجماهير «الحجة» المشهورة من الباشا العثماني ومن كبار المماليك مراد بك وابراهيم بك، وهي وثيقة أملى شروطها شيوخ الأزهر، وربما كانت أول «ميثاق» بين الحاكم والمحكوم في تاريخ مصر الحديث[٢١]. هذا الفوران الشعبي حاول أن يستغله نابليون بونابرت خلال فترة الحملة الفرنسية القصيرة (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) ولكن دون نجاح كبير، إلى أن وصل محمد علي إلى مصر السنة نفسها لطرد الفرنسيين، كبكباشي في الفرقة الألبانية من الجيش العثماني. وقد ثبت محمد علي نفسه في السلطة استناداً إلى مبايعة العلماء والأعيان والتجار المصريين، في مواجهة الوالي التركي الممثل للدولة العثمانية. ويصف الجبرتي بالتفصيل كيف خرج المشايخ والعامة بل الأطفال في تظاهرات عنيفة ضد الظلم العثماني، وكيف اجتمع عمر مكرم والعلماء في بيت القاضي واتفقوا على عزل الوالي، الذي احتج قائلاً: «إني مولّى من طرف السلطان، فلا أعزل بأمر الفلاحين، ولا أنزل من القلعة إلا بأمر من السلطنة». ولكن الفئات الشعبية خلعته بقوة مكونة من حوالي أربعين ألف مواطن وذهب العلماء والأعيان إلى محمد علي وقالوا له: «لا نرضى إلا بك، وتكون والياً علينا بشروطنا، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير»[٢٢].

ويرى لويس عوض أن ثورة القاهرة هذه على الوالي التركي خورشيد باشا كانت انضج ثورات مصر سياسياً منذ ثورة عام ١٧٩٥، إذاستمرت من أول أيار/ مايو حتى ١٣ أيار/مايو عام ١٨٠٥، وأفضت إلى عزل خورشيد ورفع محمد علي. وهو يرى أن قيام عمر مكرم وعبد الله الشرقاوي بإلباس محمد علي بدلة الوالي في دار المحكمة «له مغزى ديمقراطي خطير، لأن رموز السلطة كانت في الماضي يسبغها السلطان العثماني على الوالي. وحين جاء بونابرت وأختير الشيخ عبدالله الشرقاوي رئيساً للديوان، ألبسه بونابرت هذه الخلعة بيده، وكانت طيلساناً مثلث الألوان (الأزرق والأبيض والأحمر، ألوان الثورة الفرنسية) فنزعها وألقاها على الأرض محتجاً». فالمعنى الحقيقي في قيام عمر مكرم والشرقاوي بإلباس محمد علي مسوح الحكم باسم الشعب، هو أن الشعب قد غدا للمرة الأولى مصدر السلطة الشرعية في تنصيب الولاة. كذلك من أهم عناصر هذا الموقف التاريخي أن العلماء حين بايعوا محمد علي لم يفوضوا

(٢١) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث: من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل، ٢ ج (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩)، ص ٧٥.

(٢٢) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق وشرح حسن جوهر، عمر الدسوقي وابراهيم سالم، ٧ ج (القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥)، ج ٣.

إليه السلطة المطلقة، وإنما تم اختياره والياً «بشروطنا»، وكانت هذه الشروط هي احترام القانون، والشورى وتمثيل الارادة الشعبية[23].

انطلق محمد علي بعد ذلك، وقد استقرت له الأمور، في إقامة بنية الدولة المصرية الحديثة، أي أجهزتها ومؤسساتها «فهو من هذه الوجهة يعد من كبار رجال الدول، ولا شك أن فكرة التنظيم هي ناحية بارزة من نواحي عبقريته، فهو الذي بث روح النظام في هيئات الحكومة وفروعها، في الجيش والبحرية، والتعليم، والشؤون الخارجية، والري، إلى غير ذلك»[24].

تأسست الدواوين في عهد محمد علي بحسب الحاجة إليها واحداً تلو الآخر، حتى عام ١٨٣٧ حين وضع التنظيم الرئيسي لها بعد صدور قانون «السياستنامه»، وبمقتضاه تم وصف سبعة دواوين هي: الديوان الخديوي، ديوان جميع الايرادات، ديوان الجهادية، ديوان البحر، ديوان المدارس، ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية، وديوان الفابريقات (المصانع). ومن هذه الدواوين نشأ نظام «النظارات» في مصر، والناظر هو اللفظ العربي المقابل للفظ وزير الفارسي، وذلك تمييزاً للنظارة المصرية عن الوزارة العثمانية[25].

واستمر محمد علي في إدخال جميع التعديلات القانونية والتنظيمية على هيكل حكومته لكي تتماشى مع الحاجات الاقتصادية والعسكرية لدولته الجديدة. كذلك نجده يتوسع في سياسته التعليمية، بما في ذلك إنشاء المعاهد العلمية في الداخل وإرسال البعثات إلى الخارج، لكي يضمن لإدارته الجديدة أعلى المستويات الفنية الممكنة، وبخاصة في مجالات الصناعة والهندسة والجيش والبحرية والكيمياء والطب.

على أننا نلاحظ أن محمد علي قد اتخذ منحى «تكنوقراطياً» بحتاً في تنظيم الدولة، ولم يتنبه، على ما يبدو، إلى أهمية العنصر البشري في تسييرها. فدارسو العلوم الإنسانية والاجتماعية عددهم محدود للغاية سواء في الداخل أو في الخارج، وذلك باستثناء الإدارة والترجمة، وهما دراستان ذات طابع عملي تطبيقي واضح. بل إن محمد علي في حوار له مع أحد من درسوا «الإدارة المدنية» في باريس قد قال في أنفه: «أنا الذي احكم (هنا)؛ إذهب أنت إلى القاهرة وقم بترجمة المؤلفات العسكرية». ومن الواضح أن تأثر محمد علي بالمدرسة «السان سيمونية» كان أوضح في مجال التنمية الصناعية مما كان في مجال احترام التقاليد العلمية واستقلالية العلماء[26].

---

(٢٣) عوض، المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٣.
(٢٤) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٥٦٢.
(٢٥) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٩ - ١١.
(٢٦) Albert Habib Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (London: =

ومن هنا نشهد عدداً من التناقضات في مشروع محمد علي لبناء الدولة الحديثة، ففي حين استعار عدداً كبيراً من الأساليب الفنية الأوروبية العصرية في تنظيم الدواوين والنظارات، ظل منطق الإدارة عنده منطقاً «شرقياً» في معظم ملامحه، يقوم على السلطة الفردية وعلى التعسف والاستبداد. فهو في مراسلاته الرسمية مع كبار موظفيه يصفهم بأقذع الألفاظ (ومن أحبها إليه لفظة «خنزير»). وإذا تفقد بعض المزارع أو المصانع ورأى ما اعتبره مظهراً للإهمال، يتم احضار ناظر القسم المسؤول و«تأديبه بالنبوت» (أي العصا الغليظة). وعندما وصلته شكوى بخصوص أحد كبار الموظفين كان رده: «اضربوه مائة نبوت على إليته، وينفى، وإن عاد يصلب». فهو كان يعامل الموظفين على أنهم بمثابة «العبيد» لديه، ومن ذلك ما جاء في ديباجة الفصل الثالث من قانون السياستنامه الصادر سنة ١٨٣٧، انه إذا «كان المستخدمون بالمصالح الميرية من كبار وصغار، لم يوفوا حكم اللوايح والقوانين كما هو الواجب عليهم، أو يفعلون شيّاً مخالفاً للشرف الإنساني أو لشروط العبودية، فيلزم أن يجازوا بجزاهم اللايق بهم، لأجل أن يكون تأديباً لهم وعبرة لغيرهم»(٢٧).

وينطبق الأمر نفسه على مجال الزراعة. فمن ناحية قام محمد علي بتحديث نظام الري، وبناء القناطر وشق الترع، وبإدخال عدد من المحاصيل الجديدة أو المحسنة، وأهمها القطن طويل التيلة، وتحويل أجزاء كبيرة من البلاد إلى الري الدائم بدلاً من ري الحياض (الفيض الموسمي)، وتوزيع الدورة المحصولية توزيعاً رشيداً على أساس فصول السنة ونظام الري. ولكن محمد علي أعاد أيضاً نظام الاستقطاع الخراجي في صورته النقية، وفرض أقسى أنواع الجباية والسخرة على الفلاح، الذي أصبح يواجه الدولة مواجهة مباشرة ودون وسيط. ولم يكن محمد علي يتورع عن الأمر بقتل من يتهمهم بالإهمال، بحركة بسيطة من طرف أصبعه، أو عن الأمر بتعذيب الفلاحين بالجلد وقطع الأطراف، الأمر الذي اضطر بعضهم إلى الهروب من قراهم أو الهجرة إلى الشام أو السودان، كما لم يكن يتردد في تهديد الجميع ووعيدهم بأنه سوف «يمزقهم أشلاء» إذا لم ينفذوا ما طلبه منهم(٢٨).

ومن ناحية أخرى، سرعان ما تنكّر محمد علي للفئات المصرية الشعبية التي أتت به إلى الحكم، فانفرد بالسلطة لنفسه، مفضلاً الإستعانة بالعناصر التركية ـ الشركسية في الجيش والإدارة، والعناصر الأوروبية والبحر ـ متوسطية في مجال الصناعة والتجارة. فعندما وفدت إلى مصر سنة ١٨٠٧ حملة فريزر الانكليزية واحتلت مدينة الاسكندرية

Oxford University Press, Royal, Institute on International Affairs, 1970), pp. 53, and 168. =

(٢٧) ومن العقوبات الأخرى التي كان يفرضها على الموظفين: الحبس بمكان العمل؛ الجلد بالكرباج؛ الربط بالقلعة؛ الارسال إلى اللومان، والتصفيد بالجنزير. انظر: عبد السميع سالم الهراوي، لغة الإدارة العامة في مصر من القرن التاسع عشر (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ١٩٦٣)، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٤.

(٢٨) Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*, pp. 127-128.

اقترح الأهالي عليه استمرار المقاومة بالمشاركة بين «الرعية والعسكر»، فما كان منه إلا أن أجاب: «ليس على رعية البلد خروج، وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر»، وبهذه الكلمة كشف الرجل عن فلسفة للحكم لها تقاليد راسخة منذ مئات السنين، وهي عزل المصريين عن الجيش[٢٩]. وهكذا نرى أن الجيش المصري قد تضخم عدده إلى حوالى ٣٧٦ ألف جندي مصري سنة ١٨٣٩، ولكن القيادات العليا ظلت متركزة بأيدي العناصر التركية الشركسية، ولم يسمح للمصريين إلا بتولي وظائف الضباط الصغار، وذلك بعد أن استقرت أمور محمد علي في البلاد. كذلك كان معظم أعضاء البعثات التعليمية المرسلة إلى أوروبا من غير أهل البلاد الأصلاء، بل من الترك والشركس والأرمن والاغريق والأرناؤوط واللاظ وغيرهم من الاثنيات العثمانية والمتمصرة، التي أعدها محمد علي لتولي مسؤوليات الاقتصاد والإدارة. وانطبق الأمر نفسه على قمة الجهاز الحكومي، فلم يكن من بين وزراء محمد علي مصري واحد، وكذلك كان على رأس كل المديريات المحلية مدير تركي. ويرى لويس عوض، معتمداً على شهادة كلوت بك، أن «الدافع الحقيقي لمنع المصريين من الوصول إلى المراكز القيادية في الجيش والحياة المدنية جميعاً كان خوف محمد علي من ثورة مصرية تطيح به وبالباب العالي في وقت واحد؛ فلقد بنى محمد علي كل هذا المجد الشامخ لنفسه لا لمصر». لقد اتبع محمد علي «خطة مدروسة» للحيلولة دون وصول المصريين إلى مراكز القيادة، حتى يتقي قيام الجيش المصري بثورة تطيح به وتحقق استقلال مصر، وربما الوطن العربي كله، عن الامبراطورية العثمانية[٣٠].

اتخذ محمد علي منحى مشابهاً فيما يخص الصناعة والتجارة، فاعتمد فيما يخص الأولى منذ البداية على الخبراء والفنيين الأوروبيين، واعتمد فيما يخص الثانية على الاثنيات البحر ـ متوسطية والفئات المشرقية المتأوربة. فتولى الكولونيل سيف (سليمان باشا) إنشاء الجيش المصري الحديث وتدريبه، وتولى بيسون وسيرس إنشاء البحرية، ونظّم كلوت بك المدارس الطبية الأولى، ووضع لينانت وموجل وآخرون تصميم القناطر الخيرية. وقام بمساعدة هؤلاء القادة الفرنسيين أعداد كبيرة من الفنيين الفرنسيين والايطاليين والمالطيين وغيرهم. ومع تزايد إنتاج القطن وتوسع التجارة المصرية، وفدت الجاليات الأجنبية، وبخاصة من أبناء اليونان ومسيحيي المشرق ويهود أوروبا، إلى القاهرة والاسكندرية، حتى أصبحت الأخيرة تضم عام ١٨٣٧ أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية، أغلبها من اليونان وفرنسا وانكلترا والنمسا وإيطاليا والشرق الأدنى[٣١].

---

(٢٩) البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**، ص ١١.

(٣٠) عوض، **تاريخ الفكر المصري الحديث: من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل**، ص ٩٢ ـ ٩٤.

(٣١) ديفيد لاندز، **بنوك وباشوات**، ترجمة وتقديم عبد العظيم أنيس (القاهرة: كتاب الأهالي، ١٩٨٥)، =

وبالتدريج، تحول محمد علي من التحالف مع البرجوازية المحلية التي أتت به إلى الحكم، إستجابة للإرادة الشعبية، إلى الاعتماد على البرجوازية الأوروبية. وهكذا وقع الباشا مثلاً العديد من العقود مع الشركات البريطانية ممكناً إياها من السيطرة على طرق المواصلات بين الاسكندرية والقاهرة، وبينها وبين السويس، وبين قنا والقصير. ثم جاءت المعاهدة الانكليزية - التركية لسنة ١٨٣٨ فأعطت التجار الانكليز حق البيع والشراء في أي جزء من أجزاء الدولة. ولا شك في أن احتكار الباشا في بداية عهده لجميع أنواع التجارة قد حرم البرجوازية التقليدية من مجال اساسي من مجالات نشاطها، ولكن ما إن ضعف نظام محمد علي الاحتكاري حتى وجدناه يتنازل عن كثير من أنشطته التجارية والمالية ليس للبرجوازية المحلية أو براعمها الجديدة، وإنما للتجار الأجانب، الذين أصبحوا يشرفون بصفة خاصة على صادرات مصر ووارداتها، وبخاصة مع انكلترا ومالطا والنمسا وفرنسا وتوسكانيا، في ظل نظام تزايد انفتاحه على الاقتصاد العالمي، دون أن تتوافر له المقومات الاقتصادية الوطنية للصمود في وجه المنافسة، وهو الوضع الذي تفاقم بصفة خاصة في ظل عباس وإسماعيل، وأدى، ضمن ما أدى، إلى احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢[٣٢].

أعيدت صياغة جهاز الدولة الذي بناه محمد علي، على أيدي الخديو والانكليز، فاصبح الخديو رأساً للجهاز وممثلاً للسلطة الشرعية، يعين من يختارهم لمناصبه الكبيرة من بين «الذوات» ذوي الأصول التركية. وهيمن الانكليز على نظام الجهاز وعمله وسياسته من خلال موظفين بريطانيين منهم السردار في الجيش، والمفتش العام والإدارة الأوروبية في البوليس، والمستشاران المالي والقضائي في وزارتي المالية والحقانية، وكبار المهندسين في وزارة الأشغال. ولكن ازداد مع الوقت تعيين كبار الموظفين وصغارهم من بين من ينتمون إلى الأصول المصرية[٣٣].

وعندما أعد دستور ١٩٢٣ بعد «الاستقلال» كانت السلطة التنفيذية (أي الوزارة والإدارة) من أهم مجالات الصراع بين الملك «والأمة» لأهميتها القصوى في تسيير شؤون المجتمع. وكان جهد الديمقراطيين في لجنة الدستور وخارجها أن يصوغوا سلطات الدولة على نحو يعزل الملك عن أجهزة الادارة الحكومية، ويفرد الوزارة البرلمانية بالسيطرة على هذه الأجهزة ونشاطها، سواء الإدارة المدنية أو الجيش أو

= ص ٢٧ - ٨٠، وعلي بركات، رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢)، ص ٤٢ - ٤٥.

(٣٢) فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي (القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨)، ص ٣٦ - ٤٨.

(٣٣) البشري، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية، ص ٢٤٠ وما بعدها.

الشرطة. أما الحاصل فهو أن السراي كانت صاحبة سهم وافر في تكوين الجهاز الحكومي القائم واختيار رجاله، وكان الهيكل التشريعي الذي أوجده الدستور يصل ما بين السراي وأقسام هذا الجهاز ومصالحه وهيئاته. يضاف إلى هذا أن الصراعات السياسية طوال الثلاثين عاماً التي عاشها دستور عام ١٩٢٣ لم تمكن القوى الوطنية الديمقراطية بقيادة الوفد من البقاء في الحكم فترة نطول وتستقر، إلى الحد الذي يسمح لها بدعم نفوذها بأجهزة الدولة وإعادة صياغتها وفق نظرتها وأهدافها. وقد ترتب على حدة الصراعات السياسية، وتداول الأطراف المتخاصمة للحكم، أن صار جهاز الحكومة من حيث تشكيله وبناؤه مجالاً من مجالات الصراع السياسي وسلاحاً بين الأحزاب المتصارعة. وانعكس ذلك في حركات التعيينات والفصل التي يجريها كل حزب عند تولي الوزارة[٣٤]، ولكن تأكد من خلال كل ذلك تمصير الإدارة المصرية تمصيراً يكاد يكون كاملاً.

خامساً: ثورة عام ١٩١٩ وتبلور مفهوم المواطنة

يمثل النصف الأول من القرن العشرين كما سبق أن رأينا، الفترة التي شهدت نمو طبقة مصرية جديدة، حاولت تنظيم نفسها في عدد من الأحزاب السياسية، مستغلة ظروف الليبرالية الجزئية التي سادت بصفة خاصة بعد دستور عام ١٩٢٣. وكانت الحركة السياسية لهذه المجموعات تتوخى مجموعة من الأهداف المتدرجة في جذريتها بحسب الجماعة محل النظر، فسعى بعض هذه الجماعات إلى تولي الحكم في الدولة كما هي، وسعى آخرون إلى محاولة تحرير الدولة من قبضة الانكليز وتحقيق استقلالها السياسي، وانغمس آخرون في قضايا فكرية خاصة بهوية الدولة وانتماءاتها الحضارية، وتطلع آخرون إلى هدف تحرير الاقتصاد المصري وتحقيق استقلال نسبي له عن ظروف السوق الرأسمالية العالمية.

ومن أبلغ اللحظات التاريخية أهمية في النصف الأول من القرن العشرين لحظة الثورة الوطنية الشعبية عام ١٩١٩. وتنبع هذه الأهمية ـ بالنسبة إلى موضوع الدولة ـ من نقطتين:

ـ **النقطة الأولى**، هي أن ثورة عام ١٩١٩ أعطت مضموناً جماهيرياً اجتماعياً لفكرة المواطنة و«وحدة عنصري الأمة» (المسلمين والأقباط)، وهي التي سبق أن أدخلها محمد علي «من فوق» عن طريق الأسلوب القانوني والتنظيمي. ولنلقِ نظرة إذاً على هذا البعد المهم لهذه الثورة.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٤١ ـ ٢٤٣.

ونبدأ فنقول إن ثورة عام ١٩١٩ هي التي أدت بأحمد شوقي شاعر الخلافة الاسلامية إلى أن يقول:

وطني...
أدير إليك قبل البيت وجهي
إذا فهت الشهادة والمتابا

وهي التي أدت بالقس سرجيوس (الذي سبق له أن تباكى على ما آل إليه حال القبط) أن يقول: «إذا كان الانكليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية القبط فأقول: ليمت القبط وليحيا المسلمون أحراراً». وهي التي أدت بسينوت حنا (أحد خطباء المؤتمر القبطي سنة ١٩١١) إلى أن يكتب مقالته المشهورة: «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا». وهي التي أدت بالشيخ عبد العزيز جاويش (صاحب مقال «الاسلام غريب في بلاده» الذي ساهم سنة ١٩٠٨ في إثارة النعرة الطائفية) إلى تهنئة البطريركية على «مساعيكم الوطنية المباركة في المطالبة بحقوق الوطن المقدسة». وثورة ١٩١٩ هي التي شهدت أروع المواقف الوطنية التي تعانق فيها «الهلال مع الصليب»[٣٥].

ويشرح طارق البشري كيف أن مصرية الحركة الوطنية لم تكن رد فعل لسياسة التفرقة البريطانية ولا كانت نشاطاً يقصد به مجرد دحض «تهمة» الطائفية، بل كانت اتجاهاً يستمد أساسه الرصين من الرغبة العامة في تكوين الجماعة السياسية تكويناً مصرياً، ومزج الأهالي في كيان سياسي واحد وايجاد الصيغة الملائمة لتأكيد قوة التماسك القائمة بين الأهلين. وكان شعار «الوطنية ديننا» ـ الذي أصبح علامة العصر ـ يعني لدى البعض الوحدة ضد الاستعمار، ولدى البعض الآخر ضمان الوجود المشترك وتحقيق المصالح الواحدة في المستقبل، ولدى آخرين أساساً للتحضر والتنوير وللمنطق العلمي الحديث من الحياة، ولدى غيرهم برهاناً على التسامح الديني، ولدى آخرين أساساً لبعث مصر وإثبات اتصال تاريخ شعبها. وتجمعت كل هذه الروافد في الجماعة المصرية أو في فكر الفرد، لتكون نهراً واحداً يخاطب الاتجاهات المختلفة في الجماعة والنوازع المختلفة لدى الفرد، بحسب تكوينه التاريخي والثقافي وبحسب مصالحه[٣٦].

ويتفق عبد العظيم رمضان في أن «اتحاد عنصري الأمة» في ثورة عام ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثورة إطلاقاً، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أي نصيب من الاستقلال، فقد كادت مصر بذلك تكون الدولة العربية الوحيدة التي لا تمزقها العصبيات والنعرات القومية والدينية[٣٧].

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥ وما بعدها.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٤٣.
(٣٧) عبد العظيم رمضان، دراسات في تاريخ مصر المعاصر (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

ولم يكن النجاح في تحقيق ائتلاف المسلمين والاقباط ليبلغ الحد الذي بلغه، ولا أن يكتب له الاستمرار لعقود من الزمان، لولا الدور الذي لعبه «الوفد المصري» في هذا الصدد. قد تختلف التقديرات حول الدور الذي لعبه الوفد كقيادة للحركة الوطنية الديمقراطية، وحول ما انجزت ثورة عام ١٩١٩ من أهداف سياسية واجتماعية وما لم تنجز، ولكن ما لا يكاد يوجد خلاف بشأنه هو دور الوفد المصري وفاعليته في مزج قوى الشعب المصري وإنشاء الجماعة الوطنية في مصر على أساس وطيد، و «إذا كان هذا هو كل ما أتى به الوفد وثورة ١٩١٩ فكفى به مغنماً»[٣٨].

لا شك في أن هذه اللحظة التاريخية من التجانس والوئام بين المسلمين والمسيحيين في مصر، كان لها جذورها في طبيعة التكوين البشري والجغرافي والتاريخي المصري، ولا شك أيضاً في أن المؤسسات «العلمانية» التي استحدثها محمد علي والتي استمرت في البلاد منذ ذلك الوقت كان لها دورها في توطيد مفهوم المشاركة في الوطن الواحد (ونلاحظ هنا أن رفاعة الطهطاوي قد استخدم مصطلح «الوطن» منذ القرن التاسع عشر). ولكن لا بد من القول بأن اللحظة التاريخية المواتية مقترنة بالدور التعبوي والوطني لحركة نشطة وعلى قدر لا بأس به من التنظيم (متمثلة في الوفد) هي التي كان لها الدور الحاسم الذي أدى حتى بالمترددين وببعض المعروفين بمواقفهم «الطائفية» والتعصبية إلى الاندماج في المشروع الوطني الواحد. فمفهوم المواطنة ليس مفهوماً طبيعياً أو تلقائياً ينشأ عند الميلاد (وإن كانت له بالطبع جذوره «الطبيعية») ولكنه مفهوم وواقع فكري وسياسي لا بد من العمل المستمر في سبيله على جبهات متعددة.

مفهوم المواطنة إذاً، وما يتصل به من مفاهيم أخرى كالوطنية والقومية... الخ، أمر لا بد من استزراعه ورعايته وإلاّ ضعف وتضعضع. إنه عملية اختيارية لا حتمية فيها، ترتبط كثيراً ليس بوحدة الماضي فقط وإنما باحتمالات المستقبل أساساً، أي بثمرات العيش المشترك المرتقبة. فالقبطي المنغلق ثقافياً على نفسه مثلاً قادر عند توافر اللحظة التاريخية المناسبة والتنظيم الشعبي المتنور أن يصبح وطنياً مصرياً أو قومياً عربياً إذا كان في ذلك أمل مستقبلي بالنسبة إليه. وها هو مكرم عبيد مثلاً يتخطى خلال حياته أكثر من دائرة للهوية إلى ما هو أوسع منها[٣٩]: فهو أولاً يتجاوز بروتستانتيته الضيقة، ليصبح «قبطياً» بالمعنى الشامل، ثم يتجاوز قبطيته ليصبح وطنياً مصرياً، ثم يتجاوز مصريته ليصبح قومياً عربياً[٤٠].

---

(٣٨) البشري، المصدر نفسه، ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٣٩) انظر في هذا الصدد: مصطفى الفقي، الأقباط في السياسة المصرية: مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية (القاهرة؛ بيروت: دار الشروق، ١٩٨٥).

(٤٠) يكاد مكرم يقترب من مفهوم الأمة الإسلامية في قوله الشهير: «أنا قبطي ديناً، ومسلم وطناً».

لم يتبنَّ الوفد مبدأ الوحدة الوطنية كشعار وسياسة فقط، بل قام بنسجها داخل إطار مؤسساته وعلى مستوى قياداته، وعند تشكيل وزاراته، وكان هذا أدعى للاقتناع وأفعل في التأثير من مجرد إعلان شعار أو نشر برنامج. وإذا كان المعتمد البريطاني ألدن غورست في سنة ١٩١٩ قد برر عدم اختيار القبط في المناصب العليا بأن الجماهير «المسلمة» لا تستسيغ حاكماً قبطياً عليها، فالمشاهد من أحداث ثورة عام ١٩١٩ أن من بيانات الوفد ما كان يصدر موقعاً عليه من غالبية قبطية أو من قبط فقط، فكانت الجماهير تتلقفه وتلتزم به، انصياعاً اختيارياً مصدره الإيمان بسلامة البيان ووجاهة أهدافه»[٤١]. فقد كان الوفد هو المؤسسة المصرية الجامعة، المطالبة بالاستقلال والمعبرة عن مبدأ «مصر للمصريين» بتكوينها الفعلي وليس بشعاراتها فقط.

وعندما سعى الانكليز ـ اتباعاً لسياسة «فرِّق تسد» ـ إلى تعيين يوسف باشا وهبه، باعتباره قبطياً، لشق صف الحركة الوطنية، قام بمحاولة اغتياله شاب قبطي هو عريان يوسف سعد. كذلك حفلت هذه الفترة بالكثير من مثل هذه المواقف الاتحادية المؤثرة التي توضح عمق مفهوم المواطنة الذي أمكن ترسيخه من خلال ثورة عام ١٩١٩ وعمل الوفد. وتصدى الوفد كذلك، واعضاؤه الأقباط بصفة خاصة، لفكرة التمثيل النسبي للأقباط في المجالس السياسية، ونشط رجاله في مقاومة الفكرة باعتبارها تتعارض مع مبدأ الوحدة والمساواة الوطنية، وعارضها أقباط الوفد رافضين أن يعتبر القبط «أقلية» بالمعنى الإثني أو السياسي، بل أعضاء في جماعة وطنية واحدة.

وإذا كان من المهم التركيز على الدور المحوري الذي لعبه الوفد في تطوير مفهوم المواطنة والوحدة الوطنية، فلا يصح التغافل أيضاً عن أن القبط قد انضموا إلى التنظيمات الوطنية الأخرى ـ وإن لم يكن ذلك بدرجة الاقبال والتركز نفسها ـ ومن ذلك مثلاً عضويتهم في الحزب الوطني ثم في مصر الفتاة، واشتراكهم في كثير من النقابات والجمعيات والتنظيمات الحرة والشعبية الأخرى.

ولسنا نرى ـ من المنظور القومي العربي ـ أية غضاضة في أن نلفت الأنظار إلى أهمية الانجازات التي تحققت في هذه اللحظة التاريخية فيما يخص فكرة الوطنية المصرية، بل لا نشعر بحساسية كبرى حين نقرأ كتابات ذلك العصر وهي تصف تلك الظاهرة بـ «القومية المصرية»، فكلمتا الوطنية والقومية قد استخدمتا في ذلك الوقت بمعنى مترادف، لأن المعركة كانت في الأساس مع المحتل البريطاني وكان مؤدى الاصطلاحين في هذا الخصوص متقارباً متشابهاً[٤٢]. وفي رأينا أن التحول من مفهوم

(٤١) البشري، المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٤٢) يلاحظ أن الحركة القومية في المشرق قد تحالفت مع الانكليز في مرحلة ما في سبيل التخلص من العثمانيين.

الهوية المصرية إلى مفهوم الهوية العربية لا يكون بـ «القضاء» على الأولى لمصلحة الثانية (بافتراض أن ذلك ممكن على أية حال) وإنما بتجاوز الأولى إلى الثانية في صورة حلقات متصاعدة للهوية والانتماء.

قامت ثورة عام ١٩١٩ تحت شعار الجامعة المصرية (أو القومية المصرية) ولكن هذه الجامعة لم تستبعد مبدأ الإنتماء الأشمل عند النظر إلى السودان. ويرى طارق البشري مثلاً أن فكر القوميين المصريين ومسلكهم قد «دل على أنهم طلاب استقلال وطني في إطار جامعة قومية ممتدة غير مانعة. ودل منهجهم على أن أمن مصر ليس قاصراً على حدودها الإقليمية»[٤٣]. وقد ظهرت هذه الأبعاد في جانب من فكر الوفد وفي بعض جوانب فكر التيارات الشعبية الجديدة في الثلاثينات مثل «مصر الفتاة» و«الإخوان المسلمين». وكان الحديث عن هذه الرابطة يتم أحياناً تحت اسم «وحدة الشرق» أو «الوحدة الشرقية». وقد تأثر ذلك البعد بصفة خاصة بتنامي الخطر الصهيوني في فلسطين. وإذا كان حزب الوفد «لم يتبن فكرة الوحدة العربية كاملة وصريحة، معدلاً أهدافه الوطنية على وفقها، فقد نزع إلى هذه الفكرة منذ الثلاثينات وتطور بها تطوراً وئيداً يدل على تفتحه النظري لها، وانه لا يقف بفكرته المصرية الضيقة حائلاً دونها، ولا يرى تعارضاً نظرياً بينه وبينها»، ومن ذلك مثلاً مقالة مكرم عبيد الشهيرة في الثلاثينات بعنوان «المصريون عرب»[٤٤].

قلنا إن ثورة عام ١٩١٩ تعبر عن نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بموضوع الدولة، النقطة الأولى، كما ذكرنا، هي تطوير مفهوم المواطنة المصرية.

أما النقطة الثانية، وهي لا تقل عن نظيرتها أهمية فهي أن ثورة عام ١٩١٩ قد مثلت بداية محاولات الطبقات المصرية الجديدة التصارع مع الحكم الاستعماري الأجنبي بهدف استلام مقاليد الدولة المصرية[٤٥]. هذه الحركة عبر عنها سياسياً حزب الوفد وعبر عنها اقتصادياً مجموعة بنك مصر. ثم كان اخفاق الوفد بسبب عدم تمكنه من الاستمرار في الحكم من ناحية وبسبب قبوله لكثير من شروط الانكليز كثمن لتسلّم الحكم من ناحية أخرى. كذلك كان إخفاق مجموعة بنك مصر حين زاد تحالفها مع الرأسمالية المتمصرة والأجنبية وخضوعها بالتالي للسوق الرأسمالية العالمية[٤٦].

وقد كان هذا الإخفاق (على الصعيدين السياسي والإقتصادي) في تحقيق

---

(٤٣) البشري، المصدر نفسه، ص ٦٠٩ ـ ٦١٥.

(٤٤) R.M. Coury, «Who Invented Egyptian Arab Nationalism?» *International Journal of Middle East Studies* (IJMES), vol. 14, nos. 3-4 (August-November 1982), pp. 251-256.

(٤٥) عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

(٤٦) Eric Davis, *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983).

استقلالية جهاز الدولة المصري وتماسكه وفي حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، سبباً في بروز النخب الفكرية والسياسية الجديدة التي تبنت مجموعة من الأفكار الجديدة أو المجددة والتي كان أهمها:

- تيار الاندماجية الإسلامية.
- تيار الفكر «الدولاني».
- تيار الفكر «الشعبوي».

وقد عبر عن هذه التيارات عدد من الكتّاب فضلاً عن جماعة الاخوان المسلمين وحركة مصر الفتاة والتنظيمات الإشتراكية والماركسية المختلفة.

وقد تجلت محصلة هذه التيارات الثلاثة في توجهات الضباط الأحرار الذين تولوا الحكم في تموز/يوليو ١٩٥٢، وإن كان التيار الأول قد استبعد إلى حد بعيد بعد اصطدام الضباط الأحرار مع الاخوان المسلمين في عام ١٩٥٤ وظل تيار الدولانية وتيار الشعبوية مسيطرين على توجه ثورة عام ١٩٥٢ حتى وفاة عبد الناصر، بل بعد وفاته بسنوات عديدة.

وقد سبق أن رأينا أن لتيار «الدولانية» (Etatisme) الذي يستهدف توسيع دور الدولة الاقتصادي، جذوراً عريقة في التاريخ المصري. وقد رأى أصحاب هذا التيار في الخطوط العامة لتجربة محمد علي في التحديث والتصنيع عن طريق الدولة مثلاً يحتذى به. وفي صورته المخففة، ركز أصحاب هذا التيار على المطالبة بحماية الدولة للمستثمر الصناعي الخاص[٤٧].

أما تيار «الشعبوية» (Populisme) فهو يحتاج إلى وقفة هنا. فجذور الفكر الشعبوي مرجعها تصور العامة، وبخاصة الفلاحين، أن حضور الحاكم العادل العطوف سيؤدي إلى توافر خيرات العيش والحياة بالنسبة إليهم. ولهذا الفكر الشعبوي روافد قديمة تعود بأصولها إلى الفترة الفرعونية (تأمل «شكاوى الفلاح الفصيح»)، كما أن لها تعبيرات في الثقافة الشعبية الإسلامية والثقافة الشعبية العثمانية، ليس هنا محل الإطناب فيها.

ومحور الفكر الشعبوي الحديث هو الايمان بقدرات الرجل العادي وحقوقه وبأن «الشعب» هو مكمن القيم النبيلة والكفاءات الحقيقية. وللفكر الشعبوي بعد «توزيعي» رئيسي يتوخى توفير ضرورات الحياة (وكمالياتها إن أمكن!) للجميع. ومن معالم هذا الفكر الإعتقاد في أن الحاكم ذا الخلق الفاضل من شيمته الإكثار من «المقاصد الخيرية» أي من أعمال المعمار والخدمات التي تعم فائدتها الطبقات المتواضعة بصفة

---

(٤٧) Robert L. Tignor, *State: Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984).

خاصة. ومن رموز الشعبوية استخدام العامية في الخطابة والفنون، واللجوء إلى الأمثال الشعبية وروح دعابة «ابن البلد».

وللشعبوية روافد مختلفة، بعضها إصلاحي مثلما تمثل في بعض أفكار حزب الوفد (الذي ضم كذلك جناحاً برجوازياً مهماً) وبعضها جذري (راديكالي)، مثلما تمثل في بعض أفكار حركة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين وجانب من التيارات الماركسية[48].

وجدت في تلك المرحلة بطبيعة الحال تيارات أخرى، منها على وجه الخصوص تيار الليبرالية البرجوازية (على النمط الغربي)، وتيار التجديد الأخلاقي (وبخاصة الاسلامي). ولكننا نعتقد أن تيار الدولانية وتيار الشعبوية هما اللذان سيطرا على معظم الجماعات الفكرية والسياسية الفاعلة في المجتمع، وبخاصة في الفترة التالية للثلاثينات، عندما اتضحت للكثيرين حدود اللعبة الليبرالية.

وقد تلقفت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ هذين التيارين وحاولت التوفيق بينهما، فدعمت تيار الدولانية كسبيل إلى التصنيع والتحديث، ولكنها اهتمت في الوقت نفسه بمطالب الشعب ومصالح «قوى الشعب العاملة» وبتحقيق «منجزات الثورة ومكاسبها»، المتمثلة في سياسات الرفاهة الإجتماعية المختلفة التي تعد من صميم التوجه الشعبوي.

---

(٤٨) سعد، تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الأسيوي إلى النمط الرأسمالي، ص ٣١٢ - ٣٥١.

الفصل الرابع

ثورة عام ١٩٥٢ : رأسمالية الدولة الوطنية وتطور النظام البيروقراطي

تركزت أهداف الضباط الأحرار في بداية الثورة حول «تطهير» الجيش والدولة، ولم تتسع لكي تضم أهدافاً واضحة خاصة بإعادة بناء هذه الدولة، إلا باستمرار الضباط الأحرار في الحكم. وحتى عندما اتسعت هذه الأهداف، ظل أهمها «وطنياً» في طابعه الأساسي يدور حول «تمصير» مصر وإعادة كرامتها الوطنية وتدعيم استقلالها الشامل وتحسين مكانتها الدولية. وكذلك عندما اتجه النظام نحو أساسيات مختلفة للتغير الاجتماعي فقد كان الدافع الرئيسي والطابع المسيطر على الدوام هو أهمية تحقيق التقدم الوطني لمصر، حيث أن الكثير من الاجراءات الإجتماعية والإقتصادية كان يهدف في الأساس إلى إزالة العراقيل والعقبات التي تقف في سبيل التجانس الوطني وإلى تشجيع إمكانات التصنيع والإنتاج من أجل تدعيم استقلال مصر ومكانتها الدولية[1].

من هنا يصبح من غير الدقيق، ورغم عدة أحداث مهمة بصورة تبدو مفاجئة، أن نفكر في تطور مصر السياسي منذ ثورة عام ١٩٥٢، كمجرد سلسلة من الأحداث الملفتة المنعزلة بعضها عن البعض، ذلك أن هذا التطور إنما يمثل تصاعداً وتبلوراً مستمرين لمجموعة من الإتجاهات والأبعاد القائمة بالفعل، والتي سيطرت عليها، وبخاصة في الخمسينات والستينات، استراتيجية التنمية القوية الشاملة، والسعي إلى تأكيد الذات في المجالات الإقتصادية والسياسية، في الميادين الداخلية والخارجية، وهي الاستراتيجية التي نفضل أن نسميها «القومية التنموية»[2].

---

(١) قابل: Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser* (New York: Random House, 1968), p. 363 ff.

(٢) انظر: Nazih N. Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1980), chap.3.

لقد تحول «انقلاب» عام ١٩٥٢ مع الزمن إلى «ثورة» من نوع معين، ولكن أهداف الحركة ظلت في أساسها وطنية أو سياسية أكثر مما كانت إجتماعية أو اقتصادية. فعلى سبيل المثال اتفق جميع الضباط الأحرار تقريباً ـ رغم اختلافاتهم المتعددة ـ على مشروع الإصلاح الزراعي. ولم يكن الهدف الوحيد من هذا القانون هو محاربة الظلم الذي أدت إليه الملكيات الكبيرة، إنما كان يستهدف كذلك تحرير رأس المال من الأرض لكي يستخدم في الصناعة وللحد من النفوذ السياسي لملاك الأراضي في الريف. والأمر نفسه بالنسبة إلى الرأسمالية. فحركة الضباط الأحرار لم تكن في البداية معادية للرأسمالية في حد ذاتها بدليل أنها في الخمسينات شجعت بمختلف الوسائل توسع استثمار رؤوس الأموال المحلية والأجنبية كما أنها أقامت علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأولى للثورة.

تستهدف استراتيجية «القومية التنموية» تنشيط الصناعة الوطنية وتخليص الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية، وتدعيم مكانة الدولة خارجياً. وتعتمد هذه الاستراتيجية إلى حد بعيد على استخدام البيروقراطية والقوات المسلحة وغيرها من المؤسسات الرسمية في تحقيق أهدافها. وهكذا نرى تطبيقاً لذلك في مصر الخمسينات أن «التمصير» كان يسير جنباً إلى جنب مع التصنيع، ذلك أن المصريين «الأصلاء» لم يكونوا في هذا الوقت يمثلون إلا قلة قليلة من مديري الشركات المختلفة (٣٥ بالمائة فقط) في سنة ١٩٥١، وكانت البقية من الأجانب والمتمصرين[٣].

وهكذا كان من الضروري أن يصبح التمصير جزءاً أساسياً من حركة الإستقلال والتنمية. وربما لم يكن النظام ليتجه بحزم نحو التأميم في نهاية الخمسينات وبداية الستينات ما لم يكن تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ قد فتح شهيته لفكرة التأميم في عمومها، وما لم يكن القطاع الخاص المصري قد شجعه على ذلك بعزوفه عن المساهمة الفعّالة في جهود التنمية. ومن المحتمل كذلك أن انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة وكون الرأسمالية السورية كانت وراء الانفصال (بسبب تأميمات عام ١٩٦١) أديا إلى الإسراع في خطى التأميم في مصر بصورة متزايدة (قوانين عام ١٩٦٣/ ١٩٦٤).

ويمكن القول إن «الاجراءات الاشتراكية» التي تمت بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤ كانت محكومة إلى حد ما بالاعتبارات القومية، إذ إن نسبة كبيرة من أصحاب الثروة آنذاك (كما توضح كشوف المصادرة والحراسات) كانت لا تزال من الأجانب

(٣) Charles Philip Issawi, *Egypt in Revolution: An Economic Analysis* (London: Oxford University Press, 1963), p. 189.

والمتمصرين[4]. ومن هنا يصح في الواقع اعتبار النظام الذي تطور في مصر في الخمسينات والستينات معبّراً عن عملية بناء لرأسمالية دولة وطنية، وإن كانت ذات حساسية عالية لمطالب الفئات الشعبية.

وقد ترتب على عمليات التأميم هذه، وكذلك على التوسع الصناعي والإقتصادي العام الذي تم بصفة خاصة في أثناء الخطة الخمسية (١٩٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥) ظهور قطاع عام قوي مسيطر على جميع أطراف الاقتصاد المصري. وهو اقتصاد أصبحت له معالم جديدة مع منتصف الستينات تميزه عما كان في العقود السابقة. فمن ناحية قل الاعتماد على المحصول الواحد وانخفضت صادرات القطن إلى ٥٧ بالمائة من جملة الصادرات، بعد أن كانت تمثل ٨٥,٤ بالمائة منها عند قيام الثورة. كذلك أصبحت الصناعة المحلية تلبي ٨٤,٥ بالمائة من الطلب على السلع الاستهلاكية و٦٧,٤ بالمائة من الطلب على السلع الوسيطة و٣١,٣ بالمائة من الطلب على السلع الرأسمالية، وذلك بالمقارنة بـ ٧٤,٢ بالمائة و ٣٣,٢ بالمائة و١٢,١ بالمائة على التوالي عند قيام الثورة. وفضلاً عن ذلك أصبحت الصناعة تمثل ٢٢ بالمائة من الدخل القومي الاجمالي وتوفر ١١ بالمائة من فرص العمل[5].

ومن حيث متوسط دخل الفرد، نجد أنه زاد في فترة التنمية الناصرية (١٩٥٦/ ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧١) حوالى ٢ بالمائة سنوياً، وهو انجاز كبير إذا تذكرنا أن هذا المعدل لم يكن يتجاوز ١,٠ بالمائة في الفترة منذ بداية القرن وحتى منتصف الخمسينات. وتمثلت ذروة هذا النمو في فترة التخطيط القومي الشامل (أي في النصف الأول من الستينات) حين وصل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) إلى ٦,٩ بالمائة سنوياً في المتوسط وطبقاً للأرقام الرسمية، أو ٥,٥ بالمائة سنوياً في المتوسط طبقاً للأرقام المعدلة[6].

وربما كان الأهم من كل ذلك هو تحقيق مستوى عالٍ جداً من استقلال الإقتصاد الوطني وإطلاق طاقاته البشرية من مهنيين وإداريين وعمال، مع تغيير علاقات الإنتاج وإعادة توزيع الدخل، على الصورة التي تمثلت في إجراءات كقوانين الاصلاح الزراعي، وقوانين مجانية التعليم، وحق التوظيف للجميع، ومشاركة العمّال في مجالس

---

(٤) انظر الوثائق التفصيلية الواردة في: محمود مراد، من كان يحكم مصر؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥).

(٥) Samir Radwan, *Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1962-1967* (London: Ithaca Press, 1974), pp. 246-247.

(٦) عادل حسين، نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٦٢.

إدارة شركاتهم وفي أرباحها، وتوفير الخدمات العلاجية والإجتماعية . . . وغير ذلك.

وإذا كان هذا ليس هو المجال لتقويم تفصيلي لثورة ٢٣ تموز /يوليو ١٩٥٢ وانجازاتها الكثيرة ـ إذ إننا نركز في هذا الكتاب على قضية الدولة ـ فربما من المفيد، مع ذلك، التعرض لتجربة التنمية المستقلة التي اضطلع بها نظام ٢٣ تموز/يوليو، في أبعادها الاقتصادية والسياسية لما لذلك من صلة بموضوع بحثنا.

بداية، وبصفة عامة، لا بد من التأكيد على أن ثورة عام ١٩٥٢ قد نجحت في استكمال المحاولات المصرية المتكررة لبناء الدولة الوطنية المستقلة، والتي بدأت في ظل محمد علي سنة ١٨٠٥، ثم برزت مرة أخرى مع ثورة العرابيين سنة ١٨٨١، ثم تصاعدت مجدداً مع ثورة عام ١٩١٩ الشعبية. يضاف إلى هذا الجانب السياسي والاستراتيجي للاستقلال الوطني، تحقيق مستوى عالٍ من الاستقلالية للإقتصاد الوطني المصري لأول مرة في العصر الحديث[٧]. ونحن نتفق مع الرأي القائل بأنه، بمقاييس حركة التحرر الوطني لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عبرت ثورة ٢٣ تموز/يوليو عن مرحلة متميزة من التقدم الفكري من أهم معالمها إدراك الطبيعة الإقتصادية للظاهرة الاستعمارية، والإحساس بوجود بعد اجتماعي لثورة التحرر الوطني. صحيح أن «هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري» كما اعترف الميثاق، ولكن الزخم التنموي والاستقلالي قد تصاعد حتى تحولت صورة مصر الاقتصادية إلى شكل مخالف تماماً في نهاية حكم عبد الناصر، وتشكلت ملامح اقتصاد مستقل، ذي قاعدة صناعية صلبة، ومعدل معقول للنمو، مع إتاحة مزيد من الفرص للطبقات الشعبية، وبخاصة العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية. وكما يقول اسماعيل صبري عبدالله، لم تكن «التنمية المستقلة»، كتعبير ومفهوم معاصر، معروفة في الخمسينات والستينات، وكان الأمر المطروح هو «الاستقلال الاقتصادي»، وقد حققت ثورة تموز/يوليو هذا الهدف، فحررت الإقتصاد، كما نمّته، وكان للثورة انحياز ملحوظ في الوقت نفسه إلى الفقراء والمحرومين، ترتب عليه قدر لا يستهان به من «إعادة توزيع الثروة» و«إعادة توزيع السلطة» لمصلحتهم[٨]. ويمكن القول إن أبرز انجازات الثورة في المجال الاقتصادي كان تحقيق قدر يعتد به من «الاعتماد على النفس» وإثبات أن ذلك ممكن رغم صعوبة ظروف بلدان العالم الثالث. ولكن إلى

---

(٧) انظر: اسماعيل صبري عبدالله، «ثورة يوليو والتنمية المستقلة،» في: ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ٢٠٣ ـ ٢٢٦، وعلي الدين هلال، «الاستقلال الوطني كاستراتيجية في إدارة العلاقات الدولية،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١٢٢.

(٨) عبدالله، المصدر نفسه، ص ٢٠٣ و٢٢٣ ـ ٢٢٥، وسعد الدين ابراهيم، «المشروع الاجتماعي لثورة ٢٣ يوليو،» في: المصدر نفسه، ص ٣٥٩ ـ ٣٨٥.

جانب ذلك حققت الثورة قدراً لا يستهان به من الوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير، وقدراً لا بأس به من المشاركة في العملية الإنتاجية. وتبرز هذه المعايير كافة بمنتهى الوضوح إذا ما قابلها المرء بنظائرها قبل سنة ١٩٥٢ وبعد سنة ١٩٧٠.

والواقع أن هذه الانجازات الاقتصادية والاجتماعية قد تجاوزت بتأثيرها حدود مصر، إذ قدمت نموذجاً يحتذى من جانب عدد من البلدان العربية الأخرى. وكما يقول خير الدين حسيب، إنه لا بد من التنبه إلى «البعد العربي للتجربة الناصرية في التنمية، وفي الاشعاع الذي أحدثته عربياً، وتأثيرها في التغيير الإجتماعي والاقتصادي عربياً. فأنا ممن يعتقدون أنه كان لها تأثيرات عربية واسعة في تسليط الضوء والاهتمام بالقضية الاجتماعية والبعد الاجتماعي للتنمية ومسألة عدالة التوزيع، وبشكل محدد في إقدام عدد من الأقطار العربية على الاصلاح الزراعي وتصفية الاقطاع وفي التصنيع، والسيطرة على قطاع التمويل من بنوك وشركات تأمين، ومشاركة العمال في الادارة والأرباح، وغير ذلك. وأنا أزعم أن كثيراً مما تم في بعض الأقطار العربية في هذه المجالات ما كان ليحدث في الوقت الذي حدث فيه لولا التجربة الناصرية»[٩].

وإذا كان انجاز الثورة في مجال التنمية المستقلة وبخاصة فيما يخص قاعدتها الصناعية، يحتل موضعاً لا يكاد يرقى إليه شك، فإن الأمر أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالمسألة الزراعية. إذ على الرغم من التغيرات الهيكلية في الزراعة لم يتحقق في هذا القطاع المستوى نفسه من النمو والتحديث الذي تحقق في قطاع الصناعة. وعلى الرغم من قوانين الاصلاح الزراعي «لم ينجح الإصلاح الزراعي في تحسين وتطوير قوى وعلاقات الانتاج في الريف المصري إلى الحد الذي كان متصوراً حين صدرت قوانين الاصلاح الزراعي»[١٠]. وبطبيعة الحال كان للتزايد المتسارع للسكان تأثير سلبي مؤكد، اتضح في زيادة الضغط على الأراضي الزراعية المحدودة، ولكن ربما كان للتدرج في قوانين الإصلاح الزراعي، مع اتباع الأسلوب الإداري الصرف في تطبيقها، دور في تمكين عدد من الملاك من التهرب منها أو من حد تأثيراتها الإجتماعية والاقتصادية المقصودة، كما شرح ذلك بتفصيل مصطفى الجبلي[١١]. وهناك دراسات تذهب الى أن الحاصل النهائي الرئيسي لقوانين الإصلاح الزراعي لم يكن في مجال حل مشكلة الفلاحين المعدمين بقدر ما كان في تركيز الثروة الإقتصادية وجانب يعتد به من التأثير الاجتماعي والسياسي في طبقة متوسطي الملاك الزراعيين، من «أعيان» الريف الذين يسميهم ليونارد بايندر وتلميذه حميد أنصاري «الشريحة الثانية» (Second Stratum)[١٢].

---

(٩) انظر: خير الدين حسيب، في: المصدر نفسه، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.
(١٠) مصطفى الجبلي، «ثورة ٢٣ يوليو والتنمية الزراعية،» في: المصدر نفسه، ص ٢٨٩ وما بعدها.
(١١) المصدر نفسه، ص ٢٩٨ وما بعدها.
(١٢) Leonard Binder, *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1978), and Hamied Ansari, *Egypt: The Stalled Society* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1986).

ويرجع جانب من الصعوبة إلى أن ما يسمى السياسات «الاقتصادية» غالباً ما تكون لها أهداف أخرى إضافية ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية، وأن الأهداف دائماً ما تتشابك وكثيراً ما تتعارض. وقد رأينا أن سياسة التصنيع مثلاً كان لها أهداف سياسية (تعميق التحرر الوطني) وأهداف اجتماعية (توسيع نطاق الفرص أمام الطبقات الشعبية). وبالمنطق نفسه نجد أن السياسة الزراعية كانت لها أهداف أخرى متشابكة، وفي ذلك قال لبيب شقير: «في منظور ثورة يوليو/تموز أن أي علاج للمسألة الزراعية يجب أن يدخل في اعتباره ما لها من طبيعة معقدة ومن تشعب في الأبعاد، بحيث يجب عند اختيار الحلول للمشكلات الزراعية المصرية، إيجاد الحلول الاقتصادية الفنية التي تتلاءم مع تحقيق التقدم الاجتماعي، ومع دفع التطوير السياسي الذي استهدفته الثورة والذي يتمثل في القضاء على سلطة الاقطاع وفي تمكين صغار الفلاحين من أن يكون لهم ثقلهم المؤثر في السلطة السياسية للدولة... فالذي قصدته ثورة يوليو/تموز من الاصلاح الزراعي كان أكثر شمولاً وأبعد آفاقاً. حيث قصدت منه تحقيق أهداف أساسية أخرى تتمثل في تصحيح العلاقات الانتاجية في الريف المصري، وفي تطوير القوى الإنتاجية الزراعية بل وفتح الامكانات أمام التنمية الصناعية بأن يتوجه إليها جزء من الفائض الاقتصادي المتولد في القطاع الزراعي والذي كان يتوجه إلى المضاربة على الأراضي»[١٣].

وهكذا نرى أن سياسة الاصلاح الزراعي لم تكن مدفوعة بالاعتبارات الاجتماعية وحدها، ولكن بعدد من الاعتبارات الإقتصادية، وبعض الاعتبارات السياسية كذلك. بل يرى بعض المحللين، ومنهم علي الدين هلال دسوقي أن الأهداف السياسية كان لها أهمية خاصة في اتخاذ قرارات الإصلاح الزراعي، ومن ذلك، الرغبة في القضاء على النفوذ الاقتصادي للطبقات والفئات المعادية للثورة، والرغبة في استمالة الجماهير الفلاحية إلى صف الثورة، والرغبة في تعميق تغلغل أجهزة الدولة في الحياة الريفية [١٤].

وأياً كان الأمر، فلا شك في أن البناء الاقتصادي بصفة إجمالية، وطابعه الاستقلالي وقاعدته الصناعية بصفة خاصة، إنما يمثل أحد أهم إنجازات الثورة. فلأول مرة في تاريخ مصر الحديث يتكامل للدولة أساس اقتصادي، وبعد إستقلالي يتجاوزان مجرد المعنى القانوني الرمزي للدولة. ولا شك في أن القطاع العام بصفة خاصة لا يزال «صرح الصمود» الاقتصادي والسياسي في مصر، رغم كل ما تعرض له من إنهاك ومن محاربة خلال فترة السبعينات. ومن الجدير بالتقدير أن الجزء الذي يمثل ما أُمم من أصول بالنسبة إلى إجمالي حجم القطاع العام اليوم لا يزيد على ١٥ إلى ٢٠ بالمائة [١٥]،

---

(١٣) ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(١٤) انظر: Ali E. Hillal Dessouki, «The Politics of Income Distribution in Egypt,» in: G. Adbel-Khalek and R. Tignor, eds., *The Political Economy of Income Distribution in Egypt* (New York: Holmes and Meier, 1981).

(١٥) عزيز صدقي، «ثورة يوليو وبناء الصناعة المستقلة في مصر،» في: ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ص ٢٦٢.

وفي هذا دليل على ضخامة العمل الاقتصادي الوطني الذي تم إنجازه.

أولاً: المركزية وتوسع دور الدولة

تميز المناخ السياسي لحركة تموز/يوليو ١٩٥٢ باتجاه واضح إلى تقوية الحكومة المركزية وإلى تركيز السلطة. والواقع أنه اتضح منذ آذار/مارس ١٩٥٤ أن انصار «النظام الدستوري» قد خسروا الحجة في مواجهة أنصار «النظام الرشيد» أو بعبارة أخرى أنصار المجتمع السياسي في مواجهة أنصار التنظيم الفني. وهكذا حسم الأمر وأصبحت أمور السياسة منذ هذا التاريخ مقتصرة على قضايا الإدارة والتطبيق وحدها [١٦]. وأصبح شغل الحكومة الشاغل هو الحصول على تأييد الشعب والموظفين للبرامج الحكومية، وهكذا لم يكن من الغريب أن يتجه الاختيار نحو صيغة التنظيم السياسي الواحد وليس صيغة تعدد الأحزاب، فشهدنا مجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٢، ثم هيئة التحرير سنة ١٩٥٣، ثم الإتحاد القومي سنة ١٩٥٧، وأخيراً الإتحاد الاشتراكي العربي سنة ١٩٦٢. ويمكن القول إنه في إطار هذه المنظمات (ولكن مع مزيد من التنظيم والضبط في حالة الإتحاد الاشتراكي) كانت هناك حرية نسبية في التعبير عن الآراء. ومع ذلك فمعظم هذا التعبير كان ينصرف إلى نواحي التطبيق وحدها، كما أن الانقسامات وجماعات الرأي لم يكن مسموحاً بها.

وقد صدرت إعلانات دستورية عديدة بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٢ قامت على تقوية السلطة التنفيذية والقيادة السياسية للزعيم الكاريزمي في صورة من صور النظام الرأسي، ورغم أن الدستور الموقت لسنة ١٩٦٤ سمح بالاعتراض على الحكومة أو أحد وزرائها فإنه منح الرئيس حق حل مجلس الأمة.

ولم يكن هناك مجال للصراع السياسي في عملية اتخاذ القرار سوى في أعلى قمة هرم السلطة. أما في غير هذا المستوى، فقد سادت نظرة ترى أن السياسة ما هي في جوهرها إلا مجموعة من المشكلات الإدارية، وأن الخلاف يمكن أن يدور حول حل هذه المشكلات وحول رفع مستوى الأداء، ولكن دون أن يتطرق إلى الخيارات والأولويات نفسها. وهكذا تبنى النظام مفهوماً «اندماجياً» وليس مفهوماً «تنافسياً» للمجتمع السياسي [١٧]. وفي هذا الإطار كان الزعيم السياسي الكاريزمي، الذي توافرت له معظم

---

(١٦) M. Rodinson, «The Political System,» in: Panayiotis J. Vatikiotis, *Egypt Since the Revolution* (London: Allen and Unwin, 1968), pp. 100-104.

(١٧) Leonard Binder, «Egypt: The Integrative Revolution,» in: Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965), p. 204 ff.

السلطة التنفيذية أيضاً هو قمة هرم السلطة في المجتمع، وهو هرم تضخم وتشعب بصورة أبرزت بوضوح الطابع «النهري» البيروقراطي للنظام.

كان افتقار حركة الضباط الأحرار، بالصورة التي رأيناها، إلى تنظيم سياسي جماهيري تحركه ايديولوجية سياسية واضحة، من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاعتماد على البيروقراطية، ومن ثم إلى تضخم دورها السياسي والاجتماعي. كما أن افتقار الثورة إلى تنظيم شعبي عريض خاص بها جعلها تكتشف منذ مرحلة مبكرة أنه عليها أن تعتمد اعتماداً كبيراً على البيروقراطية القائمة في تحقيق كثير من أهدافها. ومن ناحية أخرى نجد أن افتقار النظام إلى ايديولوجية واضحة واختبارات اجتماعية محددة جعل من الصعب بالنسبة إليه أن يحل بطريقة جذرية الكثير من مشكلات البيروقراطية الموروثة والجديدة.

والواقع أن حركة الضباط الأحرار كانت حريصة منذ البداية على طمأنة الموظفين على مصالحهم، بأنها لن تضار نتيجة الثورة. وكذلك قوانين «التطهير» لسنة ١٩٥٢ (التي أدت في بعض الأحيان إلى طرد حوالى نصف القيادات الإدارية العليا) فهي لم تتناول بصورة واضحة سوى الأجهزة المتصلة بالأمن والسياسة، كالجيش والبوليس ووزارة الخارجية، واقتصرت إلى حد بعيد على «التعيينات السياسية»[١٨]. كما ان هذا النظام لم يكن جديداً في مصر، إذ كان من المألوف أن يؤدي تغير الحزب الحاكم إلى تغيرات مهمة في قيادات الموظفين. لم تكن مثل هذه التغيرات إذاً من الجذرية والاتساع بحيث تؤدي إلى تغيرات أساسية في التكوين البشري للجهاز الإداري، يؤدي إلى تعديل دوره وأدائه بصورة تسمح له بتحقيق برامج ثورية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

إن حركة تموز/يوليو ١٩٥٢ لم يكن لها تنظيمها السياسي الذي تتسلم السلطة به. ولكن حتى عندما اتجهت الثورة إلى ترجيح «أهل الثقة» في بعض الظروف على «أهل الخبرة» كان مرجع هذه «الثقة» المعرفة الشخصية وليس الإنتماء الايديولوجي والتنظيمي، وقد اتضح هذا حتى عند محاولة تكوين الجهاز الطليعي «السري» في منتصف الستينات[١٩].

ولعل الطريقة التي عولجت بها قضية «الطبقة الجديدة» تلقي بعض الضوء على الأسلوب «التقاني» الذي عولجت به بعض القضايا الإجتماعية والسياسية. فقد نوقشت

---

(١٨) عبد الكريم درويش، البيروقراطية والاشتراكية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٢)، ص ٢٠٧ - ٢١٢.

(١٩) جمال سليم، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٢).

هذه القضية بشيء من الاستفاضة في مؤتمر المبعوثين سنة ١٩٦٦، ولكن عبد الناصر وغيره من القادة السياسيين في ذلك الوقت لم يروا خطورة كبيرة في تبلور الطبقة الجديدة من المديرين والتكنوقراط، واحتمال أن يمثلوا فئة مستغلة تعوق امكانات التنمية الإقتصادية أو التطور الديمقراطي. لقد كان الاتجاه هو النظر إلى مثل هذه الحالات على أنها انحرافات فردية وليست جزءاً من تطور عام يستبدل الطبقات القديمة بطبقات مستفيدة أخرى [٢٠]. وقد تبنى الاتحاد الاشتراكي في مرحلة ما منظوراً أكثر سياسية لمشكلات البيروقراطية، ومن بينها موضوع الطبقة الجديدة، ودعا إلى نوع من «الثورة الادارية» وليس مجرد الإصلاح الإداري، ولكنه كان أضعف سياسياً من أن يضطلع بالدور التوجيهي والتعبوي والرقابي الذي أراده لنفسه.

وهكذا يمكن القول تلخيصاً لما سبق، إن المذهب الرسمي للنظام خلال الفترة الناصرية كان يدور حول مجموعة مبادىء يمكن وصفها بـ «القومية التنموية» حيث كان التمصير والتأميم أهم أبعادها. أما الإطار السياسي للنظام فتميز بطابع بيروقراطي ومركزي (هيدروليكي) واضح، كما تضمن الإستعانة أحياناً ببعض الأدوات الفنية التي تستخدمها النظم الإشتراكية.

وكانت استراتيجية التنمية التي اتبعها النظام أميل في عمومها إلى الطابع الفني منها إلى الطابع الايديولوجي، وأميل إلى الطابع التنظيمي منها إلى الطابع السياسي الإجتماعي. وهكذا تم استبعاد مفاهيم من مثل «الايديولوجية» و«الطبقات» و«الأحزاب»، وكانت برامج التنمية (على قيمتها) مفروضة من أعلى كما كانت السياسات «الاشتراكية» تطبق في معظم الأحيان من دون اشتراكيين. وهكذا كان على القطاع العام والخطة القومية الشاملة أن يعملا دون تدعيم من ايديولوجية سياسية متبلورة أو حزب سياسي نشط فعال.

والواقع أن هذه القضية خلافية إلى حد ما. فالبعض يرى أن تجربة بعض البلدان الأخرى في الاعتماد المتزايد على العناصر «الايديولوجية» و«الحزبية» في مجال العمل الاقتصادي والفني لم تكن ناجحة بصفة عامة، وإنما أدت إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي والإداري، وبالتالي إلى تعويق مسار التنمية. ولا شك في أن المنهج التجريبي التصاعدي في تبني بعض الأهداف الاشتراكية كان من شأنه عدم توافر «أطر» جاهزة يمكن الاعتماد عليها، وبخاصة أن الثورة بدأت كحركة عسكرية سرية ولم تبدأ كحزب سياسي عقائدي أوجماهيري، له تقاليده الايديولوجية و«كادراته» السياسية والفنية الجاهزة لتسلم مقاليد الإدارة والاقتصاد والحكم.

---

(٢٠) انظر مناقشات: مؤتمر المبعوثين، الاسكندرية، آب/ أغسطس ١٩٦٦.

على أن المشكلة في جانب كبير منها، هي أن الثورة قد استمرت، رغم تطور انجازاتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، في استبعاد العمل السياسي سواء في صورته التعددية أو في صورته الواحدية. واتخذ هذا ـ في لغة ذلك العصر ـ شكل التشديد على ما سمي «الديمقراطية الإجتماعية»، على حساب ما عرف بـ «الديمقراطية السياسية». بل في الواقع ـ حتى في هذا المجال ـ أن الشعب قد كسب الديمقراطية الاجتماعية مضموناً، دون أن تتاح له بالقدر نفسه فرصة ممارستها كسلطة سياسية أي كأسلوب عمل يومي [٢١]. وفي ذلك يرى محمد عمارة بحق أنه «لا بد لنا من الاعتراف بأن غياب التنظيم الشعبي الفاعل والقائد، واعتماد قيادة المشروع على «الدولة» قد كان ـ في مشروع محمد علي وفي مشروع يوليو/ تموز ـ من أسباب الضعف التي مكنت العدو من النجاح» [٢٢]. والواقع أن هذا يشرح إلى حد بعيد لماذا كان من السهل نسبياً إزاحة معظم القيادات العليا للدولة الناصرية في عام ١٩٧١ دون أن تتحرك القوى السياسية المستفيدة من الثورة ودون أن تتمكن من الدفاع عن نظامها. بل هو يشرح كذلك ـ على الأقل جزئياً ـ لماذا تمكن تيار الإسلام السياسي فيما بعد من أن يعاكس بسهولة نسبية مسار النهضة القومية العصرية الذي عبرت عنه ـ على مستوى الوطن العربي بأكمله ـ ثورة تموز/ يوليو، وأن يحول المضمون الحضاري الوحدوي للتراث نحو الغيبيات والشعائريات، وأجواء النزاعات الفئوية [٢٣].

طرحت ثورة عام ١٩٥٢ صياغة فكرية ـ سياسية مبسطة، عناصرها الحرية والاشتراكية والوحدة، ولكن العلاقة بين هذه العناصر ظلت من قبيل «العلاقات المتنافرة والمتدافعة»، فكان هناك التباس وتصادم بين ثلاثة أنماط من الوعي: الوعي القومي، والوعي الطبقي، والوعي السياسي [٢٤]. ولم يكن من السهل حل هذا الالتباس والتصادم في أكثر من مرحلة، لأن الأمور لم تطرح بصورة فكرية وسياسية تسمح بفرز المفاهيم والمصالح بصورة واضحة ومنتظمة. الأمر نفسه قد انطبق على مجال التنظيم السياسي، إذ اتجه النظام إلى تبني منهج تنظيمي أو «كوربوراتـي» أو اتحاداتي للتوفيق بين الفئات الاجتماعية، وهو منهج من المعروف، طبقاً للخبرة المقارنة، أنه لا يمكن أن يعمر طويلاً في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والإجتماعية المتغيرة [٢٥].

---

(٢١) عصمت سيف الدولة: «ثورة ٢٣ يوليو والمسألة الديمقراطية،» في: ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ص ٥٣٧ وما بعدها، و«تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٥٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣)، ص ٤٩ ـ ٧٩.

(٢٢) ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ص ٥٨٩ ـ ٥٩٠.

(٢٣) مطاع صفدي، «الفكر القومي والممارسات الوحدوية لثورة يوليو،» في: المصدر نفسه، ص ٦٦٩ ـ ٦٧٣.

(٢٤) انظر: محمد عابد الجابري، في: المصدر نفسه، ص ٨٤٩.

(٢٥) اسامة الغزالي حرب، «ثورة يوليو وإعادة تشكيل النخبة السياسية في مصر،» في: المصدر نفسه، ص=

وقد لخص طارق البشري هذه الظاهرة بدقة على النحو التالي: «مع دمج السلطات لصالح جهاز الحكومة، ومع السلطة الفردية، تبدو السمة الثالثة للنظام السياسي الذي أقامته ثورة ٢٣ يوليه [تموز]، وهي استغناء التنظيم السياسي للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية في عمومه، سواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد. لقد فرضت الضرورات السياسية نفسها على الضباط وحركتهم، فصار جهاز الدولة معهم هو الجهاز السياسي والاداري معاً. ولم يوجد من بعد تنظيم سياسي حزبي له ذاتيته المتميزة عن الدولة، ولا له مكنة الإمساك بزمامها. بل العكس هو ما يظهر أنه حدث، إذ تركزت السلطات في جهاز الدولة، وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة، ودارت التنظيمات الشعبية في فلكه...

إن الظاهرة التنظيمية التى تميزت بها ثورة ٢٣ يوليه، وهي اندماج الوظيفة السياسية في الأجهزة الإدارية... ما لبثت أن تخصصت وآلت على وجه الخصوص إلى اندماج الوظيفة السياسية في أجهزة الأمن، وكادت أجهزة الأمن أن تصير قوّامة على ما من شأن الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تقوم به من وظائف...

وقد تولد عن ذلك ما يمكن تسميته بالنزوع «الأمني الاعلامي»، وهو اعتبار كل معارضة سياسية مؤامرة أو خبيثاً لجريمة تهدد أمن الجماعة والنظام، وتهدد الأهداف العليا للوطن في استقلاله ونهضته ورخائه»[(٢٦)].

ولم يكن هناك في الواقع ما يبرر هذا الجو الإعلامي، الذي يوحي بوجود الوطن في حالة خطر دائم من مجرد وجود أي رأي أو جماعة مخالفة. فكما يلاحظ طارق البشري، أن المفارقة هي تزايد هذا المنحى الأمني كلما زاد النظام قوة وشعبية، بما ترتب عليه من «أحداث البطش العنيف شديد الفظاظة» في مواجهة أية فكرة أو قوة معارضة، افترض النظام دائماً ضرورة ارتباطها بالقوى الإستعمارية العالمية والصهيونية. وهكذا تكررت حوادث تعذيب المعتقلين، وبخاصة الماركسيين والإسلاميين، وهي وإن كانت قد تركزت على أعداد صغيرة نسبياً، فإن استمرارها وتكرارها كان لهما «أثر بالغ العمق في غيرهم، من حيث إهداره لامكانات التوالد السياسي والاجتماعي، وإفساده خصوبة الانتشار والإشعاع»[(٢٧)].

ويبدو أن الأسلوب «الأمني» نفسه كان له دور كبير في الأنشطة المصرية التي استهدفت دعم القوى العربية المناصرة لقضايا الوحدة والتقدم على مستوى الوطن العربي، حتى شاعت في بعض الأوساط المطابقة بين الدور الوحدوي المصري وبين

= ٦١٥ وما بعدها. وبخصوص تطبيق مفهوم «الكوربوراتية» أو التلاحمية الاتحادانية على مصر، انظر: Clement Henry Moore, *Images of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1980).

(٢٦) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو: ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٧)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨ و١٦٤ ـ ١٦٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٧٤. وللاطلاع على ملامح الموقف من وجهة نظر النظام في تلك الحقبة، انظر: عبدالله إمام، علي صبري يتذكر (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٨)، بخاصة ص ٢٥ ـ ٤٧.

نشاط أجهزة المباحث والاستخبارات. ولا شك في أن هذا المنهج قد كانت له ـ بحسب شهادة الشهود ـ نتائج سلبية على آفاق عمل بعض الجماعات المؤيدة للخط الناصري، والخط التقدمي الوحدوي عموماً، وبخاصة فيما يتعلق بالتوجه الديمقراطي والشعبي للنمط الذي عبرت عنه الدولة الناصرية(٢٨).

ثانياً: دور البيروقراطية

هكذا نرى أن المنهج السياسي ذا الطابع البيروقراطي الأمني، الذي اتبعته حكومة الثورة، كان من شأنه التأثير في كثير من مظاهر نشاط الدولة، سواء في المجال الداخلي أو في المجال القومي.

ونتساءل الآن: كيف أثّر هذا المنهج السياسي، ذو الطبيعة الإدارية والأمنية، في البيروقراطية نفسها من حيث حجمها وهيكلها ووظيفتها؟

لقد استمر الحديث عن أوجه قصور البيروقراطية ولكن هذه البيروقراطية ظلت تفعل ما تشاء، بل إنها بدأت في توليد طبقة جديدة من المديرين والتكنوقراط لم تتنبه القيادة السياسية إلى خطورتها كثيراً، لعدة أسباب، من بينها تطور النظام نفسه نحو مزيد من التوجيه الفني والتقاني. والغريب أن هذه الطبقة الجديدة نفسها هي التي تنكرت بعد ذلك للسياسات الإشتراكية التي أعطت لها فرصة التميز الاجتماعي، وهي التي أيدت سياسة الانفتاح الإقتصادي، على أمل أن تتحول بها نحو مزيد من التوجه الرأسمالي.

ولا نبالغ كثيراً إذا قلنا إن من أهم النتائج الأساسية التي أسفر عنها تطور ثورة تموز/ يوليو هو خلق بيروقراطية عامة ضخمة تضطلع بأنشطة حفظ القانون والنظام وبكثير من الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية، ثم حشد هذه البيروقراطية العامة بجيش كبير من الإداريين والتكنوقراط (المدنيين والعسكريين)، ما لبث أن تحول ـ في ظل الظروف السياسية والإجتماعية السائدة ـ إلى صفوة متميزة نسبياً، تمتعت بمكانة مرموقة وتأثير واضح في المجتمع، وبخاصة في مرحلة الستينات.

ولا يستطيع أي مراقب للشؤون المصرية أن يغفل عن ملاحظة ظاهرة التضخم البيروقراطي في مصر وبخاصة في الخمسينات والستينات. فقد نما في هذه الفترة جهاز إداري كبير ومعقد بل مرتبك، يضم هياكل تنظيمية من أنواع مختلفة. فهناك الوزارات بمصالحها وإداراتها وأقسامها، وهناك الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات العامة. ثم هناك الأجهزة المركزية واللجان العليا والمجالس العليا، فضلاً عن هيئات

(٢٨) البشري، المصدر نفسه، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

الحكم المحلي وأجهزة التخطيط المركزية والقطاعية. وما يشير إلى أن التضخم الأساسي في البيروقراطية قد تم في سنوات «التحول الاشتراكي» (١٩٦٢/١٩٦٣ إلى ١٩٦٦/١٩٦٧) [٢٩] هو أن في تلك الفترة زادت الوظائف داخل البيروقراطية العامة بنسبة ١٣٤ بالمائة وزادت الأجور والمرتبات بنسبة ١٦٨ بالمائة، وزادت المصروفات الجارية (بإستثناء الأجور والمرتبات) بنسبة ١١٠ بالمائة. فإذا نظرنا إلى التطورات التي حدثت في فترة الستينات بأكملها لوجدنا ما يلي:

زاد الدخل القومي حوالى ٦٨ بالمائة إستناداً الى زيادة في العمالة الانتاجية لا تزيد على ٢٠ بالمائة ومع ذلك فقد زادت الوظائف في البيروقراطية العامة حوالى ٧٠ بالمائة، وزادت المرتبات حوالى ١٢٣ بالمائة. وهكذا يتضح أن التضخم البيروقراطي قد جاوز معدل النمو في السكان وفي العمالة وفي الانتاج في الفترة موضع المقارنة.

وفي هذه الفترة نفسها، التالية لثورة عام ١٩٥٢، شهدت البلاد تحولات طبقية لها أهميتها، ارتبط جانب كبير منها بالتطورات الإدارية والسياسية: ففي ظل الثورة فقدت الطبقة القديمة المالكة للأرض وكذلك فئات المهنيين ورجال الأعمال والقانون والثقافة المتحالفين معها، معظم مظاهر تفوقها الإجتماعي ونفوذها السياسي بشكل أو بآخر، وذلك لمصلحة نخبة «رسمية» انحدرت أساساً من الطبقة الوسطى بقطاعاتها المتوسطة والعليا، وضمت بصفة رئيسية مجموعات من المديرين والضباط والتكنوقراط. لقد أصبحت هذه الفئات هي المضطلعة بقيادة القطاع العام الجديد والمتسع، الذي سيطر على الجانب الأكبر من الحياة الإقتصادية في البلاد. ومع ذلك لم يكن القطاع الخاص، مجرد متفرج على التطورات خلال هذه الفترة بل كان نشطاً في أكثر من مجال وبخاصة في البناء والتجارة والسياحة والخدمات، فضلاً عن الزراعة طبعاً.

إن ظهور النخبة التكنوقراطية واستتبابها ليس إلا مظهراً واحداً من مظاهر التطور السياسي، الذي حدث في الفترة الناصرية، والذي اتخذ بصفة أساسية صورة «التبرقط» الشامل للمنظمات السياسية والأنشطة السياسية في مصر. فالتكنوقراطية ليست سوى تعبير عن «تبرقط» المثقفين والمهنيين. ولكن عملية «التبرقط» هذه قد تجاوزت هذه الفئات إلى معظم اجزاء النظام السياسي وعناصره. فكيف كان ذلك؟

لنتذكر بادىء ذي بدء أن الجيوش هي من أهم المنظمات البيروقراطية وأكثرها «هيراركية». وعندما يتولى الضباط الحكم في أعقاب انقلاب أو حركة ثورية فانهم قد يكونون أكثر نزاهة أو أكثر راديكالية في بعض الأحيان. ولكنهم يظلون دائماً مشككين في

(٢٩) Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*, chap.3.

جدوى «السياسة» بكل ما تتضمنه من اختلافات وصراعات فكرية ومصلحية، ويظلون متخوفين بصفة خاصة من الديمقراطية والليبرالية التي لا يعرفون إلى أين ستقود. ومن هنا فإذا قام العسكريون بإدخال تغيرات اجتماعية واقتصادية راديكالية، مثلما فعل الضباط في مصر في الخمسينات والستينات، فإنما يقومون بهذه العمليات دائماً بأسلوب يرتكز على إعطاء الأوامر وتنفيذها، وعلى التوجيه من أعلى إلى أسفل وعلى المبالغة في أهمية الأمن والنظام، وباختصار على كل ما يمكن أن يميز «النظام السياسي البيروقراطي» من خصائص.

إن البيروقراطيين (مدنيين كانوا أو عسكريين) يفهمون السياسة فهماً بيروقراطياً. فهي عندهم عملية تنظيمية يجب أن تقوم على اعتبارات الترشيد، ويحسن ـ بل يجب ـ أن تدار وتراقب بصورة تمنع من تضييع الوقت والجهد حول اختلافات الفكر وتباينات المصالح. والعسكريون في مصر لم يشذوا عن غيرهم، ومن هنا قاموا في فترة حكمهم بتحويل النظام السياسي إلى «دولة إدارية». اكتسبت مع الزمن المزيد من ملامح «الدولة التكنوقراطية» ولكن المشكلة تبدأ دائماً عندما يجد العسكريون أن «التنظيم» وإعطاء الأوامر الصحيحة لا يكفي للتعامل مع ما يواجهه المجتمع من مشكلات، إذ إن رضاء الناس وتأييدهم ومشاركتهم وليس مجرد سكوتهم وقبولهم، تصبح ضرورية لاستمرار الجهود التنموية للنظام وتطويرها. وهكذا يجد العسكريون وحلفاؤهم من الإداريين والتكنوقراط أن «التنظيم والادارة» لا يكفيان، وأنه عليهم الدخول إلى المجال المعقد للمشاركة و«الديمقراطية»، أي عليهم أن يتجاوزوا مجال الإدارة إلى مجال السياسة الأكثر تعقيداً وصعوبة.

ولكن لنلقِ نظرة، قبل أن نتطرق إلى هذه القضية، على الطريقة التي تــم بها «تبرقط» بعض المنظمات السياسية والإجتماعية في النظام المصري.

ثالثاً: الاتحاد الاشتراكي العربي وضعف المشاركة السياسية

سبق أن لمّحنا إلى أن النظام في الخمسينات والستينات لم يؤمم الصناعة وحدها وإنما «أمم» معها الصراع الإجتماعي والسياسي. فلقد تم استبعاد مفاهيم «الايديولوجية» و«الطبقية» أو سمح باستخدامها في مجالات محدودة للغاية، في حين الغيت الأحزاب السياسية القائمة كما استبعدت فكرة إنشاء أحزاب جديدة. وبدلاً من ذلك قام بـ «تنظيم سياسي» (لاحظ كلمة «تنظيم» ذات الأبعاد الإدارية الفنية) يتم كل الحوار والصراع السياسي في داخله بين «قوى الشعب العاملة» المعترف بها وهي العمال والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية.

صحيح أنه في السنوات الخمس التالية لصدور الميثاق كان هناك اتجاه نحو مزيد من التغيير الإجتماعي والإقتصادي وصفه البعض بأنه كان يمثل «تحولاً نحو اليسار»، وهو اتجاه اقترن بكثير من الخطابة الإشتراكية وبترديد المصطلحات التي تتحدث عن الشعب والجماهير والقواعد العريضة. كما أنه اقترن ببعض النشاط الجماهيري المحدود والمتناثر على المستوى القاعدي، ومع ذلك ظل الطابع الرئيسي للاتحاد الاشتراكي «بيروقراطياً» أكثر مما هو سياسي. ولسنا ننكر أن كل الأحزاب لها بعض الملامح البيروقراطية، ولكن الاتحاد الإشتراكي كان بيروقراطياً بصورة تزيد كثيراً على المألوف.

ظهر هذا الطابع البيروقراطي منذ اللحظة التي أنشىء فيها الاتحاد. فالخبرة السياسية تشير إلى أن المعتاد في نظام الحزب الواحد هو أنها تنشأ حول حزب طليعي أو حركة شعبية أو وطنية تتكون من القاعدة إلى القمة في اثناء وجودها خارج الحكم ـ ثم تتطلع إلى الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات أو عن طريق القوة. فإذا كان هذا الحزب ينوي التغير الراديكالي وليس مجرد قبول الأمر الواقع، فإن الأغلب أن يتم بناء مثل هذا الحزب في خضم «كفاح» معين يمكن أن يخدم كمعيار لقياس الاخلاص والحماس والقيادية، ويمكن من خلاله اختيار القيادات وتصعيدها. فإذا نظرنا إلى الاتحاد الإشتراكي نجد أنه على خلاف كل ذلك قد نشأ في أثناء وجود منشئيه في الحكم، ومن دون أية نواة سياسية سابقة، وإنما عن طريق القرارات «السلطوية» الصادرة من أعلى (٣٠). وعلى الرغم من أن معظم الضباط الأحرار قد انتظموا بالكلية الحربية في الوقت نفسه تقريباً، فإن هذه الكلية كانت نواة دراسية ووظيفية أكثر مما كانت نواة سياسية، كما أنها كانت دائرة مغلقة غير مفتوحة للمدنيين أو للقطاعات والتيارات الأخرى. وهكذا نجد أنه عندما تطورت الأمور بالضباط في الحكم رأينا الحكومة في مصر تحاول أن تبث الحياة في حزب سياسي بدلاً من أن يسير الحزب السياسي في مصر الحكومة، وهو الوضع المعتاد.

لقد انشئت هيئة التحرير، ثم الاتحاد القومي، ثم أخيراً (في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢) الاتحاد الاشتراكي العربي الأكثر نمواً وتعقيداً، والذي عرف أكثر من غيره باسم «التنظيم السياسي». وكانت جميع هذه المحاولات بلا استثناء تتم دائماً عن طريق «الحكومة».

وما يوضح كذلك أن الاتحاد الاشتراكي لم يكن حزباً بالمعنى المتعارف عليه، هو

---

(٣٠) Ilia F. Harik, «The Single Party as a Subordinate Movement: The Case of Egypt,» *World Politics*, vol. 25, no. 5 (October 1973), pp. 97 and 102-105.

أن العضوية فيه كانت مفتوحة للكل تقريباً، باستثناء قلة ممن حرموا من حقوقهم السياسية. وقد وصلت العضوية الرسمية أو الشكلية في الواقع إلى حوالى ستة ملايين عضو في منتصف الستينات[٣١]. ومع ذلك ظلت السلطة الحقيقية في الاتحاد الاشتراكي مركزة دائماً في أيدي عدد محدود من الشخصيات التي تنتقل بين الاتحاد الإشتراكي والحكومة، وان كان الإتجاه من الحكومة إلى الاتحاد أكثر شيوعاً من الاتجاه العكسي. ففي دراسة قام بها هرير ديكمجيان ظهر أنه من بين ١٣١ وزيراً تولوا وظائفهم فيما بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٨، لم يكن هناك سوى وزيرين فقط توليا وظائف في «التنظيم السياسي» قبل أن يصبحاوزيرين، في حين كان هناك ما لا يقل عن ٨٣ شخصاً شغلوا مناصب في الاتحاد الاشتراكي في اثناء عملهم الوزاري أو بعده[٣٢].

وهكذا لم تساعد هذه التقاليد البيروقراطية، التي تُولي الاهتمام الأكبر للعمل التنفيذي وليس للعمل السياسي، على تحقيق الهدف المعلن وهو بناء الكادر السياسي بأسلوب ديمقراطي من القاعدة إلى القمة، خصوصاً أن هذه التقاليد قد اقترنت كذلك بشيوع الاعتقاد بين الناس بأن الإتحاد الاشتراكي هو «حزب الحكومة»، والواقع أنه حتى نهاية الستينات، بل وحتى في السبعينات إلى حد ما، ظل «التجنيد» والترقي داخل الاتحاد الاشتراكي (وبخاصة في المراكز القيادية) يتم بالتعيين أو بالتوجيه وليس بالانتخاب الحر. وعادة ما كانت المعايير «البيروقراطية» هي المعايير الأساسية وراء اختيار الأفراد للعمل في الاتحاد الاشتراكي (من قبيل الكفاءة في العمل الإداري). وكذلك كان الأسلوب البيروقراطي بحكم عمليات الإنتداب وصرف المرتبات والبدلات... الخ. ويمكن القول إن عدداً كبيراً ممن التحقوا بوظائف الاتحاد الاشتراكي قد اتجهوا إليها بدافع زيادة الدخل أو مضاعفة النفوذ وليس نتيجة التزام ايديولوجي أو إحساس بالرغبة في الخدمة العامة. وكثيراً ما كان القادة المنتدبون إلى الاتحاد الاشتراكي من القوات المسلحة أو من الحكومة يصطحبون معهم مساعديهم الاداريين (الطاقم) وكأنهم قد انتقلوا إلى إدارة حكومية أخرى، وليس إلى حزب سياسي أو تنظيم جماهيري. كذلك اعتمد الاتحاد الاشتراكي على الحكومة في الجانب الأكبر من تمويل ميزانيته التي بلغت حوالى ستة ملايين جنيه سنوياً، وكل ذلك يوضح الطابع البيروقراطي الذي تميز به الاتحاد.

---

(٣١) الاتحاد الاشتراكي العربي، الاتحاد الاشتراكي العربي، الكتاب السنوي (القاهرة: الاتحاد، ١٩٦٤ - ١٩٦٦).

(٣٢) Richard Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971), p. 269 ff.

رابعاً: «تبرقط» الجماعات الاختيارية

استهدفت ثورة عام ١٩٥٢ منذ قيامها تشديد قبضتها على التنظيمات العمالية والنقابية. وكان من بين دواعي هذا الاهتمام تخوف الضباط الأحرار بما لهم من عقلية برجوازية وتشديد على اعتبارات الأمن، من اتجاهات الطبقة العاملة وتحركاتها. وقد ظهر هذا التخوف بوضوح في أحداث كفر الدوار والعقاب الصارم (المتضمن الشنق) الذي فرض على عمال المصانع هناك، عندما قادهم حماسهم إلى القيام بما لم يرض النظام.

ويمكن تلخيص سياسة النظام نحو العمال ونقاباتهم في خطين متوازيين: الأول يتضمن «منح» العمال مجموعة من الحقوق الوظيفية والاقتصادية المهمة؛ والثاني يتضمن «سحب» مزيد من الحقوق التنظيمية من الحركة النقابية وإخضاعها للسيطرة الحكومية والوصاية الإدارية. ومن أهم الحقوق التي منحت للعمال تلك التي تضمنتها «القرارات الاشتراكية» (١٩٦١ ـ ١٩٦٣)، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الادارة والاستفادة من الأرباح. وفي مقابل ذلك تزايد تدخل الحكومة في التنظيم النقابي من حيث عدد النقابات و«النقابات العامة» المسموح بها، ومن حيث ضرورة خضوعها جميعاً لِـ «الاتحاد العام لنقابات عمال مصر».

وعلى الرغم من أن هذا الهرم البيروقراطي الجديد لم يتمكن في الستينات من أن يضم أكثر من مليون ونصف المليون من القوى العاملة المصرية (حوالى سبعة ملايين ونصف المليون) فإنه مثل إدارة مهمة لتحقيق سيطرة الحكومة ـ وبخاصة من خلال وزارة العمل ـ على كثير من الوظائف النقابية. كذلك تأكدت «الوصاية الادارية» على الحركة النقابية عن طريق استبعاد القيادات العمالية الحقيقية واستبدالها بفئات انتهازية، أو في أحسن الأحوال «تكنوقراطية»[٣٣]. ومن ناحية أخرى، سيطرت الحكومة على مؤسسات الثقافة العمالية (من خلال الاتحاد الإشتراكي) أحياناً فأصبح لها دور أساسي في التنشئة والتوجيه بالنسبة إلى الطبقة العاملة، خصوصاً أن هذه المؤسسات قد تضخمت كثيراً من حيث الحجم والعدد.

وقد اقترن كل ذلك بتبرقط الحركة النقابية نفسها، نتيجة لحصر جهودها في مجالات فنية وإنتاجية محدودة. فقد رأى النظام أنه لم يعد هناك مجال لقيام النقابات بالدفاع عن مصالح العمال (لأن النظام «قد حقق» هذه المصالح) وإنما أصبح دورها هو

---

(٣٣) انظر: نزيه الأيوبي، «تطور النظام السياسي والاداري في مصر،» في: مصر في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧): دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي، تحرير سعد الدين ابراهيم (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١).

العمل على رفع الانتاجية. وقد تأكد تبرقط النقابات كذلك عن طريق تدخل الإدارة بحسم الإشتراكات النقابية مباشرة عند المنبع وعن طريق تزايد الطابع المركزي للنقابات العامة والاتحاد العام للعمال (الذي اتجه إليه حوالى ٧٠ بالمائة من رسوم الاشتراك) الأمر الذي أدى إلى ظهور «ارستقراطية عمّالية» ذات دور مهم في ترشيح العمال واختيارهم للتعيين والترقية والسفر... الخ. وقد تمكنت هذه الارستقراطية من الاستمرار في السيطرة، لأن مدة بقائها في القيادة طالت، بسبب التأجيل المتتابع للانتخابات النقابية. كما تمكنت من استغلال بعض الموارد النقابية في سبيل رفاهيتها الوظيفية والخاصة، منعزلة عن القواعد العمالية ومرتبطة أوثق الارتباط بالجهاز الإداري للدولة.

وانطبقت ظاهرة التبرقط على معظم الجماعات الاختيارية أو التجمعات الوظيفية الأخرى في المجتمع. فالجمعيات الاختيارية مثلاً أصبحت خاضعة لمزيد من السيطرة الحكومية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، المتمثلة على سبيل المثال في الاشراف والرقابة على شؤونها الداخلية وتعيين المجالس الموقتة وضم الجمعيات وحلها والموافقة على الاتحادات بينها. والشؤون الدينية كذلك أخضعت للسيطرة الحكومية، وتمّ تحويل الأزهر إلى جامعة حكومية أخرى. وهكذا أصبح للنظام «العلماني» الجديد في الخمسينات والستينات حقوق مختلفة انتزعت الكثير من مجالات النفوذ من فئة «العلماء» لمصلحة الإدارة الحكومية، التي لم يكن لها دورها الأساسي في النشاط الإسلامي الخارجي فقط، بل في الجوانب التعليمية والتنظيمية المتصلة بالدين أيضاً[٣٤].

ويقودنا موضوع علاقة حكومة الثورة بالهيئات الدينية إلى موضوع موقفها من الأقباط، كمؤشر على طبيعة موقفها من مشكلة تعدد الأديان في مصر وارتباطها بمفهوم المواطنة والجماعة السياسية.

خامساً: ثورة عام ١٩٥٢ وفكرة الجماعة السياسية

لا بد من كلمة موجزة هنا عن فكرة المواطنة في الحقبة الناصرية. لا شك في أن ثورة عام ١٩٥٢ قد نجحت في تمصير أشياء كثيرة، ابتداء من وظيفة رئيس الدولة (ولأول مرة منذ قرون طويلة) وانتهاء بالاقتصاد المصري والمؤسسات المصرية، التي سيطرت عليها لآماد طويلة العناصر التركية الشركسية أو العناصر البحر ـ متوسطية. وقد طرح عبد

---

(٣٤) Morroe Berger, *Islam in Egypt Today: Social and Political Aspects of Popular Religion* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1970), and Panayiotis J. Vatikiotis, «Islam and the Foreign Policy of Egypt,» in: *Conference Paper* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1963).

الناصر بقوة فكرة القومية العربية كحركة سياسية تتوخى الوحدة العربية، وكان بذلك التعبير الحركي النشط عن فكرة «المصرية الممتدة» التي تعود بجذورها إلى حقبة الثلاثينات على أقل تقدير.

ولكن يمكن القول إن فكرة القومية العربية لم تحظَ بتطوير وتأصيل فكري متعمق من الكتّاب المصريين خلال الفترة الناصرية [٣٥]. وبصفة خاصة لم يحظَ موضوع صورة الدولة العربية المرتقبة بما يستحقه من اهتمام نظري وتأريخي ووظيفي، كما لم يحظ موضوع ترتيب الحلقات المتتالية في موضوع المواطنة والهوية بما يستحقه من رعاية. ولعل تجربة الجمهورية العربية المتحدة دليل على ذلك، حيث كان الاتجاه الحاسم و«المفاجىء» نحو دولة عربية موحدة ذات مبدأ مواطنة معمم وهيكل سياسي منمط، وأسلوب للحركة التنظيمية والجماهيرية مقرر. ولم يكن غريباً، والحال هذه، أن يعد أي حديث عن «مشكلات خاصة» من قبيل التآمر على فكرة الوحدة ذاتها وأن يتم إسكاته بوسائل القهر المتاحة للدولة. وهكذا خسر الوطن العربي فرصة تاريخية لن تعوض.

ولم يكن هذا التقصير من التجربة الناصرية تجاه بقية الأمة العربية فحسب، بل إنه شمل الأرض المصرية كذلك، ونعطي مثالاً على ذلك موضوع الموقف من الأقباط. فلقد سعد الأقباط، مثلهم مثل بقية أهل البلاد، بتوطيد حكم وطني أصيل ومستقل في البلاد، وتجاوزت غالبيتهم الصعاب التي مسّتهم أكثر من غيرهم (وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة) عن طريق عمليات التأميم والحراسة وغيرها. ولكنهم سرعان ما تنبهوا إلى ما يشبه موقف التجاهل نحوهم، وهو الأمر الذي اتضح بصفة خاصة في عمليات الاختيار لشغل الوظائف السياسية والإدارية والعسكرية القيادية [٣٦].

فكرة المواطنة إذاً في الحقبة الناصرية قد حققت انجازات ملموسة على الصعيد المؤسسي والإقتصادي، ولكنها ظلت على جانب من الغموض من الناحية الفكرية بل والسياسية، وقد كان من الطبيعي أن يسبب هذا بعض التساؤلات لدى الأقباط. وقد عبر عادل حسين تعبيراً موجزاً موفقاً عن هذا الموقف حين قال: «لم تكن الدعاية السياسية الرسمية للثورة تثير حساسيات طائفية، ولكن بدا ـ في أحسن الفروض ـ أنها نسيت أن هناك مشكلة أصلاً. وفي أسوأ التفسيرات، استنتج عديد من الأقباط أن هناك خطأ متعمداً يهدف إلى إبعادهم عن مشروع الأمة ـ الدولة. ولهم العذر، ويكفي أن نستعيد قائمة المناصب العليا في الجهاز التنفيذي والإداري، بل وفي المجالس النيابية خلال سنوات الثورة كلها. وقد ظهرت ردود فعل منذرة لهذا الموقف، في شكل هجرة

---

(٣٥) معظم الكتب التي ظهرت في هذه الفترة كانت ذات طابع مدرسي توليفي. على سبيل المثال، انظر: إبراهيم جمعة، ايديولوجية القومية العربية: انبثاقها من الضمير العربي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٠).

(٣٦) انظر: ميلاد حنا، نعم اقباط ولكن مصريون (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٠)، ص ٨٤ ـ ٩٩.

مئات الآلاف (بتيسيرات من الولايات المتحدة)، ولكن لم يحدث تدارك للأمر»[٣٧].

والمدقق في تحليل الموقف، يرى أن وضع الأقباط قد خضع في جانب منه للمنطق نفسه الذي خضع له مجمل الحركة الوطنية والاجتماعية في ظل الثورة. ففي إطار المشروع الذي طرحه النظام لتحرير البلاد وإعادة بنائها، استفاد الأقباط من فرص التعليم والعمل المتاحة، كما شاركوا في المعارك التي فرضها تنفيذ هذا المشروع. وفي مجرى ذلك فتحت الطريق أمام قطاعات منهم للإقتراب من دائرة الانتماء الأوسع للمصريين، أي الدائرة العربية، بل نما في صفوف المثقفين الأقباط اتجاه يتبنى «المفهوم الوظيفي للوحدة العربية»[٣٨]. على أن هذه المشاركة «الإجرائية» ـ إذا صح هذا التعبير ـ لم تقترن بطرح نظري صريح أو مناقشة فكرية غنية لأبعاد القضية وآفاقها، كما لم تقترن بمشاركة سياسية ومؤسسية فعّالة. وقد أوضحنا أن نقص المشاركة السياسية كان ملمحاً أساسياً لنظام تموز/يوليو، ولكن كان نقص مشاركة الأقباط ـ لأسباب ظرفية مختلفة ـ أشد حدة وأكثر وضوحاً في بعض المجالات من نقص مشاركة المسلمين.

وقد ترتب على نقص المشاركة السياسية هذا نتائج خطيرة، ظهرت بجلاء على السطح بعد هزيمة عام ١٩٦٧. ففي حين تزايد اتجاه بعض العناصر الشبابية المسلمة نحو تيار «الإسلام السياسي» الذي تعبر عنه منظمات الرفض والجهاد، تزايد اتجاه بعض العناصر الشبابية القبطية أيضاً نحو نوع من «المسيحية السياسية»، التي التفّت في هذه الحالة حول قياداتها الدينية، التي بدأت تتبلور لديها رؤية عن حركة إصلاح قبطي تتجه ـ مثل نظيرتها الإسلامية ـ إلى الربط بين قضايا الدين والدنيا. وهكذا، ما أن حلت بداية السبعينات حتى ظهرت الجماعات الإسلامية السياسية في الجامعات والمعاهد، ثم سرعان ما قامت تشكيلات مقابلة لها عرفت بـ «الأسر المسيحية»، وبهذا تم إجهاض فعالية الاتحادات الطلابية التي كانت تضم على الدوام الطلاب بجملتهم، مسلمين ومسيحيين. وفي حين تزايدت الأنشطة الإجتماعية للجماعات الاسلامية في بداية السبعينات وقام أنور السادات وشيخ الأزهر عبد الحليم محمود بتشجيع ذلك، في سبيل القضاء على ما سمي «المادية والإلحاد والشيوعية»، دعا البابا شنودة من جانبه إلى أن تهتم الكنيسة بمجالات الخدمة الإجتماعية، ذاكراً أن البلاد الشيوعية وحدها هي التي تقيد الكنيسة وتقصرها على الصلاة، لكي تحصر كل الوظائف في يد الدولة[٣٩].

---

(٣٧) حسين، نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٣٨) ابو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٦١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٨٢.

وفي رأينا أن استبعاد القيادات القبطية المثقفة في كثير من مجالات العمل السياسي الوطني في الستينات هو الذي أدى ـ من خلال عمليات صراع لا تزال مستمرة داخل الجماعة القبطية ـ إلى انتصار الجناح المؤيد لِـ «المسيحية السياسية» داخل قيادة الكنيسة في السبعينات، واستقطابه لقطاع كبير من القيادات الإصلاحية المتعلمة داخل الجماعة القبطية. والواقع أن المجموعة الإصلاحية المتعلمة كانت قد تشكلت في الستينات بقيادة الأب متى المسكين، وكانت تضم مجموعة من الكهنة والعلمانيين المؤمنين بفصل الدين عن الدولة، وكانت لها مواقف تقدمية ووطنية وعروبية كثيرة. ولكن تشجيع السادات للحركات الإسلامية في بداية السبعينات، ومحاولته استمالة الكنيسة القبطية والبرجوازية المسيحية للتحالف معه في ظل صيغة «كوربوراتيه» معينة، أدى إلى إنجذاب عناصر كثيرة من الإكليروس من ذوي الأصول الطبقية الوسطى الصغيرة، إلى تيار «المسيحية السياسية» الذي التف بصورة أساسية حول البابا شنودة الثالث، وبخاصة عندما تصاعدت دعوة الحركات الإسلامية إلى التطبيق الفوري للشريعة، بما قد يتضمن ذلك إحياء مفهوم «أهل الذمة» وتحويل الأقباط إلى مواطنين من الدرجة الثانية[٤٠].

ويمكن أن نخلص هنا، إلى أن ثورة عام ١٩٥٢ حققت إنجازات بالغة الأهمية في مجال بلورة فكرة «المواطنة» في مجالها «القاعدي»، أي فيما يخص الترتيبات القانونية والإدارية والاقتصادية، التي استهدفت تطوير مفهوم الجماعة السياسية. أما من حيث المشاركة الفعلية في العمل السياسي، والمحاورة الفكرية حول القضايا المتصلة بفكرة المواطنة، فلم يكن الإنجاز على المستوى نفسه من التقدم. ولعل هذا كان من أهم الأسباب التي أدت، منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات، إلى بروز نشاط جماعات «الإسلام السياسي» و«المسيحية السياسية» على سطح الأحداث في مصر.

سادساً: دور المؤسسة العسكرية في تشكيل الدولة الناصرية

قلنا إن الحقبة الناصرية قد اعتمدت جهاز الدولة كمحرك لعملية التنمية في البلاد، ولمّحنا إلى أن مساهمتها في مجال بناء المؤسسات السياسية الحيوية، المتمحورة حول الهوية الايديولوجية أو الانتماء الطبقي، كانت محدودة للغاية، الأمر الذي ترتب عليه محدودية المشاركة الشعبية الإيجابية في الحياة السياسية. وقد بدا هذا الوضع في وقته غير ذي خطر كبير، إذ إن القيادة الشعبية «الملهمة» (الكاريزمية) المتمثلة في شخص عبد الناصر قد تبدى أنها كانت تسد الثغرات السياسية الناشئة في مثل هذا

(٤٠) أنظر في هذا الخصوص:
Nadia Ramsis Farah, *Religious Strife in Egypt* (New York: Gordon and Breach, 1986), pp. 47-51.

المحيط، وتمثل حَكماً بين الجماعات والأفكار المختلفة، وتعبر بصفة أخص عن رابطة عاطفية وسياسية مباشرة بين القائد والجماهير.

على أن التطورات اللاحقة قد أوضحت مخاطر هذه التركيبة، لأن «الفجوة السياسية» لم تسد، ولم تتم ترجمة الظاهرة الكاريزمية عبر السنوات إلى مؤسسات سياسية حقيقية تربط الدولة بالمجتمع، مؤسسات لها قدرة الحياة الذاتية والعطاء، بعد غياب الشخصية القيادية التي أنشأتها. وقد اتضح ذلك بصورة صارخة عندما تولى أنور السادات الحكم وشن «حركة التصحيح» التي نزع بمقتضاها جميع قيادات الاتحاد الاشتراكي ومعظم قيادات الدولة الناصرية، فلم تظهر هذه المؤسسات أية قدرة على الحركة السياسية أو على تحريك الجماهير، بل تخاذلت وانهارت بسرعة لأن وضعها السياسي كان مستمداً من وظيفتها الرسمية ولم يكن يتعداه إلى مجالات الربط الحقيقية بين الدولة والمجتمع.

أدى هذا النموذج السياسي الناصري، ضمن ما أدى، إلى ضرورة الاعتماد على المؤسسة العسكرية والمنظمات الأمنية والجماعات السرية لضمان بقاء النظام وتدعيم مكانته. وكان لهذه الأوضاع تأثيرها في طبيعة الدولة المصرية، مما استمر في الواقع يلون الحياة السياسية في البلاد حتى بعد وفاة عبد الناصر سنة ١٩٧٠[٤١].

كان قيام الضباط الأحرار بثورة عام ١٩٥٢ مبرراً اتخذ ليس لمكافأة من ضحوا بوظائفهم وحياتهم من الضباط فقط بل لإقامة نظام تمتع فيه العسكر كجماعة وظيفية كاملة بمكانة اجتماعية وسياسية مرموقة في الدولة، وهو الوضع الذي أطلق عليه ڤاتيكيوتس اسم «دولة العسكر» (Stratiocracy)[٤٢]. وكان من نتيجة ذلك أن تولى الضباط (ممن دعوا «أهل الثقة») مجموعة ضخمة من الوظائف القيادية في مجال الحكم والاقتصاد والدبلوماسية والإدارة المحلية، بل والرياضة والثقافة وغيرها[٤٣].

---

(٤١) انظر، وبخاصة من منظور عربي مقارن: مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٦٩ وما بعدها، ١٧٧ وما بعدها، ١٩٤، و٢٦٦.

(٤٢) Panayiotis J. Vatikiotis, «Some Political Consequences of the 1952 Revolution in Egypt,» in: Peter Malcolm Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt* (London: Oxford University Press, 1968), p. 370 ff.

(٤٣) صرّح عبد الناصر لأحد الصحفيين الانكليز بما معناه أن مشكلته الأولى بعد نجاح الثورة كانت هي إبعاد زملائه من الضباط الأحرار عن العمل بالجيش حتى لا يندمج الجيش في الاشتغال بالسياسة، ولكن مع مكافأتهم على دورهم في القيام بالثورة والاستفادة بهم وهم لا يزالون في سن العمل.

من هنا فقد وزعهم على الادارات الحكومية والمؤسسات والشركات العامة لتسييرها ولمراقبة أمن الدولة فيها، فضلاً عن ضمان تنقية الجيش من الضباط المشتغلين بالسياسة. ويرى لويس عوض أن عبد الناصر قد خدم البلاد بتطهير الجيش من الضباط السياسيين، فوقاها شرور الانقلابات العسكرية المتعاقبة التي تعرضت لها بعض البلدان المجاورة، ولكنه في الوقت نفسه أساء إلى إدارة الانتاج المصري بفرض العديدين من الضباط ناقصي =

ومن ناحية أخرى زادت الامتيازات الوظيفية والعينية والإجتماعية لجميع ضباط القوات المسلحة، التي توسعت كذلك عدداً وتسليحاً.

وخطورة هذا الوضع لم تكن تكمن فحسب في تعديه على مبدأ الكفاءة والاستحقاق لمن هم من «أهل الخبرة»، بل ـ وبصورة أهم ـ في تحويل المؤسسة العسكرية إلى جهاز سياسي، لم يقم دائماً بتدعيم الحركة الرئيسية للتجربة التنموية الناصرية، بل مثل في بعض الأحيان شرخاً في وحدة كيان الدولة القانوني والسياسي، وبخاصة عندما تفاقمت الخلافات بين عبد الناصر وقيادة الجيش المتمثلة في عبد الحكيم عامر، وأصبح الجيش شبيهاً بـ «دولة داخل الدولة» لها ميزانيتها الخاصة واعتماداتها المتميزة للأنشطة الاجتماعية والرياضية والصحية، ولها أساليبها الخاصة في الترقية والمكافأة والعقاب. إن إحساس القيادة العسكرية باعتماد القيادة السياسية على تأييدها، أدى إلى تدعيم القوات المسلحة لاستقلالها الوظيفي والسياسي الأمر الذي ترتب عليه شرخ هائل في بنية الدولة لم تظهر أبعاده الحقيقية إلا عند هزيمة عام ١٩٦٧. ومع ذلك، فإن اعتماد القيادة الناصرية على شرعية حركة الجيش وليس على تنظيمات سياسية شعبية متنامية أدى إلى تراجع عبد الناصر المتكرر عن الحد من سطوة عبد الحكيم عامر والمؤسسة العسكرية حتى عندما اتضحت مظاهر القصور في الأداء العسكري، وعلى الرغم من تفاقم سوء العلاقات المتزايد بين عبد الناصر وعامر.

وستظل أسرار العلاقة بين عبدالناصر وعامر، أو بعبارة أخرى بين الجناح الكاريزمي والجناح العسكري لثورة تموز/يوليو غير مكشوفة بالكامل لفترة من الزمان. ولكن يقال إن الخلاف بين القائدين قد بدأ منذ تأميم قناة السويس، ثم حرب السويس، لأن عامر قد تخوف من التأميم، كما أنه اعترض على قرار الانسحاب من سيناء بعد نجاح المعركة سياسياً. وعند النظر في شأن تطوير القوات المسلحة بناء على تطورات المعركة، رفض عامر إبعاد اصدقائه من القيادات العسكرية، وبدأت تتضح معالم نمطه القيادي القائم على فكرة «المولى والتابع» (Patron - Client)، أي على مبدأ النصرة الشخصية والتعاضد الجماعي، فقد كان أنصار عبد الحكيم يصفونه بـ «الشهامة الصعيدية»، وكان عبد الناصر يصفه بـ «الإقطاعية».

والواقع أنه بدلاً من أن يترتب على تجربة حرب السويس إعادة النظر في أمر القوات المسلحة وتطوير دورها القتالي مع تحجيم دورها السياسي، تمكن عبد الحكيم

= الخبرة، محدودي الثقافة على الحياة المدنية، وقد كانت منهم أيضاً «فئة فاسدة الخلق طغت وبغت، ونهبت المال العام». انظر: لويس عوض، اقنعة الناصرية السبعة: مناقشة توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ١٠٨ ـ ١١٠.

عامر ـ من خلال مناورات معقدة ليس هنا مجال التفصيل فيها ـ من تضخيم دور الجيش سياسياً، عن طريق إنشاء إدارة للاستخبارات العامة سنة ١٩٥٧ تولاها أحد أصدقائه، وعن طريق التوسع في شغل وظائف مجلس الأمة ومناصب الإدارة والإقتصاد، ضمن حملة التأميمات التي أعقبت حرب السويس، التي قدمت إلى الجماهير باعتبارها نصراً سياسياً وعسكرياً.

ثم حقق عبد الحكيم عامر نصراً سياسياً آخر عند اتحاد مصر وسوريا سنة ١٩٥٨، إذ أصبح الحاكم الفعلي للإقليم السوري كنائبٍ لعبد الناصر فيه. ورغم أن تجربة الوحدة قد تعثرت ثم انتكست بالانفصال سنة ١٩٦١، لأسباب كثيرة ومعقدة، فإن البعض يرى أن أسلوب عبد الحكيم في التعامل الشخصي والسياسي مع القيادات السورية كان واحداً من أهم العوامل التي أدت بالمشكلات إلى التفاقم. فالمجتمع السوري المتميز بتعدديته الإجتماعية والايديولوجية كان عسير الفهم على فكر عدد من العسكريين المصريين الذين تولوا مناصب القيادة فيه، والذين تميز مفهومهم السياسي بالتبسيط والسطحية. وهكذا شعر بعض القيادات السياسية والأيديولوجية السورية، بل إن البرجوازية التجارية السورية (وهي جزء أصيل من الجسد الوطني السوري ـ على خلاف معظم البرجوازية التجارية المصرية آنذاك ـ فضلاً عن أنها كانت المنبع الاجتماعي لجانب كبير من التيار القومي العربي)، شعرت بنوع من الاختناق إزاء جهاز الدولة المصري الضخم الذي كان عبد الحكيم عامر ومجموعته يعبرون عن حركته اليومية في الإقليم السوري.

ومرة أخرى ظهر الخلاف بين الجناح الكاريزمي والجناح العسكري لثورة عام ١٩٥٢ بمناسبة، أحداث الانفصال، ومرة أخرى لجأ عبد الحكيم عامر إلى المناورة السياسية للإستمرار في الحكم، وعجز عبد الناصر عن إقصائه لاحساسه باستمرار حاجة النظام إلى مساندة الجناح العسكري، الذي كانت معظم قياداته المعيَّنة بعد الثورة تدين بالولاء الشخصي لعامر. بل الواقع أن المؤسسة العسكرية قد توسعت سياسياً في هذه الفترة، فإذا بشمس بدران، مدير مكتب المشير عامر، يرسل خطاباً إلى الشركات المؤممة يطلب فيه عدم شغل أية وظيفة قيادية فيها إلا بعد الرجوع إلى مكتب المشير[٤٤].

اعترض عامر على تكوين مجلس رئاسة يتولى القيادة الجماعية في البلاد بعد الانفصال، وكان يرى أن ما سمي «إعادة تنظيم الدولة» ليس إلا محاولة لإقصائه عن

---

(٤٤) عبدالله إمام، ناصر وعامر (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ١٩٨٥)، ص ٦٣. وهذا هو أهم الكتب تفصيلاً بشأن العلاقة بين هذين القائدين.

الجيش، واقترح شمس بدران إستثناء الجيش من مثل هذا التنظيم، ثم لمّح عامر إلى أنه لا يضمن أمن الجيش إذا تم استبعاده شخصياً عن قيادته. ويقال إن عبد الناصر قد نظر في ذلك الوقت، أي في حدود سنة ١٩٦٢، في الاستقالة من العمل التنفيذي والتفرغ لأمور الجناح «الجماهيري» للثورة (أي بناء الاتحاد الاشتراكي العربي)، ولكن عبد اللطيف البغدادي نصحه وقتها بعدم القيام بذلك حتى لا يربط الناس بين تنازله عن القيادة التنفيذية وبين خلافه مع عبد الحكيم عامر. وانتهت الأزمة في الواقع بأن ظل عامر مسؤولاً عن القوات المسلحة، فضلاً عن أنه أصبح نائباً للقائد الأعلى (أي بمثابة نوع من الترقية!)[٤٥].

ودلالة كل هذه التطورات هي أن الشقة قد تزايد اتساعها بين الجناح الكاريزمي والجناح العسكري للدولة، إلى درجة أن عبد الناصر قد أبلغ بعض رفاقه أن هاتفه مراقب من جانب صلاح نصر ولمصلحة عبد الحكيم عامر، كما تردد أن عبد الناصر لم يكن باستطاعته تفقّد القوات المسلحة دون موافقة عامر ومرافقته. وفي الوقت نفسه بدأ جهاز الاستخبارات العامة، التابع عملياً لعبد الحكيم عامر، في الإيحاء بوجود مؤامرات متعددة ضد النظام، بما يُفهم منه أن بقاء عبد الناصر في السلطة رهن بالحماية التي يقدمها الجناح العسكري ـ الأمني له.

ومن ناحية أخرى حافظت المؤسسة العسكرية على دورها السياسي والاقتصادي، بل توسعت فيه. فاحتل العسكريون نسبة ٣٣,٦ بالمائة من جميع المناصب السياسية الرئيسية في الحقبة الناصرية وعددها حوالى ١٣٠ منصباً. كما تولى العسكريون على الدوام منصب رئيس الوزراء خلال هذه الحقبة (ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ حتى وفاة عبد الناصر)[٤٦].

كذلك تركز العسكريون بشكل كثيف في وظائف السلك الدبلوماسي والأجهزة الأمنية، كما مثلوا نسبة يعتد بها من قيادات القطاع العام الاقتصادي وقيادات الحكم المحلي. واتخذ المشير عامر لنفسه مجموعة متنوعة من الوظائف فاصبح مشرفاً على الطرق الصوفية، ورئيساً لاتحاد كرة القدم، ونصّب اثنين من أتباعه لرئاسة اتحاد الملاكمة والنادي الأهلي الرياضي، كما تولى الاشراف على مؤسسة الطاقة الذرية والمركز القومي

(٤٥) في هذه الفترة تقريباً، انفصل جناح الضباط الأحرار ذو التوجه الأميل إلى «اليمين» بسبب خلافات حول توزيع السلطة مع عبد الناصر، وإن كان هذا الجناح قد عرض هذا الخلاف فيما بعد على أنه خلاف بين عبد الناصر وبين الجناح المدافع عن الديمقراطية. أنظر: سامي جوهر، الصامتون يتكلمون: عبد الناصر ومذبحة الأخوان، ط ٥ (الاسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥).

(٤٦) عبد الغفار رشاد، «النخبة السياسية،» في أحمد فارس عبد المنعم [وآخرون]، النظام السياسي، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٣)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

للبحوث، وأصبح مسؤولاً عن مؤسسة النقل العام في مدينة القاهرة، ورئيساً للمجلس الأعلى للمؤسسات، ورئيساً للجنة العليا لتصفية الاقطاع. وكذلك تغلغل نفوذ المؤسسة العسكرية في المدارس والمعاهد عن طريق الحرس الوطني والتدريب العسكري. واتسع نشاط المباحث الجنائية العسكرية ليشمل مراقبة المجمعات الاستهلاكية، ولجان تصفية الاقطاع، بل ليصل إلى حد ضبط تنظيم الأخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ والتحقيق مع أعضائه [٤٧]. هذا فضلاً عن تدخل القيادة العسكرية في أنشطة الاتحاد الاشتراكي وإعادة تشكيل منظمة الشباب. ومن هنا صدق قول زكريا محيي الدين لجمال عبد الناصر (إذا صحت الرواية) بأنه «في مصر دولتان»: الجيش والحكومة[٤٨]. هذا الصدع الخطير بين الجناح الكاريزمي والجناح العسكري للثورة، بل هذه الإزدواجية الخطيرة في بنية الدولة وقيادتها، لم تتضح معالمها الكاملة إلا بمناسبة هزيمة عام ١٩٦٧ المروعة التي جاءت ثمناً باهظاً دفعه الشعب المصري والأمة العربية. وها هنا فقط تمكّن عبد الناصر من إزاحة عبد الحكيم والجناح العسكري، والبدء بإعادة بناء القوات المسلحة على أسس مهنية صارمة، ولكن في وقت كان عبد الناصر نفسه قد فقد فيه الجانب الأكبر من كاريزميته ومن تأثيره الشعبي والسياسي.

سابعاً: التنظيم الطليعي كمحاولة لسد الفجوة السياسية

على أن المؤسسات الشعبية والسياسية لم تكن جاهزة لسد «الثغرة» المترتبة على محاولة خلخلة الجناح العسكري للثورة، إذ إن البناء السياسي لم يكن يمثل جانباً رئيسياً من النهج الناصري، كما سبق أن شرحنا، وظل الإتحاد الإشتراكي ـ كما كانت هيئة التحرير، وكان الاتحاد القومي من قبله ـ على ضخامته الشكلية وهشاشته الفعلية. أما الجهود التي بذلت لنفخ الحياة في الاتحاد الاشتراكي وإطلاق حركيته السياسية فقد عابها أن حصل أغلبها عن طريق أسلوب «سرّي» طغت عليه الاعتبارات الأمنية والإدارية. فمع صدور الميثاق سنة ١٩٦٢ كانت قد تبلورت في ذهن عبد الناصر ضرورة وجود تنظيم سياسي أو طليعي صغير داخل الإتحاد الإشتراكي يمثل عقله المفكر، وجهازه العصبي،

---

(٤٧) ومن عجائب الأمور تسابق أجهزة الأمن في ذلك الوقت على اكتشاف المؤامرات المتعددة ضد نظام الحكم، بل وتصارعها في هذا الصدد. ومن ذلك أنه ما أن تمكنت المباحث العسكرية الجنائية في عام ١٩٦٥ من اكتشاف مؤامرة الأخوان المسلمين حتى سارع جهاز المباحث العامة التابع لوزارة الداخلية بالقبض على عدد من قيادات الأخوان ورفض تسليمهم للمباحث العسكرية للتحقيق معهم، وهو ما أدى إلى احتجاج شمس بدران، مدير مكتب المشير، وإلى تهديد من حسن طلعت، مدير المباحث العامة بالاستقالة. انظر: حسن طلعت، في خدمة الأمن السياسي، مايو ١٩٣٩ ـ مايو ١٩٧١ (بيروت: الوطن العربي، ١٩٨٣)، ص ١٣٠ ـ ١٣٦.

(٤٨) امام، ناصر وعامر، ص ٨٤.

ومساعده المحرك. ولكن الطبيعة «التآمرية» لحركة الضباط الأحرار، والتي فرضت على الثورة الميل إلى السرّية في عملها السياسي، فضلاً عن إزدواجية بنية الدولة، كما سبق أن شرحنا، قد أدّتا ضمن عوامل أخرى إلى سيطرة الطابع الأمني على تطوير هذا التنظيم بما لم يسمح له ببث الحركة السياسية الحقيقيّة في الإتحاد الاشتراكي، لكي يصبح حلقة وصل حقيقية بين الدولة والمجتمع. وهكذا، كما قال ابراهيم سعد الدين، كان التنظيم الطليعي هو «أول تنظيم علني للحكومة، سري على الجماهير»[٤٩].

تأسس «الجهاز السياسي» أو «التنظيم السري» أو «طليعة الاشتراكيين» في حزيران/ يونيو ١٩٦٣ في اجتماع عقده جمال عبد الناصر ودعا إليه علي صبري ومحمد حسنين هيكل وأحمد فؤاد وسامي شرف. ويبدو أن فكرة قيام جهاز سياسي طليعي داخل الاتحاد الاشتراكي كانت مستلهمة من تجربة «رابطة الشيوعيين» اليوغسلاف الموجودة داخل الإتحاد الاشتراكي اليوغسلافي. وقد طلب عبد الناصر أن يتصل كل واحد من الحاضرين بعدد ممن يثق بهم وأن يشكل خلية لا يزيد أعضاؤها على عشرة أفراد يتم اختيارهم بطريقة سرِّية بعد عرض اسمائهم على عبد الناصر وعلى بعض أجهزة الأمن، كالمباحث العامة، أو الاستخبارات العامة. وكانت الفكرة هي أن ينشأ من هؤلاء «تنظيم حديدي» مشابه لتنظيم الحركات الشيوعية أو الفاشستية ولكن بالطبع من أفراد لهم ميول اشتراكية أو قومية، وبصفة أساسية أشخاص يكون موثوقاً بهم بصفة شخصية. وهكذا اتصل علي صبري رئيس الوزراء بعدد من وزرائه وطلب منهم تشكيل مجموعات، كما اتصل هيكل بعدد من مساعديه في دار الأهرام. وعلم عبد الحكيم عامر بالأمر فطلب من شمس بدران تكوين فروع للجهاز السري داخل القوات المسلحة.

ثم تكونت أمانة للجهاز السري برئاسة شعراوي جمعة وضمت ١٣ عضواً من الكتاب وأصحاب الوظائف الرسمية. وبدأت الأمانة في عقد اجتماعات أسبوعية وإصدار تقارير سياسية فضلاً عن نشرة دورية مرقمة (حفاظاً على السرية). وقد تغير تشكيل الأمانة من وقت إلى آخر، كما تغير تكوين اللجان، ولكن ظل المظهر الرئيسي لأنشطة «طليعة الاشتراكيين» هو كتابة التقارير السياسية والشخصية حول جميع القضايا والقيادات والفئات ضمن ما عُرف أحياناً بـ «إتجاهات الرأي العام». واتضح الطابع الأمني للتنظيم بتعيين شعراوي جمعة أمين التنظيم في الاتحاد الاشتراكي، وأمين أمانة طليعة الاشتراكيين وزيراً للداخلية.

وقد بدأ التنظيم السرّي «نوعياً» (أي على أساس الأنشطة الاقتصادية والوظيفية) ثم أصبح جغرافياً، أي منتظماً على أساس المنطقة السكنية أو مكان العمل، باستثناء فرع

(٤٩) سليم، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو، ص ٦٠.

الصحافة الذي استمر على صفته النوعية. وقد توسع التنظيم السري فشمل معظم الوزارات، ومجلس الأمة، والجامعات، وأجهزة الشباب والإذاعة والتلفزيون وغيرها.

على أن التنظيم الطليعي سرعان ما تحول، نتيجة الأسلوب «الأمني» المسيطر عليه وصراعات السلطة الدائرة في قمة جهاز الدولة وحولها، ومنها الصراع بين زكريا محيي الدين وعلي صبري، وأهمها على الإطلاق، كما سبق أن رأينا، الصراع بين عبد الناصر وعامر.

كان عبد الناصر، على الأرجح، يسعى إلى سند لثورة تموز/يوليو خارج المؤسسة العسكرية، وهو أمر لم يكن عبد الحكيم عامر ليقبله بسهولة. ومن هنا فرض عامر ومجموعته أنفسهم على التنظيم السري وتسللوا إلى مواقعه لكي لا يتحقق له أن يكون تنظيماً يعمل «لمصلحة عبد الناصر». ولإضفاء بعض الحيوية الأيديولوجية والسياسية على التنظيم وُعدت التنظيمات الماركسية بدخول أفرادها في عضوية، بل في قيادة التنظيم الطليعي، إذا قامت بحل تنظيماتها الخاصة. وبالفعل قامت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) بحل نفسها وانضم عدد من الشيوعيين السابقين إلى التنظيم الطليعي، تحت قيادة علي صبري. وكان هذا التطور في حد ذاته مدعاة إلى تنامي مجموعة من التناقضات بين هؤلاء الماركسيين وبين مجموعات «أهل الثقة» الرسميين من ناحية، وبين اليسار الماركسي التقليدي واليسار الوطني القومي (الناصري) من ناحية أخرى، هذا فضلاً عن التناقض الأساسي طبعاً بين طليعة الاشتراكيين بجميع فصائلها وبين مجموعة عبد الحكيم عامر، التي بدأت تفرض نفسها على جريدة الجمهورية، وكانت في ذلك الوقت تمثل معقلاً لبعض فصائل اليسار المصري، كما بدأت في محاصرة العناصر اليسارية التي تجمعت في منظمة الشباب. ويمكن القول إن حل التنظيمات الشيوعية لنفسها وانضمام أعضائها للاتحاد الاشتراكي كأفراد وتجنيد بعضها كقيادات في التنظيم الطليعي، وتوزيع بعضها الآخر على أجهزة الإعلام والثقافة والفكر، قد سمح للدولة الناصرية بحل مشكلتها مع اليسار التقليدي بصورة موقتة والاستفادة من كفاءات التيار الماركسي في المجالين الفكري والتنظيمي لخدمة أهداف الدولة الناصرية[٥٠].

على أن الإخفاق في تطوير ايديولوجية ناصرية واضحة، يتغلغل انتشارها بين القطاعات الشعبية المستفيدة من الثورة، فضلاً عن الطابع الشخصي والبيروقراطي الذي

---

(٥٠) حول العلاقة بين عبد الناصر واليسار، انظر: توفيق الحكيم [وآخرون]، **ملف عبد الناصر** (القاهرة: دار القضايا؛ دار الاهرام، ١٩٧٥)، وصلاح عيسى، **مثقفون وعسكر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦).

ميّز النظام، كان لا بد من أن يعكس نفسه على مجال التنظيم الطليعي كذلك، فظهرت محاور «طليعية» منافسة تعكس طبيعة «السياسيات البيروقراطية» السائدة والقائمة على توازن المنظمات وتصارعها و«الشلل» في إطار جهاز الدولة العام(٥١). من هنا مثلاً ظهر تنظيم «الدعاة» بقيادة كمال رفعت، بهدف اختيار وإعداد جماعة اشتراكية تنشط «على أساس من مبادىء الميثاق» في جميع القطاعات الشعبية والمحلية وبخاصة بين العمال والفلاحين. وتولى محمد نصير الذي كان ضابطاً في الشرطة الحربية ـ مسؤولية هذا التنظيم ضمن أمانة الدعوة والفكر في الاتحاد الاشتراكي العربي، وبالتعاون مع «المعهد الاشتراكي»(٥٢). وسرعان ما تصارع كمال رفعت وعلي صبري حول سلطة ترشيح أمناء الدعوة في المحافظات واختيارهم، وإن استمر كمال رفعت مشرفاً على إصدار نشرة «الاشتراكي» برئاسة تحرير سامي داود. ومن ناحية أخرى فإن علي صبري ـ الذي أصبح أميناً عاماً للإتحاد الاشتراكي، وادخل نظاماً للتفرغ يسمح بدفع «مرتبات» لكادر الإتحاد ـ ظل موضع منافسة وتحفز من جانب عبد الحكيم عامر والمؤسسة العسكرية من جانب، وأنور السادات ومجلس الأمة من جانب آخر. وهنا اتجه عبد الحكيم عامر إلى محاولة التسلل إلى الاتحاد الاشتراكي، وتعاون في ذلك مع كمال رفعت، حتى تمكن من إدماج «الهيئة العليا لتصفية الاقطاع» التي كان مسؤولاً عنها، ضمن جهاز الإتحاد الاشتراكي العربي. أما تنظيم «الدعاة» فقد ركز اهتمامه على الجوانب الثقافية والفنون في العاصمة وعلى تجنيد الدعاة في المحافظات. وزاد التعاون بين الدعاة والجيش فطلبت القوات المسلحة إقامة «ليالي سياسية» فيها على غرار الليالي التي نظمها الدعاة في مقر الاتحاد الاشتراكي الرئيسي وأثار ذلك ارتياب علي صبري وأجهزة الأمن فلاحقوا حركة «الدعاة» واضطروها إلى حل نفسها في عام ١٩٦٦.

وهكذا يتضح أن الطابع الشخصي والبيروقراطي للنظام جعل عمليات القيادة الايديولوجية والنشاط السياسي تظهر في صورة المناورات والتحالفات المضادة التي تتم من وراء الستار، دون أن تستند إلى أية معايير فكرية واضحة ودون دراية من القطاعات الشعبية التي تتصارع هذه المجموعات كافة على قيادتها. ويعد هذا من أهم معالم النظم «الباتريمونيالية» (Patrimonial) التي تجمع بين الاعتبارات الشخصية والاعتبارات البيروقراطية(٥٣). فالنظام الباتريمونيالي يتميز بتنوع المنظمات وتعقدها وتنافسها،

---

(٥١) وصف ريموند بايكر الوضع السائد وقتها بأنه كان يمثل نوعاً من «الاقطاعية البيروقراطية»، حيث تصارع المنظمات والمجموعات المختلفة من حول الزعيم. انظر:
Raymond William Baker, *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), chap. 3.

(٥٢) سليم، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو، ص ١١٣ وما بعدها.

(٥٣) حاول انور السادات الايحاء بأن تعدد التحالفات الشخصية ـ البيروقراطية، وتصاريح مراكز القوى كان =

وبظاهرة «الشِّلَل»، ولكن المرجع النهائي يظل دائماً الولاء للقيادة الشخصية العليا أو الحصول على رضائها. وهكذا يتبارى الجميع في إظهار أن مجموعتهم وحدها هي التي خدمت الثورة وهي التي فهمت الميثاق وهي التي كشفت المؤامرات، في حين أن المجموعات الأخرى مشكوك في ولائها أو في نواياها أو في كفاءتها(٥٤).

في مثل هذه الظروف وقعت هزيمة حزيران /يونيو ١٩٦٧، ولكن الجماهير رفضت ترجمة الهزيمة العسكرية إلى هزيمة سياسية، فخرجت في تظاهراتها الهائلة في ٩

= يرجع في جانب منه إلى طبيعة جمال عبد الناصر المتوترة والمتشككة، التي أدت به إلى السماح بتعدد هذه التحالفات والمراكز لكي تراقب بعضها البعض وتقدم له التقارير عن بعضها البعض. انظر: أنور السادات، وصيتي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٢)، ص ١٨٧ - ١٩٠.

وقد يكون في هذا جانب من الصحة ولكن الأهم منه أن هذا اسلوب مميز معروف للنظم «الباتريمونيالية»، يوفر للقائد «قدرة تكتيكية» ضخمة، إذ يسمح له بنوع من الاستقلالية إزاء القوى المتصارعة، كما يسمح له بسرعة التحول عن سياساته السابقة عن طريق تقريب إحدى الجماعات منه وإبعاد الجماعات الأخرى في أوقات متباينة حسب ما تملي الظروف أو المصالح. في هذا الخصوص، قابل:

Shahrough Akhani: «Egypt: Diffused Elite in a Bureaucratic Society,» in: I. William Zartman, ed., *Political Elites in Arab North Africa* (New York: Longman, 1982), pp. 248-250, and «Egypt: Neo-Patrimonial Elite,» in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East* (Cambridge, Mass.: Schenkman; New York: Wiley, Halstred Press, 1975), pp. 69-114.

على أنه مع تسليمنا بأهمية العوامل غير المؤسسية في تشكيل الثقافة السياسية المصرية (من علاقات اسرية و«شللية» وغيرها)، فلسنا من المؤيدين للمدخل الذي يسعى إلى تفسير معظم التطورات السياسية في مصر، وبخاصة في الحقبة الناصرية، على أساس من الاعتبارات «التآمرية» وصراع الأشخاص والأسر و«الشلل» و«الدفعات»... الخ. على سبيل المثال، انظر:

Panayiotis J. Vatikiotis, «Egypt's Politics of Conspiracy,» *Survey*, vol. 18, no. 2 (Spring 1972), pp. 83-99; Clement Henry Moore, «Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt,» *Comparative Politics*, vol. 6, no. 2 (January 1974); Robert Springborg, «The Ties that Bind: Political Association and Policy Making in Egypt,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Stanford University, 1974), pp. 29-36.

لمزيد من التحليل الذي يركز على شخصية عبد الناصر وتأثيره في الأحداث، انظر:

Panayiotis J. Vatikiotis, *Nasser and his Generation* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978).

(٥٤) يخلص كمال خالد، المحامي الذي دافع عن عدد من رجال عبد الناصر الذين اتهموا بالتآمر على الحكم إبان «حركة التصحيح» الساداتية في أيار/مايو ١٩٧١، والذي لا يتعاطف شخصياً مع أي منهم، يخلص إلى الملحوظة الهامة التالية:

«الحقيقة التي كشفت عنها هذه القضية أن معظم المتهمين كانوا من عشاق السلطة وهواة المناصب، فلم يثبت في حقهم أي انحراف في ذممهم المالية... وإنما تبين انهم كانوا قانعين بالتربع في مناصب عليا براقة... وثبت أيضاً انهم ـ وهم يتبوأون هذه المناصب ـ كانوا مسيرين لا مخيرين، فالأمر والنهي، والكلمة الأولى والأخيرة، والسلطان والنفوذ كله للحاكم الفرد المطلق: «رئيس الجمهورية»...

وثبت كذلك أن «الثقة» كانت منعدمة تماماً، سواء بين الحاكم الفرد وبين رجاله ووزرائه ومعاونيه، أو بين كل من هؤلاء والآخر، فلم يفلت واحد منهم من أجهزة الرقابة والتصنت والمراقبة». انظر: كمال خالد، رجال عبد الناصر والسادات (القاهرة: دار العدالة، ١٩٨٦)، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

و١٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وكان مؤدى هذه التظاهرات وحاصلها السياسي إعطاء عبد الناصر تفويضاً كاملاً بإعادة البناء، وتمكينه من التخلص من عبد الحكيم عامر والقضاء على الدور «السياسي» للقوات المسلحة. وظهرت في هذه اللحظة إمكانية تفرغ عبد الناصر للعمل السياسي، مع تفويض غيره في أعمال إعادة بناء القوات المسلحة وصيانة الكيان الإقتصادي. على أن عبد الناصر ـ لأسباب مختلفة، بعضها شخصي والآخر وطني وقومي ـ لم يَقُم بمثل هذه الخطوة، وركز جهوده من جديد على عملية إعادة بناء الدولة (بما في ذلك الجيش)، تاركاً مهمة الاتحاد الاشتراكي مرة أخرى لعلي صبري ومجموعته ذات التوجه «البيروقراطي»، إلى حين وفاة عبد الناصر سنة ١٩٧٠. ثم عزل السادات لعلي صبري سنة ١٩٧١، وحل التنظيم الطليعي ضمن «حركة التصحيح» في أيار/ مايو ١٩٧١ (٥٥).

وهكذا، يمكن أن نخلص دون كثير شك، إلى أن عملية البناء السياسي (بأبعادها الايديولوجية والقيادية والجماهيرية) كانت أضعف الحلقات في بنية الدولة الناصرية، إذ ظل عبد الناصر خلال معظم عهده معتمداً على الكاريزمية من ناحية والبيروقراطية من ناحية أخرى، وإن كان الجناح العسكري لبيروقراطية الدولة قد مثل في كثير من الأحيان تحدياً لشمول السلطة الناصرية. وقد تمكن عبد الناصر في عام ١٩٦٧ من التخلص من القيد الذي فرضه عليه الجناح العسكري، ولكنه لم يتمكن حتى نهاية حكمه من تحويل كاريزميته إلى مؤسسات وتقاليد سياسية (أي ما يعرف بـ The Routinization of Charisma) بتعبير ماكس فيبر)، لها تفصيل أيديولوجي وتجذّر اجتماعي ووجود تنظيمي يسمح لها بموازنة التأثير السياسي المفرط للجهاز البيروقراطي (٥٦).

ومؤدى ذلك في نظرنا، أن الدولة الناصرية كانت تتميز بخواء أيديولوجي وسياسي لم تتمكن من تجاوزه. صحيح أن الدولة الناصرية كانت قد استعانت بجهود عدد من القيادات التي تربت في مدرسة الحزب الوطني و«مصر الفتاة»، وصحيح أن الدولة

---

(٥٥) في رأي أنور السادات، أن مراكز القوى في الستينات تمثلت في المجموعات التالية: عبد الحكيم عامر الذي «أراد أن يثبت نفسه في البلد، وليس في القوات المسلحة فقط»؛ علي صبري الذي «شكل مركز قوة مضاد لعبد الحكيم عامر، وهي تنظيمات الشباب»، وسامي شرف مع شعراوي جمعة الذي اعتقد عبد الناصر أنهما يمثلان مجموعة مستقلة ولكن اتضح للسادات فيما بعد انهما «كانا يعملان مع علي صبري، كقوة واحدة»، وحسنين هيكل الذي «أراد أن يجمع في «الأهرام» كل الاتجاهات: يمين، وسط، يسار، لكي تسانده» في علاقته الخاصة المباشرة بعبد الناصر.

انظر مجموعة أحاديث انور السادات، في: موسى صبري، السادات: الحقيقة والاسطورة (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٥)، ص ٢٤٤ ـ ٢٥٠.

(٥٦) أنظر في هذا الصدد:
Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics*, chap. 10.

الناصرية قد استوعبت قبل انتصاف الستينات، وعلى نطاق واسع، الجانب الأكبر من القيادات الماركسية السابقة، إلا أن تبني الدولة الناصرية لنسبة كبرى من القيادات اليسارية في الستينات، بعد الإفراج عن معظم المعتقلين اليساريين، وتوظيفهم في أجهزة الدولة الثقافية والاقتصادية، لم يكن يعني تبني الدولة للمنظور اليساري في جانبه الأيديولوجي والطبقي والسياسي، بقدر ما كان يعني القضاء على السمة الايديولوجية والطبقية والسياسية لليسار، واستخدام أعضائه، كأفراد، لخدمة الدولة الناصرية بإضفاء طابع نظري ذي مسحة اشتراكية على النظام [٥٧]. وكما يقول فؤاد زكريا، لم يتحول عبد الناصر تجاه اليسار بقدر ما حوّل اليسار تجاهه. فقد استفادت الدولة الناصرية من عنصر «التنظير» الذي كانت تفتقر إليه، وفي مقابل ذلك اعتصرت اليسار عصراً على طريقة «القتل بالاحضان»، الأمر الذي كان من شأنه فقدان اليسار لتكامله الفكري ولقواعده الجماهيرية [٥٨].

ويمكن القول، فضلاً على ذلك، إن الدولة الناصرية لم تفشل في إفراز النمط الإيديولوجي السياسي الخاص بها فحسب، أو في تبني النمط الايديولوجي السياسي اليساري المعتمد، بل أخفقت كذلك في التعامل مع البديل الايديولوجي السياسي الذي عبرت عنه حركة الأخوان المسلمين، وهو البديل الذي وجه أقسى الضربات إلى الدولة المصرية بشكلها المعروف، وبخاصة في فترة السبعينات والثمانينات.

ثامناً: الدولة الناصرية و«البديل الاسلامي»

إن المواجهة التي تمّت بين الدولة الناصرية والاخوان المسلمين تتجاوز في أهميتها مجرد الحديث حول موضوع الغاء الأحزاب السياسية بعد الثورة. فالاخوان المسلمون أضحوا في الأربعينات، وبعد تعثر «الوفد» و«تبرجزه»، أكبر حركة سياسية شعبية في البلاد، كما أن الاخوان كانت لهم صلات متعددة بالضباط الأحرار، سمحت لهم بالبقاء في السنوات الأولى للثورة في ظل إخراج إجرائي مقتضاه أنهم كانوا «حركة»

---

(٥٧) يرى محمد سيد أحمد أن الدولة الناصرية قد ميزت القطاع العسكري باعتباره «اكثر قطاعات المجتمع ديناميكية وقدرة على تأمين الثورة». ولكن هذه الشرعية المستأثرة بالسلطة والمستمتعة بالامتيازات الاجتماعية كان «لا بد لها في النهاية من نظرية ـ اشتراكية في الأغلب ـ تبرر بها أحقيتها في امتيازات خاصة».

وهنا كان الدور المرسوم لليسار الماركسي. ويذكر سيد أحمد أن عبد الناصر في لقاء له مع عدد من اليساريين قد قال لهم: «انني صرحت لكم بحرية التبشير بالاشتراكية دون قيود.. تماماً كما كان القديس بطرس يبشر للمسيحية. ولكن أن تصلوا إلى مواقع المسؤولية بأصوات الجماهير فهذا ما لن أوافق عليه!». انظر: محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبي في مصر (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٦ و ١٩٨ ـ ٢٠٥.

(٥٨) فؤاد زكريا [وآخرون]، عبد الناصر واليسار المصري (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ١٩٧٧)، ص ٣٥ ـ ٤٣.

أو «جماعة» وبذلك فهم لا يخضعون لقانون إلغاء «الأحزاب». ويبدو أن الأمل كان منعقداً بين قطاع كبير من الاخوان أن الضباط الأحرار سوف يسمحون لهم بالمشاركة المباشرة في الحكم بعد الثورة [٥٩]. وكان إحباط هذا الأمل داعياً إلى تدهور العلاقات وإلى المواجهة الدموية بين الفريقين، وظروف الاعتقال المتكرر والحبس الطويل والتعذيب الشديد، التي أفرزت ضمن ما أفرزت الفكر القطبي الذي أثر في معظم فصائل حركة الإسلام السياسي الراديكالية، التي أخذت على عاتقها مهمة تحدي بل ضعضعة الدولة المصرية في صورتها المعاصرة، التي ساهم عبد الناصر في إرساء الكثير من معالمها.

كان للاخوان المسلمين رجالهم في معظم الخلايا السياسية التي كانت تعمل في إطار من السرية داخل الجيش في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، أمثال محمود لبيب وعبد المنعم عبد الرؤوف وأبو المكارم عبد الحي ومعروف الحضري، كما انتمى أنور السادات فترة من الزمن إلى الاخوان، بل يقال إن عبد الناصر نفسه قد انضم إليهم لبعض الوقت، وإنه طلب مرتين من حسن العشماوي وصالح أبو رفيق إخفاء أسلحة الضباط الأحرار ومستنداتهم بمعرفة جماعة الاخوان. وقد دفع ذلك بعمر التلمساني إلى القول بأن حسن البنا هوالذي أنشأ تنظيم الضباط الأحرار وأن الأخوان كان لهم دور بارز في قيادة التنظيم، حتى نجح في الاستيلاء على السلطة في تموز/يوليو ١٩٥٢ [٦٠].

ومعروف أن الأخوان قد اصدروا بياناً تأييدياً عقب نجاح حركة الضباط الأحرار،

---

(٥٩) يقول الكاتب الاخواني محمود عبد الحليم أن «الاخوان كانوا من وراء الثورة قبل قيامها، وبعد قيامها، حتى لقد بلغ حرص المرشد على نجاح الثورة حداً لا يكاد يصدقه عقل». وهو يصف موقف الاخوان من الضباط الأحرار بعد نجاح الثورة بأنه «نصح ممزوج بتأييد... ودعم في أحرج المواقف». كذلك يقول أنه «كان المفروض والمعتقد... أن قيام الثورة ما هو إلا دعم للإخوان المسلمين وتقوية وإمداد جديد...». ولكن... لم يكن أحد يعلم أن هؤلاء الذين ظهروا على المسرح كانوا يكنون في قرارة نفوسهم غدراً بالدعوة التي تربوا في أحضانها، وقامت حركتهم في كنفها وحمايتها، وسرعان ما وضح الخلاف أو افتعل الخلاف بين هؤلاء وبين قيادة دعوتهم»، وتهدمت «صروح الآمال التي كان المرشد العام بناها على هذه الثورة».

ويبرر الكاتب هذا الشقاق بأن جمال عبد الناصر كانت له «آمال وأحلام وارتباطات» أخرى لم يصرح بها، ولكنه استخدم الاخوان لتحقيق أغراضه ثم تخلص منهم بمجرد انتهاء المهمة التي كان يريد الاخوان لها، وهي الأخذ بمقاليد الحكم. أنظر: محمود عبد الحليم، **الاخوان المسلمون: احداث صنعت التاريخ** (الاسكندرية: دار الدعوة، ١٩٨٥)، ج ٣، ص ١١٥ - ١٤٠.

(٦٠) طارق المهدوي، **الأخوان المسلمون على مذبح المناورة** (بيروت: دار آزال، ١٩٨٦)، ص ١١٠؛ رفعت سيد أحمد، «إشكالية الصراع بين الدين والدولة في النموذج الناصري،» **اليقظة العربية**، السنة ١، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٥)، ص ٣١ - ٣٤، ومحمد مورو، «فتح ملف حادث المنشية،» **المختار الاسلامي**، السنة ٧، العدد ٣٧ (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٥٥ - ٥٩.

وتولى عدد منهم بعض المناصب في حكومة الثورة، كما أفرج النظام الجديد عن جميع مسجوني الأخوان ومعتقليهم في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٢، خلافاً لموقفه من جميع القوى السياسية والشعبية والنقابية الأخرى. ويبدو أن بعض قادة الأخوان قد تصوروا أنه من خلال تعاونهم مع النظام الجديد وبعد قيام حكومة الثورة بتصفية القوى السياسية اليسارية والعلمانية والديمقراطية، سوف تكون الفرصة سانحة أمامهم لزيادة تأثيرهم في الحكم، وبالتالي لاحتمال النجاح في الاستيلاء عليه كلية. وربما كان للضباط الأحرار الهدف نفسه، وهو الاستفادة من شعبية الأخوان وتأييدهم ريثما يتم للنظام الجديد تدعيم أركانه. وبدأ أول الاشتباكات بين الفريقين بمناسبة تدخل حكومة الثورة في مؤتمر عقده الأخوان في جامعة القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، فما كان من الأخوان إلا أن شاركوا في التظاهرات الجماهيرية التي أجبرت السلطة العسكرية وقيادتها الناصرية على إعادة محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية بعد ذلك بأسابيع. وإزاء انتباه عبد الناصر إلى قدرة الأخوان على تحريك الجماهير قام بعقد «صفقة» مع حسن الهضيبي يمارس الاخوان المسلمون بمقتضاها نشاطهم، ويحصلون على دعم الحكومة، في مقابل التزام الجماعة بتأييد الجناح الناصري في مواجهة الجناح النجيبي، وهو ما تم بالفعل في آذار/مارس ١٩٥٤ وأدى إلى تثبيت عبد الناصر في الحكم. على أنه قد أعقب ذلك قيام الأخوان المسلمين بمناوشة مجلس قيادة الثورة بهدف عرض العضلات، والحصول على مكاسب لجماعتهم في إطار النظام الجديد ودون إدخال تعديلات على طبيعة حركتهم وقيادتها.

في هذه اللحظة، على ما يبدو، تنبه كل من الطرفين إلى أن الآخر إنما يسعى إلى السلطة بأكملها لنفسه، مستخدماً الآخر بأسلوب «تكتيكي» لتحقيق أغراضه النهائية. وهنا كانت بداية الشقة الدموية بين عبد الناصر والأخوان، على أثر محاولة اطلاق الرصاص على عبد الناصر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٤ بهدف قتله، في أثناء إلقائه خطاباً في الاسكندرية بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء. وستظل حقيقة هذا الحادث خلافية، بل متعسرة الإثبات لمدة طويلة في نظرنا، ولكن المهم في هذا المقام أن الأدبيات الاخوانية كلها تصر على أن حادث محاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية بالاسكندرية كان مدبراً للايقاع بالحركة والقبض على أعضائها والتنكيل بهم. إن هذا التصور، بوجود خيانة من جانب النظام الجديد للفتك بالأخوان عن طريق المناورة، يُمثّل جانباً أساسياً في تشكيل الموقف الفكري بل النفسي للأخوان إزاء التجربة الناصرية والدولة الناصرية. فقد تلا هذا الحادث حملة من الاعتقالات الواسعة لعشرات الآلاف من الأخوان، الذين تعرضوا للتعذيب في السجون وللسخرية في «محكمة الشعب» المشكلة عسكرياً، حتى قضت المحكمة بإعدام خمسين من الأخوان وبسجن

المئات، في حين بقي آلاف آخرون في المعتقلات دون أحكام.

رغم التنكيل الذي تعرض له الأخوان في السجون خلال الخمسينات تجمعت بعض بقايا قياداتهم وشكلت بعض مجموعات الدراسة لتحليل طبيعة الدولة الناصرية والبحث في أساليب مواجهتها، «وكانت أفكارنا في ذلك الوقت هي مزيج من حسن البنا وسيد قطب والمودودي ومالك بن بني»(٦١). وفي سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ بدأ التنظيم نشاطه من جديد بلجنة خماسية تقود العمل، واجتمعوا في بيت زينب الغزالي وتناقشوا في فساد الحكومة وشر رئيسها. واستقر رأي اللجنة الخماسية على تفويض عبد الفتاح اسماعيل لاختيار رجل له ما يؤهله ليكون رئيساً للتنظيم، فاختار سيد قطب، ومنذ هذا التاريخ «صارت كتاباته تأخذ طريقها إلى التنظيم تهريباً من السجن... حتى صارت بعد ذلك الطابع الأساسي لفكر الاخوان المسلمين»(٦٢).

من ناحية أخرى دأب عبد الفتاح اسماعيل على السفر إلى خارج مصر للالتقاء بكثير من الأخوان الهاربين، الذين أكدوا على «ضرورة المال والسلاح، ليتمكنوا يوماً ما من الدفاع عن أنفسهم». ويرى أحد الاخوان أنه «كان من الطبيعي أن تتواجد بعض قطع السلاح في حيازة بعض الأفراد، وعلى وجه التحديد من أولئك الذين يسكنون الأماكن البعيدة عن القاهرة، والذين يعملون في بعض المهن الخاصة مثل التجارة والزراعة» ومن ناحية أخرى ظهرت جماعة من الاخوان القدامى وقالت: «نخرج في سبيل الله مثل ما تفعل جماعة التبليغ في الهند»، ولكنها لم تحظ بتأييد كبير(٦٣). وفي عام ١٩٦٤ أُفرج عن سيد قطب (لأسباب صحية) بوساطة من الرئيس العراقي عبدالسلام عارف. وربما كان وجوده خارج السجن مصيدة قادت إلى التعرف إلى بعض القيادات الاخوانية، فبدأت الاعتقالات الفردية من جديد وتزايدت أعدادها. وفي اجتماعات الأخوان ترددت الأحاديث مجدداً عن إمكانية اغتيال القيادات السياسية للدولة الناصرية، وعن أهمية التدريب على السلاح. وفي آب/أغسطس ١٩٦٥ تم القبض على معظم أعضاء تنظيم الأخوان الجديد بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم. وفي ظل، أو خلال هذه المحنة الثانية للاخوان في ظل النظام الناصري أصبح الفكر «القطبي» هو التيار السائد بلا جدال، وقد ضاعف من تأثيره النفسي أن صاحبه مات شهيداً على يدي النظام. هذا الفكر «القطبي» الذي ساد هو مجموعة أفكار سيد قطب التي تحولت بتأثير السجن والوحدة والمرارة إلى نغمة جديدة

---

(٦١) أحمد رائف، البوابة السوداء: صفحات من تاريخ الاخوان المسلمين (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٣٥.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٤ - ٢٤٧.

تخالف نغمة كتابات سيد قطب السابقة في المجال الأدبي والاجتماعي. ففي السجن يصبح التجريد والتبسيط ممكناً، وفي حالة من الضيق بكل المجتمعات القائمة يتلقف سيد قطب عناصر من الفكر الاسلامي الهندي الباكستاني لأبي الأعلى المودودي وأبي الحسن الندوي (وهو فكر انبثق عن نفسية الإحساس بالحصار حول المسلمين أو بإخفاق «دولة المسلمين» في باكستان لأنها لم تكن «دولة اسلامية»). ثم يعيد قطب صياغة هذه الأفكار بشكل أكثر اختزالاً وأكثر حركية، وبصورة تعبر عن رد فعل لمشاعر الاحباط والغضب التي أصبح سيد قطب يكنها للثورة. فيجب ألّا ننسى هنا أن سيد قطب قد تعرف إلى جمال عبد الناصر قبل الثورة، وعلق الآمال على حركته، بل تعاون قطب تعاوناً مباشراً مع الثورة في بدايتها، وكان له مكتب في مجلس قيادة الثورة يقيم فيه بصفة شبه دائمة، حيث أوكلت إليه هو وسعيد العريان مهمة تغيير مناهج التعليم في ظل العهد الجديد، كما عرف كمال الدين حسين (وهو من الضباط الأحرار ذوي الميول الاخوانية) الذي رشحه لتولي منصب وزير التربية والتعليم، والذي وزع مؤلفاته وأناشيده الوطنية على المدارس لكي تدرَّس للتلاميذ في دروس المطالعة. وقد بلغ تأييد قطب للثورة أنه بعث برسالة مفتوحة إلى اللواء محمد نجيب، طالبه فيها بإقامة «دكتاتورية عادلة» في البلاد عن طريق الثورة[٦٤]. لا بد إذاً والحال هذه، أن خيبة أمل سيد قطب كانت كبيرة، عندما افترق «الثوار» والأخوان، وعندما انقلب الحكم الجديد على الأخوان متهماً إياهم بالغدر، وملاحقاً أعضاء الحركة بالاعتقال والسجن والتعذيب، بل بالقتل داخل السجون (وبخاصة فيما سمي «مذبحة الأخوان» داخل «ليمان طرة» سنة ١٩٥٧). تبلور الصدام بين الثورة والاخوان في هذه الفترة، ليس كصدام ديني، على خلاف في التفسير أو في أسلوب نشر الدعوة، بل كصدام سياسي، وانعكاس للصراع على السلطة بين الضباط الأحرار من ناحية والجهازين العام والخاص للاخوان من ناحية أخرى. وكانت هزيمة الاخوان، بعد أن اقتربوا كثيراً من احتمال المشاركة في الحكم، ذات وقع بالغ على نفوسهم، وبخاصة من اقترب منهم من الضباط الأحرار، من مثل سيد قطب.

وفي أسر المعتقل تتزايد مرارة سيد قطب ويتزايد حقده على الدولة الناصرية، فلا يرى فيها إلا تجسيداً لكل مايكره: فهي في آن معاً تمثل «نظاماً أمريكياً» (رغم «مناورات التمويه» على هويته)، وإن كان يطبق أيديولوجية «هي في الأصل إشتراكية كارل ماركس»، ويقيم معسكرات للشباب يغلب عليها «التوجيه الشيوعي، والاتجاه الانحلالي الخلقي»[٦٥]. ومن الناحية الايديولوجية العامة، أدى ما عاناه قطب ورفاقه في المعتقل إلى عملية

---

(٦٤) عادل حمودة، سيد قطب: من القرية إلى المشنقة ـ تحقيق وثائقي (القاهرة: دار سيناء للنشر، ١٩٨٧)، ص ١٠٧ ـ ١١٥.

(٦٥) انظر من نص التحقيقات مع سيد قطب، في: المصدر نفسه، ص ١٧٢.

مراجعة شاملة للفكر الذي تتبناه الجماعة: «كانت النواة حاضرة، وتصاعدت خميرتها، وكانت في شطر كبير منها حقداً على الدولة وعلى النظام»[٦٦].

وهكذا تناقل الشباب الإسلامي مفاهيم «الجاهلية المعاصرة» و«الحاكمية لله» وغيرها من المفاهيم القائمة على رفض الدولة القائمة وضرورة مواجهتها، وأخذ قادة الجماعة السجناء «ينسجون في ضوء عزلتهم وآلامهم وذكرى شهدائهم مشروعاً بديلاً للناصرية»، بل إنه، كما يشرح حافظ دياب، مشروع مضاد يعبر عن نضج التناقض الاخواني مع الناصرية، واكتمال البنية الايديولوجية للخطاب القطبي كخطاب مضاد للمشروع الناصري: إذ في حين فرضت تاريخية المشروع الناصري إعادة تنظيم السلطة، أي بناء الدولة، قام الخطاب القطبي المضاد على عصبية الإنتماء للمشروع الإلهي وتحدى الحكم البشري الساعي إلى إعادة إنتاج النظام العالمي. إن ايديولوجية الخطاب القطبي هي سياسية بالأساس، تتصل بمجالات الفكر والحركة على صعيد الدولة والمجتمع وتوجه صوبهما، على نحو يولد لدى الفرد توتراً شديداً تجاه الواقع، لا يجعل من الفرد عامل تأثير في تغيير الواقع وإعادة بنائه، بقدر ما يخلق لديه شحنات من الحلم الرافض، القائم على القطع الجذري مع الواقع الموضوعي، والتمسك بعدم الدخول معه في علاقة جدلية، والتأكيد على عدم الانشغال باعداد البدائل المجتمعية، لأن المطلوب هو إلغاء الواقع الراهن، وعندئذ فقط تسنح الفرصة لظهور البدائل، والحلول الموائمة، ولا يكون الغاء الواقع الاجتماعي الراهن إلا بمواجهة الدولة ومحاربتها[٦٧].

لقد تلازم بناء الدولة الناصرية وتحوير الخطاب القطبي زمنياً، فهل هما مرتبطان سببياً وطردياً أيضاً؟ هذا سؤال معقد، إذ يكون من الافتراء القول بأن الدولة الناصرية هي وحدها المسؤولة عن تفريخ تيار «الاسلام السياسي»، فقد نشأ الأخوان المسلمون قبل ثورة عام ١٩٥٢، كما أن الانتعاش الحركي للإسلام السياسي قد حدث في ظل سياسة الانفتاح الساداتية. ولكن يمكننا مع ذلك اقتراح عدة مقولات: فمن ناحية يعبر ظهور التيار القطبي عن إخفاق الدولة الناصرية في التعامل بالقوة المتاحة لجهاز الدولة مع التنظيمات الايديولوجية السياسية؛ ومن ناحية أخرى يعبر ظهور التيار القطبي عن وجود خواء ايديولوجي وسياسي في الدولة الناصرية، وبخاصة بين الأجيال الشابة، بمعنى أن الطرح القطبي إنما يمثل محاولة لتقديم رد ايديولوجي على المشروع الناصري الذي شدّد على بناء الدولة دون أن يصبغها بطابع فكري وسياسي مميز. ولكن هذا التيار القطبي

(٦٦) محمد حافظ دياب، سيد قطب: الخطاب والأيديولوجيا (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨)، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٨.

هو بدوره مرآة للمشروع الناصري، لأنه مثل هذا الأخير يدور حول الدولة واعتبار «الحكم» مدخلاً أساسياً لتغيير المجتمع. إلا أن التيار القطبي لا يستمد شرعيته الفكرية من مفهوم «انجازات الثورة»، على الطريقة الناصرية، وإنما يستمد هذه الشرعية من قيمة عليا مبهمة ومجردة ومبسطة يضفي عليها طابع التقديس في مواجهة كل محاولة بشرية للإبداع والتقدم. وأخيراً، فإن التيار القطبي قد اكتسب مقدرة أكبر على التأثير عندما «انهزمت» الدولة الناصرية التي ناصبها العداء، في حرب عام ١٩٦٧.

لقد تضخمت الدولة المصرية في الحقبة الناصرية، وتوسعت على حساب «المجتمع المدني»، فهل يمكن أن ننظر إلى الحركة الإسلامية (رغم خياليتها، وعنفها، وكل ما يمكن أن يؤخذ عليها) على أنها الضربة التي يرد بها المجتمع المدني على افتئات الدولة على مجاله الحيوي؟

خاتمة

أياً كان الرد على هذا السؤال، فلا شك في أنه لا يمكن الاختلاف كثيراً ـ في ختام هذا الفصل ـ على أن ثورة عام ١٩٥٢ في ظل قيادتها الناصرية، قد حققت انجازات بالغة الأهمية في مجال تدعيم استقلال الدولة الخارجي، وبناء قاعدتها الاقتصادية التصنيعية، وتوحيد نظامها القانوني والإداري، بصورة أدت إلى تحقيق مستوى مرتفع من التحديث والتماسك لجهاز الدولة، والتنسيق والتوجيه لحركتها الإقتصادية. أما في مجال المشاركة السياسية، أي في مجال تنمية حلقات الوصل المؤسسية والوظيفية بين الدولة والمجتمع، فقد كان الانجاز أضعف كثيراً، وظلت عملية صنع السياسة قائمة في معظمها على أسلوب «السياسيات البيروقراطية»، أي تنافس المنظمات و«الشلل» على رضاء القائد وعلى الاختصاصات والميزانيات والبرامج (٦٨). وقد استطاعت المؤسسة العسكرية بقيادة عبد الحكيم عامر أن تحظى لنفسها بنصيب كبير من التأثير (بل ومن الموارد) في هذه العملية، وذلك عجز النظام عن تطوير شرعية شعبية منظمة تحل مكان الشرعية ذات الطابع «العسكري» والمرتبطة بحركة الضباط الأحرار. وهنا نجد أن النظام رفض السماح بعودة نظام تعددي حزبي مطوّر (على الطريقة الليبرالية)، ولكنه قد فشل كذلك في خلق حزب حقيقي (جماهيري أو طليعي) خاص به، فوجدنا أن محاولات النظام في هذا المجال قد تميزت كذلك بطابع بيروقراطي سري شخصي، وخضعت للمنطق نفسه القائم على الصراعات على مستوى القمة، ومحاولة إحداث توازنات

---

(٦٨) Raymond Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian Modernizing State* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985), pp. 16-17.

تكتيكية موقتة بين المنظمات و«الشِلل»، بصورة كان من شأنها التشويش على جانب كبير من القضايا الايديولوجية والطبقية الكامنة وراء هذه الأبنية الإدارية، وهذه التحالفات الشخصية والتجمعات «الشللية»[69].

ولم تكن محصلة كل ذلك مجرد إخفاق في تطوير الجانب «السياسي» للدولة الناصرية في تميزه عن الجانب الإداري والاقتصادي، وإنما كان قصور المشاركة الشعبية في بناء مشروع الدولة العصرية وتصنيعها وتنميتها من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر التجربة «الإشتراكية»، أو حتى محاولة بناء رأسمالية دولة وطنية مستقلة في البلاد، الأمر الذي اتضح بصفة خاصة منذ منتصف السبعينات وتبنى سياسة الانفتاح كـ «سياسة كبرى» للمجتمع ـ وهذا هو موضوع الفصل التالي من هذا الكتاب.

---

(٦٩) يمكن النظر إلى ثورة ١٩٥٢ على أنها كانت تمثل رأس حربة للقوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها السياسات الاقتصادية والتعليمية للحقبة السابقة لعام ١٩٥٢، والتي استبعدها النظام الاقتصادي والسياسي السابق من المشاركة السياسية، بل ولم يتمكن من استيعابها ودمجها في مؤسساته، بسبب الطبيعة الاحتكارية للاقتصاد وللسلطة في حقبة ما قبل الثورة. أنظر:

Mahmoud Hussein, *Class Conflict in Egypt*, 1945-1970 (New York: Monthly Review Press, 1973), pp. 31-37.

أما الصراعات حول السلطة التي أعقبت الثورة فكانت في جانب كبير منها صراعات داخلية بين طليعة هذه القوى الاجتماعية الجديدة التي استولت على السلطة في عام ١٩٥٢ (والمتمثلة في العسكريين وإلى حد ما التكنوقراط)، كما كانت تعكس اختلافات أساسية حول تصور المدى الذي يسمح في نطاقه بالحركة الاقتصادية والسياسية للقوى الاجتماعية الجديدة التي لم يقدر لها المشاركة في عملية الاستيلاء على السلطة، وبخاصة الطبقة العاملة الصناعية.

وقد عبّر أحد الكتّاب عن ذلك فقال إن الدولة «البيرقراطية التسلطية» في الحقبة الناصرية قد جمعت بين اتجاهين متناقضين: أولهما، هو الاستبعاد السياسي للطبقات العاملة ونزع حيويتها الحركية، وثانيهما، هو الاستجابة الجزئية لبعض المطالب الشعبية، ومن بينها عدد من المطالب العمالية. انظر: محمد أحمد السعيد، «مساهمة في فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية في مصر،» قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع (آب/أغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ١٨٩ ـ ١٩٣.

الفَصْل الخَامِسْ

سِيَاسَة الإنفِتَاح : رَأسَمَالية الدَّولة التَّابعَة وَتطوُّر النِّظام الأوليغَاركيْ

نتعرض في هذا الفصل من الدراسة لموضوع التحول الذي تم في مصر خلال العقد الأخير، من نظام سياسي «بيروقراطي» يعبر عن رأسمالية دولة وطنية إلى نظام سياسي «أوليغاركي» يعبر عن رأسمالية دولة تابعة.

بدأ الطابع «البيروقراطي» للنظام في الضعف منذ بداية السبعينات، وبخاصة مع إعلان سياسة الانفتاح والاجراءات الأخرى المرتبطة بها، وهو الأمر الذي أدى ويؤدي إلى ظهور تجمعات وتحالفات جديدة، تتكون أو تتضخم خارج البيروقراطية العامة وتتطور بالنظام بأكمله نحو مزيد من الطابع الأوليغاركي.

وفي رأينا أن من أهم المداخل إلى فهم هذا التحول، النظر مرة أخرى إلى قصة النخبة التكنوقراطية في مصر. ذلك أن هذه النخبة متزعمة معظم قطاعات الطبقة الوسطى هي التي أيدت الإشتراكية في الستينات وهي التي دعمت الانفتاح في السبعينات. فكيف كان ذلك؟

من المعروف أنه في النظم السياسية ذات القطاع العام الكبير تتحدد مواقف الادارة العليا والفئات التكنوقراطية إلى حد بعيد بناء على الفرص التي يمكن أن يقدمها إليها القطاع الخاص. وعندما تصبح إمكانية تبادل القيادات بين القطاعين كبيرة، فإن هذا يخلق فئة من الناس الذين ينتمون إلى العالمين: عالم القطاع الحكومي والعام وعالم القطاع الخاص ورأس المال، بحيث يكاد يصعب عليهم أو على الناس، التفرقة بين أدوارهم في الحالتين، ومن ثم بين مصالح و«أموال» القطاع العام من ناحية ومصالح و«أموال» القطاع الخاص من ناحية أخرى.

إن وجود تداخل بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر هو أمر معروف منذ

الستينات، ولكن فترة السبعينات قد شهدت توسع هذه الظاهرة. ولعل أبرز الأمثلة هنا هو المهندس عثمان أحمد عثمان وشركة المقاولين العرب بكل ما تثيره هذه الحالة من روايات متناقضة. على أن هناك الكثير والكثير من الحالات الأخرى، ولعل ضابط الجيش السابق أو المدير أو التكنوقراطي السابق، الذي افتتح لنفسه توكيلاً تجارياً أو شركة تصدير واستيراد أو بيت خبرة واستشارات... الخ هما تعبير عن نمط مألوف للكثيرين الآن(1). وهكذا تدير النخبة البيروقراطية - التكنوقراطية ظهرها للشعارات الإشتراكية ولنظام الحكم الذي حققت تميزها الوظيفي واتصالاتها النافعة في ظله، لكي تتجه إلى الاستثمار الرأسمالي ذي الطابع المركانتيلي الواضح، مستغلة اتصالاتها وارتباطاتها التي تكونت من خلال الوظيفة العامة.

وهكذا بدلاً من أن يكون التكنوقراط هم قادة التحديث التقاني والاجتماعي فإنهم يعملون على إعادة الطابع التقليدي والرأسمالي إلى المجتمع، بل يسعون إلى التضييق من «انفتاحية» النظام (في مجالات التعليم والتعيين مثلاً) وهي الانفتاحية التي سمحت للكثير منهم في الخمسينات والستينات بالترقي الوظيفي والاقتصادي والاجتماعي الذي لم يكن ليتاح لهم عن أي طريق آخر. وهكذا نجد أن هذه النخبة التكنوقراطية المتحولة غير معنية كثيراً بمجالات التطوير الديمقراطي وتوسيع مجالات الحرية، بقدر اهتمامها بتعظيم الربح والترقي الاجتماعي السريع في ظل مجموعة القيم التقليدية التي تبناها القطاع البرجوازي التقليدي. ولا شك في أن تزايد ثروة البلدان العربية المحافظة المصدرة للنفط في السنوات الأخيرة (والعلاقات الاقتصادية والثقافية المتزايدة مع هذه البلدان) قد أضاف إلى الجو العام اتجاهاً نحو التقليدية بدلاً من التحديث، ونحو مجتمع التمايز الطبقي بدلاً من مجتمع «الكفاية والعدل». وهكذا سمعنا وقرأنا كثيراً عن الآراء المنادية بضرورة الحد من نشاط القطاع العام وتشجيع الإستثمار الخاص، ورفع القيود على الدخل والثروة، وإلغاء نسبة الخمسين بالمائة المخصصة للفلاحين والعمال، وتضييق نطاق التعليم وعدم التزام الدولة بالتشغيل الكامل... إلى غير ذلك من دعاوى ومطالب توضح أن النخب التكنوقراطية هي أقرب بمصالحها وعواطفها من الرأسمالية منها إلى الطبقات العاملة والقوى الشعبية.

ولسوف يعتمد جانب كبير من التطور السياسي في مصر في السنوات المقبلة على نوع العلاقات القانونية والسياسية و«الشخصية» التي ستتطور بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى طبيعة الصلات التي سترتبط بين هذين «العالمين»، وهو أمر تتزايد

(1) Nazih N. Ayubi, «From State Socialism to Controlled Commercialism: The Emergence of Egypt's Open Door Policy,» *Journal of Common Wealth and Comparative Politics*, vol. 20, no. 3 (1982), pp. 264-285.

أهميته مع اتباع سياسة الانفتاح الإقتصادي والحرية النسبية في تحرك القيادات بين القطاعين مع قيام قدر لا يستهان به من الإستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية. ولسوف تؤدي جميع هذه التطورات، في تصورنا، إلى مزيد من التبلور في المصالح الاقتصادية والاجتماعية وفي التكوينات الطبقية والتجمعات المصلحية.

إن مستقبل النخبة التكنوقراطية في مصر ـ شأنه شأن الكثير من الظواهر الأخرى ـ مرتهن بالاتجاهات العامة للتطور السياسي والاقتصادي في المجتمع ككل. ويمكن القول إن النخبة الرسمية كانت في بداية السبعينات تواجه معضلة ايديولوجية وطبقية. فباعتبارها قيادة القطاع العام المتمتعة بكثير من امتيازاته المباشرة وغير المباشرة، الرسمية وغير الرسمية، كان من الطبيعي أن تكون هذه القيادات في صف النظام، وأن تكون مؤيدة لدور الحكومة النشط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لأن هذا الدور هو الذي أتاح لأفرادها فرصة الترقي الاجتماعي والمالي. ومع ذلك كانت هذه النخبة تخشى تطوير القطاع العام بصورة راديكالية تقربه من الطابع الاشتراكي أو تخلصه من عيوبه، لأن كثيراً من هذه العيوب (والثغرات والفجوات) هي التي كانت تسمح لهم بتعظيم استفادتهم المشروعة أو غير المشروعة من وظائفهم العامة، أو على الأقل هي التي كانت تسمح بعدم وضعهم في موقف المساءلة الجادة حول انجازاتهم وانتاجيتهم وكفاءتهم.

وهكذا كانت النخبة في مفترق الطرق: فالإتجاه السائد بين القيادات الإدارية والتكنوقراطية كان في صف المحافظة على القطاع العام الذي يسمح لها بفرص للترقي لم تكن لتتاح لها في ظل النظام الرأسمالي. ثم كانت هناك قلة من المديرين والتكنوقراط أعلنت بوضوح عدم تعاطفها مع القطاع العام. ثم كانت هناك أخيراً جماعة وسطى أرادت أفضل ما في العالمين: فهي ترغب في الاستمرار في وظائفها في القطاع العام، ولكنها تنظر إلى هذه الوظائف كجسر نحو الوصول إلى القطاع الخاص. وعن طريق استغلال المال المتراكم من خلال مرتباتها وامتيازاتها (وعن طريق الفساد أحياناً) وباستخدام الاتصالات التي كونتها خلال عملها في الحكومة والقطاع العام، تتجه هذه «القيادات» إلى الالتحاق بالقطاع الرأسمالي المحلي أو الأجنبي عندما تسنح الفرصة المناسبة.

ومع ذلك، يمكن القول إن النتائج الاقتصادية والسياسية التي أسفرت عنها حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ قد رجحت كفة من دعوا إلى العودة إلى نظام يستند بصورة أساسية إلى القطاع الخاص» بل لقد سمعنا أكثر من مرة في الصحافة وغيرها عن «بيع» بعض شركات القطاع العام أو نسبة كبيرة من أسهمها. فتدفق الأموال في البلدان المجاورة المنتجة للنفط وتوقع ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في ظل سياسة الإنفتاح الاقتصادي، يبدو أنهما، إضافة إلى غيرهما من العوامل، قد قللا من تأييد عدد كبير من

القيادات الإدارية لقيام القطاع العام بدور قيادي، لاعتقادهم بأن فرصاً أفضل للتوظف والترقي ستكون متاحة لهم في البلدان العربية، بل في مصر نفسها في ظل هذه الظروف الجديدة. إن القطاع العام المصري إذاً لم يعد هو المجال الوحيد المفتوح أمام العناصر التكنوقراطية، وإنما أصبح إغراء البديل «الرأسمالي» أقوى من أن يقاوم. ولما كان التكنوقراط ينحدرون أساساً من الطبقة الوسطى (المعروف عنها طابع التأرجح في مواقفها الايديولوجية والاجتماعية) فقد تحول الموقف الغالب بينهم من تأييد «الاشتراكية» إلى تأييد قطاع عام خال من أي بعد اشتراكي (شبيه بالقطاع العام في تركيا مثلاً)، ثم إلى انتقاد عنيف للقطاع العام والمطالبة بما يكاد يصل إلى حد حله لمصلحة الرأسمالية الجديدة المحلية ـ العربية ـ العالمية.

وهكذا يبدو أن التاريخ يعيد نفسه، وأننا نمر «بدورة» جديدة أو «حركة بندول» جديدة تشبه تلك التي حدثت في أعقاب انهيار نظام محمد علي الاحتكاري التنموي. ولكن في حين تحول القادة الاداريون والعسكريون في حالة محمد علي إلى ملاك أراض، فإن ما يحدث الآن هو ظهور طبقة من رجال الأعمال من داخل النخبة البيروقراطية أو الصفوة الرسمية.

ولعل أطرف الظواهر في الفترة الراهنة هو أن النخبة البيروقراطية والتكنوقراطية (التي استفادت من الجانب الأكبر من السياسات العامة في الفترة الناصرية) قد بدأت تنضم إلى بقية عناصر الطبقة الوسطى في التمرد على الأفكار الاشتراكية والمؤسسات العامة التي أدت بهذه الفئات إلى التميز والترقي. ولا شك في أن هذه الفئات، وبخاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، إنما تقوم الآن بتحويل مصر نحو نظام اقتصادي وسياسي من نوع مختلف. ولكن كيف ولماذا حدث ذلك؟

أولاً: الدولانية والشعبوية تتعارضان

سبق أن لمّحنا إلى أن الدولة الناصرية قد سعت إلى أن تكون دولة تنمية ودولة رفاهة، دولة انتاج ودولة توزيع، في وقت معاً. ولما كان من الصعب الاستمرار في تحقيق هذين الهدفين في الوقت نفسه ولأجل طويل، اصبح التناقض الأساسي بين هذين المحورين لدور الدولة هو المميز الرئيسي للنظام المصري منذ منتصف الستينات، أي منذ انتهى تطبيق الخطة الخمسية الأولى وتعثّر تطبيق الثانية نتيجة اضمحلال الموارد المالية الأجنبية والمحلية المتاحة للدولة، وذلك على نحو شرحه مارك كوبر بالتفصيل[٢].

(٢) Mark N. Cooper, *The Transformation of Egypt State and State Capitalism in Crisis, 1967–1977* (London: Croom Helm, 1982).

وتتمثل أوفى التحليلات المتاحة للحقبة الناصرية باعتبارها تعبيراً عن نظام شعبوي في الدراسة الحديثة التي قام بها رايموند هينيبوش عن السياسة في مصر(٣). وطبقاً لهينيبوش، يسعى النظام الشعبوي إلى تحقيق قاعدة عريضة من التأييد الشعبي من القوى «الوطنية» كافة. ورغم أن هذا النظام قد يكون مستجيباً لمطالب الجماهير وحساساً تجاه مشاعرها، فإن مستوى المشاركة المؤسسية فيه محدود. ورغم أن المعارضة في مثل هذا النظام محظورة، ومركز الثقل هو في مصلحة «الزعيم الملهم» بمعاونة جيشه وبيروقراطيته وتنظيمه السياسي الأوحد، فإن مثل هذا النظام يفتقد القدرة الاختراقية التغلغلية التي تتوافر للنظم الشمولية وتسمح للدولة فيها بالسيطرة سيطرة حقيقية على المجتمع. ويرى هينيبوش أنه على الرغم من وجود بعض الاستثناءات، فإن معظم النظم الشعبوية تكون معرضة للاهتزاز ومهيأة للتحول لأسباب مختلفة، قد تعود إلى ضعفها الهيكلي إزاء البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، أو إلى عدم قدرتها على تنويع هياكلها ووظائفها بالقدر الكافي أو إلى التفاوت والتنازع بين مكونات النخبة الحاكمة فيها، أو إلى غير ذلك من أسباب.

أما مصير النظم الشعبوية فهو متفاوت كذلك وإن كان النمط الغالب في رأي هينيبوش هو «ان النظم التالية للمرحلة الشعبوية تترأس على الدوام تقريباً نهاية محاولة الدولة لتغيير المجتمع من أعلى بصورة جذرية، (أي) تترأس عملية الإنسحاب من نظام التدخلية في الانتاج والتوزيع. وفي المقابل يسمح النظام بإعادة تأكيد استقلالية المجتمع، والتحررية الاقتصادية، وإعادة إحياء الرأسمالية الخاصة. ونتيجة لذلك يكون من المعتاد العودة إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي»(٤).

ويصف الكاتب نفسه هذه العملية باختصار، بأنها عملية «تراجع الدولة». ورغم اتفاقنا مع الكاتب في معظم جوانب وصفه للملامح الشعبوية في الحقبة الناصرية، فإننا نختلف معه في النتيجة التي يستخلصها. وسبب خطأ الاستنتاج في تصورنا أن الكاتب وإن كان قد وصف الدولة الناصرية بأنها كانت «بيروقراطية تسلطية» فهو قد بنى نموذجه التحليلي بالكامل على افتراض أن النظام الناصري يمثل تجربة شعبوية فحسب دون أن يبنيه على فكرة التلازم في النظام الناصري بين البعد الدولاني والبعد الشعبوي. لقد أدى هذا بالكاتب إلى استخلاص نتيجة غير دقيقة وهي تراخي القبضة السياسية للدولة في نهاية الستينات بعد أن كانت هذه الدولة دولة «صلبة» حتى منتصف الستينات على الأقل(٥). فالواقع أن تراخي القبضة السياسية هذا هو تراخٍ شكلي فقط، ومرجعه كما

---

(٣) Raymond Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post – Populist Development of an Authoritarian Modernizing State* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985).

(٤) المصدر نفسه، ص ٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣١ - ٣٢.

سنرى، هو تحول في أسلوب الدولانية دون جوهرها.

ولعل هينيبوش نفسه تنبه إلى ذلك في استنتاج لا يخلو من تناقض مع مقولته الأساسية حين قال فيه إنه «من الواضح أن الخطوط الرئيسية للدولة البيروقراطية التسلطية التي التحمت في ظل عبد الناصر قد تم الحفاظ عليها في ظل السادات، وذلك لاستخدامها في تمهيد وفي حماية السبيل الجديد الذي وضع الأخير مصر فيه. على انه قد تم كذلك تعديل الدولة لكي تتماشى مع التعددية المتنامية في محيطها السياسي، أي في سبيل توطين مطالب المشاركة من جانب الجمهور مع حصر انتشار المعارضة. وقد اتخذ هذا التطويع أشكالاً ليبرالية وأشكالاً تقليدية»[٦].

ويستكمل المؤلف نفسه تحليله للفترة الساداتية فيقول: «كان النتاج نظاماً اقتصادياً مختلطاً رفع من تكاليف الانفتاح في حين خفض من فوائده الممكنة. فمن ناحية، فشل النظام في الدفاع عن انجازات الحقبة الدولانية، وجعله اخفاقه في اصلاح القطاع العام معرضاً للعودة عن تأميمه. ومن ناحية أخرى لم يتمكن النظام من اعمال سياسة حرية اقتصادية فعالة، إذ بقيت العوائق البيروقراطية أمام المبادرة الخاصة ضخمة، وظل تدخل الدولة في السوق بالغاً»[٧].

ولكننا نتساءل: هل الصحيح هو وصف الحقبة الناصرية وحدها بالدولانية وبخاصة في ضوء ما يذكره المؤلف نفسه من استمرار تدخل الدولة وتعسف البيروقراطية؟ إن رأينا هو أن سياسة الإنفتاح تعبر عن محاولة لتطويع أساليب الدولانية في سبيل الحفاظ عليها، وليس في سبيل التخلص منها، وذلك على النحو الذي سنبينه فيما بعد.

لقد استخدم جون ووتربري تعبيراً أكثر توفيقاً إلى حد ما، حين استعمل اصطلاح «الدولة الرخوة» (Soft State) (الذي أتى به جونار ميردال)، لوصف الدولة المصرية. فمضمون هذا المفهوم ليس هو ضعف سلطة الدولة الضبطية التحكمية الرقابية وإنما عزوفها أو عجزها عن الإضطلاع بعملية استخلاص للفائض من سكانها عن طريق الإدخار الإجباري والحد من الاستهلاك وأعمال التقشف. وبهذا المفهوم يرى ووتربري أن الدولة كانت رخوة في الحقبة الناصرية وفي الحقبة الساداتية على حد سواء[٨]. ومع ذلك فلسنا نرى في هذا المصطلح فائدة نظرية كبرى، ونرى أن إصطلاح الشعبوية هو أشمل وأكثر تعبيراً عن هذا الجانب من سياسات النظام.

والواقع أن ووتربري لم يتبنَّ مصطلح «الدولة الرخوة» كمفهوم أساسي لتحليل النظام المصري في دراسته المهمة عن الاقتصاد السياسي للنظام الناصري والنظام الساداتي، وإنما تبنى بصفة عامة مفهوم «الدولة البيروقراطية التسلطية» وعدداً من الأفكار

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

(٨) John Waterbury, «The «Soft State» and the Open Door: Egypt's Experience with Economic Liberalization,» *Comparative Politics* (October 1985), pp. 65–83.

المتعلقة بـ «الاستقلالية النسبية للدولة» في مواجهة القوى الاجتماعية، والمستمدة من دراسات الاقتصاد السياسي المعاصرة. وهو يرى في ضوء ذلك أن نظام عبد الناصر قد «توخى نوعاً من النظام الاشتراكي الإنساني (العطوف) الذي تتملك الدولة بمقتضاه أهم أدوات الإنتاج أو تتحكم فيها. أما ما عوق مسيرته فيما بعد فهو تردده في أن يتطلب تضحية إجتماعية آنية، فضلاً عن البيئة الدولية المعادية...»[٩]. وهكذا تعثرت رأسمالية الدولة في مصر بسبب ظروف التبعية «الاقليمية» و «الدولية».

وقد تبنت نادية رمسيس فرح منظور الاقتصاد السياسي كذلك، ولكنها كانت أكثر جرأة في تحليلها. وهي قد استخدمت كنقطة انطلاق كذلك مفهوم «الدولة البيروقراطية التسلطية»[١٠]، وهي دولة تتميز بأنها: شاملة، توسعية، اختراقية، قمعية، بيروقراطية، تكنوقراطية. هذه الدولة كغيرها هي في الأساس «علاقة إجتماعية تعبر عن التوزيع الفعلي للقوى السياسية في حقل معين للمهمات والصراع»، ولكن هناك طبيعة خاصة لتكوين الدولة ودورها في البلدان المتخلفة، من شأنها أن «كل القوى الاجتماعية، بما في ذلك الرأسمالية الخاصة والفئات المالكة الأخرى، تنظر إلى دور الدولة باعتباره حاسماً لمصالحها ولمجمل مسار الحياة الإجتماعية والإقتصادية للبلاد. ويترتب على هذا الدور الرئيسي والمحدد للدولة، أن عمليات النمو الاقتصادي مشروطة إلى حد كبير جداً بطبيعة علاقات القوة التي تتركز على عتبة الدولة، وأن أزمات الهيكل الإقتصادي تتحول بسرعة إلى أزمات سياسية»[١١].

وتستخدم نادية رمسيس تجربة أمريكا اللاتينية لاستخلاص أبعاد مفهوم الشعبوية، وهي توضح أن اعتماد الشعبوية الأساسي ـ اقتصادياً ـ على استراتيجية «إحلال الواردات» في سبيل تحقيق هدف التصنيع، مع اعتمادها الأساسي ـ سياسيا ـ على الدولة كأداة رئيسية لضمان استقرار حكم التحالف الشعبوي، وضم أكبر قطاعات ممكنة إلى هذا التحالف مع فرض رقابة حديدية وشاملة على جميع المنظمات العامة، بما في ذلك النقابات العمالية، قربت هذه النظم كثيراً من النمط التلاحمي أو «الشركاتي الاندماجي» (وتسميه الكاتبة المؤسساتي) (Corporatist). وكثيراً مايظهر في داخل النظام

---

(٩) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat : The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), p. 17.

(١٠) استخدم مفكرون مصريون آخرون هذه التجربة وهذا المفهوم، ومنهم مثلاً محمد السيد سعيد ومصطفى كامل السيد، ولكن نادية رمسيس فرح حاولت تطبيقه بصورة تفصيلية أوضح على التجربة المصرية. انظر على سبيل المثال: مصطفى كامل السيد، «الوجوه المتعددة للدولة الرأسمالية شبه الطرفية،» قضايا فكرية، الكتاب الثاني (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ١٣٢، ١٣٨. انظر أيضاً: نزيه الأيوبي، «أدبيات دراسة المجتمع والدولة،» في: سعدالدين ابراهيم [وآخرون]، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٧٤ ـ ٧٦.

(١١) نادية رمسيس فرح، «التنمية وأزمة التحول السياسي،» المنار، السنة ١، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٤٨ وما قبلها.

الشعبوي، ببيروقراطيته الضخمة، جناحان: الأول يحابي رأس المال الخاص ويفضل درجة أكبر من الحرية الاقتصادية ودرجة أقل من الرقابة الحكومية؛ والثاني يؤيد تقوية رأسمالية الدولة حتى ولو كان ذلك على حساب القطاع الخاص والأسس العامة لليبرالية الاقتصادية.

وتتبلور إشكالية النظام الشعبوي عندما يتطلب تعميق الهيكل الصناعي تحرير حجم هائل من رأس المال، في وقت لم يعد الريف فيه قابلاً لمزيد من الاعتصار. من هنا يصبح توفير الفوائض المالية مرتهناً إما بمزيد من الضغط على رأس المال الخاص وتخفيض الدخل الحقيقي للفئات العليا، أو بمزيد من الضغط على الأجور الحقيقية للطبقة العاملة. ويحسم هذا الاختيار عادة وفقاً لموازين القوى السائدة داخل التحالف الشعبوي، ولكن تتجه الدولة في غالبية الحالات إلى تبني موقف محافظ، لأن الطبقة الوسطى التي تعتمد عليها كثيراً ما تميل في فترة الاجهاد الهيكلي الذي يعتور إستراتيجية إحلال الواردات إلى الانتقال نحو موقف أكثر محافظة. ومن بين مظاهر هذا الموقف المحافظ تبني استراتيجية إعادة «تدويل» الإقتصاد، أي فتحه على السوق العالمية (بما من شأنه تعميق التبعية)، فتأتي الشركات المتعددة الجنسية لكي تشارك القطاع العام القوي القائم في القيام بالاستثمارات، مستفيدة في ذلك من قدرات هذا القطاع السياسية والإدارية والفنية. ويؤدي ذلك في معظم الأحيان إلى استبعاد البرجوازية المحلية الخاصة من المجال الصناعي، وبخاصة في الصناعات الأكثر تعقيداً. ويؤدي كل هذا إلى وضع الدولة في مركز حرج مرجعه أن لها دائماً مصالح مباشرة مستقلة نسبياً، وأنها راغبة في الاستمرار وتدعيم مرتكزاتها السياسية (ومن عناصر ذلك بالطبع التغلب على المشكلات الإقتصادية في المجتمع، والتي تزداد في المجال التوزيعي بصفة خاصة بحد إعادة تدويل الإقتصاد)[١٢].

هذه التحليلات، المستمدة بصفة أساسية من خبرة أمريكا اللاتينية، تطبقها نادية رمسيس على حالة مصر بقدر كبير من التوفيق. وفي رأيها أن الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٧ تمثل أوج الايديولوجية الشعبوية في تطور ثورة ١٩٥٢، إذ استولت الدولة على الجانب الأكبر من الوظائف الإقتصادية وجمعت في أيديها أدوات التدخل المباشر وغير المباشر، واستكملت ذلك بالسيطرة على التعليم وغيره من الخدمات، الأمر الذي أدى إلى تحسنات اقتصادية كبيرة في أعوام الخطة الخمسية (١٩٥٠ - ١٩٦٠/١٩٦٤ - ١٩٦٥). ولكن البلاد دخلت في أزمة انكماش طويلة منذ عام ١٩٦٥، لم تكن في الأساس ناتجة من استنفاد الامكانات التنموية لنموذج إحلال الصادرات (لأنه لم يكن قد استنفد

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٩ - ٦١.

بعد)، وإنما في الأساس من تفاقم الأزمة المالية نحوه، لأسباب ترجع إلى حدود الدولة المتخلفة المتدخلة إقتصادياً من ناحية، فضلاً عن ضخامة الإنفاق الدفاعي من ناحية أخرى. وهذه الأزمة هي التي أدت بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ووفاة عبد الناصر إلى تبلور الانقسام داخل برجوازية الدولة، الأمر الذي تمخض عن انتصار الجناح الساداتي الذي فضل «انسحاب الدولة إلى دور تدخلي غير مباشر في الاقتصاد». وتتمثل المفاتيح الأساسية لفهم هذا التحول، في نظر نادية رمسيس، «في تحول مزاج القطاع الأكبر من النخبة البيروقراطية الحاكمة نحو المصالحة والتحالف مع الغرب بما يمليه ذلك من ضرورات إحداث تغيير إقتصادي واجتماعي مناظر، وعدم استعداد هذه النخب لتضحيات طويلة المدى وعميقة من أجل زيادة قدرة النظام الدفاعية، وأخيراً التلاعب بقضيتي الديمقراطية والإصلاح...»[١٣].

على أن نادية رمسيس تسلم بأن محصلة سياسة الانفتاح تطرح نتائج مخالفة للنموذج العام. فقد فشل النظام على الرغم من التنازلات الكبرى للشركات متعددة الجنسية وبلادها الأم، في دفع التصنيع واستكمال ملامح سياسة إحلال الواردات كاستراتيجية اقتصادية (أي أن تدويل الإقتصاد المصري لم ينتج ما انتجه هذا النموذج في البرازيل والأرجنتين وغيرهما). وفي الوقت نفسه لا تزال الدولة تعاني أزمة مالية محتدمة. ومع ذلك فإن مستويات الصراع الاجتماعي في البلاد لا تزال منخفضة كثيراً عنها بالنسبة إلى البلاد التي مرت بتجربة مشابهة. وربما كان جانب من السبب في ذلك راجعاً إلى توافر بعض المصادر المالية (ذات المصدر الخارجي) التي سمحت بالاستمرار في خدمة مصالح التحالف الاجتماعي المعادي للشعبوية والمؤيد للتبعية، دون الإغراق في التورط في استباحة مصالح جماهيرية أساسية. فإذا استنفدت هذه المصادر الطارئة، فمن الممكن توقع صعود الاستقطاب الاجتماعي إلى مواقف صراعية[١٤].

ثانياً: سياسة الانفتاح وتغير طبيعة الدولة

إن التحول نحو الانفتاح عملية معقدة ومتعددة الأسباب، يتداخل فيها المحلي مع الاقليمي مع الدولي، كما أوضحنا في مقام آخر[١٥]. إلا أننا نعتقد أنه قد آن الأوان، بعد مرور أكثر من عقد من الزمان على اعتماد هذه السياسة رسمياً، لكي تفرز هذه المسببات بغية أن نوضح الأساسي منها والمكمل والثانوي.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٦٩.

(١٥) Nazih N. Ayubi, ««Implementation Capability and Political Feasibility of the «Open Door» Policy in Egypt,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds. *Richand Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982), 349-414.

وإذا استبعدنا التفسير «الشخصاني» (الذي يرجع الانفتاح أساساً إلى شخصية السادات ومزاجه) باعتبار أنه قد يشرح بين الانعطافات هنا أو هناك دون أن يشرح الحركة الإجتماعية السياسية الشاملة، فلدينا تفسيران أساسيان للانفتاح سادا الأدبيات التي تعرضت لهذا الموضوع.

التفسير الأول: يرى الانفتاح في المقام الأول كنتاج لحركة صادرة عن طبقة رأسمالية كامنة ومتربصة، استفادت من استغلال القطاع العام في ظل الناصرية، ثم كشفت عن وجهها الحقيقي بمجرد أن انهزم عبد الناصر وضعف، فطالبت بصورة حثيثة ومتزايدة السرعة بإعلاء شأن القطاع الخاص مرة أخرى. وهذه الفكرة شرحها بوضوح فؤاد مرسي، ولكنها تتردد في كتابات كثيرة اخرى[١٦].

وعلى الرغم من اعترافنا بأنه قد وجدت، في ظل النظام الناصري رأسمالية محلية يعتد بها حجماً وتأثيراً، وبأن هذه الرأسمالية كانت مستاءة من سياسات التأميم والتخطيط والتوجيه الناصرية، وإنها كانت ترحب بنوع من التحرر الاقتصادي وتخفيف القيود على الاستيراد والتصدير وتحويل العملة وحركة رأس المال... الخ، فإننا لا نعتقد أن هذه الفئة هي التي لعبت الدور الرئيسي في التحول نحو الانفتاح. فمن ناحية نرى أن الرأسمالية المحلية المصرية أضعف اقتصادياً وسياسياً من أن تقوم بمثل هذا الدور؛ ومن ناحية ثانية نجد أن الرأسمالية المصرية كانت ولا تزال تطالب بحماية الدولة وليس بالليبرالية التجارية والإنفتاح الاقتصادي؛ ومن ناحية ثالثة نرى أن هذه الرأسمالية ـ باستثناء القطاع التجاري ـ لم تكن هي المستفيد الرئيسي من قوانين الإنفتاح وظلت مدة طويلة تطالب «بمساواتها» بالمستثمر الأجنبي (وهو أمر لم يتحقق لها ـ وجزئياً فقط ـ إلا في الثمانينات) كما صدرت الشكوى عنها في أكثر من مناسبة من المنافسة غير العادلة التي تمثلها المنتوجات الأجنبية بالنسبة إليها.

أما التفسير الثاني: فيرى الانفتاح في المقام الأول كنتيجة حتمية لضعف موقع النظام المصري في التقسيم الدولي للعمل. ولهذا التفسير أيضاً أصداء متفاوتة لدى أكثر من كاتب[١٧]، ولكنني سأعرض هنا لواحد من أكثر تعبيراته تطرفاً ومبالغة إلى حد التبسيط المخل. ينتقد بندلي غلافانيس نوعاً الدراسات الخاصة بالدولة والاقتصاد في مصر التي يصفها بأنها ذو منهج «اختياري» (Voluntarist)، أي يشدد على دور العوامل

(١٦) فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦).

(١٧) من ذلك مثلاً، ولكن من زاوية مختلفة، انظر: جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

الداخلية (وتندرج ضمنها في تصوره كتابات محمود حسين ونزيه الأيوبي وروجر أوين وغيرها)، وهو يرى أن القصور الرئيسي لهذا المنهج هو في عدم تحليله لمشكلة «الدولة الطرفية» (Peripheral State) ولموقعها في تقسيم العمل الدولي.

ويرى ذلك الكاتب أنه يمكن النظر إلى ثورة عام ١٩٥٢ باعتبارها ثورة لـ «برجوازية الأطراف» (Peripheral Bourgeois Revolution) كان محورها قيام «الدولة الموجهة أو المديرة» (Dirigiste State) بتوطيع نفسها للدور الذي رسمه لها التقسيم الدولي القائم للعمل، وما يرتبط به من نظام اقتصادي عالمي، ويتمثل هذا الدور في التوسع في التصنيع الموجه نحو إحلال الواردات. ثم جاءت حرب عام ١٩٦٧ فمثلت تحدياً للسيطرة السياسية للنظام الناصري وأبرزت حدود أي برنامج تضطلع به الدولة في «التصنيع الرأسمالي الطرفي». أما سياسة الإنفتاح فهي التعبير الايديولوجي عن محاولة هذه الدولة لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري بصورة تسمح لها بالاستجابة للمتطلبات الجديدة للنظام الاقتصادي الدولي. إن تدويل عملية الانتاج في المرحلة العالمية الراهنة يتطلب سوقاً حرة للعمل في القطاع الصناعي من الاقتصاد. ومن هنا، فإن مصر لن تستطيع أن تدمج نفسها بالكامل في المرحلة الراهنة لتطور الإقتصاد العالمي، وأن تحتل مكانها في التقسيم الدولي الجديد للعمل، ما لم تفكك القطاع العام فيها بالكامل، وهو أمر يعارضه هذا القطاع العام الصناعي بقوة(١٨).

وفي رأينا أن هذا المنهج يبالغ في دور الاقتصاد الدولي إلى حد استبعاد المؤثرات الداخلية كافة بصورة تهدر الحقائق الواقعة من ناحية، وتدعو إلى اليأس من القدرة على التغيير ـ في مواجهة هذه الحتمية الاقتصادية الصارمة ـ من ناحية أخرى. ورغم تسليمنا بأهمية العوامل الخارجية بصفة عامة، والإقتصاد الدولي وتقسيم العمل داخله بصفة خاصة، فلسنا نعتقد أنه كان المحرك الأساسي في التوجه نحو الانفتاح. فمن ناحية عامة ليس هناك حتمية تفرض على كل الدول ـ بما فيها الدول «الطرفية» ـ أن تُقبِل على، أو أن تَقبَل بالانضمام إلى التقسيم الدولي للعمل. صحيح أن الضغوط قوية وكذلك الاغراءات للنخب الحاكمة والمسيطرة، ولكن الدول لم تنحَ كلها منحى واحداً،

---

(١٨) P. Glavanis, «The Peripheral State and Economy in the International Division of Labour: The Sadat Era in Historical Perspective,»

في: مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، عدد خاص (ربيع ١٩٨٣)، ص ١٨١ ـ ٢٠٦.

ويرى فؤاد مرسي من جانبه أن «القطاع العام ما زال أكثر حساسية لاعتبارات المصلحة العامة من رأس المال الخاص، وبالتالي فإن هناك مجالاً للصراع حول وظيفته ليس فقط داخل المجتمع بل وداخل القطاع العام نفسه». انظر: فؤاد مرسي، مصير القطاع العام في مصر: دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلي والأجنبي (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٨٧)، ص ١٠٥ وغيرها.

ومتزامناً، في هذا المجال. وبصفة خاصة، نرى أن طبيعة التطورات الداخلية والإقليمية في الأساس هي التي أدت بالدولة المصرية إلى تطويع أساليبها، من أجل المحافظة على الإطار العام للنظام الدولاني فيها، أو بعبارة أخرى، لكي تحافظ على نفسها في ضوء ظروف كثيرة متغيرة (منها بالطبع الظروف الإقتصادية والسياسية الدولية).

أطروحتنا، إذاً، هي أن الانفتاح سياسة كبرى (Master Policy) طورتها الدولة المصرية للمحافظة على نفسها، وبالأخص على دورها الدولاني في الاقتصاد والمجتمع، في ظل ظروف داخلية وإقليمية ودولية متغيرة. وليس معنى ذلك أن التحرك نحو الإنفتاح كان دائماً عملية واعية أو خالية من الصراعات الداخلية، ولكن مقولتنا هي أن هذا التحول هو في التحليل الأخير، وفي محصلته النهائية، تعبير عن تحوير داخلي في بنية الدولة المصرية. ومن أدلتنا على ذلك ما يلي:

١ ـ إن الحركة الايديولوجية الأساسية الداعية إلى الانفتاح في نهاية الستينات وبداية السبعينات جاءت من داخل المؤسسة الحكومية، بقيادتها السياسية وقطاعها العام، ولم تأتِ بصورة يعتد بها من جانب القطاع الرأسمالي المحلي.

٢ ـ إن المستفيد الرئيسي من الانفتاح حتى الآن هو المؤسسة الحكومية التي تمكنت بهذا التحول الاقتصادي من الحفاظ على قبضتها الرئيسية على الاقتصاد ومن الاستمرار في وظائفها الضبطية والرقابية.

٣ ـ إن القطاع الرأسمالي الصناعي المصري ليس له تاريخ معروف في المطالبة بالحرية الاقتصادية،وهو في أي الأحوال لم يستفد من تطبيقات سياسة الانفتاح إلا مؤخراً جداً. بل يرى البعض أنه قد بدأ بالفعل يتخذ موقفاً غير مرحب بسياسة الإنفتاح، التي عمقت الصلة بين القطاع الحكومي وبين الرأسمالية العالمية، تاركة القطاع الصناعي الوطني «خارج اللعبة» إلى حد بعيد.

ويتأيد هذا التحليل بدراسة حديثة وافية لعادل غنيم عن عملية التحول (في العقد الأخير) نحو نموذج «رأسمالية الدولة التابعة»، إذ يرى غنيم أن الدولة في هذا النموذج تلعب دوراً رئيسياً في عمل آليات التبعية والإستغلال الرأسمالي الأجنبي والمحلي على السواء. أي في انتاج، وإعادة انتاج البنيان الطبقي الرأسمالي المتخلف القائم حالياً. وهو يرى أن الدولة كانت أداة التغييرات الهيكلية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية في السبعينات، بل كانت الدولة نفسها مسرحاً للصراع الطبقي وللتغيرات المؤسسية الواسعة.

ليس صحيحاً إذاً، في رأي غنيم، ما يقال عن تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد في ظل الانفتاح وسيادة آليات السوق الرأسمالية المحلية والعالمية.

غاية الأمر أن وظيفة الدولة الاقتصادية والإجتماعية قد أصابها تغير عميق. فبعد أن كانت الدولة في الستينات هي الأداة الاستراتيجية لتعبئة الفائض الاقتصادي، وعنصراً أساسياً في عملية الانتاج الاجتماعي، وفي توسعه المطرد (أي في عملية التنمية الإقتصادية الإجتماعية المستقلة)، أصبحت أداة رأس المال الدولي والمحلي في استنزاف الفائض الاقتصادي وفي تبديده، بل وفي نهب أصول المجتمع الإنتاجية ذاتها وتبديدها. فقد تحولت الدولة «الرأسمالية» في ظل الانفتاح من مؤسسة إجتماعية إنتاجية، إلى أكبر مؤسسة استهلاكية في المجتمع، كما أصبحت الدولة وسيطاً مالياً بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي[19].

ويوضح عادل غنيم كيف تأثر التكوين الطبقي ودور الدولة في مصر منذ السبعينات، بالتطورات التي طرأت على ميزان المدفوعات وتزايد الاعتماد على الموارد الخارجية وبخاصة «المال النفطي» بمصادره المباشرة وغير المباشرة، وكذلك بالتطورات التي طرأت على تركيب واستخدامات ونفقات الميزانية العامة للدولة، والتطورات التي طرأت على دور الجهاز المصرفي والدور الأجنبي في نشاطه ودوره في تشكيل نمط رأسمالي للنمو. ثم يشرح عادل غنيم حركة رأس المال التجاري وعلاقاته الطبقية، وعلى الأخص تحول التجارة الخارجية إلى عائق للنمو وأداة لتعميق التبعية، ولقضية إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وتراجع دورها، في الوقت نفسه الذي عادت فيه البرجوازية «الكومبرادورية» واتسع نشامها. وهو يفصل بصفة خاصة تركيب الرأسمالية الكومبرادورية المتنامية من وكلاء تجاريين وأصحاب مكاتب استيراد وتصدير وأصحاب توكيلات ملاحية، مع ظهور رأسمالية صناعية هامشية جديدة على أطراف هذه الرأسمالية التجارية.

كذلك يشرح دور التجارة الداخلية والتشوهات الوظيفية والبنيوية فيها والطابع الإحتكاري لقطاعها الكبير، والجوانب المنظمة وغير المنظمة بل وغير المشروعة فيها (من قبيل تجارة المخدرات).

ثم يوضح عادل غنيم دور رأس المال في قطاع التشييد والمقاولات مبرزاً التداخل العضوي بين برجوازية الدولة وبرجوازية المقاولات، وزحف الإحتكارات الأجنبية على المشروعات الكبرى، وزيادة الطابع «العائلي» لهذا القطاع، وتنامي دور المؤسسة العسكرية فيه.

كذلك يشرح التغيّرات الهيكلية الإقتصادية والطبقية التي طرأت على قطاع

---

(١٩) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ج ٢.

الزراعة، وتوسع الطابع الرأسمالي فيها على حساب القطاع التقليدي.

ثم يحلل التغيرات التي طرأت على الصناعة وبخاصة نمو وتوسع البرجوازية الحرفية، وتحلل علاقات «رأسمالية الدولة الوطنية» فيها، وبخاصة علاقات التكامل بين القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص الوطني، ثم يوضح التداخل العضوي المتنامي بين رأس المال الصناعي العام ورأس المال الخاص الأجنبي.

والصورة المستمدة من هذا التحليل هي صورة رأسمالية دولة تتخلى تدريجياً عن سيطرتها على السوق وعن استقلاليتها الوطنية، عن طريق فك ارتباطاتها بالقطاعات الرأسمالية والمنتجة المحلية، وتعميق ارتباطاتها بالرأسمالية العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى تغيرات طبقية مهمة، وكذلك إلى تغيرات هيكلية أساسية، وتحويرات بالغة الخطورة في دور الدولة في المجتمع. هذه التحولات الخطيرة لا تتم إذاً بمعزل عن جهاز الدولة، بل إن الدولة هي التي تلعب الدور الرئيسي في عملية إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والطبقي «التابع»، وفي عمليات تجدده، كما أن الدولة هي التي تلعب بتزايد دور «الوسيط النشط بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الدولية». وتتغير بطبيعة الحال، في أثناء هذه التطورات، طبيعة الكتلة الحاكمة التي تقود الدولة في هذا النموذج فتصبح الصدارة فيه للرأسمالية التجارية والمالية المرتبطة عضوياً بالرأسمالية العالمية، والمتناقضة في مصالحها تناقضاً رئيسياً مع مصالح الطبقات الوطنية والعاملة[٢٠].

وهكذا نرى أن الدولة لا تزال هي المحرك الرئيسي للتغيرات الاقتصادية والإجتماعية في المجتمع، وإن العلاقة التشابكية بين القطاع العام والقطاع الخاص هي محور فهم هذه التغيرات، ذلك أن هذه المنطقة الرمادية الغامضة هي منبع الفئات الصاعدة من منفتحين ومقاولين و«بيوميين»، التي تستغل القوانين أحياناً وتلجأ إلى الفساد الإداري أحياناً أخرى في سبيل تضخيم ثرواتها[٢١].

ثالثاً: آليات تحوير الدولة

ومن حيث الحركة السياسية، تمكنت الدولة وقياداتها الحاكمة من إحداث هذه التحولات عن طريق عمليات صراع وتحالف معقدة، نلخصها فيما يلي:

١ - في بداية السبعينات، سعى النظام الساداتي إلى تدعيم مواقفه السياسية

---

(٢٠) المصدر نفسه، بخاصة الخاتمة.

(٢١) أنظر العرض الطريف الوارد، في:
Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes*, pp. 88-171, and 232-262.

والمحافظة على بقائه، وكانت أهم «اللحظات التاريخية» هنا هي «حركة التصحيح» في أيار/مايو ١٩٧١ التي تم بمقتضاها التخلص من قيادات التيار الناصري المدافعة عن «مكاسب الثورة» والإطار العام لرأسمالية الدولة الوطنية، ثم حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ التي مكنت القيادات الجديدة من إخماد أهم مظهر لحركة التذمر الشعبي والوطني.

٢ ـ في منتصف السبعينات، كانت القيادات الجديدة للدولة قد اكتسبت درجة عالية نسبياً من الإستقلالية عن القوى السياسية والإجتماعية المعبرة عن الحقبة الناصرية، سمحت لها بطرح قوانين الانفتاح في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ من ناحية أخرى، وبإجراء تحويرات جريئة على التحالفات الخارجية للدولة المصرية كان من أهمها فك الروابط بمجموعة الدول الإشتراكية وتدعيمها مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

٣ ـ في النصف الثاني من السبعينات، تبدأ قيادات الدولة في فك بعض القيود السياسية والسماح بدرجة من التنوعية في التنظيمات السياسية هدفها تشجيع رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر من ناحية وإعادة ترتيب الصفوف والتحالفات لتكوين أعرض جبهة ممكنة لتطويق التيارات الناصرية والإشتراكية من جهة أخرى. وهكذا تظهر المنابر والأحزاب في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ ويتم تشجيع التيار الإسلامي. ولكن تعبير القوى الإجتماعية المرتبطة بالحقبة الناصرية عن نفسها في صورة شعبية واسعة وعلى جانب من العنف في انتفاضة كانون ثاني/يناير ١٩٧٧، يؤدي إلى التراجع عن بعض الاجراءات وإلى مزيد من الحذر في تطوير النظام الحزبي.

٤ ـ في الفترة التالية لعام ١٩٧٧، تتضح محدودية سياسة الإنفتاح في إحداث تحول رأسمالي حقيقي تقوده الرأسمالية الوطنية الخاصة، وتتجه الدولة إلى ابتكار أساليب جديدة لإحكام قبضتها على المجتمع وتوجيه التحولات الإقتصادية فيه، ولكن بصورة لا تنفر الاستثمارات الأجنبية بصورة كاملة. في هذه المرحلة يظهر عدم تعاطف القيادات الحاكمة مع رأس المال المحلي (حين تتراجع الدولة عن فكرة «بيع» القطاع العام للمستثمرين الوطنيين)، كما تتم القطيعة شبه الكاملة مع رأس المال العربي (بل والبلدان العربية نفسها) نتيجة زيارة القدس، ثم كامب ديفيد ومعاهدة السلام (عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩)، وتتجه القيادات الحاكمة بدلاً من ذلك إلى التعاون المباشر بين القطاع العام الصناعي ورأس المال الأجنبي.

٥ ـ مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، يتضح أن التصالح مع اسرائيل لم يؤدِ إلى تخفيف مواقفها المتعنتة أو إلى تحقيق «الرفاهية» داخل الإقتصاد المصري، كما يتضح للحركة الاسلامية أنها قد استخدمت في لعبة لا تخدم مصالحها الذاتية، ويتزايد التذمر

الشعبي وتكثر المصادمات الطائفية، وتصعّد الحركات الإسلامية من عمليات العنف، بما في ذلك اغتيال السادات في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١.

والنقطة الأساسية التي نود تأكيدها من خلال هذه التطورات هي أن الدولة لم تتراجع ولم تقلص دورها الاقتصادي والاجتماعي، وإنما عدلت من إشكاله وأساليبه. ومن هنا فإن التطورات التي اتخذت شكل التعددية السياسية والانفتاحية الإقتصادية هي تغيرات تابعة وليست أصيلة، أي كانت بالنسبة إلى القيادات الحاكمة من قبيل «الشر الذي لا بد منه» في سبيل تطويق قوى المعارضة وتحقيق التحالف بين رأسمالية الدولة والرأسمالية العالمية.

وليس معنى قولنا هذا أن التحولات كانت كلها سهلة وواعية وفي اتجاه واحد. فهناك تناقضات مهمة داخل قطاعات برجوازية الدولة من حيث تعاطفها مع رأس المال المحلي الخاص ومن حيث تمسكها ونوعية فهمها لأبعاد الاستقلال الوطني، ومن حيث تحمسها لقضية الديمقراطية. بل هناك خلافات أساسية داخل حركة القطاع العام نفسه بين تيار يدفعه نحو مزيد من التحالف مع الرأسمالية العالمية وتيار يدفعه إلى مقاومة هذا التحالف ومحاولة إحباطه. ولكننا نرى أن التوجه الرئيسي لمجمل التحولات قد أسفر عن مساره العام بصورة لا تدعو إلى كثير من الشك.

ليست الدولة الساداتية «ألّين» من الناحية الوظيفية من الدولة الناصرية، وإنما هي مختلفة عنها في الأساليب فقط. ولعل عصمت سيف الدولة قد عبر تعبيراً طريفاً عن هذه الظاهرة حيث تحدث عما سمّاه «الاستبداد الديمقراطي»، ومن مظاهره الإسراف في استخدام أسلوب الاستفتاء الشعبي، وإصدار القوانين بقرار رئاسي في غير محلها، وحل مجلس الشعب بلا مبرر وجيه، والحظر على تكوين كثير من الأحزاب، والتمسك بقوانين الطوارىء، مع اللجوء إلى تعريفات مطاطة لفكرة «الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي»... الخ[٢٢].

ولكي نوضح ما نقول، لنعرض، إذاً، في شيء من التفصيل لهيكل الدولة ومؤسساتها ووظائفها في الحقبة الساداتية.

رابعاً: جهاز الدولة في الحقبة الساداتية

تواكبت سياسة «الانفتاح» المعلنة في عام ١٩٧٤ مع تشديد قبضة السادات وحكومته

---

(٢٢) عصمت سيف الدولة، الاستبداد الديمقراطي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، بخاصة ص ١٢٧ - ١٦٩.

على المجتمع. فالتحررية الاقتصادية قد اقترنت، إذاً، بتسلطية سياسية، واللامركزية الاقتصادية بمركزية سياسية[٢٣].

ولا شك بداية في أن منصب «الرئيس» إنما يحيط صاحبه دائماً بقدر كبير من المهابة والسلطة لأسباب تتعلق بالثقافة السياسية وبالتقاليد الدستورية المصرية. وتتضمن سلطات رئيس الجمهورية في مصر حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها، ورئيس الجمهورية يصدر المراسيم التي لها قوة القانون في غير دورات انعقاد مجلس الشعب، بل انه يصدر في حالات أخرى قوانين لها قوة القانون سواء كان مجلس الشعب منعقداً أم لم يكن[٢٤]. (دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١، المواد ١٠٨، ١١٢، ١٤٧).

وقد كان للسادات تفويض تشريعي في المجال الاقتصادي ومجال شراء السلاح، كما أن «تظاهرات الخبز» في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ كانت المبرر الذي استخدم لاستصدار سلسلة متتالية من اجراءات الطوارىء والاستفتاءات التي أجريت بغرض «الموافقة» على هذه الإجراءات.

ويستعين رئيس الجمهورية بعدد من المؤسسات المهمة في عمله، منها مثلاً الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الذي أنشىء عام ١٩٦٤، وترأسه لمدة طويلة اللواء جمال عسكر. والجهاز هو أهم «بنك معلومات» رسمي في البلاد، كما أنه يضطلع بدور رقابي مهم في مجال التصريح بالقيام بالبحوث الميدانية والاستفادة من نتائجها. ويتصل برئاسة الجمهورية كذلك الجهاز المركزي للمحاسبات الذي يراقب ويقوم أعمال القطاع العام والأنشطة الإقتصادية بالدولة.

ثم هناك جهاز طريف هو ذلك الخاص بـ «المدعي العام الاشتراكي» الذي ذكر لأول مرة في دستور عام ١٩٧١، أي بعد مجيء السادات إلى الحكم وبداية الابتعاد بالنظام عن التوجه الاشتراكي! والمدعي الاشتراكي يعينه رئيس الجمهورية ويعد خاضعاً لرقابة مجلس الشعب. ومع ذلك فإن اختصاصات هذا المنصب غامضة، إذ يبدو أن له خليطاً من الوظائف القانونية والإدارية، فضلاً عن وظائف متصلة بـ «الضبط» السياسي. ويمكن تشبيه هذه الوظيفة بوظيفة المفوض البرلماني (أومبودسمان) ووظيفة المدعي العام ووظيفة القوميسار السياسي، وقد ضمت جميعها معاً، إذ تتضمن اختصاصات المدعي

---

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nazih N. Ayubi, «Organization for Development: The Politico - Administrative Framework of Economic Activity in Egypt under Sadat,» *Public Administration and Development,* vol. 2, no. 4 (1982), pp. 279-294.

(٢٤) دستور جمهورية مصر العربية (١٩٧١)، المواد (١٠٨)، (١١٢) و(١٤٧).

الاشتراكي ضمان سلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على الانجازات الإشتراكية والإلتزام بالسلوك الاشتراكي، وهي أهداف مطاطة وغامضة، على ما هو ظاهر.

ومن المؤسسات الأخرى الملحقة برئاسة الجمهورية المجالس القومية المتخصصة التي أنشئت عام ١٩٧٤، وهي مرموقة المكانة، ولكنها ذات اختصاص استشاري غير ملزم. والمفروض أن تساعد هذه المجالس الرئيس على رسم الخطط القومية والسياسات العامة عن طريق دراسة الموارد المتاحة والامكانات المختلفة، والتوصية فيما يتعلق بالاستخدامات الأمثل للموارد والطاقات الموجودة، في سبيل خدمة أهداف الدولة. وتستخدم هذه المجالس في بعض الأحيان كمجال للاسترضاء الوظيفي لبعض القيادات السياسية والتكنوقراطية السابقة.

ومن المعروف أن رؤساء الجمهورية يتولون وظائف متعددة ويتمتعون بسلطات واسعة في معظم البلدان النامية. إلا أن المفارقة هي أن السادات قد جعل من الدعوة إلى الحرية والديمقراطية أهم نقطة في مقارنة برنامجه السياسي ببرنامج عبد الناصر. ومع ذلك فقد انتهى السادات إلى جمع عدد من المناصب والألقاب يفوق كثيراً ما كان لعبد الناصر. فإضافة إلى لقبه المفضل ككبير للعائلة المصرية، كان للسادات في عام ١٩٨١ الألقاب الرسمية التالية: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، القائد الأعلى للقوات المسلحة، الرئيس الأعلى لقوات الشرطة، رئيس الهيئة القضائية، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم)، مفوض عام في جميع المجالات العسكرية والإقتصادية والاتفاقات المتصلة بالأمن القومي، كذلك كان الرئيس مسيطراً على مجلس الصحافة وعلى غيره من المؤسسات المهمة.

ومن ناحية أخرى، أضاف السادات إلى سلطته إلغاء لتحديد الذي كان قائماً في الدستور لعدد مرات تجديد مدة الرئاسة، كما انه اسرف في استخدام أسلوب الاستفتاء الشعبي، لتجنب اتباع الأساليب التشريعية العادية. كما كان اصدار قانون حماية القيم من «العيب» وتشكيل محاكم القيم من أهم الإجراءات التي سمحت له بالتعامل مع الحالات التي لا تغطيها القوانين العادية[٢٥].

يضاف إلى هذا، السلطات الواسعة التي استأثر الرئيس لنفسه بها في جميع

---

(٢٥) وصف ريموند هينبوش هذا النظام في ظل حكم السادات بأنه «جمهورية ملكية» (Presidential Monarchy)، انظر: Hinnebush, *Egyptian Politics Under Sadat: The Post Populist Development of an Authoritarian Modernizing State*, p. 90.

أما بيير ميريل فقد وصف الدولة المصرية في ظل السادات بأنها «دولة الرئيس» (L'Etat-raïs). انظر: Pierre Mirel, *L'Egypte des ruptures* (Paris: Sindbad, 1982), p. 242 ff.

المجالات التي تتصل بما يسمى الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي والقيم الدينية والاجتماعية. كل هذه السلطات الاستثنائية كانت تمثل في الواقع تناقضاً مع منطق «الانفتاح» ومع الخطابيات المتشدقة بالديمقراطية ودولة القانون. فالحكومة الساداتية ركزت خطابها السياسي على أهمية قيام الناس بحل مشكلاتهم مباشرة ودون اعتماد على الحكومة (وهي لم تجد الناس ـ ولم تقدم لهم ـ الوظائف والخدمات و«الإنجازات» على النحو الذي تم في الحقبة الناصرية). ولكن القبضة الحكومية على أمور المجتمع لم تتراخ بالقدر الذي يسمح للناس بحل مشاكلهم معتمدين على أنفسهم.

ويقوم رئيس الجمهورية المصري بتحديد السياسات العامة للدولة في حين يقوم مجلس الوزراء تحت إشراف رئيسه بمتابعة تنفيذ هذه السياسات. ومن حق مجلس الوزراء إصدار قرارات في جميع المسائل الاقتصادية والفنية، كما يمكن إصدار القرارات أيضاً ـ في صورة تنازلية ـ بواسطة رئيس الوزراء، أو الوزراء والمحافظين.

ويتم إحكام القبضة المركزية على النظام عن طريق تبعية معظم الهيئات والمؤسسات والشركات العامة للوزارات المركزية، كما يتم تجميع الوزارات ذات الاختصاصات المتقاربة في «مجموعات»، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوجيه والتنسيق.

أما جهاز التخطيط فليس له المكانة التي يتصورها الإنسان، والتي يمكن أن تسمح باستخدامه كأداة فعالة للتنمية. فأمر التخطيط منوط بوزارة عادية لم يكن لها في أي وقت من الأوقات أي سلطة تعلو على الوزارات الأخرى، بل إنها من حيث نفوذها تقل أهمية عن وزارات أخرى مثل وزارتي الداخلية والمالية.

ولكن على الرغم من ضعف جهاز التخطيط وتدهور قدرة الدولة على توجيه الإقتصاد وتنسيقه والرقابة عليه، نجد أن سيطرة الدولة على المجتمع لم تقل كثيراً ـ في التحليل النهائي ـ بسبب استمرار الجهاز البيروقراطي بصفة عامة في التوسع والتحكم.

ومن مظاهر المفارقة أن التوسع البيروقراطي قد استمر في الحقبة الساداتية على الرغم من تقلص دور الدولة الاقتصادي وتقليص القطاع العام[٢٦]. أي أن تضخم البيروقراطية إنما يقترن منذ عام ١٩٧٤ بانكماش نسبي في التصنيع والأنشطة الإنتاجية العامة، التي يمكن أن تستوعب هذا التوسع في التوظيف، وأن تستفيد من هذا التوسع في الانفاق. ومعنى ذلك أن تضخم البيروقراطية يمثل عبئاً متزايداً على الموارد القومية.

(٢٦) أنظر: Nazih N. Ayubi, «Bureaucratic Inflation and Administrative Inefficiency: The Deadlock in Egyptian Administration.» *Middle Eastern Studies*, vol. 18, no. 3 (July 1982), pp. 286-299.

وهكذا نجد أنه في بداية الثمانينات كان في مصر ثلاثين وزارة وحوالى ٩٥ هيئة ومؤسسة عامة، فضلاً عن شركات الدولة بالطبع. وقد زاد عدد الموظفين من ١٢٠٠ ألف في نهاية الستينات إلى ٢٨٧٦ ألفاً في بداية الثمانينات (باستبعاد الشركات العامة التي كان يعمل فيها حوالى ١٤٠٠ ألف). ومعنى ذلك أن الدولة في بداية الثمانينات كانت توظف حوالى ٩ بالمائة من جملة السكان ونسبة تقدر بـ ٢٥ بالمائة من إجمالي القوة العاملة في البلاد.

كذلك تنامى الانفاق السنوي على الأجور والمرتبات الحكومية من ٤٠٤ مليون جنيه في نهاية الستينات إلى ١٣٤٤ مليون جنيه في بداية الثمانينات، وقفز الانفاق الحكومي السنوي أيضاً (باستبعاد الأجور والمرتبات) من ١٦٥٨ مليون جنيه في نهاية الستينات إلى ٥٣٩٥ مليون جنيه في بداية الثمانينات.

ولا شك في أنه قد ظهر بعض التوجه نحو طقوس الحرية السياسية النسبية بعد حركة التصحيح (أو «ثورة التصحيح») في ١٥ أيار/مايو ١٩٧١، وإعلان الدستور الدائم في العام نفسه. ففي عام ١٩٧٤ تمت مراجعة هيكل الإتحاد الاشتراكي العربي ووظائفه، وتقرر في عام ١٩٧٥ القبول بتعدد التوجهات السياسية داخل الاتحاد الإشتراكي، ومن ثم سمح بـ «المنابر» للتعبير عن توجهات فكرية وسياسية متميزة. وقد تدفقت الطلبات لإقامة المنابر متجاوزة الأربعين عدداً، ولكن قررت السلطة الحاكمة السماح بثلاثة أجنحة تمثل اليمين والوسط واليسار، واشترط على جميع المنابر قبول عدد من المبادىء الأساسية من مثل «الديمقراطية الإشتراكية» و«السلام الاجتماعي» و«الوحدة الوطنية»، وتضمنت المنابر الثلاثة المسموح بتكوينها (ومن بينها اليمين) كلمة «الإشتراكية» ضمن مسمياتها الأمر الذي يدل على شعبية هذا الشعار حتى ذلك الوقت.

وقد تقدمت هذه المنظمات «المنبرية» الثلاث إلى انتخابات مجلس الشعب، في عام ١٩٧٦، وفاز تنظيم الوسط (الحكومي) بنسبة ٨٢بالمائة من مقاعد المجلس، في ظل انتخابات كانت أكثر نزاهة من بعض سابقاتها ولاحقاتها، ولكنها تمت بالتأكيد تحت «المظلة» الأمنية والمالية والاعلامية للحكومة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ تقرر السماح لهذه التنظيمات الثلاثة بتحويل نفسها إلى أحزاب شرعية، ومع ذلك استمر النظام في رفض تكوين أي أحزاب تمثل الاتجاه الديني (وهذا مفهوم جزئياً على أساس احتمال تهديد هذه للوحدة الوطنية) وكذلك ـ وهو الأقل منطقية ـ أي أحزاب تمثل الإتجاه الناصري، بحجة غريبة هي أن الناصريين الاحقاء كان عليهم الانضمام إلى حزب الوسط! ومن ناحية أخرى سمح ـ بعد تردد ـ لحزب الوفد (السابق في نشأته لثورة عام ١٩٥٢) بالتنظيم في بدايات عام ١٩٧٨ ولكن سرعان ما اضطر الحزب بعد شهور إلى حل نفسه احتجاجاً على سياسات

الحكومة الاضطهادية نحوه[٢٧].

وفي الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٩ حصل «حزب الحكومة» على نسبة أعلى، إذ تمكن تحت اسمه الجديد وهو «الحزب الوطني الديمقراطي» من أن يضمن على الأقل ٩٢ بالمائة من مقاعد مجلس الشعب إضافة إلى معظم المقاعد الجديدة الثلاثين التي خصصت ابتداء من هذا التاريخ للمرأة، ممثلة لبعض المناطق الانتخابية المهمة.

وكانت أهم المصالح والمجموعات الممثلة في مجلس الشعب هي مجموعة التكنوقراط وأصحاب المصالح التجارية والعمال ووجهاء الريف وبعض العناصر ذات التوجه الفكري المميز (من مثل التيار الإسلامي). ومع ذلك فإن المشاركة في أنشطة المجلس الدورية ليست متسعة، وهناك نسبة حضور ضعيفة باستثناء بعض الإجتماعات العاصفة، من مثل الإجتماع الذي جرد فيه الشيخ عاشور من عضويته في المجلس (في آذار/مارس ١٩٧٨) «لإهانته لرئيس الجمهورية». ففي المناقشات الخاصة بموضوع سياسة الأسعار مثلاً في نيسان/ابريل ١٩٧٨، وهو موضوع بالغ الأهمية، كان عدد الحاضرين لا يزيد على السبعين. هذا القصور في الحضور، إلى جانب اختيار رئيس مجلس الشعب بتوجيه من الحكومة، إلى جانب وجود نظام معقد للعمل عن طريق اللجان المتسعة، قد كانت حجر عثرة أمام من ينقصهم التعليم أو ينقصهم التصميم من أعضاء المجلس، وأدت في التحليل النهائي إلى قوة تأثير الحكومة في أعمال المجلس.

صحيح أن المجلس حاول تدعيم سلطته في أكثر من موقف قبل عام ١٩٧٩، ومن ذلك مناقشاته حول موضوع هضبة الأهرام ومعارضته لمنح امتياز استغلال هذا الموقع التاريخي والحضاري الفريد لإحدى الشركات الأجنبية المشبوهة لمدة تسعة وتسعين عاماً (لاستغلاله في أعمال الترفيه والسياحة دون كثير اعتبار للعوامل البيئية والثقافية المرتبطة به). ومع ذلك تم حل مجلس الشعب بصورة مفاجئة تلو استفتاء عقد في نيسان/ابريل ١٩٧٩ حول موضوع «السلام والديمقراطية»، كان القصد منه «تمرير» معاهدة السلام المنفردة مع اسرائيل. وفي آيار/مايو ١٩٨٠ تمت الموافقة في استفتاء آخر على تكوين مجلس ثانٍ هو مجلس الشورى، يتم تشكيله جزئياً بالتعيين، وبهذا تكون السيطرة عليه أكثر سهولة حتى من سيطرة الحكومة على مجلس الشعب.

كان الإتجاه واضحاً إذاً في هذه الحقبة نحو ترجيح كفة الأجهزة التنفيذية وسلطة رئيس الجمهورية، مع الإتجاه من وقت إلى آخر إلى المساومة مع المؤسسات الأخرى في المجتمع حول تحديد الاختصاصات وتمييز الأنشطة، ولكن من موقع السلطة والقوة

---

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبي في مصر (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤).

الذي تمتعت به الحكومة وعلى الأخص رئيس الجمهورية.

والخلاصة إذاً هي أن الوظائف الرقابية والسلطوية للدولة في الحقبة الساداتية كانت أقوى وأبرز بكثير من وظائفها التنموية والإقتصادية المدعاة، أو بعبارة أخرى كانت الحكومة أقوى من اللازم فيما لا يلزم وأضعف من اللازم فيما يلزم، وهي الظاهرة التي أطلق عليها ميردال اسم «الدولة الرخوة»، ليس لديمقراطيتها وقيامها على اعطاء الفرصة للجميع في المشاركة، وإنما لعجزها وتقصيرها عن توفير الظروف والأطر والإجراءات الكفيلة بتنظيم جهود التنمية الشاملة في البلاد وتنشيطها(٢٨).

لا بد إذاً من تصحيح خطأين شائعين فيما يتعلق بالحقبة الساداتية، الأول يرى أنها تعبر عن دولة أكثر ديمقراطية (أي أقل سيطرة على أطراف المجتمع) من الدولة الناصرية؛ والثاني يرى أنها عدلت سياساتها الإقتصادية تحت ضغط الرأسمالية الخاصة المحلية. فالدولة المصرية في السعينات لم تتنازل عن سيطرتها على المجتمع، وإنما نوعت وعدلت في أساليب هذه السيطرة. وسياسة الانفتاح الإقتصادي، أهم السياسات العامة لهذه الحقبة، تطورت تحت تأثير حركة الدولة - في تحالفها مع الرأسمال العالمي - بأكثر مما تطورت تحت تأثير حركة الرأسمالية الصناعية المحلية.

ومعنى ذلك أن برجوازية الدولة المصرية اختارت أساليب جديدة للاستمرار في سيطرتها على الدولة وفي استفادتها من مواردها الاقتصادية. وقد مرت عملية التحول هذه عبر مجموعة من الخلافات والصراعات، على قمة السلطة، وبين الوزراء والوزارات المختلفة، وبين قيادات القطاع العام، وعلى صفحات الجرائد والمجلات، وفي أروقة النقابات واجتماعات الهيئات والمنظمات المختلفة. واستخدم الصراع أحياناً لغة الخطاب السياسي الناصري (ومقتبسات من الميثاق وخطب عبد الناصر)، أو الضرب على وتر المشكلات الإقتصادية ومتاعب الجماهير، أو متطلبات العصرية والإنتاجية، أو ضرورات الأمر الواقع المحلية والأقليمية والدولية، وغير ذلك من رموز ومساجلات ايديولوجية. كذلك استخدمت شرائح النخبة الحاكمة وقطاعاتها أساليب «السياسيات البيروقراطية» المختلفة، من إعادة التنظيم وإعادة التحالف، والتجاوز والتجاهل، والتصفية والمنع والإدماج... الخ، وذلك قبل أن تتضح لنا الصورة المتضحة الآن. وتوجهت النخب الحاكمة في اثناء هذه العملية إلى قطاعات مختلفة من الشعب وطبقاته،

---

(٢٨) ومن الجدير بالذكر أيضاً أن عدداً من الإجراءات التي أعلنت بإسم الديمقراطية واللامركزية قد استخدمت في الواقع لتدعيم المركزية وتركيز السلطة، ومن ذلك مثلاً نظام الحكم المحلي لعام ١٩٧٩. انظر: Nazih N. Ayubi, «Local Government and Rural Development in Egypt in the 1970's,» *Cahiers africains d'administration publique,* no. 23 (1984), pp. 61-74.

في أوقات مختلفة، أو في الوقت نفسه، ولكن بلغة مختلفة. واستخدمت التغيرات الداخلية لتبرير تحولات مهمة في السياسة الخارجية، كما استخدمت الظروف الأقليمية والدولية لتبرير تغيرات أساسية في الداخل. وكان الاعتماد الرئيسي في إحداث كل هذه التغيرات هو على أجهزة الدولة وعلى تكنوقراطها وإدارييها، أو على البيروقراطية المدنية والعسكرية والأمنية وعلى قيادات القطاع العام من التكنوقراط والموظفين، وعلى أجنحة جهاز الدولة في المجال الإعلامي والتثقيفي، بل وأحياناً الديني. واتبعت في هذا الصدد كذلك السياسات البيروقراطية المعروفة من فصل وتعيين وترفيع وتخفيض وتشجيع وترهيب واحتواء وإبعاد... الخ، الأمر الذي يضيق المجال هنا عن التفصيل فيه رغم أهميته (٢٩).

خامساً: توجهات رأسمالية الدولة

كانت محصلة هذه التطورات صورة لا تخلو من تناقضات ومناطق غموض وعلامات استفهام، ولكن لها مع ذلك ملامح نستطيع أن نستبينها من خلال التفاصيل المتناثرة. وهذه الصورة هي لدولة لا تستطيع أن تستمر في أداء وظيفتها التنموية ووظيفتها الرفاهية (فضلاً بالطبع عن الوظيفة الأمنية لكل دولة) في وقت معاً. ولكنها دولة تبلورت داخلها برجوازية رسمية راسخة الأقدام لا تريد التخلي عن امتيازاتها في مجال السلطة والثروة. هذه الدولة إذاً في مأزق: فهي تريد السلطة ولكنها غير قادرة على تقديم ثمن شرعيتها. ولكي تحل هذه الدولة اشكاليتها، فهي تقوم أولاً بفك الارتباط الايديولوجي والسياسي بين دورها التنموي ودورها الرفاهي، وتبدأ في تشجيع مؤسسات وشركات القطاع العام على العمل على تحقيق الربح (ولو باشتغال المؤسسات الصناعية بالتجارة!)، نازعة عن هذه المؤسسات بالتدريج دورها الرفاهي (المتمثل في «مكاسب الثورة» وإجراءات عام ١٩٦١ - ١٩٦٣... الخ.

وعندما يبدو أن هذه المؤسسات قد وصلت إلى أقصى مداها من حيث الانتاجية والربحية، تمد الدولة يدها إلى الرأسمالية العالمية لكي تتعاون مع القطاع العام الإقتصادي في مشروعات مشتركة. وفي إطار التوجه نحو زيادة الربحية هذا، تتخلص الدولة من بعض التزاماتها بخصوص توفير العملة الأجنبية وبعض مستلزمات الإنتاج، وتتوسع في نظام «الاستيراد من دون تحويل عملة»، وهو تطور يعطل الإيحاء بتوجه رأسمالي تقليدي، ولكن من الواضح أن له حدوداً مرسومة لا يمكن تخطيها وهي حدود

---

(٢٩) انظر: Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes*, and Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian Modernizing State.*

تفرض على الرأسمالية المحلية أن تقصر معظم نشاطها على النواحي التجارية والمالية، فيتبلور لها طابع «طفيلي» ينتقده الكثيرون. ولكن هذه الحريات المالية والتجارية النسبية، مستفيدة من التحويلات النقدية لقرابة ثلاثة ملايين مصري يعملون خارج البلاد، تشيع مناخاً زائفاً من الرفاهة، يلعب دوراً مهماً في التهدئة الموقتة لمشاعر قطاعات كبيرة من المصريين (وليس فقط الطبقات المترفة، لأن حجم الهجرة المصرية كبير ونوعيتها متعددة).

وفي حين يلهث قطاع رأسمالي صناعي مصري صغير في سبيل الحصول على المزايا الاستثمارية نفسها المتاحة للقطاع الأجنبي المشارك للقطاع الحكومي، لا يرى الاتجاه الأساسي لبرجوازية الدولة نفعاً كبيراً في التحالف مع هذه الرأسمالية المحلية الضعيفة نسبياً، أو تخفق أجهزة الدولة في المجالات القليلة التي حاولت فيها أن تقنعها بجدوى تسليم مواردها المالية للدولة، وقد أصبحت هذه الموارد المالية وحركتها التجارية فرصتها الوحيدة (لاحظ القوانين الاقتصادية الجديدة في بداية عام ١٩٨٥ وفضلها في محاولة تعبئة الموارد المالية والتجارية للقطاع الرأسمالي المحلي الخاص، لمصلحة الدولة).

هناك تحول مزدوج في توجه رأسمالية الدولة في مجال الصناعة المصرية، فهي من ناحية تتحلل من علاقات التكامل التي سبق أن قامت بين القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص الرأسمالي المحلي، وهي من ناحية أخرى تتداخل عضوياً بالتدريج مع رأس المال الخاص الأجنبي. وقد ظهرت نتائج التوجه الأول على سبيل الخصوص في إفلاس كثير من مصانع الغزل والنسيج الصغيرة التي كانت تتعامل مع القطاع العام من الباطن؛ وظهرت نتائج التوجه الثاني في صورة مشروعات كثيرة مشتركة بين القطاع العام الصناعي ورأس المال الأجنبي. وقد «بلغ تهافت بعض شركات القطاع العام الصناعي على مشاركة الاحتكارات الأجنبية إلى حد إقدامها على بيع أصولها إلى الشريك الأجنبي مقابل استخدام اسمه التجاري»، ومن ذلك عقد مشاركة شركة «ايديال» للثلاجات مع شركة «طومسون». كما ساهمت بعض الشركات العامة مع الاحتكارات الأجنبية في تأسيس شركات منافسة لنشاطها الأصلي، ومن ذلك الشركة العامة للبطاريات وشركة النصر لمنتوجات الكاوتشوك وشركة صناعة المحولات والمنتوجات الكهربائية، وشركة المصاعد وتكييف الهواء[٣٠].

تتنازل الدولة إذاً عن حقها المطلق السابق في العمل الاستثماري الانتاجي،

---

(٣٠) أنظر: غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**، ص ٤٠٨ - ٤١٢. وانظر أيضاً: مرسي، **مصير القطاع العام في مصر: دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلي والأجنبي**.

وتسلم العبء في هذا الصدد لقطاع رأسمال دولة/ رأسمال عالمي مشترك. وتحاول الدولة في الوقت نفسه التخفيف من عبء دورها الرفاهي وتنجح في ذلك إلى حد ما داخل مؤسسات القطاع المشترك وبعض مؤسسات القطاع العام نفسه، ولكنها لا تتمكن من التخلص من دورها الرفاهي العام في مجالات التوظيف والتعليم وبعض الخدمات، لما يمثله هذا الاختيار من خطورة سياسية. ويكون حلها لهذا المأزق مزدوجاً: فهي من ناحية تفتح باب الهجرة للعمل في الخارج وتتساهل مع الحركة المالية والتجارية لرأس المال المحلي و«الاقتصاد الأسود» في سبيل تهدئة بعض القطاعات؛ ثم هي تسعى من ناحية أخرى إلى زيادة دخلها الريعي والخارجي عن طريق مزيد من الاعتماد على تصدير النفط وتنشيط السياحة وحركة المرور في قناة السويس، فضلاً، بالطبع، عن المعونات الأمريكية والدولية.

هكذا عادت مقولة التناقض بين رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي إلى الظهور كقضية سياسية في أواخر الستينات وبداية السبعينات. ولكن كان لتدفق المال النفطي دور كبير في الالتفاف حول الاشكالية، ففي حين مثلت هذه الأموال «فرصة استثمارية» ليس من الحكمة إغفالها، فهي كانت بمظهرها العربي أقل إزعاجاً للحس الوطني المصري من رأس المال الأجنبي، كما أنها لم تكن لتمثل أي تهديد للسوق المحلية من وجهة نظر رأس المال المحلي[٣١].

وبالتدريج تم تعميم هذا النموذج الذي ظهرت ارهاصاته الأولى في أواخر الستينات، وظهرت نماذجه العربية في بداية السبعينات، وبدأ تعميمه كسياسة «انفتاح» شاملة تستهدف تشجيع رأس المال الأجنبي، أياً كانت مصادره، على الاستثمار في مصر. وبهذا يمكن القول إن الانفتاح قد ظهر «كتنويعة» داخل إطار مبدأ الدولانية، وليس كتعبير عن انتصار القطاع الخاص المحلي، كما صوره الكثيرون[٣٢].

ولكن تتمكّن برجوازية الدولة من إجراء جميع التحولات التي اقتضاها تعميم سياسة الانفتاح، كان من الضروري إعادة ترتيب الأوضاع السياسية داخلياً بما من شأنه تقليل فرص المعارضة والاحتجاج، كما كان من الضروري تركيز الدولة على ايجاد مصادر للدخل تسمح لها بعدم الإنسحاب المباشر أو الفجائي من الاضطلاع بمهامها

(٣١) يلاحظ أن التسهيلات الاستثمارية بدأت أولاً بالنسبة إلى رأس المال العربي، ثم توسعت إلى رأس المال الأجنبي، ولم يتم شمولها لرأس المال المصري إلا في الثمانينات. والواقع أن تحول الاقتصاديات النفطية العربية إلى شريك مالي للرأسمالية العالمية لم يكن قد اتضح تماماً للجميع في عقد السبعينات. أنظر: غنيم، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٣٢) Mourad Magdi Wahba, «The Role of the State in the Egyptian Economy, 1945 - 1981,» (Unpublished Ph.D. Thesis, Oxford University, 1986), p. 246.

«الرفاهية». ومن هنا كان التركيز على الموارد النفطية والسياحية والمرورية (قناة السويس وخط أنابيب سوميد وغيرها)، وكان فتح الأبواب لمزيد من هجرة العمالة المصرية والسعي إلى مزيد من المعونات والمنح الغربية والدولية.

لقد سمح هذا التوجه بزيادة موارد الدولة المالية، ولكن أعباء الدولة الرفاهية كانت في تزايد (لتضخم السكان واستمرار النظام التعليمي والجهاز البيروقراطي في التوسع). ولما كان الحفاظ على حد أدنى من الدور الرفاهي للدولة ضرورياً لاستمرار النظام السياسي، فقد كانت النتيجة الحتمية لمأزق النظام هي التضحية ببرامج الدولة التصنيعية (أي بالجانب الرئيسي في دورها التنموي).

ويعبر مراد وهبه عن هذا التطور في كلمات تقارب منظورنا ولكنها لا تتطابق معه فيقول: «يتم في داخل قطاع الدولة الفصل بين عملية السعي نحو التصنيع وعملية توفير الرفاهة، وهذه في رأيي أهم ملامح الانفتاح. وهكذا تنقسم الدولة إلى كيانين متميزين، أحدهما يستمر في الصيغة الدولانية القديمة: الدعم، وتوفير العمالة، والقطاع العام «التقليدي»، وذلك لأغراض السلام الإجتماعي. والثاني يأخذ دور وكالة التنمية فيتابع سياسات التصنيع والتحديث باعتباره رأسمالياً كبيراً، يتوخى معدل الربح كعنصر محدد في المقام الأخير...

وبعبارة أخرى، تمثل الصورة الانفتاحية مبدأ الدولانية توليفة بين دورين للدولة: الأول هو دور الدولة التنموية التي دعا إليها طلعت حرب والتي وجدت لفترة قصيرة في الخمسينات، والثاني هو دور دولة الرفاهة التي روج لها دعاة مبدأ «اشتراكيتنا» والتي وجدت في الستينات. ويعتمد الدور الأول، أي التنموي للدولة، على تعظيم الربح وهو بهذا ممول لذاته، أما الثاني فيعتمد على استمرار الدخل الريعي. ولا يمكن لمثل هذا النظام أن يكون معمراً ما لم يتمكن من العثور على مصدر منتظم لتمويل دولة الرفاهة»[٣٣].

وليس مدلول حديثنا هذا أن الدولة المصرية قد عزفت تماماً عن التصنيع، فما زالت الدولة (وستظل في تصورنا لأمد بعيد) أكبر مستثمر ومشغل صناعي في البلاد. ولكن دورها التصنيعي قد تحول من دور تنموي إلى دور إنتاجي، أي من دور يكون التصنيع فيه أحد جوانب سياسة تنمية وطنية شاملة إلى دور تكون فيه الدولة هي أحد المستثمرين الصناعيين في البلاد، وإن كانت لا تزال أكبرهم وأهمهم. ولعله من الغريب أن غالبية مشروعات الإنفتاح (والتي كان التصور أنها تستهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية) هي مشروعات مصرية وليست أجنبية، وأن النسبة الأساسية من رأسمال مشروعات التصنيع على وجه التحديد هي لرأسمال الدولة المصرية (انظر الجدول رقم (٥ ـ ١)).

---

(٣٣) لاحظ أن هذا الكاتب يخلط بين تعبير الدور «الانتاجي» للدولة (وهو ما يقصده بالفعل في هذا النص)، وتعبير الدور «التنموي» لها، وهو ما نرى أنه كان متحققاً إلى حد بعيد منذ أواخر الخمسينات وحتى أواخر الستينات. أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

جدول رقم (٥ ـ ١)
توزيع رأسمال شركات القانون (٤٣) حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١
(نسب مئوية)

القطاع	رأسمال مصري			رأسمال عربي	رأسمال أجنبي
	عام	خاص	الجملة		
الزراعة	٣٥,٢	٤٣,٢	٧٨,٤	٩,٦	١٢,٠
النفط	١١,٩	٢,٨	١٤,٧	٠,٠	٨٥,٣
المعادن	٩٦,٢	١,٦	٩٧,٩	١,٣	٠,٨
الصناعة	٣١,٦	٣٥,٥	٦٧,١	٩,٥	٢٣,٤
المقاولات	٤٧,٤	٢٤,١	٧١,٥	٥,٧	٢٢,٨
جملة القطاع السلعي	٣٤,٣	٣٤,٧	٦٩,٠	٩,٠	٢٢,٠
المصارف	٤٤,١	٣٧,٦	٨١,٧	٥,٨	١٢,٥
شركات الاستثمار	٣٤,٥	٣٣,١	٦٧,٦	٢٤,٠	٨,٤
النقل	٤,٧	٥٦,٩	٦١,٦	١٤,٠	٢٤,٤
السياحة والفنادق	٧,٣	٣٦,٧	٤٤,٠	١٣,٢	٤٣,٨
الأعمال الاستشارية	٢٠,٧	٤٣,٧	٦٤,٤	٢,٣	٣٣,٣
جملة الخدمات الانتاجية	٢٩,٩	٣٦,٢	٦٦,١	١٤,٥	١٩,٤
الاسكان	٩,١	٥٢,٥	٦١,٦	٣٢,٩	٥,٥
الصحة	٢٢,٥	٥٦,١	٧٨,٦	١٢,٣	٩,١
خدمات أخرى	٣,٠	٢٣,٤	٢٦,٤	١,٢	٧٢,٤
جملة قطاع الخدمات	٨,٠	٣٩,٣	٤٧,٣	١٥,٣	٣٧,٤
الاجمالي الكلي	٢٩,١	٣٦,٠	٦٥,١	١٢,٤	٢٢,٥

المصدر: أنظر: الجهاز المركزي للمحاسبات، في: **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٨٤٢ (آذار/ مارس ١٩٨٥)، ص ٥٤.

وإذا نظرنا مثلاً إلى مشروعات الانفتاح حتى نهاية عام ١٩٨١، لوجدنا أن ثلثي رأسمالها كانا مصريين (يتقاسمهما بالتساوي تقريباً القطاع العام والقطاع الخاص المصري)، ولوجدنا بصفة خاصة أن الدولة قد ركزت استثماراتها في مجال الصناعة وفي

مجال الصناعات المعدنية، على سبيل التحديد، حيث كانت الدولة هي المستثمر الوحيد تقريباً، كما أنها قد استثمرت الكثير أيضاً في قطاع المقاولات(٣٤).

ويتجلى دور الدولة كمستثمر رأسمالي مهتم بالربح، وليس كجهاز تنمية للاقتصاد والمجتمع، إذا استوضحنا أن ٤٤ بالمائة من رأسمال بنوك الانفتاح مملوكة للدولة، فهذه نفسها هي البنوك التي تقوم بتحويل موارد العملة الأجنبية المصرية الى الخارج بدلاً من توظيفها لأغراض التنمية داخل البلاد.

والواقع أن شركات القطاع العام قد توسعت بلا ضابط في الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال الأجنبي بصفة خاصة، إلى درجة اضطرت الحكومة معها في عام ١٩٨٣ إلى إصدار قرار جمهوري يحظر على عدد من هذه الشركات المساهمة في شركات أخرى، بالاشتراك مع أفراد أو أشخاص، اعتبارية خاصة إلا بموافقة رئيس الجمهورية، كما صدرت عدة قرارات جمهورية أخرى لإعادة نوع من التوجيه والرقابة على عمل الشركات العامة، وذلك بتجميعها في هيئات عامة (تحل محل عدد من المؤسسات العامة السابقة لعصر الانفتاح)(٣٥).

ولكن لماذا لم يتدفق رأس المال الأجنبي على مصر رغم التسهيلات الكثيرة التي اعطتها له سياسة الانفتاح، وما هو دور الدولة في ذلك؟ هناك بطبيعة الحال ظروف اضطراب سياسي واجتماعي في مصر والوطن العربي نفّرت جانباً من رأس المال الأجنبي وخصوصاً بعد الصلح المنفرد مع اسرائيل الذي عوّق من فرصة استخدام الشركات المتعددة الجنسية لمصر كمعبر لمنتوجاتها إلى بقية البلدان العربية. ثم هناك أيضاً البيروقراطية المصرية الشهيرة بضخامتها وتعقيدها، وجمودها وبطئها. ولكننا نرى أن السبب الأساسي مرتبط بالدولة وله عدة جوانب، أولها أن النظام لم يكن على قدر كافٍ من التماسك يسمح له بفك الدور الرفاهي للدولة بالكامل و «بتعويم» القوة العاملة المصرية في صورة عمال أفراد في سوق عمل «حرة»، تسيطر عليها الدولة بعد ذلك بيد من حديد (على الطريقة الكورية مثلاً)(٣٦). وبعبارة أخرى كان هناك في داخل القطاع العام وبين عماله وموظفيه قدر كافٍ من بقايا التراث الناصري والتمسك «بمكاسب

---

(٣٤) ربما كان تفسير هذا التركيز على قطاع المقاولات يعود جزئياً إلى ما أسماه عادل غنيم «بالتداخل العضوي بين برجوازية الدولة وبرجوازية المقاولات». انظر: غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، ص ٣٥٧ ـ ٣٦٨.

(٣٥) قرارات رئيس جمهورية مصر العربية بإنشاء هيئات القطاع العام (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤).

(٣٦) انظر: M. C. Aulas, «Sadat's Egypt: A Balance Sheet,» *MERIP Reports*, vol. 12, no. 6 (July-August 1982), pp. 8-11.

الثورة»، وقف في سبيل محاولات فك القطاع العام وبيعه للمستمرين «وتعويم» قوته العاملة وتفتيتها. وطبعاً لم يكن المستثمر الأجنبي مستعداً للمغامرة باموال داخل اقتصاد رأى أن الدولة فيه ما زالت «تدلل» عمالها ولا تسيطر عليهم ـ فرادى ـ بيد من حديد.

ومن ناحية أخرى كانت الفئة الغالبة داخل القيادة الحاكمة وداخل النخبة الإدارية والتكنوقراطية في القطاع العام مرحبة بالتشارك مع رأس المال الدولي، إذ رأى البعض في ذلك فرصة لتجاوز المأزق المالي والانتاجي لهذا القطاع، وأحس البعض الآخر بأن من شأن مثل هذا التعاون تحسين فرصهم الوظيفية والاستثمارية الخاصة. وهكذا تزايد اندماج الشريحة البيروقراطية العليا في أعمال الاستثمار الخاص(٣٧).

وقد كان من الطبيعي أن يرحب رأس المال الأجنبي بالتشارك مع القطاع العام في الاستثمارات، فالقطاع العام، رغم عيوبه البيروقراطية، يتمتع بموقع سيطرة ممتاز على الموارد التنظيمية والبشرية في البلاد، وهو يجمع بين عدد من المزايا الإقتصادية الإحتكارية والتفضيلية وعدد من المزايا السياسية والإدارية. المشاركة مع القطاع العام إذاً، هي أضمن لرأس المال العالمي، فهي تحميه من التقلبات السياسية والاجتماعية وتقدم له مزايا اقتصادية وتنظيمية، بل وإمكانية لا تتوافر له إذا دخل المجال الاستثماري منفرداً. أضف إلى ذلك أن المستثمر الأجنبي قد أراد الاستفادة من المعونات الغربية والدولية الكبيرة التي تدفقت إلى مصر، والتي وضعت بين يدي الدولة المصرية، بل ان هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولي قد اشترطا للقيام بإقراض شركات القطاع العام أن تقوم هذه الشركات بالدخول في مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص الأجنبي والمحلي(٣٨).

ولما كانت الدولة لا تزال أكبر «فاعل» إقتصادي في البلاد، وبما أن تعاون شركاتها مع رأس المال الأجنبي قد اقتضى اجراءات تحريرية إقتصادية واسعة، فقد كان من الضروري أن تشمل هذه الاجراءات بثوبها بقية الاقتصاد. ومن هنا كان الانطباع بوجود قدرٍ عالٍ من التحررية الاقتصادية (Laissez— Faire). ولكن لما كان محور التوجه هو التحالف بين رأسمالية الدولة والرأسمالية الأجنبية، فقد وجد القطاع الخاص المحلي (وهو غير منجذب أصلاً بحكم تاريخه إلى الاستثمار الصناعي) أن مجال العمل التجاري والمالي هو المجال الوحيد المفتوح أمامه، وبخاصة أن مصدر التمويل

(٣٧) F. Büttner, «A Country Scenario of Egypt,» *Viertal Jahres Berichte*, no. 96 (June 1984), p. 171.

(٣٨) انظر في تفصيل ذلك: عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢). انظر أيضاً: Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes*, pp. 155 - 156.

الأساسي لهذا المجال مصدر «فردي» لا يمر بين يدي الدولة، ونقصد بهذا تحويلات المصريين العاملين في الخارج.

ليس التحول نحو الانفتاح، إذاً، تعبيراً عن انتصار الرأسمالية المحلية بل هو في الأساس تعبير عن حركة رأسمالية الدولة المصرية في المرحلة الراهنة، وهي حركة لا تتنازل هذه الدولة بمقتضاها عن تحكمها في الاقتصاد بل تغير من أنماط هذا التحكم وأساليبه. ولنلخص الآن، ما فصلناه حول هذا الموضوع.

هناك تناقض في طبيعة الدولة المصرية المعاصرة بين تيارين في تكوينها: تيار تنموي (يضم في داخله الدور الإنتاجي للدولة، أي «الدولانية»)، وتيار شعبوي (يضم في داخله الدور الرفاهي للدولة). وبدلاً من الاعتماد على القوى الاجتماعية والاقتصادية الذاتية لحل هذا التناقض، لجأت الدولة المصرية إلى حل مزدوج ذي توجه خارجي، شقه الأول هو تقليص دورها التنموي، والاقتصار على دور إنتاجي يشارك فيه رأس المال الأجنبي، وشقه الثاني هو السعي إلى زيادة الموارد الريعية للدولة بصفة خاصة وللمجتمع ككل بصفة عامة. أما الموارد الريعية المتحصلة للدولة فهي تسمح بالاستمرار في تقديم حد أدنى من خدمات «دولة الرفاهة» لا يمكن التخلي عنه لأغراض الأمن السياسي والإجتماعي. وأما الموارد الخارجية المتحققة للأفراد أو للمجتمع ككل (كتحويلات العاملين في الخارج وبعض دخل السياحة) فهدفها تشجيع مزيد من قطاعات المجتمع على أن تبحث عن بديل آخر يحقق لها مطلبها، عوضاً عن الدولة.

ولا شك في خطورة المرتكز الاقتصادي والسياسي لمثل هذا الوضع، فهو من ناحية يوسع ويعمق من تبعية الدولة لرأس المال العالمي، وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى الإعتماد بصورة خطيرة على مصادر لا تحكم للدولة فيها، ومعروف أنها في سبيلها إلى الاضمحلال على أية حال.

سادساً: انعكاسات اجتماعية وثقافية

ولا شك أيضاً في خطورة هذا الوضع من الناحية الإجتماعية. فالتحول الانفتاحي قد أدى، ضمن ما أدى، إلى تضخيم الفروق الدخلية والاقتصادية وإلى تعميق الاغتراب الثقافي والاجتماعي، ولحق الضرر الأكبر في هذا التحول بالقطاعات الشعبية والمتوسطة، وبخاصة من العاملين في الحكومة والقطاع العام. ولما كانت المشاركة السياسية والتعددية الديمقراطية التي اقترنت بالانفتاح شكلية وصورية في طابعها الرئيسي، فقد كان من الطبيعي أن تعبر قوى المعارضة لهذا التحول عن نفسها في صورة حركات احتجاجية، أي عن غير طريق القنوات الرسمية أو «الشرعية». وقد اتخذ هذا الاحتجاج ثلاثة أشكال لها تراث معروف في التاريخ المصري الحديث:

أولها: الاضرابات والاعتصامات المتكررة للطلبة والعمال.

وثانيها: الانتفاضات الشعبية الواسعة النطاق، وأهم مثال لها هو أحداث كانون الثاني / يناير ١٩٧٧.

وثالثها: حركات الإحتجاج ذات الطابع الديني.

وربما كان الشكل الثالث هو أهم هذه الأشكال، لما يبدو من تنامي حركته في الفترة الأخيرة من ناحية، ولأنه يمثل أكبر تحدٍ فكري وسياسي «للدولة» وليس فقط للنظام السياسي من ناحية ثانية. وفي رأينا أن هناك ثلاثة جوانب على الأقل فيما يتصل بموضوع علاقة الجماعات الاسلامية الجديدة بالدولة. فمن ناحية يعبر ظهور هذه الجماعات وانتشارها عن إخفاق السياسات الإقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ تتركز هذه الجماعات بين أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة من ذوي التعليم المرتفع نسبياً وذوي الهجرة الحديثة نسبياً إلى المدن. فهي، إذاً، حركات تمثل رد فعل لسياسات الدولة التي قامت «بتعبئة» القوى الإجتماعية ورفع مستوى آمالها وطموحاتها، ثم عجزت عن أن تفي بوعودها وأن «تستوعب» هذه القوى الجديدة في اقتصادها ومؤسساتها السياسية والثقافية(٣٩). من هذا المنظور يمكن أن نفهم لماذا اتجه جانب من هذه الحركات إلى مقاطعة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية تماماً بل والهجرة إلى الصحراء ابتعاداً عنها (مثال: «التكفير والهجرة») في حين اتجه جانب آخر إلى مهاجمة رموز الدولة ومؤسساتها في شراسة وعنف ابتداء من أقسام الشرطة وانتهاء برئيس الدولة نفسه (مثال: «الجهاد»)(٤٠). بل إن التعدي على المسيحيين هو في الواقع تعدٍ على «الدولة» من منظور هذا الفريق، فالمساواة بين المسلمين وغيرهم من مبادىء الدولة المعلنة، وحماية غير المسلمين من وظائفها ومهامها(٤١). ويصل هذا التعدي على رموز الدولة ومؤسساتها بالنسبة إلى كثير من قطاعات هذا التيار إلى حد العقيدة الفكرية وليس مجرد الحركة السياسية. وبمعنى آخر ان مفهوم الدولة الوطنية أو القومية، وفكرة المواطنة أو الجماعة السياسية تصبح هي نفسها محل هجوم، لمصلحة فكرة الجماعة الإسلامية أو الأمة الإسلامية(٤٢).

---

(٣٩) P. S. Khuri, «Islamic Revivalism and the Crisis of the Secular State in the Arab World,» in: Ibrahim Ibrahim, ed., *Arab Resources: The Transformation of a Society* (London: Croom Helm; Washington, D.C.:Georgetown University,Center for Contemporary Arab Studies, 1983), pp. 213-234.

(٤٠) Nazih N. Ayubi, «The Politics of Militant Islamic Movements in the Middle East,» *Journal of International Affairs*, vol. 36, no. 2 (Fall 1982-Winter 1983), pp. 271-283.

(٤١) Gilles Kepel, *The Prophet and Pharaoh: Muslim Extremism in Egypt.* (London: Al-Saqi, 1985), p. 236 ff.

(٤٢) أنظر: نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف: صراع الدين والدولة في مصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، ص ١١٦ - ١٣٨.

هذه الجماعات، إذاً، تطرح مراجعة خطيرة لمفهوم المواطنة، وهو محور فكرة الدولة. وغير خافٍ ما تثيره مثل هذه التوجهات من ولع في نفوس المواطنين من غير المسلمين، بل وفي نفوس الكثيرين من الوطنيين المسلمين، وفي ذلك يقول أحد الكتاب مستنكراً: «إنما أدافع عن مصر، وإنما أرفض أن يضام مصري، وأرفض أن يكون لمواطن حق الشهادة لأنه مصري مسلم، ولا يكون لمواطن آخر هذا الحق لأنه ذمي، وأرفض أيضاً أن يكون حق الحكم لفريق من المصريين دون فريق، أو أن يكون حق التشريع لفريق دون فريق، أو أن يكون حق ولاية القضاء في أي أمر لفريق دون فريق، أو أن يكون حق الدفاع عن الأرض - وأكرر الأرض ولا شيء غير الأرض - لفريق دون فريق. وأرفض أن يقف مدّع ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين لكي يطالب مجموعة من المصريين بألا يبدأوا مجموعة أخرى بالسلام، وأن يضطروهم إلى أضيق الطريق إذا لقوهم في طريق، مستنداً إلى أحاديث مختلفة سندها واهٍ ومتنها أوهن من خيوط العنكبوت...»[٤٣].

لقد أدى عجز مؤسسات الدولة عن أداء دورها، إذاً، إلى التمرد عليها عند البعض، وإلى رفضها تماماً عند البعض الآخر. وفي تصورنا أن التيار الإسلامي الرافض، وإن كان انعكاساً لأزمة اجتماعية وحضارية شاملة، فإنه قادر من خلال بعض التساؤلات التي يطرحها على توجيه أنظارنا نحو بعض بدائل التغيير في المستقبل. ذلك أن الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذه التجربة في المعاناة الاجتماعية والفكرية هو أن الدولة المنعزلة عن قواعدها الشعبية (سياسياً) والدولة المنعزلة عن جذورها الثقافية (حضارياً) لا بد من أن تطرح مثل هذه النتائج. ويكون الحل، إذاً، في الإبتعاد عن دولة التسلط السياسي والاغتراب الحضاري، والإتجاه نحو دولة المشاركة والأصالة التي لا بد من أن تكون قبل كل ذلك هي دولة الاستقلال ورفض التبعية.

---

(٤٣) فرج علي فودة، قبل السقوط: حوار هادىء حول تطبيق الشريعة الاسلامية (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٥)، ص ٨١.

الفَصْل السَّادِس

حَولَ العَلاقَة بَين الطبقَة وَالدَّولَة

إن موضوع العلاقة بين الطبقة والدولة هو من أهم المؤشرات التي توضح وتشرح طبيعة العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية فيها. وقد أوضحنا فيما قبل جدلية العلاقة بين الدولة والطبقة، أو بين السلطة والثروة، أو بين السياسة والاقتصاد، التي تتفاوت بحسب المراحل التاريخية والظروف الانتاجية والمؤثرات الخارجية. كذلك أشرنا إلى الحالات التي تقوم فيها الدولة بتوليد طبقتها، والظروف التي تستقل فيها هذه الطبقة عن الدولة، ولكن لكي تسعى من جديد إلى التأثير في الدولة بصورة مختلفة، وذلك عبر مراحل تاريخية وتطورات اقتصادية واجتماعية متميزة.

وقد لاحظنا أن تاريخ مصر تسوده من آن إلى آخر، حركة شبيهة بحركة «البندول» حيث يتبدل الطابع السائد للدولة والنظام السياسي من طابع مركزي بيروقراطي ذي توجه داخلي، إلى طابع لا مركزي أوليغاركي ذي توجه خارجي. ولا يكون هذا التحرك عادة مفاجئاً ولا يكون التحول كاملاً، إذ يظل النمط البيروقراطي منطوياً في العادة على عناصر أوليغاركية ولا مركزية، كما يظل النمط الأوليغاركي محافظاً على عناصر تسلطية وبيروقراطية مختلفة.

ولعل أهم «حركات البندول» في التاريخ المصري الحديث هي تلك التي تلت انهيار النظام السياسي البيروقراطي لمحمد علي. ويعتبر التحول الذي تحولت بمقتضاه الطبقة الرسمية في عصر محمد علي إلى طبقة أوليغاركية، في ظل الحكم البريطاني، من أهم التطورات في تاريخ البلاد، إذ إن هذه الطبقة الأخيرة هي التي انتجت الصفوة البيروقراطية الحديثة ذات المصالح التنظيمية الواضحة، والتي استمر وجودها بشكل أو بآخر حتى الآن. ذلك أنه في الفترة الممتدة من الحملة الفرنسية حتى الاحتلال

البريطاني كانت التربة قد تمهدت بالفعل لتحوّل مهم في الاقتصاد والمجتمع تميز بالسيطرة الأوروبية في المجالين المالي والتجاري، وبظهور طبقة مصرية جديدة من ملاك الأراضي، وصفوة رسمية ذات مصالح بيروقراطية متبلورة. والواقع أن انهزام محاولة محمد علي لبناء دولة مصر المصنعة قد أدى إلى تحويل مصر إلى حالة نموذجية لاقتصاد وحيد الجانب، يقوم على إنتاج القطن وتصديره[1]. وكان التوسع في مشروعات الري والنقل والمواصلات، التي حتمها هذا النمط من التخصص، من أهم أسباب الأزمة المالية في ظل إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) التي سهلت للقوى الاستعمارية الأوروبية مهمة إجبار الدولة المصرية على التسليم لها بجانب من وظائفها السيادية، عن طريق مراقبة سير الدَّين الأجنبي العام. وقد ترتب على هذا التدخل إثارة أول حركة شعبية في مصر الحديثة هي الثورة العرابية.

وقد تصاحب استتباب نموذج النمو القائم على تصدير القطن مع تغيرات أساسية في الهيكل الإجتماعي، كان من أهمها ظهور طبقة ملاك الأراضي الكبار الذين شكلوا الأساس المادي الاجتماعي لنظام سياسي يقوم على درجة محدودة من الحكم الدستوري. وقامت الدولة باحتضان هذه الطبقة من «أرستقراطية الأراضي» عن طريق القيام بأعباء الاستثمار في الري والهيكل الأساسي الزراعي. من ناحية أخرى قامت الدولة برعاية التعليم الحديث ـ وهي وظيفة لم ينجح النظام الإستعماري البريطاني إلا في تقييدها جزئياً ـ الأمر الذي سمح بتأسيس بيروقراطية متماسكة نسبياً تقوم على التخصص والتكامل الوظيفي والاستقرار القانوني. وقد شكلت هذه البيروقراطية بدورها الوعاء الأساسي للطبقة الوسطى الحديثة من مهنيين وتكنوقراط وعسكريين وموظفين، ومن «انتلجنسيا» محدودة العدد وإن كانت نشطة وحيوية فكرياً وسياسياً. إلى جانب هذه الفئات نشأت ارستقراطية مالية وتجارية، كإحدى ضرورات هذا النموذج التصديري الأولي، واستمدت عناصرها أساساً من الأجانب والمتمصرين من الإثنيات الأوروبية والمشرقية.

وقد بدأت أولى الأزمات الكبرى لهذا النموذج التصديري الأولي في أعقاب الأزمة الإنكماشية والمالية الهائلة التي شهدتها أوروبا في عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧، وقادت إلى انكماش وتدهور كبير في مصر استمرت ذيوله حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، واقترن ذلك بتحريض وطني ضد الوجود البريطاني شنه قادة الطبقة الوسطى الوليدة من مثقفين وموظفين عموميين، بل من بعض عناصر النخب الزراعية التي تأثرت كذلك

---

(١) نادية رمسيس فرح، «التنمية وأزمة التحول السياسي»، المنار، السنة ١، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٤٩ ـ ٦١.

بالأزمة، الأمر الذي فتح وعيها إلى ضرورة إيجاد سياسة للتنمية القومية قادرة على تحقيق قدرٍ من الاستقلال النسبي عن ظروف السوق الرأسمالية العالمية[٢].

وقد أدت جميع هذه التطورات إلى تبلور حركة وطنية علمانية وصلت إلى قمتها في ثورة عام ١٩١٩، وهي حركة تقودها البرجوازية الوسطى ولكنها تحظى بتأييد شعبي واسع. وكان الهم الرئيسي لهذه الحركة هو مناورة الانكليز ومفاوضتهم في سبيل مزيد من السيطرة على جهاز الدولة. ولكن هذه الحركة سرعان ما فقدت عنفوانها وأصبح حزب الوفد غير ذي اختلاف كبير، من حيث خلفيته الطبقية وبرامجه السياسية، عن بقية الأحزاب التقليدية. وقد اقترن كل ذلك بتزايد الإحساس بالإحباط بين معظم طبقات الشعب لاستمرار الاحتلال البريطاني وفساد القصر وسوء الإدارة، مع عدم تحسن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وعجز الأحزاب السياسية وكذلك الجماعات الدينية والشيوعية وشبه الفاشية عن تقديم أي حل للأزمة. ثم جاءت هزيمة الجيش المصري المذلة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ فأضافت إلى هذا الشعور بالمرارة، وكانت جميع هذه الظروف من بين العوامل التي مهدت السبيل لنجاح حركة الضباط الأحرار في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢.

ولقد انحدر معظم الضباط الأحرار من الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة. كان بعضهم من «أبناء الذوات» وأصحاب الأراضي في الريف، ولكن المجموعة الأكبر بينهم كانت، شأنها شأن جمال عبد الناصر ـ الزعيم الفعلي للثورة ـ من أبناء صغار الموظفين وصغار الملاك والتجار، الذين عانوا ضيق فرص الترقي الإجتماعي، والذين راقبوا عجز المجتمع عن دخول مرحلة التصنيع الحديث، كنتيجة لسيطرة الارستقراطية التقليدية على الريف والزراعة وسيطرة الأجانب والمتمصرين على التجارة والمال.

أولاً: برجوازية الدولة بعد ثورة عام ١٩٥٢

كان من الطبيعي إذاً ـ والحال هذه ـ أن تؤدي سياسات ثورة عام ١٩٥٢ المتتالية في مجال الإصلاح الزراعي والتأميم والتصنيع والتعليم والخدمات وغيرها، إلى تضاؤل شأن الطبقات التجارية والمالكة للعقارات وعلو شأن النخب العسكرية والتكنوقراطية والبيروقراطية، التي عولت الثورة عليها كثيراً في تحقيق برامجها التنموية والتحديثية.

---

(٢) المصدر نفسه، ويؤكد عاصم الدسوقي في هذا الصدد أن الرأسمالية المصرية، الصناعية والتجارية، قد نمت من داخل الرأسمالية الزراعية ودون «تناقض» أساسي بينها، فهما في رأيه يمثلان طبقة واحدة ذات استثمارات مختلفة في مجال الأرض والتجارة والصناعة. أنظر: عاصم أحمد الدسوقي، نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨١)، ص ٢٧ وما بعدها.

وقد تلاحمت هذه النخب ـ رغم الصراعات الداخلية بينها ـ لكي تشكل مع انتصاف الستينات «برجوازية دولة» واضحة المعالم على مستوى قمة السلطة، يسيطر عليها تحالف الضباط والتكنوقراط، بما فيهم أساتذة الجامعة وبعض المهنيين[٣].

ونلاحظ كذلك أن النخب التكنوقراطية قد سيطرت على الشريحة الثانية للسلطة في الدولة، والمتمثلة في رئاسات الجهاز الإداري والقطاع العام (أي على المستوى الأدنى مباشرة للمستوى السياسي، والذي يشمل الفئات ابتداء من وكلاء الوزارة وحتى موظفي الدرجة الثانية). ويوضح الجدول (٦ ـ ١) مدى سيطرة النخب التكنوقراطية على الجهاز الحكومي والاقتصادي للدولة في النصف الثاني من الستينات.

إن سيطرة الاقتصاديين والمهندسين واضحة في الستينات، إذ كانوا يمثلون حوالى ٤٦ بالمائة من القيادة الادارية. أما العسكريون فلا يحتلون سوى المكانة السابعة ويمثلون ٢ بالمائة من القيادات، ولكن نسبتهم تزيد قليلاً لو أضفنا إليهم ضباط الشرطة. وأما الحقوقيون الذين كانت لهم أهميتهم التقليدية، فلا يظهرون في هذا الجدول، وإن كانت بيانات أخرى للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عن سنة ١٩٦٨ توضح أنه من بين رجال الإدارة العليا (الدرجة الأولى فما أعلى بما في ذلك الكادرات الخاصة) كان الحقوقيون يمثلون المكانة الأولى (٢٦ بالمائة)، ثم تليهم المجموعة الهندسية والفنية (٢٣,٨ بالمائة) ثم المجموعة التجارية والاقتصادية (٢١,١ بالمائة)، وتحتل المجموعة العسكرية المركز السابع أيضاً، ولكن بنسبة أعلى (٤,٥ بالمائة). على أنه لما كان الحقوقيون يحتلون ٦٧,٥ بالمائة من الوظائف العليا في الإدارات الخاصة (وخصوصاً في القضاء والخارجية)، فإن المجموعة الهندسية والمجموعة الإقتصادية أيضاً كانتا المجموعتين المسيطرتين على هذا المستوى الأعلى لقيادة الجهاز الإداري بفرعيه الحكومي والإنتاجي.

وتوضح إحصاءات جهاز التنظيم والإدارة في أواخر الستينات أن ما لا يقل عن نصف أعضاء مجالس الإدارات في القطاع العام وربع شاغلي الدرجة الأولى في الجهاز الحكومي كانوا من خريجي الكليات الهندسية والتقانية، الأمر الذي يوضح تفوق المهندسين عددياً على الإقتصاديين من حيث نسبتهم في قمة الإدارة العليا، بخاصة في القطاع العام.

وفي أوائل السبعينات توضح الأرقام استمرار هذه الظواهر: فالمهندسون يمثلون

---

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nazih N. Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1980), chaps. 5 and 6, and table 3.

جدول رقم (٦ ـ ١)
النخبة البيروقراطية التكنوقراطية في مصر
بحسب المؤهلات الدراسية، ١٩٦٧

المجموعة	العدد والنسبة	الجهاز الحكومي	القطاع العام	المجموع
التجارة والاقتصاد	العدد	١٥٨٦	٢٦٩٥	٤٣٨١
	النسبة	١٧	٣١	٢٤
الهندسة والتقانة	العدد	١٥٨٣	٢٤٠٨	٣٩٩١
	النسبة	١٧	٢٨	٢٢
التعليم	العدد	١٧٠٧	١٢	١٧١٩
	النسبة	١٩	—	١٠
الزراعة	العدد	١٠٢٢	٥٠٩	١٠٣١
	النسبة	١١	٦	٩
الطب	العدد	٧٣٢	٢٠٨	٩٤٠
	النسبة	٨	٣	٥
الأزهر	العدد	٤٥٤	٢٠	٤٧٤
	النسبة	٥	—	٣
الدراسات العسكرية	العدد	٩١	٢٨٤	٣٧٥
	النسبة	١	٣	٢
مؤهلات عليا أخرى	العدد	١٧٨٥	١٢٧٨	٣٠٦٣
	النسبة	١٩	١٥	—
مؤهلات متوسطة وغير مؤهلين	العدد	٢٩٢	١١٦٢	١٤٥٤
	النسبة	٣	١٤	٨
الإجمالي	العدد	٩٢٥٢	٨٥٧٦	١٧٨٢٨
	النسبة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: Nazih N. Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1980), p. 357.

٦, ٤٩ بالمائة من شاغلي الدرجة «الممتازة» و ٤, ٤٠ بالمائة من شاغلي الدرجة «العليا» في القطاع العام. والأكثر من هذا أن المهندسين ممثلون في مجالس إدارة معظم المنظمات، ففي دليل صدر عام ١٩٧٣ نجد أنه من بين حوالى ٢٧٥ هيئة ومؤسسة وشركة عامة قائمة في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والانشاءات كان المهندسون ممثلين بدرجة أو بأخرى في ٨٨ بالمائة من مجالس الإدارات.

نستطيع أن نستشف من اللمحة السابقة معالم تطورين مهمين في تكوين النخبة الإدارية: أولهما دخول العسكريين مجال الإدارة المدنية؛ وثانيهما تزايد نسبة تمثيل التكنوقراط في النخبة. ولكن هل طرأ على تكوين النخبة البيروقراطية أية تغيرات أخرى تستحق الملاحظة، سواء من حيث الخلفية الاجتماعية الاقتصادية أو من حيث الخصائص والتوجهات المهنية؟ لقد قيل في أكثر من مناسبة إن النخبة التكنوقراطية كانت جديدة من حيث أصولها ومن حيث تطلعاتها وأساليبها، ولكن الى أي حد يعد هذا الاعتقاد صحيحاً؟

لكي نجيب عن هذا التساؤل يجب أن نوضح أولاً صعوبة الحصول على أرقام دقيقة عن الخلفية الاجتماعية للقيادات الإدارية، ومن هنا فإننا نعتمد على بعض الدراسات المتاحة مدعمة بعدد من الإحصاءات الجزئية والملاحظات الشخصية. وربما كانت إحدى الوسائل الممكنة لاستيضاح التطورات التي استجدت بالنسبة إلى النخبة هي مقارنة القيادة الإدارية للمنظمات «القديمة» التي ورثتها الثورة في بداية الخمسينات بالقيادة الإدارية للمنظمات «الحديثة» (كالقطاع العام) التي عرفتها مصر في منتصف الستينات. ولدينا في هذا الصدد دراستان: الأولى لمورو برغر عن القيادة في الإدارة الحكومية سنة ١٩٥٣/ ١٩٥٤، والثانية لمحمود سامي عن القيادة في القطاع العام سنة ١٩٦٦/١٩٦٧[٤]. ولا بد بالطبع من إجراء هذه المقارنة بشيء من التحفظ، حيث إن المجموعتين غير متناظرتين بالكامل، ولكن تصحيح وتدعيم نتائجهما بالمعلومات الأخرى يمكن أن يجعل منهما مصدراً ذا نفع كبير.

وسوف نكتفي في هذا المقام بملمحين فقط من ملامح «الصفوة الجديدة» في الستينات، أولهما يتصل بالخلفية الطبقية والثاني يتصل بالمسار الوظيفي. فإذا بدأنا بالخلفية الطبقية ونظرنا أولاً إلى مهن آباء القادة الجدد لوجدنا أن هؤلاء القادة قدجاؤوا من أصول شبيهة إلى حد بعيد بالأصول التي جاء منها القادة القدامى. صحيح أن معدل «التكاثر الداخلي» داخل فئة الموظفين قد انخفض بعض الشيء، ولكنه ما زال مرتفعاً على كل حال، إذ إن ثلث أعضاء الصفوة الإدارية في الستينات كان آباؤهم من كبار الموظفين، وهي نسبة مرتفعة سواء قابلناها بالمجتمعات الصناعية المتقدمة أو بالمجتمعات النامية الأخرى ذات الظروف المقاربة. ومع ذلك فقد طرأ تغيران لا بد من الإحاطة بهما، أولهما الانخفاض في نسبة أبناء ملاك الأراضي، وثانيهما ارتفاع نسبة

---

(٤) Morroe Berger, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of the Higher Civil Service* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957); M. Sami Qassem, *The New Managerial Elite in Egypt* (Ann Arbor, Mich.: [n.pb.], (1967),

وجمال مجدي حسنين، البناء الطبقي في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨١).

أبناء رجال الأعمال والمهنيين والإداريين من غير العاملين في الحكومة.

وإذا نظرنا بطريقة أكثر تحديداً إلى الخلفية الاقتصادية الاجتماعية لعناصر الصفوة، فسنجد أن غالبيتهم ينحدرون من القطاعات الداخلية الوسطى والعليا في المجتمع. ففي سن العشرين كان ٨٠ بالمائة من المديرين أبناء رجال ينتمون إلى القطاعات الداخلية العليا والوسطى في المجتمع، وقد كان الخُمس ينتمي إلى آباء ينتظمون ضمن قطاعات الدخل العليا (التي كانت تمثل نسبة ١ بالمائة فقط من متلقى الدخول في البلاد). ومع ذلك فيمكن القول إن ٧٩ بالمائة من القادة كانوا من «الرجال الجدد» إذا كان المعنى المقصود هو تجاوزهم المستوى الإقتصادي الإجتماعي الذي كان عليه آباؤهم. على أننا نلاحظ أيضاً أن نسبة من صعدوا سلم الحراك الاجتماعي من أدناه إلى أعلاه في جيل واحد لم تتجاوز العشرة بالمائة. ومن هذا يظهر أن المجتمع المصري، رغـم الخطابة الإشتراكية حول تكافؤ الفرص، ما زال أكثر تحجراً وجموداً من الناحية الإجتماعية من المجتمع الأمريكي نفسه. ففي حين جاء خمس المديرين المصريين من القطاعات الداخلية العليا جاء عشر المديرين الأمريكيين فقط من هذه القطاعات، ومن حين جاء حوالى ربع المديرين الأمريكيين من قطاعات الدخل الدنيا، جاء عُشر المديرين المصريين فقط من هذه القطاعات، وكان أغلبهم من أبناء المؤجرين الزراعيين وأصحاب المحال التجارية الصغيرة.

أما من حيث المسار الوظيفي، فلعل من أهم ما يمكن ملاحظته على النخبة الجديدة أن النسبة الكبرى من مديري القطاع العام في الستينات لم تبدأ حياتها كرجال أعمال، ذلك أن ٨ بالمائة منهم فقط قد بدأوا حياتهم العملية في هذا المجال، ولم يبدأ أي من هؤلاء حياته في الواقع «البداية الصعبة»، أي متدرجاً من القاعدة إلى القمة أو من المستوى العمالي المباشر إلى القيادة الإدارية العليا. ومن ناحية أخرى نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع المديرين قد بدأوا حياتهم العملية كـ «بيروقراطيين» من نوع أو من آخر، أي أنهم حصلوا على شهادة دراسية ثم عملوا في وظيفة إدارية أو عسكرية قبل انضمامهم إلى القطاع العام، وقد بدأ حوالى ٣٢ بالمائة من هؤلاء حياتهم كموظفين في الشركات المصرية الكبرى التابعة لمجموعة بنك مصر وغيرها، وبدأ ١٧ بالمائة منهم كموظفين حكوميين. وقد توصل سامي قاسم في دراسته إلى أن ٢٧ بالمائة من المديرين قد بدأوا حياتهم كضباط في القوات المسلحة، وهي نسبة أعلى بكثير مما تقدمه الإحصاءات الرسمية، وربما يرجع ذلك إلى استخدام معايير مختلفة في القياس (أهمها أن الإحصاءات الأخرى تركز على المستوى الأعلى من الشركة بينما يركز قاسم على مستوى الشركة).

ويرتبط بالحقائق السابقة استخلاص آخر وهو أن معظم المديرين في القطاع العام المصري قد بدأوا عملهم الإقتصادي في سن متأخرة نسبياً (حوالى ٣٧ سنة في

المتوسط) لأنهم كانوا قبل ذلك عادة يعملون في الخدمة المدنية أو العسكرية. وهم قد وصلوا إلى مستوى الصفوة في حدود سن الثانية والأربعين (في المتوسط) وهي سن ليست بالمتقدمة كثيراً ولا بالمتأخرة كثيراً. وفي المتوسط يستغرق المدير المصري لكي يصل إلى الإدارة فترة تقل عن المتوسطات المتعارف عليها عالمياً، فهو يصل إلى هذا المستوى خلال سبع سنوات مقابلة بست عشرة سنة في الهند وتسع وعشرين سنة في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً.

ولو قابلنا هـذه الخصائص بتلك التي توصل إليها مورو برغر عن القيادة في الخمسينات، لوجدنا أن الصفوة الإدارية الجديدة بعد الثورة ليست مختلفة كثيراً عن القيادة القديمة من حيث الخلفية الإجتماعية أو الخبرة الوظيفية. ذلك أن القادة الجدد هم أبناء أسر ذات مستوى اقتصادي واجتماعي لا يختلف كثيراً عن مستوى أسر القيادات السابقة، كما أنهم مروا بخط وظيفي مشابه. ولعل الفرق الوحيد بين القيادة الجديدة والقيادة القديمة هو في كون «الرجال الجدد» ذوي مستوى أعلى من حيث تعليمهم الرسمي، والتخصصات الواضحة بينهم هي التخصصات الفنية (كالهندسة والتجارة) وليس التخصصات القانونية والإنسانية كما كان الأمر في السابق.

وتوضح دراسة حصرية قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الوضع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ (ونشرت سنة ١٩٧٤)، أن إدارة القطاع العام الإقتصادي في مصر كانت بيد حوالى ٣٤ ألفاً من المديرين في وظائف الإدارة العليا والمستوى الأول (أي من رئيس مجلس الإدارة حتى الدرجة الرابعة) موزعين على قرابة ٣٧٧ مؤسسة وهيئة شركة عامة. وكانت غالبية هؤلاء المديرين، أي حوالى ٢٠ ألفاً (بنسبة ٥٧,٧ بالمائة)، من حملة البكالوريوس أو الليسانس، وكان هناك بين هؤلاء ٢٦٠ من الحاصلين على الدبلومات العليا و٨٠ من الحاصلين على الماجستير و٥٧ من الحاصلين على الدكتوراه[٥].

ومن ناحية أخرى، اتضح أن الوظيفة الأولى لـ ٣١ بالمائة من المديرين كانت في شركات ما قبل التأميم، أما الباقون فدخلوا مجال الإدارة الاقتصادية عن طريق المسار الحكومي أو الأكاديمي أو العسكري، وعملوا بتوافر الوظائف في هذا القطاع عن طريق «الاتصالات الشخصية» (بنسبة ٤٣ بالمائة) أو عن طريق وسائل أخرى غير متصلة بطريق مباشر بعمل هذه المؤسسات الإقتصادية.

وليس من الدقيق اعتبار جميع أفراد هذه النخبة الإدارية في القطاع العام أعضاء فيها

(٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج حصر واستقصاء العمالة في مجال الإدارة بقطاع النشاط الإقتصادي العام في جمهورية مصر العربية (القاهرة: الجهاز، ١٩٧٤).

يمكن تسميته «برجوازية الدولة»، ولكن يمكن اعتبار رجال «الإدارة العليا» ضمن هذه الطبقة الأخيرة، وقد بلغ عدد هؤلاء حوالى ١٩٠٠ شخص يمثلون ٥,٦ بالمائة من مجموع القيادات الإدارية للقطاع العام الذين شملتهم الدراسة، ويضم هؤلاء رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة فضلاً عن مديري العموم في القطاع العام، وقد تراوحت مرتباتهم في ذلك الوقت بين ٦٠٠ و ١٢٠٠ جنيه مصري، فضلاً بالطبع عن البدلات والمزايا العينية غير المحسوبة.

ومن المؤشرات الأخرى التي تعين في شرح تحول جانب كبير من إداريي القطاع العام فيما بعد إلى شركات القطاع الخاص والمختلط والأجنبي، هي ارتفاع نسبة عدم الرضاء الوظيفي بينهم في ذلك الوقت. فقد أبرزت هذه الدراسة أن ٧٤ بالمائة من المديرين كانوا يعتقدون أن هناك وظائف أخرى أكثر اتفاقاً مع مؤهلاتهم وخبراتهم، كما أن ٦٥ بالمائة منهم كانوا يعتقدون أن مرتباتهم غير متكافئة مع خبراتهم ومع أعباء المعيشة.

أما فيما يتعلق بالقيادات الإدارية في مجال الحكم المحلي، فلم تتوافر الإحصاءات الشاملة قبل سنة ١٩٨٠. وتوضح هذه الاحصاءات أن القيادة العليا لهذا القطاع (في المجال الإداري) كانت تتمثل في ٢٤٨ شخصاً يشغلون وظائف السكرتير العام والسكرتير العام المساعد للمحافظات ورؤساء المدن. إضافة إلى ذلك كان يعمل في المستويات التخصصية في المحافظات (أي في الدرجة الأولى والثانية والثالثة) حوالى ١٩٦ ألف إداري، وكان هؤلاء وأولئك يقومون بتوجيه حوالى المليون و ٢١٨ ألف موظف محلي. ومن حيث المؤهلات العلمية، توزعت هذه القيادات بصورة تنازلية على التخصصات التالية: حقوق: ٦١ شخصاً؛ زراعة: ٥٦ شخصاً؛ دراسات عسكرية: ٣٤ شخصاً؛ آداب: ٢٧ شخصاً؛ شرطة: ٢٥ شخصاً؛ تجارة: ٢٠ شخصاً؛ هندسة: ١١ شخصاً؛ علوم: ٤ أشخاص؛ أزهر: ٤ أشخاص؛ بيطرة: شخصان؛ رياضة: شخصان؛ صيدلة: شخص واحد، ودار علوم: شخص واحد[٦].

ومن حيث السن، كانت أكبر مجموعة من قادة الإدارة المحلية (٨٣ شخصاً) تنتمي إلى المجموعة العمرية ٤٥ ـ ٥٠ سنة، كما أن عدداً كبيراً منهم (٤٦ شخصاً) كان قد قارب موعد الإحالة إلى معاش التقاعد. أما من حيث المسار الوظيفي فكان «المخضرمون» في مجال الإدارة المحلية (خبرة ١٥ ـ ٢٠ سنة) أقلية لا تزيد على ١٧ شخصاً، وكانت أكبر مجموعة (٤٤ شخصاً) تضم من عملوا في هذا المجال لمدة

(٦) إبراهيم عباس عمر ومحمد سيف الله الشربيني، «إدارة الموارد البشرية في الجهاز الإداري المصري»، الادارة، السنة ١٤، العدد ١ (تموز/يوليو ١٩٨١)، ص ٩٦ ـ ١١١.

٨ ـ ١٠ سنوات. والمتصور، والحال هذه، أن تكون النسبة الكبرى قد جاءت إلى الحكم المحلي عن طريق العمل في الخدمة الحكومية المركزية.

ونتساءل الآن: هل كانت الصفوة البيروقراطية ـ التكنوقراطية تمثل طبقة أو شريحة إجتماعية متجانسة قادرة على الدفاع عن مصالحها والتأثير في السياسات والقرارات الإقتصادية والسياسية؟ ونجيب في إيجاز، فنقول إنه منذ الخمسينات لاحظ المراقبون خضوع واستكانة فئة كبار الموظفين في مصر، اللهم إلا فيما يتعلق بحماية مصالحهم الوظيفية والمالية المباشرة. والطريف أن هذا الوضع قد استمر إلى حد ما في الستينات والسبعينات، حين أصبح للمديرين والتكنوقراط دور أكبر يضطلعون به في المنظمات الإدارية والإقتصادية.

ولعل أحد أسباب محدودية دور النخبة البيروقراطية نسبياً، هو عدم تجانسها ووجود تنافس بين قطاعاتها المختلفة، ولعل قصص الخلاف بين فئات الإداريين والعسكريين والفنيين معروفة من معظم المراقبين للحياة العامة المصرية في الخمسينات والستينات. ولا شك في أن أهم هذه الصراعات هو الصراع الذي حدث بين العسكريين والتكنوقراط. فالعسكريون قد سيطروا على الكثير من مواقع القيادة السياسية والإدارية والاقتصادية بدعوى التطهير والتنظيم والإنجاز، وقد انتقد الخبراء ذلك، قائلين بعدم تخصص العسكريين وعدم خبرتهم وملمحين إلى أن الضباط لم يكونوا دائماً مثالاً للنجاح والنزاهة في العمل التنظيمي والفني.

وقد سجل التكنوقراط انتصاراً نسبياً بعد هزيمة عام ١٩٦٧، إذ كان من التفسيرات السائدة لها أنها حدثت بسبب تخلف مصر العلمي والتقاني مقابلة بإسرائيل، وكذلك بسبب عدم تركيز العسكريين اهتمامهم على الأنشطة العسكرية. وهكذا نجد «بيان ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٨» يدعو إلى «الدولة العصرية» الآخذة بالعلم والتقانة، وحيث يوضع «الرجل المناسب في المكان المناسب».

ومع ذلك يمكن القول إجمالاً إنه نظراً إلى تضاؤل دور الرأسمالية التقليدية بعد الثورة ونظراً إلى مستويات الدخل وتكاليف المعيشة في فترة الخمسينات والستينات، فإن قمة النخبة البيروقراطية التكنوقراطية (بما في ذلك جناحها العسكري الأصل) كانت تمثل نوعاً من برجوازية الدولة التي، وإن لم تمتلك وسائل الانتاج مباشرة (إلا بشكل جزئي)، فإنها كانت تسيطر على الهامش الضئيل المسموح به في اتخاذ القرارات غير السياسية وغير الاستراتيجية في المجتمع.

والواقع أن سيطرة برجوازية الدولة هذه لم تتضح بصورة صريحة إلا فيما بعد، عندما تكشف الكثير من الأساليب التي تم بمقتضاها استغلال المنصب العام لتراكم

الثروة الخاصة، وعندما اتضح الدور المهيمن لهذه البرجوازية في توجيه عمليات الانفتاح لمصالحها، ونجاحها في ربط نفسها بالبرجوازية الانفتاحية الناشئة وببعض عناصر البرجوازية التقليدية التي ترجع بأصولها إلى ما قبل الثورة.

ثانياً: بزوغ الرأسمالية الانفتاحية

بعد تولي أنور السادات الحكم، انتهزت النخبة التكنوقراطية والعناصر المتبقية من الطبقة الرأسمالية فرصة حركة التصحيح في أيار/مايو ١٩٧١ لتدعو بمزيد من الإلحاح إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص، والعمل على حرية حركة رأس المال. وقد انعكس ذلك على عدة أمور كان من بينها ظهور قرار رئيس الجمهورية بقانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة. كذلك انضمت مصر إلى اتفاقات ضمان الاستثمار الأجنبي وساهمت في إنشاء البنك العربي الأوروبي... إلخ. وتنامى هذا الاتجاه حتى ظهر لأول مرة في نيسان/أبريل ١٩٧٣ تعبير «الانفتاح الاقتصادي» في بيان الحكومة الجديدة أمام مجلس الشعب، على أساس تشجيع رأس المال العربي والأجنبي في مجال الإسكان وحده.

وقد انتهزت هذه الفئات مناسبة حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ لمزيد من الحركة السياسية، مبشّرة بالرخاء الذي يعقب كثيراً من النجاحات العسكرية، وراغبة في الإستفادة من فوائض الأموال النفطية المتزايدة بعد الحرب. وهكذا بدأت مطالبة الاستثمار العربي بالمشاركة في الإنتاج المصري، بما في ذلك شركات القطاع الخاص، وبخاصة في مجال التعمير وإزالة آثارالحرب. ثم صدرت «ورقة أكتوبر» كتعبير سياسي عن بداية عصر الانفتاح الاقتصادي. وأخيراً أبرم قانون الاستثمار (رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) الذي عبر عن البداية الرسمية لعصر الإنفتاح الاقتصادي، والذي تدعم فيما بعد بعدد من التشريعات التي سمحت بالنشاط العلني لرأس المال العربي والأجنبي والمحلي.

أدت هذه التطورات، التي فصلناها في مجال آخر، إلى حركة اقتصادية وسياسية كان من مؤداها تحالف عناصر ثلاثة في محاولة للسيطرة على جانب كبير من مقدرات البلاد، ونعني بذلك الرأسمالية التقليدية (السابقة على الثورة) وبرجوازية الدولة (أي قمة النخبة البيروقراطية التكنوقراطية متضمنة جناحها ذا الأصل العسكري)، والرأسمالية التجارية (أي الانفتاحية ذات الطابع المالي والاستيرادي)[٧].

---

(٧) Nazih N. Ayubi, «Implementation Capability and Political Feasibility of the «Open Door» Policy in Egypt,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982). =

ولحسن الحظ أنه وضعت دراستان تحليليتان مهمتان لرأسمالية الانفتاح بروافدها الثلاثة التي ذكرناها، وهما دراسة عادل غنيم التي سبق أن أشرنا إليها، ودراسة سامية سعيد إمام حسنين عن الأصول الإجتماعية لنخبة الإنفتاح[٨]. وسوف نعرض في الصفحات التالية بعض النتائج التي توصلت إليها هاتان الدراستان وغيرهما فيما يتعلق بالعلاقة بين الطبقة والدولة في مرحلة ما بعد الإنفتاح.

١ ـ الرافد الرأسمالي التقليدي للرأسمالية الإنفتاحية

رأينا فيما سبق أن الرأسمالية المصرية لم تختف تماماً بعد ثورة عام ١٩٥٢، بل يمكن القول إنها قد حققت انتصاراً من نوع ما، بعد أن أدت سياسات حكومة الثورة إلى تخليصها من منافسة العناصر الأجنبية والمتمصرة في المجال الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى انتعاشٍ بعض فئات الرأسمالية المحلية، وبخاصة في مجال المقاولات والتجارة الداخلية، فضلاً عن المجال الحرفي وبعض المجالات الزراعية. ورغم أن القطاع العام قد توسع ليصبح القطاع الاقتصادي القائد في الستينات، فإن نسبة كبيرة من قادته كانوا أصلاً من رجال الأعمال والإدارة في مجال القطاع الخاص، كما أن عدداً منهم قد تدرب على أيدي مدارس إدارة الأعمال الرأسمالية والمدرسة الأمريكية بصفة خاصة. وقد أدى هذا إلى وجود تعاطف «كامن» من جانب قيادات القطاع العام نحو القطاع الخاص وأفكاره وأنشطته. وقد أدى هذا بدوره إلى تحقق عدد من الارتباطات بين القطاع العام والقطاع الخاص، سواء في مجال الارتباطات الأمامية (مثل المقاولات للقطاع الخاص) أو الخلفية(مثل شراء السلع الرخيصة من القطاع العام أو تهريبها منه إلى القطاع الخاص) وكذلك إلى ظهور بعض عمليات الفساد الإداري التي أدت في مجملها إلى إثراء القطاع الخاص نسبياً على حساب القطاع العام[٩].

وقد بدأت ارهاصات التعاطف السياسي مع عناصر الرأسمالية التقليدية في الظهور على السطح في السبعينات متمثلة في تصفية الحراسات، وانضمام مصر إلى اتفاقات ضمان الإستثمار الأجنبي، ورفع القيمة الإيجارية للأرض وتشجيع الزراعات التصديرية

= وقابل: سعد الدين إبراهيم، «أزمة مجتمع أم أزمة طبقة،» المنار، السنة ١، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٥)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٨) سامية سعيد إمام حسنين، «الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ويتوجه المؤلف بالشكر إلى الباحثة وإلى المشرف علي الدين هلال الدسوقي، لإتاحة الفرصة له للإطلاع على الرسالة.

(٩) Ayubi, Ibid.

غير التقليدية (وبخاصة الخضر والفاكهة والزهور)، وإباحة دخول القطاع الخاص في مجال الاستيراد «دون تحويل عملة»، وإقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وفتح التوكيلات للاستيراد منها، والسماح للمصريين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وحرية تحويل أرصدتهم النقدية... وغير ذلك من إجراءات.

وقد أوضحت سامية حسنين عن طريق دراسة «النظم الأساسية» للشركات المصرية المساهمة المنشورة في الجريدة الرسمية، والوقائع المصرية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ أن هناك عناصر رأسمالية تقليدية قد استعادت في السبعينات دورها في الحياة الاقتصادية وشكلت، بالتحالف مع عناصر أخرى، جبهة اجتماعية كانت لها اليد الطولى في وضع سياسة الإنفتاح موضع التطبيق، بهدف استعادة امتيازاتها التي ضربت في الستينات. فقد ظهرت في الواقع عشرات الأسماء من الأفراد والعائلات التي كانت مالكة للثروة قبل الثورة في مجال الأراضي والمقاولات والشركات التجارية والصناعية وشركات النقل والتأمين والبنوك ومحالج القطن ومغازله... وغيرها، حيث ساهم هؤلاء في عدد كبير من الشركات الإنفتاحية في مجالات التجارة والإنشاء والسياحة والدواجن والبنوك والإستثمارات والصناعات الغذائية والميكانيكية والهندسية... وغيرها[10].

ومن هذه الأسماء مثلاً عائلات أبو رجيلة والعبد ونخلة وأيوب وابو الفتوح وبباوي والشلقاني والمفتي والباسل والعمري ومرعي وحامد محمود والكسان وغيرها.

وقد أظهرت الدارسة نفسها وجود عناصر استمرار بين نشاط الرأسمالية التقليدية وبين طبيعة دورها داخل نخبة الانفتاح الاقتصادي. ومن أهم مظاهر ذلك استمرار التحالفات العائلية، والارتباط برأس المال الغربي، والتركيز على أنشطة اقتصادية مشابهة، وبخاصة في مجال البنوك والتجارة وبعض الصناعات الإستهلاكية. ومن ناحية أخرى ظهرت المشاركة مع رأس المال العربي كعنصر جديد نسبياً، ولكن مع الاحتفاظ بالروابط مع رأس المال الأوروبي (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبور، النمسا، سويسرا، الدانمارك... إلخ). أما في غير المجال المصرفي والمالي فقد تركزت الاستثمارات التي قامت بها الرأسمالية التقليدية العائدة، في أنشطة الصناعات الخفيفة و «الأمن الغذائي» والخدمات السياحية والطبية والاستشارية، أي في مجموعة الأنشطة الخدمية والصناعية الخفيفة وسريعة الربح[11].

---

(١٠) حسنين، المصدر نفسه، ص٥٢ ـ ٧٣.
(١١) المصدر نفسه، ص٧٣ ـ ٧٩.

٢ ـ الرافد البرجوازي البيروقراطي للرأسمالية الانفتاحية

أوضحنا فيما قبل معالم النخبة البيروقراطية التكنوقراطية (بجناحها العسكري المهم) التي كادت أن تسيطر على مقدرات الأمور منذ نهاية الخمسينات وحتى بداية السبعينات. وشرحنا الأساليب التي نمت عن طريقها مجموعة من الترابطات بين القطاعين العام والخاص، والتي أدت في التحليل النهائي إلى استفادة القطاع الأخير على حساب القطاع الأول. وقد رأينا كيف أدارت برجوازية الدولة ظهرها للسياسات الإشتراكية (التي أدت بها إلى مركز الصدارة الاجتماعية) بمجرد أن تعرض النظام للضغوط والأعباء بعد هزيمة عام ١٩٦٧، وعندما ظهرت أول بوارق الأمل في مستقبلات وظيفية بديلة بعد تدفق الأموال النفطية في السبعينات.

مثلت سياسة الانفتاح الفرصة الذهبية لإنجاز التحالف بين البرجوازية البيروقراطية والرأسمالية التقليدية، تارة باسم التحديث وتارة باسم التنمية وتارة باسم تغير الظروف العربية والدولية[١٢]، والواقع أن بذور هذا التحالف كانت كامنة كما قلنا لأن بعض عناصر الرأسمالية التقليدية كانت نافذة في قلب القطاع العام «الاشتراكي»، وكان لعدد من أصحاب الثروة المعروفين قبل الثورة دور لا يستهان به في المرحلة «الثورية»، من أمثال عبدالجليل العمري وسيد مرعي واسماعيل بليغ صبري وعثمان أحمد عثمان وغيرهم.

وقد أظهرت سامية حسنين في دراستها المذكورة وجود عدد يعتد به من القيادات العامة في فترة الستينات في داخل النخبة الإنفتاحية الناشطة في السبعينات وبداية الثمانينات. ومن هؤلاء فريق من الضباط الأحرار والوزراء السابقين وكبار المديرين ورؤساء مجالس المؤسسات والشركات والسفراء وأساتذة الجامعات الذين لعبوا دوراً سياسياً أو إدارياً، فضلاً عن رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك والصحف الرسمية الكبرى... وغيرهم[١٣].

وقد ركزت فئات البرجوازية البيروقراطية نشاطها بعد الانفتاح في قطاعات التجارة الخارجية والمقاولات والتوكيلات. وفي المجال الأخير، أي مجال التوكيلات التجارية، فإن أصحاب التوكيلات الجدد ذوي الأصول البيروقراطية قد تحالفوا أحياناً وتنافسوا أحياناً أخرى مع أصحاب التوكيلات القديمة العائدين، مستخدمين في ذلك نفوذهم السياسي وصلاتهم بالجهاز التنفيذي[١٤].

---

(١٢) Ayubi, Ibid.
(١٣) حسنين، المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١٢٨.
(١٤) انظر في تفصيل ذلك: =

وانطبق وضع مشابه فيما يخص الأنشطة التجارية والمالية، فتركزت عناصر البرجوازية البيروقراطية في بعض الشركات، وتحالفت مع عناصر من الرأسمالية التقليدية في شركات أخرى. وقد توصلت سامية حسنين إلى ملحوظة طريفة، وهي أنه من الناحية الزمنية كان لعناصر الرأسمالية التقليدية السبق في تأسيس الشركات المساهمة في الحقبة الانفتاحية، أما الانخراط الرسمي الواضح لعناصر البيروقراطية فقد ظهر في الفترة التالية لسنة ١٩٧٨، عندما تخلت القيادة السياسية بصورة واضحة عن شعارات الإشتراكية والتحول الإقتصادي الإجتماعي[١٥].

٣ ـ الرافد «الطفيلي» للرأسمالية الانفتاحية

إن اصطلاح الرأسمالية الطفيلية اصطلاح يشوبه قدر من الغموض ويحيط به عدد من الاختلافات النظرية[١٦]. ومع ذلك فمن المألوف في الخطاب السياسي المصري المعاصر، الحديث عن الفئات الجديدة التي ازدهرت اقتصادياً في ظل الانفتاح تحت اسم «الرأسمالية الطفيلية»، ويقصد بها تلك التي تركز انشطتها في المجالات التجارية والمالية، المعتمدة اعتماداً أساسياً على المصادر «الريعية» وعلى العمليات التبادلية (Circulation Processes)، في تميزها عن العمليات الإنتاجية. وهناك اعتقاد سائد بأن جانباً يعتد به من أنشطة هذا القطاع إنما يعتمد على بعض الممارسات الفاسدة من قبيل تقاضي العمولات والرشاوى وعائدات السمسرة، والإنحياز في توزيع التراخيص والحصص، والإنزلاق فيما يشبه الأوضاع الإحتكارية، بل التورط في عمليات التهريب والسوق السوداء وفي تجارة المخدرات وأعمال «المافيا» المرتبطة بها.

ويقدر أحد المصادر ما تدفعه مصر ثمناً للمخدرات المهربة عبر الحدود بما يعادل ٧٠٠ مليون جنيه سنوياً، تدفع بالعملة الصعبة، أي ما يعادل نصف صادرات مصر السلعية تقريباً (فيما عدا النفط)، أو ما يساوي دخلها من عائدات قناة السويس أو من السياحة. وهناك صلة وثيقة بين تجارة المخدرات وبين السوق السوداء للنقد الأجنبي. كما أن الأرباح الخيالية التي تحققها تجارة المخدرات كانت حافزاً لقيام صناعة الحبوب المخدرة وانتشار تجارتها، وللتوسع في الزراعة غير المشروعة لاشجار القنب والخشخاش، فتضاعفت المساحة المزروعة منها في كثير من محافظات الوجه القبلي

Malak Zaalouk, «Commercial Agents in Egypt: A Case Study in Development,» (Unpublished Ph. D. Thesis, University of Hull, 1982).

(١٥) حسنين، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٦) من أفضل الاسهامات في هذا الصدد: إبراهيم العيسوي، في اصلاح ما أفسده الانفتاح (القاهرة: كتاب الأهالي، ١٩٨٤)، ص ١٩٠ ـ ٢١١.

وبعض محافظات الوجه البحري. ويقوم بإنتاج المخدرات والمتاجرة بها عصابات حقيقية يعتمد تنظيمها الاجرامي على الروابط العائلية وتتمتع بقوة مالية ونفوذ سياسي كبيرين[١٧].

ولا تميل العناصر «الطفيلية» بصفة عامة إلى توظيف أموالها بشكل رسمي وقانوني سواء في الشركات المساهمة أو في غيرها من شركات الأموال، وإنما تميل إلى توظيف أموالها في شركات أشخاص تكونها فيما بينها، غالباً ما تتخذ الصفة العائلية. فمن بين الأسماء التي تداولتها وسائل الإعلام في الفترة الأخيرة بمناسبة بعض «الفضائح الاقتصادية» نجد أن عصمت السادات وأسرته مثلاً لم يشاركا في أية شركة مساهمة، كما أن الشركات التي ساهم فيها كل من توفيق عبد الحي ورشاد عثمان وسامي علي حسن كانت مساهمتهم فيها ضئيلة للغاية مقابلةً برؤوس الأموال التي يتعاملون بها. وقد لاحظت سامية حسنين أن تواريخ مساهمة مثل هذه العناصر في الشركات المساهمة كانت متأخرة نسبياً (ابتداء من عام ١٩٨٠)، أي أن هذه العناصر لم تطف على السطح إلا بعد أن أمنت مواقعها واستطاعت أن تؤسس قنوات تداخل وتشابك مع جهاز الدولة. ومن أمثلة ذلك مساهمة أنور السادات، رئيس مصر السابق، مع توفيق عبد الحي ورشاد عثمان في بعض الشركات، وأيضاً موقع رشاد عثمان في جهاز الدولة والقطاع العام، الأمر الذي يشير إلى ظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص، وانغماس جهاز الدولة والقطاع العام في مجال الاستثمارات الخاصة[١٨].

٤ ـ التداخل بين روافد الرأسمالية الانفتاحية

تعبر الحقبة الإنفتاحية عن عملية إندماج بين الروافد التاريخية للرأسمالية المصرية المعاصرة. وقد ظهرت بعض بدايات هذا الإندماج في مراحل سابقة. فهناك عناصر من الرأسمالية التقليدية تمكنت من تسلم مناصب قيادية داخل جهاز الدولة والقطاع العام بعد الثورة (مثل سيد مرعي ومحمد حامد محمود وأفراد من عائلات بطرس غالي والعبد وغيرهم). وهناك عناصر رأسمالية تقليدية انغمست في الأنشطة التجارية والمالية الإنفتاحية مباشرة، أي دون أن تمر في السبيل «البيروقراطي». وهناك عناصر من برجوازية الدولة اتجهت أيضاً إلى هذه الأنشطة الإنفتاحية، ثم هناك فئة رابعة مرت في المراحل الثلاث لتطور الرأسمالية المصرية.

---

(١٧) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٤١ ـ ٣٤٤.

(١٨) حسنين، «الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، ١٩٧٤ ـ ١٩٨١»، ص ١٦٢ ـ ١٦٨.

وقد لاحظت سامية حسنين في دراستها للشركات الإنفتاحية أن بعضها يعكس تركز العناصر الرأسمالية التقليدية، وبعضها الآخر يعكس تركز عناصر برجوازية الدولة، في حين أن بعضها الآخر يعكس تداخلاً بين عناصر الرأسمالية التقليدية ورأسمالية الدولة، أو يعكس تداخلاً بين عناصر من الروافد الثلاثة. وهذه الفئة الأخيرة محدودة العدد نظراً إلى عدم اهتمام العناصر «الطفيلية» بالاستثمار في مجال الشركات. على أنه من الممكن وصف الرأسمالية الانفتاحية عموماً بأنها رأسمالية مهجنة متعددة الروافد، تعود بمنابعها إلى حقب تاريخية مختلفة، وإن كانت حقبة السبعينات قد شهدت بداية الإندماج بين عناصرها المختلفة.

ومن أبرز المظاهر التي توضح الإندماج بين الروافد المختلفة، اندماج جميع وحدات وأجهزة القطاع العام تقريباً في مجال الاستثمار الخاص والانخراط في الشراكة مع رأس المال المحلي من ناحية والعربي والأجنبي من ناحية أخرى. ولم يكد أي قطاع يفلت من تلك الشراكة إبتداء من قطاع المال وانتهاء بالأجهزة الخدمية المحلية بالمحافظات. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد ارتباط رأس المال المصري (العام والخاص) برأس المال العربي بصفة عامة والخليجي بصفة خاصة، وذلك بصورة وثقتها بالتفاصيل وبالأسماء سامية حسنين في دراستها المذكورة. كذلك يرتبط رأس المال المصري، ولكن بدرجة أضعف، برأس المال الأوروبي بصفة عامة والانكليزي والفرنسي بصفة خاصة. وقد بلغ عدد الشركات التي يؤسسها أو يساهم فيها رأس المال العام مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي ٢١٦ شركة من إجمالي ٥٣٤، أي بنسبة ٤٠ بالمائة من عدد الشركات، وبلغت نسبة مساهمة القطاع العام نصف المساهمة الإجمالية لرأس المال المحلي في الشركات، وتركز معظم الاستثمارات في القطاع الخدمي والمالي (المصارف والسياحة والفندقة)[١٩].

وقد أيدت دراسة عادل غنيم التي سبقت الإشارة إليها، طابع التشابك بين العناصر والشرائح الرأسمالية المختلفة في الحقبة الإنفتاحية. فمن ناحية عادت الرأسمالية «الكومبرادورية» إلى ممارسة أنشطتها التجارية في مجال التوكيلات التجارية والاستيراد والتصدير والتوكيلات الملاحية وغيرها، وتطورت علاقات تداخلية عديدة بين هذه الرأسمالية التجارية وبين الرأسمالية الصناعية «الهامشية» الجديدة التي نشأت في إطار سياسة الانفتاح (أي الصناعات المرتبطة بنمط الاستهلاك الترفي والمعتمدة على التقانة المستوردة)، ومن أمثلة ذلك مجموعة المليونير حسام أبو الفتوح[٢٠].

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦٩ ـ ٢٣٨.

(٢٠) غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، ص ٣١٣ ـ ٣٢٥.

من ناحية أخرى، توسع قطاع التشييد والمقاولات، وتطورت علاقات تداخلية عديدة بين برجوازية المقاولات وبرجوازية الدولة. وقد اتخذ هذا التداخل العضوي شكلين رئيسيين: الأول هو مشاركة رؤساء مجالس إدارة شركات المقاولات العامة في شركات مقاولات خاصة؛ والثاني هو المشروعات المشتركة التي تساهم فيها شركات المقاولات العامة مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي وفقاً لنظام الاستثمار. وتعتبر شركة مصطفى خليل وشركاه للمقاولات والتجارة من أبرز الأمثلة للشكل الأول، كما يعتبر مشروع مترو الانفاق من أبرز أمثلة الشكل الثاني، وهو يستند إلى «كونسورتيوم» يمثل ١٧ شركة فرنسية وشركتين مصريتين إحداهما عامة والثانية خاصة. ومن الملاحظ كذلك تزايد دور المؤسسة العسكرية المصرية في مجال التشييد، ويعتبر «جهاز الخدمة الوطنية» القائم بهذه الأنشطة أكبر مقاول في قطاع التشييد والبناء خارج القطاع العام الاقتصادي التقليدي، وإن كان من الصعب التوصل إلى معلومات دقيقة عن علاقاته التنظيمية والمالية، والتجارية بجهات التمويل والتوريد المحلية والأجنبية[٢١].

وفي مجال الصناعة، توسعت البرجوازية الحرفية والصناعية وتزايد الوزن النسبي للقطاع الخاص الصناعي في السبعينات، كما تنامت علاقات التداخل بين الرأسمالية الصناعية الجديدة وبين برجوازية الدولة والرأسمالية الدولية من ناحية أخرى. وفضلاً عن ذلك تطورت علاقات التداخل العضوي بين رأس المال الصناعي العام ورأس المال الخاص الأجنبي في المشروعات الصناعية المشتركة[٢٢].

٥ ـ الطابع العائلي للرأسمالية الانفتاحية

ومن ناحية أخرى يتدعم التداخل والتشابك بين روافد الرأسمالية الإنفتاحية المختلفة عن طريق شبكة العلاقات العائلية التي تنظم جانباً كبيراً من أنشطة هذه الروافد الفئات المختلفة.

ويمثل هذا الطابع العائلي، من زاوية ما، إستمراراً لممارسات الرأسمالية المصرية التقليدية السابقة للثورة. والواقع أنه حتى في ظل الثورة استمرت هناك بعض حالات لشركات تسيطر عليها عائلات معينة، وبخاصة في مجال المقاولات (من قبيل شركات عثمان أحمد عثمان ومختار إبراهيم وحسن علام). ولكن الملفت هو إحياء

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٥٧ ـ ٣٦٨.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٦ ـ ٤١٢.

هذه الظاهرة من جديد، وعلى نطاق واسع، في السبعينات والثمانينات، وهو الأمر الذي استرعى انتباه أكثر من مراقب للحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد(٢٣).

ويبرز الطابع العائلي في أوضح أشكاله في قطاع المقاولات، ولعل أكثر الحالات شهرة في هذا المجال هي حالة «المقاولون العرب». وقد أوضح محمد حسنين هيكل بعض ملامح الشبكة العائلية من المصالح التي تمثلها هذه الشركة الضخمة التي تتعامل بمليارات الجنيهات سنوياً. وبمقتضى هذه الشبكة أنشئت عشرات الشركات التي اختلط فيها العام بالخاص، والتي أصبحت في عهد السادات أحد مراكز القوى المؤثرة في كثير من القرارات السياسية الداخلية والخارجية(٢٤).

وقد قامت سامية حسنين بدراسة الطابع العائلي للشركات الانفتاحية، بناء على معيار كمي (اقتصار المساهمة على عائلة إلى خمس عائلات) ومعيار كيفي (استحواذ عائلة واحدة على ٢٠ بالمائة فأكثر من رأس المال). وبناء على ذلك وجدت الدراسة أن السمة الغالبة على تكوين الشركات المساهمة هي السمة العائلية. فمن ناحية كانت النسبة الغالبة من الشركات هي لشركات مغلقة يقتصر المؤسسون لها على عائلة واحدة أو على عدد ضئيل من العائلات. وقد مثلت هذه الشركات العائلية ٥٩ بالمائة من جملة الشركات، كما مثلت الشركات التي تسيطر عائلة أو عائلتان على أكثر من ٢٠ بالمائة من رأسمالها ٣٥ بالمائة من إجمالي الشركات، أما الشركات التي يسيطر عليها من عائلة إلى ثلاث عائلات فمثلت ٤٥ بالمائة من إجمالي الشركات. وبالأخذ بالمعايير المختلفة معاً وجد أن ٥٠ بالمائة من إجمالي الشركات كانت شركات عائلية. وهناك عوامل عدة تؤدي إلى تدعيم الطابع العائلي للشركات منها علاقات التزاوج والمصاهرة بين أصحاب الثروة وأصحاب السلطة، ولو أخذت هذه العلاقات في الاعتبار لأصبح حجم الظاهرة العائلية أكثر خطورة. ومن ذلك وجود صلة قرابة وعلاقات مصاهرة ونسب بين العائلات التالية: أنور السادات، عثمان أحمد عثمان، سيد مرعي، الصاوي، حسب الله، ومدكور، وقد استحوذت هذه الشبكة وحدها على ٤٠ شركة. كذلك تستحوذ عائلة مصطفى كامل

---

(٢٣) انظر في هذا الصدد: جودة عبد الخالق، «أهم دلالات سياسة الإنفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الملكية في الاقتصاد المصري،» ورقة قدّمت إلى: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٣ ـ ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٨؛ Robert Springborg, *Sayyid Mir'i: Family Power and Politics in Egypt* (Philadelphia: University of Pennsylvania, 1982), and Bahgat Korany, «Development Strategies, Social Classes and the State: Egypt's Regimes 1952 - 1982,» Paper Presented at: XIII th Congress of the International Political Science Association, Paris, 15 - 20 July 1985.

(٢٤) Mohammed Hassanayn Heikal, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat* (London: André Deutsch, 1983), pp. 106, 190 - 193, 177, and 186 ff.

السعيد المصاهرة لعائلة اسلام شلبي على ٩ شركات فيما بينهما[٢٥]. وقد أوضحت دراسات أخرى أن السمة العائلية تغلب كذلك على الأنواع الأخرى من الشركات (ذات التوصية، ذات المسؤولية المحدودة، شركات الأشخاص... إلخ) وعلى التوكيلات التجارية، بل على جمعية رجال الأعمال المصريين.

٦ ـ استمرارية الدور البارز لبرجوازية الدولة

ثمة نقطة مهمة لا بد من التشديد عليها هنا، وهي أن عودة الرأسمالية التقليدية إلى مباشرة نشاطها الإقتصادي، فضلاً عن إطلاق العنان للفئات «الريعية» في مجال التجارة والمال بعد الإنفتاح، لا تعني بالضرورة تقلص دور الدولة الإقتصادي أو تدهور مكانة البرجوازية البيروقراطية[٢٦]. (أنظر الجدول رقم (٦ ـ ٢)).

وقد لاحظ عادل غنيم في دراسته القيمة السابق الإشارة إليها أن نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي قد ارتفعت من ٤٨,٧ بالماثة سنة ١٩٧٦ إلى ٦٢,٩ بالمائة سنة ١٩٨١/١٩٨٢ (بالأسعار الجارية) الأمر الذي يدل على تزايد دور الدولة الإقتصادي في ظل الانفتاح، ولا سيما في مجال إعادة توزيع الدخل القومي ذي الصلة الكبيرة بموضوع الطبقات. وقد ارتفع إجمالي الاستهلاك العام من حوالى ٣,٢ مليارات جنيه عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٥,٩ مليارات جنيه عام ١٩٨٠/١٩٨١، أي أنه زاد في أربع سنوات فقط بنسبة ٨٤ بالمائة تقريباً. وترجع هذه الزيادة الضخمة إلى التوسع الكبير في أجهزة الدولة، وبخاصة في مجال أجهزة القمع البوليسي (التوسع في أجهزة الأمن المركزي ومباحث أمن الدولة) والقضاء (إنشاء محاكم دائمة لأمن الدولة، ومحاكم القيم، وزيادة اختصاصات المدعي العام «الاشتراكي») وفي القوات المسلحة وفي مجال الإعلام[٢٧].

والحاصل، إذاً، أن جهاز الدولة قد تضخم في ظل الانفتاح، ويعتبر المعدل السنوي

---

(٢٥) حسنين، «الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠»، ص ٢٣٩ ـ ٢٥٩.

(٢٦) وقد لاحظ ريموند هينبوش أن «النخبة المحورية» التي أحاطت بالرئيس السادات من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١، كانت تضم ٣٥ شخصاً توزعوا على النحو التالي حسب خلفيتهم المهنية: ٨ من العسكريين السابقين (بنسبة ٢٢,٨ بالمائة)؛ ٥ من العسكريين (بنسبة ١٤,٣ بالمائة)؛ ٦ من المهندسين (بنسبة ١٧,١ بالمائة)؛ ٧ من الأكاديميين (بنسبة ٢٠ بالمائة)؛ ٤ من المحامين (بنسبة ١١,٤ بالمائة)؛ ٢ من الدبلوماسيين (بنسبة ٥,٧ بالمائة)، ورجل أعمال واحد وطبيب واحد وصحفي واحد (بنسبة ٢,٩ بالمائة لكل منهم). انظر: Raymond Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian Modernizing State* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985), pp. 94-95.

(٢٧) غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، ص ٢٣٣.

جدول رقم (٦ ـ ٢)
الوزراء في الحقبة الناصرية والحقبة الساداتية
بحسب التخصص الدراسي

التخصص	عبد الناصر		السادات		فترة ما بعد الانفتاح فقط	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عسكريون وشرطة	٢٧	٢٠,٨	٢٢	١٢,٦	٥	٦,٦
عسكريون تكنوقراط(أ)	١٠	٧,٧	١٣	٧,٥	٤	٥,٣
عسكريون آخرون(ب)	٧	٥,٤	٨	٤,٦	١	١,٣
مهندسون	١٩	١٤,٦	٣٣	١٩,٠	١٧	٢٢,٤
مهندسون زراعيون	٩	٦,٩	١٣	٧,٥	٧	٩,٢
أطباء	٣	٢,٣	٩	٥,١	٣	٤,٠
قانونيون	١٩	١٤,٦	٣٥	٢٠,١	١٤	١٨,٤
اقتصاديون(ج)	١٢	٩,٢	٢٣	١٣,٢	١٦	٢١,٠
دراسات إنسانية	١	٠,٨	٤	٢,٣	٢	٢,٦
علوم اجتماعية	١٥	١١,٥	٣	١,٧	١	١,٣
علوم بحتة	٤	٣,١	٥	٢,٩	٣	٤,٠
دراسات دينية	٣	٢,٣	٥	٢,٩	٣	٤,٠
بدون مؤهل جامعي	١	٠,٨	١	٠,٦	٠	٠,٠
المجموع	١٣٠	١٠٠	١٧٤	١٠٠	٧٦	١٠٠,١

المصدر: Raymond Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian Modernizing State* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985), p. 101.

(أ) أفراد يحملون مؤهلات عسكرية ومؤهلات فنية، كالهندسة مثلاً.
(ب) أفراد يحملون مؤهلات عسكرية ومؤهلات أخرى غير فنية، كالحقوق والآداب مثلاً.
(ج) بمن فيهم خريجو التجارة.

لنمو العمالة في جهاز الدولة من أهم مؤشرات هذا التضخم (أنظر الجدول رقم (٦ ـ ٣)).

ويلاحظ من الجدول رقم (٦ ـ ٣) أن حجم العمالة في جهاز الدولة قد زاد في ثلاث سنوات فقط (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠/١٩٨١) بنسبة ٢٩,٦ بالمائة، أي بمعدل زيادة سنوية يقرب من ١٠ بالمائة (أي حوالى أربعة أمثال معدل الزيادة السنوية في السكان وهي ٢,٦ بالمائة)، وهو معدل غير مسبوق في تاريخ تطور جهاز الدولة المصرية الحديث، حتى عندما بلغ الذروة في توسعه في الستينات حينما بلغ المعدل السنوي حوالى ٨,٥ بالمائة. ويعتبر ذلك مؤشراً لتزايد دور الدولة في امتصاص بطالة المتعلمين كأداة لتهدئة الصراع الطبقي وضمان التماسك الإجتماعي، وهو جزء مهم من وظيفة

جدول رقم (٦ - ٣)
تطور إجمالي العمالة في الجهاز الحكومي على مستوى الموازنات خلال الفترة، ١٩٧٧ - ١٩٨٠
والتطور النسبي لها

السنة المالية / الموازنة	اجمالي العمالة				التطور النسبي			
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ - ١٩٨١	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ - ١٩٨١
الجهاز الإداري								
حكومة مركزية	٤٦٥٤٢٠	٥١٠٠٩٢	٥٧٢٦١١	٧٤٦٤١١	١٠٠	١٠٩,٦	١٢٣	١٦٠,٤
حكم محلي	٨٩٥٣٠٠	٩٨٠٧١٦	١٠٦٧٧٢٤	١١٥٢٧١٥	١٠٠	١٠٩,٥	١١٩,٣	١٢٨,٧
الاجمالي	١٣٦٠٧٢٠	١٤٩٠٨٠٨	١٦٤٠٣٣٥	١٨٩٩١٢٨	١٠٠	١٠٩,٦	١٢٠,٥	١٣٩,٦
الهيئات العامة								
هيئات خدمية	٢٢٨٦٦٨	٢٤٢٩٤٧	٢٦٣٣٣٢	٢٤١٠٩٩	١٠٠	١٠٦,٢	١١٥,٢	١٠٥,٤
هيئات اقتصادية	٣٢١١٣٧	٣٣١٥٣١	٣١٢١١٢	٣٣٤٢٢٣	١٠٠	١٠٣,٢	٩٧,٢	١٠٤,١
الاجمالي	١٩١١٠٥٢٥	١٠٦٥٢٨٦	٢٢١٥٧٧٩	٢٤٧٤٤٥	١٠٠	١٠٨,١	١١٦	١٢٩,٥

المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة العامة للإحصاء الوظيفي سلسلة البيانات رقم (٤٣) تطور العمالة في القطاع الحكومي خلال الفترة من عام ١٩٦٥/١٩٦٦ حتى عام ١٩٨٠/١٩٨١ - آب/ اغسطس ١٩٨١. نقلاً عن: عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٣٤.

الدولة السياسية والإجتماعية(٢٨). ويلاحظ من ناحية أخرى أن نسبة الزيادة في العمالة في الجهاز الإداري للحكومة المركزية خلال تلك الفترة قد بلغت ٦٠,٤ بالمائة بينما كانت نسبة الزيادة في العمالة في أجهزة الحكم المحلي ٢٨,٧ بالمائة، أي كان معدل النمو السنوي في الأولى ضعف معدله في الثانية، الأمر الذي يعكس تفاقم ظاهرة تمركز الدولة على الرغم من شعارات الحكم المحلي وقوانينه المتابعة، وهو مظهر من مظاهر أزمة الديمقراطية في البلاد. كذلك يلاحظ من ناحية ثالثة أن العمالة في موازنة جهاز الحكومة المركزية قد زادت خلال تلك الفترة بمقدار ٦٠,٤ بالمائة في حين أنها زادت في موازنات الهيئات الخدمية بمقدار ٥,٤ بالمائة، وفي موازنات الهيئات الاقتصادية بمقدار ٤,١ بالمائة، الأمر الذي يؤكد الطابع غير التنموي، أو ما يسميه عادل غنيم الطابع «الطفيلي»، لتضخم جهاز الدولة.

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

فضلاً عن ذلك، تميز تضخم جهاز الدولة بـ «النمو السرطاني» للبيروقراطية العليا السياسية والإدارية (أنظر الجدول رقم ٦ ـ ٤). فقد زاد عدد الوظائف العليا (درجة مدير عام وما فوقها) في السنوات الثلاث موضوع الدراسة بنسبة ٢٥,٩ بالمائة. وفي وظائف الإدارة العليا (أي باستبعاد الوظائف والدرجات الوزارية) بلغت نسبة النمو في وظائف وكيل الوزارة (العالية) ١٣٠,٠ بالمائة، وفي وظائف مدير عام ١٢٦,١ بالمائة. كما حققت الشريحة التالية مباشرة لهذا المستوى (أي شاغلو الدرجة الأولى والثانية) أعلى نسب النمو على مستوى الكادر العام، فكانت نسبة النمو فيها ١٥٥,٧ بالمائة، في حين أن وظائف الإدارة الوسطى التنفيذية (من السادسة إلى الثالثة) لم تزد خلال تلك الفترة إلا بنسبة ١١٤,٥ بالمائة[٢٩].

ويرى عادل غنيم أن هذه التطورات إنما تعكس تفاقم الطابع القمعي و «الطفيلي» (أي غير الانتاجي) لجهاز الدولة، وهو الأمر الذي يتجلى في تشوه هيكل العمالة في جهاز الدولة من ناحية وتشوه هيكل الإنفاق العام للدولة من ناحية أخرى. فمن حيث تطور هيكل العمالة في جهاز الدولة، يلاحظ أن عدد العاملين في أجهزة القمع (قطاع الدفاع والأمن والعدل) قد زاد من ٢١٤٠٢٨ شخصاً سنة ١٩٧٧ إلى ٤٥٥٠٤١ شخصاً سنة ١٩٨٠/١٩٨١، أي بنسبة ٢١٢,٦ بالمائة في ثلاث سنوات فقط، مسجلاً أعلى نسب النمو القطاعية. وفي مقابل ذلك لم يزد عدد العاملين في قطاع التعليم والبحوث والشباب إلا بنسبة ١٢٠ بالمائة، وفي قطاع الخدمات الصحية والإجتماعية بنسبة ١٢٥,٢ بالمائة، وفي الإسكان والتعمير بنسبة ١٢٠,٨ بالمائة. كذلك تزايد عدد العاملين في القطاعات الإقتصادية غير الانتاجية بصورة واضحة، ففي قطاع التموين والتجارة زادت العمالة بنسبة ١٤٣,١ بالمائة، وفي قطاع المال والاقتصاد بنسبة ١٣٩,٥ بالمائة، بينما كانت الزيادة في العمالة في قطاع الزراعة بنسبة ١١٦ بالمائة، وفي قطاع الكهرباء بنسبة ٦٣,٤ بالمائة[٣٠].

ومن حيث تطور هيكل الإنفاق العام، نرى أن نفقات «النظام والأمن والعدالة» قد زادت في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠/١٩٨١ وارتفع الرقم القياسي لها بالأسعار الجارية من ٢٧٨ إلى ٧٣٣ (سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ = ١٠٠) أي بنسبة ٢٦٣,٦ بالمائة، وبالأسعار الثابتة بنسبة ١٣٩,٦ بالمائة، وزاد نصيب هذه النفقات من إجمالي الإستهلاك العام من ٣,٦ بالمائة في عام ١٩٧٦ إلى ٤,١ بالمائة في عام ١٩٨٠/١٩٨١. كذلك ارتفعت نفقات الدفاع والقوات المسلحة في الفترة نفسها بنسبة ١٥٢ بالمائة تقريباً، وإن

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠.

جدول رقم (٦ - ٤)
إجمالي العمالة في الجهاز الحكومي والتطور النسبي لها خلال الفترة، ١٩٧٧ - ١٩٨٠/١٩٨١ على مستوى الدرجات (١٩٧٧ = ١٠٠)

السنة المالية / الدرجة	إجمالي الدرجات				التطور النسبي (نسبة مئوية) (١٩٧٧ = ١٠٠)			
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ - ١٩٨١	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ ١٩٨١
رئيس الجمهورية	١	١	١	١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نائب رئيس الجمهورية	١	١	١	١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
رئيس وزراء	١	١	٢	٢	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠
نائب رئيس وزراء	٥	٦	٤	٦	١٠٠	١٢٠	٨٠	١٢٠
وزير/ محافظ	٦١	٧٢	٩١	٩٢	١٠٠	١١٦	١٤٦,٨	١١٨,٤
نائب وزير/ محافظ	٥٨	٦٤	٤١	٣٧	١٠٠	١١٠,٢	٧٠,٧	٦٢,٨
رئيس جامعة	—	١١	١٢	١٢	—	١٠٠	١١٨,٢	١١٨,٢
نائب رئيس جامعة	٣	٢٠	٢٤	١٠	١٠٠	٦٦٦,٧	٨٠٠	٦٦٦,٧
وكيل أول/ ممتاز								
مساعد محافظ	٣٤٣	٢٥٢	٢٥٩	٢٧٠	١٠٠	١٠٣,٧	١٠٦,٦	١١١,١
وكيل وزارة/ عالية	٥٨٩	٦٥٩	٧١٨	٧٦٦	١٠٠	١١١,٩	١٢١,٩	١٢٠,١
مدير عام	١٧٩٨	١٩٢٠	٢٠٣٨	٣٢٦٨	١٠٠	١٠٦,٨	١١٣,٣	١٢٦,١
جملة الوظائف العليا	٢٧٦١	٣٠٠٧	٣١٩٢	٣٤٧٦	١٠٠	١٠٨,٩	١١٥,٦	١٢٥,٩
وظائف الإدارة الوسطى								
أولى	٢٣٤٢١	٢٧٦٧٧	٣٠٣٠٤	٣١٧١١	١٠٠	١١٨,٢	١٢٩,٤	١٣٥,٤
ثانية	١٤٢٠٣٥	١٩٤٦٨٤	٢٢٩٠٩٢	٢٢٥٨٥٠	١٠٠	١٣٥,٧	١٦١,٣	١٥٩
الجملة	١٦٥٤٥٦	٢٣٠٣٦١	٢٥٩٢٩٦	٦٥٧٥٦١	١٠٠	١٣٣,٢	١٥٦,٨	١٥٥,٧
وظائف التنفيذ								
ثالثة	٦٤٩٣١٣	١٨١٣٠٢	٧٤١١٠٤	٧٩٣٨٦٨	١٠٠	١٠٤,٩	١١٤,٢	١٢٢,٣
رابعة	٣٣٨٥٧٩	٢٨٠٠٥٩	٤٢٠١٨٥	٤٧٢٠٠٠	١٠٠	١١٢,٣	١٢٤,١	١٣٩,٤
خامسة	١٨١٠١١	١٦٩٥٤٢	١٩٥٢٣١	٢١٠٩١٠	١٠٠	٩٣,٧	١٠١,٩	١١٦,٥
سادسة	٣٢٥٧٨٢	٣١٦٦٨١	٢٤٤٥٤٣	٢٣٦٠٤٣	١٠٠	٦٧,٣	٧٥,١	٧٢,٥
وظائف غير موزعة	—	٦٩٨	١١٣٠٠	—	—	—	—	—
الجملة	١٤٩٤٦٨٥	١٥٤٨٨٨٣	١٦١٣٣٦٣	١٧١٢٨٢٢	١٠٠	١٠٢,٦	١٠٧,٩	١١٤,٥
حملة وظائف الكادر العام	١٦٦٢٩٠٢	١٧٧٢٢٥١	١٨٧٥٩٥١	١٩٧٢٨٥٨	١٠٠	١٠٦,٦	١١٢,/	١١٨,٧
كادرات خاصة	٢٤٧٦٢٣	٢٩٣٠٣٥	٣٣٩٨٢٨	٥٠٠٥٩٢	١٠٠	١١٨,٢	١٢٧,٣	٢٠٢,٢
الإجمالي	١٩١٠٥٢٥	٣٠٦٥٢٨٦	٢٢١٥٧٧٧	٣٤٧٤٤٥	١٠٠	١٠٨,١	١١٦,٠	١٢٩,٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

انخفض نصيبها من الإستهلاك العام من ٢٢,٦ بالمائة عام ١٩٧٦ إلى ١٨,٢ بالمائة في عام ١٩٨٠/١٩٨١. وفي الوقت نفسه بقي الرقم القياسي لنفقات التعليم في عام ١٩٨٠/١٩٨١ كما كان عليه عام ١٩٧٦، وبقي النصيب النسبي لنفقات التعليم من إجمالي الإستهلاك العام خلال هذه الفترة كما هو تقريباً وفي حدود ١١ بالمائة. أما الرقم القياسي لنفقات الصحة فقد انخفض بالأسعار الثابتة من ٣٤٠ في عام ١٩٧٦ إلى ٢٧٣ في عام ١٩٨٠/١٩٨١، وبقي نصيب نفقات الصحة من إجمالي الإستهلاك العام في عام ١٩٨٠/١٩٨١ كما كان عليه في عام ١٩٧٦، أي في حدود ٢,٩ بالمائة من إجمالي الاستهلاك. وباختصار فإن نصيب نفقات «أجهزة القمع» من إجمالي الاستهلاك العام كان يمثل ضعفي نفقات التعليم والصحة، أي ٢٦,٢ بالمائة مقابل ١٢,٩ بالمائة في عام ١٩٧٦، و٢٢,٢ بالمائة مقابل ١٢,٩ بالمائة في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١، الأمر الذي يعكس تضخم وظيفة الدولة القمعية على حساب وظيفتها الإقتصادية الإجتماعية.

وما يضاعف من الطابع غير الإنتاجي لهيكل الإنفاق العام هو تزايد عبء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي، فقد تزايد الوزن النسبي لفوائد وأقساط الدين العام بالنسبة إلى الاستهلاك العام من ٧٨,١ بالمائة في عام ١٩٧٦ إلى ١٣٢,٦ بالمائة سنة ١٩٨٠/١٩٨١، ويعني هذا أن الدولة تحوّل إلى الرأسمالية المحلية والأجنبية ما يساوي ثلث استهلاكها العام و١٣٢,٦ بالمائة من استثمارها المنتج[٣١]. ومن ناحية أخرى زادت نفقات «الدعم» المباشر وغير المباشر الذي تقدمه الدولة للأفراد والمؤسسات بنسبة ٤٠٠ بالمائة في الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠/١٩٨١ (بالأسعار الجارية)، وهي نفقات تعتمد الدولة في تمويلها على حصيلة الضرائب غير المباشرة. ويرى عادل غنيم أن سياسة الدعم إنما تمليها وظيفة الدولة السياسية، ففي حين أن هذا الدعم هو في حقيقته دعم غير مباشر للرأسمالية الخاصة، لأنه يمثل جزءاً من التكلفة الضرورية لتجدد قوة العمل، تدفعها الدولة بدلاً من الرأسمالية، فإن هذا الدعم إنما يمثل من ناحية أخرى «ثمن» تجميد الدولة للأجور ومصادرة حق الطبقات العاملة في النضال النقابي والإضراب دفاعاً عن مصالحها الإقتصادية وعن مستوى معيشتها الذي يتدهور كل يوم[٣٢].

ثالثاً: الطبقة والدولة والسلطة

عرضنا فيما سبق بعض ملامح وتطورات العلاقة بين الطبقة والدولة في مصر

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

الحديثة. وقد رأينا أن دولة محمد علي قد سعت إلى خلق طبقتها الخاصة من العسكريين والتكنوقراط والإداريين لتسيير هذه الدولة الإحتكارية ذات الملامح الحديثة، ثم رأينا أن هذه الطبقة قد تحللت وتحورت، بعد هزيمة محمد علي وتدهور نظامه الإحتكاري، إلى طبقة شبه «أرستقراطية» من ملاك الأراضي، أفرزت من داخلها في مرحلة تالية شرائح من الإداريين والمهنيين، بل بعض رجال الأعمال. وكان الصراع السياسي الرئيسي يدور حول التأثير في جهاز الدولة والسيطرة عليه، وبخاصة في مواجهة تزايد النفوذ البريطاني على الدولة. وقد تم هذا الصراع ـ في إطار من الدستورية المحدودة ـ بالتحالف أو بالمواجهة مع الانكليز تارة ومع الملك تارة أخرى. ويمكن القول إنه مع وصول حقبة الأربعينات كان للطبقات المالكة للأرض وللثروة قدر كبير من التحكم في جهاز الدولة، وذلك بمعاونة جناحها الشاب من المهنيين والمتعلمين (الأنتلجنسيا).

وعندما اندلعت ثورة تموز /يوليو ١٩٥٢ كان من أهم أهدافها «القضاء على الاقطاع» (أي على الملكيات الزراعية الكبيرة ذات النفوذ الإجتماعي والسياسي الكبير) وعلى «سيطرة رأس المال على الحكم». وفي الوقت نفسه كان الهدف غير المعلن للثورة هو «خلق طبقتها الخاصة» من التكنوقراط والفنيين والإداريين بقيادة الجناح العسكري للبيروقراطية العامة، وذلك لتحقيق برنامج طموح في التنمية الإقتصادية، ذي بعد إجتماعي توزيعي متزايد. وبالفعل يمكن القول ان «برجوازية دولة» أو «برجوازية بيروقراطية» قد أحكمت قبضتها على جهاز الدولة مع انتصاف الستينات، رغم أن الخلافات الداخلية (وبخاصة بين الجناح العسكري والجناح الفني لهذه البرجوازية البيروقراطية) لم تحسم نهائياً، وإن حقق الجناح التكنوقراطي نجاحاً نسبياً بعد هزيمة ١٩٦٧ [٣٣].

وبوصول الرئيس السادات إلى الحكم وتدفق الثروة النفطية وتغير طبيعة العلاقة بين القوتين الدوليتين العظميين، ثم إعلان الإنفتاح سنة ١٩٧٤، بدأت الخريطة الطبقية في التحور من جديد، كما بدأت العلاقة بين الطبقة والدولة في اكتساب طابع مختلف. ويمكن تلخيص أهم التطورات التي حدثت فيما يلي. فمن ناحية حافظت برجوازية الدولة على تماسكها النسبي، وبالتأكيد على سيطرتها على جهاز الدولة، ولكنها من ناحية أخرى سعت إلى تخليص النظام من ملامحه «الناصرية» الأساسية (سواء في مجال التنمية الشاملة أو في مجال العدالة التوزيعية). وللتوصل إلى هذه الغاية قامت الدولة من ناحية باستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية لكي تستعيد دورها الإقتصادي، وقامت من

---

(٣٣) Mark Cooper, *The Transformation of Egypt State and State Capitalism in Crisis, 1967-1970* (London: Croom Helm, 1982).

ناحية أخرى بإطلاق العنان لفئة الإنفتاحيين (أو من يسميهم البعض بالطفيليين) وهي باختصار الفئة الناشطة في مجال تداول الدخول الريعية (المستمد أغلبها من النفط بصورة مباشرة أو غير مباشرة) عن طريق الأنشطة التجارية والمالية. وقد دعم هذا التحرك بعدد من الوسائل الايديولوجية والسياسية كذلك، منها تشجيع التيار الإسلامي بأمل مواجهته للتيار الإشتراكي، ومنها توثيق العلاقات مع البلدان الرأسمالية والمؤسسات الدولية التابعة لها.

ثم اكتملت حلقات الصورة، بسعي برجوازية الدولة إلى الشراكة مع الرأسمالية التقليدية العائدة ومع الرأسمالية الريعية الناشئة في معظم المشروعات الإقتصادية الجديدة، بل فـي كثير من المشروعات الإقتصادية القائمة بالفعل. وهكذا يمكن القول إن برجوازية الدولة لم تتخلّ عن «وضعها السيادي» داخل الإقتصاد، ولكنها سمحت بظهور طبقات إقتصادية جديدة بالمشاركة المباشرة أو غير المباشرة معها.

ولا شك في أن مثل هذا الوضع لا يخلو من تناقضات بل صـراعات. فمن ناحية نلاحظ وقائع التصادم بين الدولة وبين البرجوازية المالية التجارية من وقت إلى آخر، عندما تحاول الحكومة ترشيد عمليات الإستيراد أو أنشطة المناطق الحرة أو سياسات الأسعار، وكما حدث بصورة صارخة في أوائل عام ١٩٨٥ بمناسبة محاولة تنظيم حركة النقد والائتمان. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الحلفاء الأجانب للدولة في المرحلة الراهنة لهم مصلحة في نخر جهاز الدولة وإضعاف هيمنتها الإقتصادية (وهو الأمر الذي يتجلى في كثير من سياسات المعونة والإقراض الأجنبية والدولية، التي تسعى إلى تدعيم القطاع الخاص واللامركزية الإقتصادية والسياسية). ومن ناحية ثالثة نجد أن التيارات الإسلامية التي قام النظام بتشجيعها في البداية قد وجدت أكثر المراتع خصوبة فيما بين الشبان المتعلمين من ذوي الفئات التي تضررت إقتصادياً واجتماعياً بالممارسات الإنفتاحية الجديدة. ومن هنا، سرعان ما تمردت هذه الجماعات على الدولة وانقلبت ضدها وبدأت في مهاجمتها.

يضاف إلى هذا أن تنامي رأس المال الخاص، مع رغبة الدولة في استمرار هيمنتها السياسية والاقتصادية، قد أدى إلى تقديم امتيازات نسبية متعددة لقمّة الجهاز البيروقراطي، أي إلى محاولة استرضاء البرجوازية البيروقراطية لكي تستمر في تدعيم دور الدولة في رعاية التوجه العام لحركة رأس المال. يضاف إلى ذلك أن أعضاء قمة الجهاز البيروقراطي هم الذين تمكنوا في العادة من تحقيق علاقات التشابك المصلحية مع القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي. وكان من نتيجة ذلك أن توسعت الفروق الدخلية الحقيقية والمتصورة بين أعضاء قمة البيروقراطية وأعضاء مستوياتها الدنيا من موظفين حكوميين وعمال وفنيين في «القطاع العام... إلخ.

ولعل هذا التطور هو الذي يشرح تمرد بعض أطراف جهاز الدولة ومستوياته الدنيا على سياسات الدولة في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي تمثل في الإضرابات والاعتصامات المتكررة من جانب عمال القطاع العام، والذي بلغ أخطر حالاته في تمرد جنود الأمن المركزي ضد سلطة الدولة وسياساتها في أوائل سنة ١٩٨٦.

ويمكن أن نخلص من التحليل السابق إلى أن السلطة السياسية لا تزال بيد برجوازية الدولة، التي وإن أيدت الحركة العامة لرأس المال الخاص في المجتمع بل تشاركت مع رأس المال هذا في أكثر من نشاط، فإنها لا تزال تحاول أن تحقق درجة يعتد بها من «الإستقلال النسبي» عن المصالح المباشرة للفئات الرأسمالية المختلفة[٣٤]. ولكن لما كانت الحركة العامة لرأس المال الخاص، في ظل سياسة الإنفتاح، تضر بمصالح قطاعات شعبية مختلفة خارج الجهاز الحكومي بل في مستوياته الدنيا أيضاً، فإن مقاومة هذه القطاعات لحركة الرأسمالية الجديدة إنما تتخذ بصورة أساسية مظهر التمرد على جهاز الدولة والمواجهة مع مؤسساتها.

---

(٣٤) انظر حول مفهوم «الاستقلال النسبي» للدولة عن المصالح الطبقية المباشرة، في: نزيه الأيوبي، «أدبيات دراسة المجتمع والدولة،» في: سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٨ - ٧٣.

الفَصْل السَّابع

خَاتِمَة وَلمحَة إسْتِشرَافيَّة

أولاً: خاتمة

تدعم بناء الدولة المصرية خلال أكثر من مرحلة، تعبر عنها «لحظات تاريخية» محورية. فالدولة كتعبير عن كيان جغرا ـ سياسي مركزي، قد نشأت في مصر منذ فجر التاريخ، وعمرها الزمني حوالى ستة آلاف عام، إذ ترجع بتاريخها المدون الى عصر الأسر الفرعونية المتعاقبة. والدولة المصرية بهذا المعنى وحدة مركزية حافظ معظم الحكام ـ بمن فيهم الأجانب ـ على وحدتها، إذ رأوا في ذلك مصلحة حياتية أو سياسية مؤكدة، ولكن اختلفت بالطبع درجات المركزية في هذه الدولة من عصر إلى عصر ومن حاكم إلى آخر.

والدولة في معناها الأوروبي الحديث المرتبط بفكرة المواطنة والسيادة تعود بجذورها في مصر إلى بدايات القرن التاسع عشر وعصر محمد علي، رغم تحفظات وقيود مختلفة سبق أن رأيناها. ولكن هذه بالتأكيد هي بداية عصر بناء المؤسسات النمطية الموحدة وتأكيد المفاهيم القانونية والإدارية المرتبطة بفكرة الدولة الحديثة. وقد أجهضت هذه المحاولة بوصول الاحتلال الإنكليزي الذي حد من استقلالية الدولة خارجياً وداخلياً على حد سواء.

وقد بدأت في عصر محمد علي أيضاً ارهاصات فكرة الدولة كسوق موحدة تسعى إلى تحقيق نوع من التكامل والاستقلال، ولكنها تعثرت كما هو معروف مؤدية إلى خلق طبقة من ملاك الأراضي، نمت من داخلها طبقة من المهنيين والمتعلمين هي التي قادت ثورة عام ١٩١٩ وبلورت مفهوم المواطنة المصرية المعاصرة، وهي التي سعت إلى تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي وتنمية موارد البلاد، تارة بالتعاون مع الرأسمالية

التجارية ـ ذات المسحة الأجنبية والمتمصرة ـ وتارة عن طريق معاداة هذه الرأسمالية التجارية والمالية. وتبلورت جذور الرأسمالية المصرية، بجناحها الليبرالي وجناحها الداعي إلى تدخل الدولة في فترة ما بين الحربين العالميتين، وانتصرت ايديولوجية الجناح الثاني بقيام ثورة عام ١٩٥٢ والاتجاه نحو التأميم والتصنيع والتخطيط، في ظل وضع سياسي على درجة عالية من الإستقلال.

ونشأت في ظل ثورة عام ١٩٥٢ رأسمالية دولة لا مراء في «وطنيتها»، وعملت على تقوية جهاز الدولة، الذي كان قد أصابه الوهن النسبي منذ تدهور نظام محمد علي. ولكن التناقض بين البعد الدولاني والبعد الشعبوي في سياسات هذا النظام قد أدى إلى أزمة داخلية حادة فيه، اقترنت بالحقبة النفطية إقليمياً، وبأزمة انكماشية عالمية على المستوى الدولي، الأمر الذي ترتب عليه تطويع جهاز الدولة ودورها في السبعينات بما يسمح بتحقيق نوع من التحالف بينها وبين الرأسمالية العالمية، كان في اتجاهه العام غير محابٍ للرأسمالية الصناعية المحلية الخاصة.

ومن الصعب القول بأن توجهات رأسمالية الدولة قد تبلورت في مصر في المرحلة الحالية، فالصراعات سواء على مستوى «المؤسسة» الحكومية أو على مستوى الطبقة الحاكمة وأقسامها وشرائحها لا تزال قائمة، وتبعية هذه الرأسمالية في التحليل الأخير للقوى الإقتصادية الخارجية، مع إخفاقها في تحقيق الحد الأدنى الموعود (وهو النمو الاقتصادي والتوسع في التصنيع، سواء بهدف إحلال الواردات أو بهدف تنشيط الصادرات) ـ كل هذا يجعل الشق الثالث من مكونات الدولة، وهو السوق الوطنية المتكاملة المستقلة بقاعدتها الصناعية المتينة، شقاً منقوصاً في تكوين الدولة المصرية.

ومن الطبيعي في ظروف الدولة المتخلفة أن تنعكس الأزمة الإقتصادية على الأبنية والرموز السياسية. ومن هنا تثار من جديد قضايا مبدئية حول هوية الدولة وفكرة المواطنة وطبيعة التحالفات السياسية والثقافية المطلوبة. والواقع أن هذه القضية لم تحسم أبداً على مستوى النخبة المصرية التي تنازعها منذ القرن التاسع عشر التوجه الإسلامي وفكرة «الأمة» من ناحية والتوجه العلماني وفكرة المواطنة من ناحية أخرى. وبينهما كان التوجه القومي نحو أبناء العروبة أضعف شأناً، ولكنه كان محكوماً أيضاً بتفسيرين: أحدهما أمْيَل إلى التوسع في مفهوم الوطنية (أو القومية) المصرية لكي تشمل الوطن العربي بأكمله؛ وثانيهما أمْيل إلى قبول حقيقة الوحدة البشرية المصرية مع ربطها بصورة أوثق بمفهوم للأمة الاسلامية أو للجماعة السياسية الإسلامية.

وظهور التيار الإسلامي على السطح في المرحلة الحالية هو من ناحية نتاج لظروف الأزمة الاقتصادية والإجتماعية الراهنة، ولكنه من ناحية أخرى قد يحمل في طياته كذلك

بعض أطراف الحل. فمـا لا شك فيه أن التطورات التي مرت بالبلاد منذ نهاية القرن الثامن عشر قد أحدثت نوعاً من الإزدواجية الثقافية في المجتمع. وقد انطلقت النخبة المهنية والمتعلمة في محاولتها للتحديث عن طريق أساسي هو الاقتباس من الخبرة التنظيمية والفكرية الغربية، مع إهدار أو تغافل للخبرة الإسلامية (وهي التي بقيت حية على مستوى المشاعر والعواطف بصفة أساسية). وقد كان مفهوم الدولة الأوروبي من أهم الاقتباسات التنظيمية والفكرية التي استعارها مثقفونا وسياسيونا عن الغرب، وفي تصورنا أنه آن الأوان للتنقيب عن روافد أخرى لهذا المفهوم في التراث الوطني والقومي والإسلامي. ولا شك في أن القضية معقدة وحساسة، ولكن لحسن الحظ أنه ظهرت بعض محاولات قيمة في هذا المجال، لحامد ربيع وعادل حسين وطارق البشري وفهمي هويدي وغيرهم[1]، وهي محاولات ينبغي التعاطف معها والسعي إلى تنميتها.

كانت الدولة بمفاهيمها، أو مراحلها، أو مكوناتها، الثلاث أسبق في مصر منها في بقية البلدان العربية. ومن العبث في تصورنا تجاهل أن لمصر دولة بالغة العراقة، أو إنكار تاريخ مصر القديم (في حين أنه في الواقع موضع تنازع الأوروبيين والأفارقة وغيرهم)، وتبني تاريخ الجاهلية في الجزيرة العربية باعتباره تاريخا لمصر وللبلدان الأخرى الناطقة بالعربية؛ وهذه نقطة أسهب محمد عابد الجابري في إيضاح أخطارها الثقافية والسياسية[2]. والأصح هو أن يعتبر تاريخ الشعوب الناطقة بالعربية اليوم تاريخاً عربياً شاملاً يتكون من شرائح أو حلقات متتالية. وإذا كانت مصر قد تعربت بعد الفتح الإسلامي، وهي التي لم تغير شخصيتها بعد أي فتح آخر، فإن الفاتحين العرب قد تمصروا، والبلدان العربية الأخرى قد «تمصرت» أيضاً إلى حد ما، بحكم التأثير الثقافي والسياسي المصري في المنطقة. وتجربة محمد علي، والتجربة الناصرية، وكل اللحظات التاريخية المهمة الأخرى في تطور الدولة المصـرية، كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة في الشام والسودان والجزيرة العربية، بل والمغرب العربي.

إن الدولة المصرية ـ رغم عيوبها وخطاياها ـ هي تراث وانجاز قيم لا بد من الحفاظ عليه. ويكفي للتنبه إلى أهميته النظر إلى محاولات القوى الاستعمارية الدائمة لاضعافها أو لاختراقها. وحتى إذا كان في نظرتنا إلى الدولة المصرية بعض من الإتجاه نحو نسج الأساطير، فلا بأس من ذلك، فالأمم تحتاج إلى مجموعة من الأساطير للحفاظ

---

(١) انظر بصفة خاصة، في: حامد ربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، ٢ ج (القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣)، وفهمي هويدي، **مواطنون لا ذميون: موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين** (القاهرة؛ بيروت: دار الشروق، ١٩٨٥).

(٢) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، ط ٢، نقد العقل العربي، ١ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ٥٨ وما بعدها.

على بقائها وتقدمها، ثقافياً وحضارياً. من المفهوم أن يفتقد المصريون والعرب في مرحلة الدولة التابعة والمخترقة دولة محمد علي ودولة عبد الناصر، ومن الغريب أن يسخر كاتب مقتدر هو من القلائل الذين ساهموا بحساسية في موضوع الدولة العربية. من الغريب أن يسخر من هذا الاعتزاز، وبلده يعاني سفك دماء لا يتوقف بسبب تخلخل مؤسسة الدولة فيه[٣].

نعم، يتوق المصريون والعرب إلى الدولة القادرة على التجميع وعلى التغيير. بل أقول إنه إذا كان المصريون يحنون إلى ذكرى هذه الدولة، فإن وجودها سيكون مغنماً ليس لمصر وحدها بل ولجميع العرب. إن الفكر القومي العربي قد عانى من قصوره في موضوع الدولة وقضاياها واشكالاتها الفكرية والتطبيقية، واعتقد أن للتراث المصري وللأدبيات المصرية الكثير مما يمكن تقديمه في هذا المجال. طبعاً لا بد للفكر المصري من أن يصبح أكثر حساسية في هذا المجال بالنسبة إلى خصوصية المجتمعات العربية الأخرى، ولكن الأرضية التاريخية والفكرية للتطوير والابتكار موجودة، في رأيي.

ومن ناحية أخرى، أرى أن الواقعية هي معين أساسي في مجال الحركة السياسية. وفي رأيي أن الدولة المصرية (بالمعنى السوسيولوجي) قوية، واحتمالات إضعافها محدودة، فلماذا إهدار الجهود، إذاً، في محاولة خلخلة الدولة، توهماً منا أن هذا سيؤدي تلقائياً إلى تحقيق الديمقراطية السياسية والتنمية الإقتصادية. أفلا يكون الأفضل، إذاً، محاولة تصحيح مسارها؟

ماذا نفعل بالدولة المصرية؟ هذا سؤال محوري في مجال استشراف المستقبل. وهناك تياران أساسيان يمكن استشفافهما فيما يخص الإجابة عن هذا السؤال: الأول، وبتبسيط شديد، يدعو إلى التضييق على الدولة عن طريق التطوير الديمقراطي والتحول الرأسمالي، وأختار كمعبر عن هذا الإتجاه ـ للتبسيط أيضاً ـ سعد الدين ابراهيم؛ والثاني يدعو إلى الاعتراف بقوة الدولة، بل بايجابياتها الداخلية والخارجية، على أن يكون الهم الأساسي هو تصحيح مسارها (إن صح هذا التعبير)، ولأغراض البساطة كذلك، أختارُ عادل حسين كمعبر عن هذا الإتجاه[٤]. ولا شك في أن الإتجاه الأول هو المسيطر

---

(٣) وضاح شرارة، حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٢٢٢. وهو يستهجن هنا موقف بعض المثقفين المصريين الممتلىء «حناناً وعطفاً وإعجاباً» بدولة محمد علي. انظر أيضاً: نزيه الأيوبي، «أدبيات دراسة المجتمع والدولة،» في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩٣ ـ ٩٦.

(٤) انظر على سبيل المثال: سعد الدين ابراهيم: «فهم مصر» و«التنمية،» في: مصر في ربع قرن (١٩٥٢ ـ =

الآن بين المثقفين المصريين لأسباب مفهومة، أهمها الإنحرافات والتشوهات التي طرأت على التجربة الناصرية. ولا بد في الفترة المقبلة من إذكاء الحوار بين التيارين، ولن ينتصر أحدهما ـ حتى على المستوى الفكري البحت ـ ببساطة. أما فيما يتعلق بكاتب هذه السطور فأجد أنني أتعاطف وجدانياً وشخصياً مع التيار الأول، ولكنني أجد في الوقت نفسه أن ضرورات التحليل العلمي ـ فضلاً عن الواقعية السياسية ـ تدفعني نحو التيار الثاني؛ وهو أمر من المحتمل أن يكون قد اتضح بالفعل لقارىء هذه الصفحات.

ثانياً: لمحة استشرافية

رأينا كيف تبلورت الدولة بمفاهيمها المختلفة في مصر قبل أن تتبلور في معظم البلدان العربية، وذلك سواء أخذنا الدولة من المنظور التاريخي العريق، أو من المنظور القانوني المؤسسي، أو من منظور التحول الرأسمالي والتنمية الإقتصادية ـ السياسية. وتؤدي هذه الحقيقة التاريخية بالضرورة إلى تدعيم بعض مظاهر التطور اللامتكافىء بين مصر وسائر الأقطار العربية. ويظهر اللاتكافؤ هذا بصورة واضحة عند مقابلة مصر بمعظم دول الجزيرة العربية بصفة خاصة، حيث يمثل مفهوم الدولة وظاهرتها قشرة رقيقة فوق سطح المجتمع.

ومؤدى ذلك أن ظاهرة الدولة في مصر قوية نسبياً، ومؤداه أن معظم المصريين قد «تعودوا» ظاهرة الدولة أكثر مما تعودها كثير من العرب الآخرين، بل إن عدداً من المصريين يعتز بالدولة (وبالتبعية، برموزها ورئاساتها) بصورة تدهش العرب الآخرين أحياناً. وفضلاً عن أن المصريين قد تعودوا على الدولة، فإن هناك تياراً فكرياً مهماً يرى أن نهضة مصر لا تتحقق عادة إلا من خلال الدولة، وقد عبر عن هذا التيار بشكل أو بآخر لويس عوض وأنور عبد الملك وعادل حسين وغيرهم.

ومعنى ذلك كله أن في مصر جهاز دولة ضخماً وقوياً، ولكنه ليس بالضرورة تنيناً عاتياً وغولاً متوحشاً. صحيح أن الدولة في مصر لا تتطابق مع المجتمع المدني (ولا عجب إن سيطر على جهاز الدولة لزمان طويل فئات أجنبية وشبه أجنبية)، وصحيح أن مصر ما زالت تحاول وتجرب، وتنجح وتفشل، في مجال بناء المؤسسات السياسية والتمثيلية القادرة على تكوين حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع المدني (الأحزاب، الأجهزة النيابية، مؤسسات النشر. . . الخ)، ولكن ما لا شك فيه أن جهاز الدولة

=١٩٧٧): دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي، تحرير سعد الدين ابراهيم (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١)، وسعد الدين ابراهيم، مصر تراجع نفسها (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

ومفهومها قد تطورا إلى حد لن يسمح بحل هذه «الدولة» وإذابتها بسهولة في دولة أخرى متوقعة أو متصورة. بل سيقول البعض إن هذا الحل وهذه الإذابة غير مستحبين حتى وإن تصورنا أنهما ممكنان، وذلك نظراً إلى الدور الحضاري ـ التنموي الذي تضطلع به الدولة المصرية في أحيان كثيرة.

إن الصورة التي يزيد احتمال قبولها للتحول من الدولة المصرية إلى الدولة العربية (الشاملة الواحدة) لن تكون إذاً هي صورة حلّ الدولة المصرية وأذابتها في دولة جديدة «تبدأ من الصفر» (تذكر: الجمهورية العربية المتحدة = الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي، ولا ذكر لإسمي سوريا ومصر التاريخيين!). بل الأرجح أن يكون المقبول هو صورة تحرك «الـدول» القائمة نحو الاندماج في دولة جديدة وذلك بشكل يسمح بالاستفادة من المزايا النسبية القائمة لأجهزة الدول المختلفة القائمة بالفعل (تذكّر دور جهاز الدولة البروسية في الوحدة الألمانية).

ولا شك في أن هذا النموذج، الذي سيفضله المصريون، سيكون له، إلى جانب مزاياه، عيوب واضحة، أهمها أن العرب الآخرين قد يتهيبون هذا الدور الكبير الذي ستضطلع به ـ على الأقل في البداية ـ تقاليد الدولة المصرية، ولكن هناك من الأساليب الفنية والتنظيمية والدستورية ما يمكن توليفه واستخدامه بصورة تسمح بتضييق نطاق هذا الإحتمال. ولا بد من أن نتذكر كذلك أن الدولة المصرية، وإن لم تتطابق كما قلنا مع مجتمعها المدني، فإنها ومن منظور نسبي محض تمثل واحدة من أكثر الدول الشرق أوسطية «ديمقراطية»، أي أن حلقات الوصل فيها بين المجتمع المدني وجهاز الدولة هي من أكثر هذه الحلقات تطوراً في البلدان العربية (المجالس النيابية، الأحزاب... الخ)، وإن لم تبلغ بعد، بالطبع، الصورة المثلى التي نبتغيها لها.

والدولة المصرية أيضاً لا تزال، ورغم استنزاف بنيتها التحتية، هي موطن أضخم قلعة صناعية وأضخم مؤسسة تعليمية في الوطن العربي. نعلم أن هذين المجالين قد أصابهما الكثير من الاهتراء في ظل سياسات الإنفتاح وغيرها، ولكننا لا نزال نتحدث حديثاً نسبياً ليس من بين أهدافه ـ على أية حال ـ الإقلال من شأن الآخرين. أما من ناحية الموقف الاقتصادي ـ السياسي العام، فلا شك في أن الدولة المصرية قد زادت تبعيتها للخارج منذ السبعينات (الاعتماد على استيراد الغذاء، تفاقم أزمة الديون، الإرتباط المتزايد بتأثيرات الاقتصاد الرأسمالي العالمي... الخ)، ولكن من الواضح أن الوحدة العربية ستكون من أبرز أساليب الحد من هذه التبعية، في سبيل القضاء عليها.

بل إننا نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إن المظاهر التقليدية لقوة الدولة المصرية التي عددناها من قبل، إنما تتجه في غالبيتها في الوقت الحاضر نحو مزيد من

التضعضع، وذلك لظروف محلية ودولية مختلفة، في حين تتجه مظاهر ضعف الدولة المصرية (وبخاصة جانب «التبعية») نحو التزايد، نتيجة لظروف محلية وإقليمية ودولية أيضاً. ومن هنا تصبح الوحدة العربية هي الطريق نحو الحفاظ على مظاهر قوة الدولة المصرية (بل وتنميتها) وعلى الحد من مظاهر ضعف الدولة المصرية المتزايد في السنوات الأخيرة.

إن الدولة القطرية العربية تمر بأزمة متزايدة، ولا تشذ مصر في هذا المجال عن غيرها من الأقطار العربية. فمن حيث دورها الإقليمي، لا شك في أن إنهاء القتال على الجبهة المصرية ـ الاسرائيلية قد تم على حساب أداء مصر القومي، وبشرط تقزيم دور مصر في المنطقة. ولم تؤدِ «معاهدة السلام» إلى الانتعاش الاقتصادي المرتقب في مصر ولا إلى التقدم نحو حل لجميع أبعاد القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط.

ومن حيث الأداء الاقتصادي، لم تتمكن الدولة المصرية من الحفاظ على القطاع العام و«المكاسب الاشتراكية» التي تم التوصل إليها في الخمسينات والستينات، كما لم تتمكن من تشجيع الرأسمالية الوطنية على الاستثمار والانتاج والتنمية. وهكذا انتهى الأمر إلى نظام إقتصادي ـ اجتماعي أخذ من كل من الإشتراكية والرأسمالية مساوئهما، وترك محاسنهما. ذلك أن الفروق الإقتصادية ـ الاجتماعية في تزايد، ولكن الانتاج والإنتاجية ليسا كذلك. والنتيجة هي عجز في ميزان المدفوعات ومعاناة لقطاعات كبيرة من المواطنين.

ولا شك في أن الدولة المصرية وإن كانت قد تمكنت في العقد الأخير من إجراء بعض التطوير على حلقات الوصل المؤسسية بين المجتمع المدني وجهاز الدولة، فإننا في المقابل نجد أن التوتر والصراع الإجتماعي قد تصاعدا في الفترة نفسها تقريباً بصورة لم يسبق لها مثيل منذ الأربعينات. وتتراوح مظاهر ذلك بين حوادث العنف الإجتماعي وتزايد الجريمة، وتفاقم مشكلة تعاطي المخدرات، إلى ظهور حركات الاعتزال أو الاحتجاج السياسي ذات الطابع الديني («التكفير والهجرة» نموذج للأولى و «الجهاد» نموذج للثانية). بل ها هي تتخذ مظاهر للإعتداء على «رموز الدولة» لم يسبق لها مثيل، ويتراوح ذلك إبتداء من إهانة الشرطي في الطريق (وهي ظاهرة مصرية حديثة نسبياً) إلى قتل رئيس الدولة وفرعونها. بل الأخطر من هذا كله أنها بدأت تصدر عن «أطراف» جهاز الدولة نفسه (أحداث التمرد في الأمن المركزي في شباط/ فبراير ١٩٨٦ هي أخطر مظاهر ذلك) احتجاجاً على استفادة بعض قطاعات الفئة البيروقراطية دون غيرها من مزايا سياسات الانفتاح «الجانبية».

هذا على المستوى الرمزي. أما على المستوى الفكري فيبدو لنا أن الحركات

الإسلامية الجديدة قد جاءت لأول مرة في تاريخ مصر الحديث بنظريات معادية ومضادة لفكرة الدولة. فالواقع أن معظم فكر الاخوان المسلمين وغيرهم من التيارات الإسلامية قد كان يصب أساساً في وعاء نظرية «النظام الاسلامي» (بالمعنى الأخلاقي والإجتماعي أساساً). وتبدأ فكرة الدولة الإسلامية في طرح نفسها عندما يتعرض الأخوان لقهر الدولة الناصرية، وتظهر نظرياً بصورة متبلورة للمرة الأولى في منتصف الستينات في معالم في الطريق لسيد قطب، الذي تتصدره فكرة «الحاكمية» (والتي اقتبسها عن أبي الأعلى المودودي) والذي يقول فيه بمبدأ «جنسية المسلم عقيدته»[٥]. ويتفرع فكر الجماعات الإسلامية الجديدة من هذا الفكر القطبي ويذهب مذاهب متنوعة يقول بعضها باعتزال الدولة (التكفير والهجرة). ويقول بعضها الآخر بهدم الدولة القومية القائمة على مبدأ المواطنة، في سبيل إحياء الأمة الإسلامية وبناء دار الإسلام (تنظيم الجهاد وغيره).

الدولة القطرية العلمانية، إذاً، في مأزق خطير: فليس الأمر أمر أزمة اقتصادية أو تعثر سياسي أو صراع اجتماعي، وإنما قد تداخلت كل هذه المشاكل معاً، فأدت إلى تضعضع الشرعية وإلى إعادة صياغة المقولات على المستوى المبدئي والفكري نفسه. ولا بد من أن نؤكد هنا أن عريضة الإتهام المقدمة من الجماعات الإسلامية الجديدة ليست مشهورة في وجه الدولة القطرية فقط وإنما في وجه الدولة القومية المحتملة أيضاً. ففكرة المواطنة، سواء بأساسها الإقليمي الضيق أو بأساسها الثقافي الواسع، فكرة مرفوضة تماماً من جانب الحركات الإسلامية الجديدة، باعتبار أنها فكرة علمانية تتعارض مع مفهوم الأمة الإسلامية. وقد بدأ هذا الطرح في إحداث تأثيره خارج نطاق هذه الجماعات الإسلامية، فإذا بكاتب مرموق، مثل طارق البشري مثلاً، يتراوح ويتردد في كتابه عن المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية[٦]. ولا نكاد نرى مساهمة تحاول طرح قضية المواطنة (التي هي أساس فكرة الدولة) من منظور إسلامي يأخذ في اعتباره الأوضاع الإجتماعية والسياسية والثقافية الراهنة، باستثناء دراسة فهمي هويدي الممتازة بعنوان مواطنون لا ذميون. فالمنظور هنا إسلامي خالص، ولكنه منظور متنور يواجه حقائق القرن العشرين في تفهم وحساسية.

ومن المتصور أن تقود هذه المساجلات الفكرية إلى تطوير مفهوم عروبي ذي مضمون إسلامي واضح (وذلك على نحو ما يظهر في كتابات عادل حسين مثلاً)، ولكن لا شك في أن التوفيق بين مفاهيم الوطنية والعروبة والأمة (الإسلامية) سيتطلب جهداً، وإبداعاً فكرياً وسياسياً كبيرين.

---

(٥) سيد قطب، معالم في الطريق (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٣).

(٦) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).

ثالثاً: إحتمالات تزايد التحدي للدولة المصرية

يكاد يكون من المؤكد أن التحدي الخارجي للدولة المصرية سيتزايد. فمن ناحية، ستظل اسرائيل حريصة على تأكيد أن أي تراجع عن كامب ديفيد سيكون بمثابة إعلان الحرب بين البلدين. وسوف يستمر بذلك مأزق السياسة الخارجية المصرية في محاولة توثيق العلاقة بالأخوة العرب، مع عدم الدخول في حرب قريبة مع إسرائيل وعدم تحطيم «الصداقة» مع الولايات المتحدة تماماً.

ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة سوف تعامل مصر بشكل متزايد من موقف متعالٍ، وربما مُتَعَنِّت (وهو أمر بدأت ملامحه في الظهور منذ سنوات). فالموقف الأمريكي السائد يرى أن مصر قد «قبضت» بالفعل «ثمن» كامب ديفيد، وأن القيادة المصرية لم تطوع موقفها بالقدر الكافي لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة بصورة مباشرة وفعالة، وأن إسرائيل لا تزال هي حارس المصالح الإسرائيلية الأمين في الشرق الأوسط. ومع ذلك فهناك تطورات لا بد من أخذها في الحسبان، بدأت في التبلور بعد انتهائنا من تسطير معظم صفحات هذا الكتاب، وأعني بذلك عودة مصر إلى «الصف العربي» بخطى وئيدة ولكنها ثابتة، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية وإستمرارها، واستجماع منظمة التحرير الفلسطينية لخيوط المبادرة السياسية. كل هذه عناصر قد تدعو الولايات المتحدة وإسرائيل - إذا ما استمر تصاعدها - إلى إعادة النظر في سياستهما المتعنتة.

على أننا نلاحظ أيضاً أن الدولة المصرية لا تزال شديدة الإعتماد على الولايات المتحدة إقتصادياً. ومعنى ذلك أن تباعد الولايات المتحدة عن مصر لسبب أو لآخر لن يؤدي إلى تناقص اعتماد مصر وتبعيتها للولايات المتحدة وللنظام المالي الدولي الموجّه أمريكياً (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). بل الواقع أن العكس هو الصحيح. فنظراً إلى أن الاقتصاد المصري قد أصبح ذا توجه خارجي (وليس داخلياً) في الفترة الأخيرة، أي أصبح معتمداً بصفة رئيسية على المصادر «الخارجية» من تحويلات العمّال ورسوم القناة وعائدات النفط ومبالغ المعونة، نجد أن اضمحلال المصادر ذات المنبع المحلي أو العربي (وهو الذي بدأ منذ سنة ١٩٨٢) إنما يؤدي بالضرورة إلى مزيد من التهافت على المنبع الخارجي الأجنبي (أي على المعونات والقروض الأجنبية والدولية). وهكذا، سوف تتحول وظيفة الدولة بشكل متزايد إلى منظم لعملية خدمة القروض الخارجية، وهو أمر لن يؤدي إلى مسخ أولويات تخصيص الموارد في البلاد فحسب وإنما إلى إضعاف موقف الدولة التفاوضي في المجال الدولي إضعافاً كبيراً كذلك.

أما في المجال الداخلي، فلن تواجه الدولة المصرية تحدياً جهوياً يعتد به (رغم تجدد حوادث الشغب من وقت لآخر وبخاصة في محافظة أسيوط ذات الطابع الفريد تاريخياً وإجتماعياً!). أما في المجال الإثني، فالتجانس العرقي في مصر أمر معروف ولا يمثل أي تحدٍ للدولة، ولكن المشكلة الطائفية أو مشكلة علاقة الأديان تمثل نقطة ضعف مهمة في بنية الدولة الإجتماعية في المرحلة الراهنة. فكما سبق أن أشرنا، نجد أن مصر هي الدولة العربية الأساسية التي طرحت فيها قضية المواطنة في علاقتها بالدين في الحقبة الأخيرة. فطرح فكرة الأمة الإسلامية كمفهوم بديل لفكرة المواطنة والوطنية والقومية قد أثار التخوف في قلوب كثير من المسيحيين المصريين من أن يؤدي إحياء مفهوم «أهل الذمة» إلى وضعهم في مقام مواطني الدرجة الثانية على أحسن تقدير. ولما كان يترأس الأقباط في السبعينات بطريرك على درجة لا بأس بها من التسيس رأى ضرورة مقاومة هذه التوجهات بحزم وتشدد، فقد تصاعدت حدة المخاوف والخلافات بين الفريقين إلى مستوى أدى إلى تفجر الفتنة الطائفية، بدرجة بلغت أقبح صورها في صيف عام ١٩٨١.

ورغم انقشاع هذه الغيمة نسبياً، والافراج عن رجال الدين المسلمين والمسيحيين، وإعادة البابا إلى منصبه في أول عام ١٩٨٥، فلا تزال المخاوف كامنة في كثير من النفوس، والمحاذير قائمة في كثير من الأنحاء. إن حزم السلطات مطلوب هنا، وقد كان له أثر كبير في تهدئة الأمور على السطح، ولكن ما هو أهم وأبقى هو ضرورة تعميق الحوار بين المثقفين حول القضايا المتصلة بالمواطنة والدولة والدين في سبيل التوصل إلى صياغات عصرية وفعّالة، ولكنها متلائمة مع التراث الوطني والعربي والإسلامي.

وإلى أن يتحقّق ذلك على الوجه الأكمل، فمن المؤكد أن المسألة الطائفية (فضلاً عن المسألة الاقتصادية) سوف تمثلان «عقب أخيلوس» أو نقطة الضعف في بنيان الدولة المصرية الإجتماعي الراهن. وخطورة المسألة الطائفية هي في ارتباطها الوثيق بمشهد (سيناريو) بديل متكامل للدولة المصرية هو المشهد الذي تقدمه الجماعات الإسلامية. وإذا كان ظهور هذه الجماعات وتوسعها نسبياً قد ارتبط إلى حد بعيد بتزايد المشكلات الاقتصادية والإجتماعية، المتمثلة في الحرمان النسبي للفئات ذات الآمال المتصاعدة، فلا شك في أن جانباً آخر من السبب إنما يرجع إلى «الإغتراب» الثقافي والحضاري لهذه الفئات، والرغبة الحقيقية في إكساب الحياة معنى قيمياً وروحياً.

إن وجود الجماعات الإسلامية هو نتاج للأزمة الإقتصادية الإجتماعية الحضارية التي يعيشها المجتمع، ولكن ليس معنى ذلك بالضرورة، القول بأن برنامج هذه الجماعات والمشهد البديل الذي تقدمه هو الحل لهذه الأزمة. ونلاحظ أن

الكثيرين قد انتقدوا هذه الجماعات لعدم تقديمها لبرامج بديلة مفصلة لإعادة تنظيم الإقتصاد والمجتمع في صورتهما العصرية. ولكن هذا الغموض مقصود في جانب كبير منه بهدف عدم التورط في مناقشة تفصيلات عملية تؤدي إلى النيل من رهبة وعظمة الحلول الكبرى التي يوصون بها. وفي جانب آخر ينبع هذا الغموض من أن التيار الإسلامي كان على الدوام أكثر اهتماماً بقضايا الأخلاق والأسرة والجنس والحرمات. . . الخ منه بقضايا الإقتصاد والتخطيط والزراعة والصناعة . . . الخ. ومن ناحية ثالثة فإن هذا الغموض إنما يعكس الضحالة الفكرية لكثير من رئاسات هذه الجماعات، التي لا تزال تحل وتربط في قضايا القرن السادس والسابع دون أن تجرؤ بالقدر الكافي على مواجهة قضايا القرنين العشرين والواحد والعشرين.

على أن هذا الغموض فيما يتعلق بـ «المشهد البديل» (السيناريو البديل)، فضلاً عن صغر حجم الجماعات الإسلامية الجديدة، لا يعنيان أن التحدي الذي تمثله هذه الجماعات للدولة هو تحدٍ يستهان به. فمن ناحية تضرب هذه الجماعات على «الوتر الحساس»، إذ تمس باهتماماتها قضايا قيمية مهمة بالنسبة إلى غالبية الناس، ومن ناحية أخرى فإن هذه الجماعات هي على وجه العموم أكثر نضالية، وفي بعض الأحيان أكثر انتظاماً من معظم الجماعات السياسية الأخرى في المجتمع. ومع ذلك فلا يزال من المستبعد في تصورنا، أن تتمكن هذه الجماعات وحدها، أي بمفردها، من تحدي الحكومات القائمة بصورة سافرة تؤدي إلى إسقاط هذه الحكومات. والأرجح أن يتم هذا ـ إذا ما حدث على الاطلاق ـ عن طريق تفاعل سلبي مكثف بين التحديات الخارجية والتحديات الداخلية، يؤدي إلى استفزاز قوى أخرى للتحرك، تتعاون في تحركها هذا مع الجماعات الإسلامية، أو تستلهم في هذا التحرك بعض أفكار هذه الجماعات.

ومن المستبعد، في نظرنا، أن ينهار القانون والنظام العام انهياراً كاملاً في مصر، ولكن اهتزاز هيبة الدولة (في صورة تزايد كسر قوانينها أو تجاهلها والاعتداء على رموزها كما سبق أن أشرنا) هو أمر محتمل. ومن المعروف أن جزراً مستقلة نسبياً عن الدولة قد نشأت في المجتمع المصري منذ السبعينات: رافعات مياه فردية للمنازل، مقاسم هاتف مستقلة للأفراد، مساجد أهلية بالمئات، مخازن للسلاح الخفيف والثقيل. . . الخ.

ومن ناحية أخرى يؤدي تفاقم الفساد وتعدد مراكز القوى، مع عجز الدولة عن التصدي لهذه المظاهر، إلى ضعضعة مكانة الدولة. وقد تفاءل الكثيرون في مصر عندما قامت في بداية حكم حسني مبارك محاكمات قضايا الفساد الاقتصادي، ولكن رأى الكثيرون أيضاً أن هذه المحاكمات قد توقفت قبل الأوان. وقد كان عجز الدولة عن ضبط تدفق النقد وحركة البنوك في البلاد رغم إصدار القوانين بهذا الخصوص في بداية عام ١٩٨٥، كما كان ظهور الدولة للجميع بمظهر العاجز حينئذٍ في مواجهة تحالف التجار

والصيارفة، من دواعي اهتزاز الثقة ليس في عملة الدولة الرسمية فقط، كما يحلو للكثيرين أن يقولوا، ولكن في قدرتها على إعمال القوانين أيضاً وعلى اتخاذ موقف «الاستقلالية النسبية» (Relative Autonomy) في مواجهة المصالح الإقتصادية المباشرة للفئات الإجتماعية المختلفة، والذي يعد من أهم مظاهر وجود الدولة في المجتمع الحديث.

ومن ناحية أخرى، نجد أن اتجاه فرص العمل للمصريين في الأقطار العربية النفطية إلى الإنخفاض (بتأثير أزمة سعر النفط الحالية)، سيؤدي بشكل متزايد إلى قلة جدوى الهجرة كمخرج موقت للشباب من الأزمة وكصمام أمان سياسي يصرفهم عن التفكير الجماعي في شؤون أوطانهم . وفي حين ستستمر أعداد المتعلمين في التزايد (إذ استمر التوسع في التعليم في عهد السادات كأحد مظاهر الإستمرار في السياسات الشعبوية الناصرية)، كما تستمر فرص العمل الداخلي منخفضة في أغلب الإحتمالات (بسبب السياسات الإستثمارية الحالية)، سيؤدي إنخفاض فرص التوظيف في الخليج ليس إلى مزيد من البطالة فقط (بخاصة بين المتعلمين) وإنما إلى تحطيم فكرة الهجرة أيضاً كحل سحري لجميع المشكلات على المستوى الفردي.

ومن المستبعد، في تصورنا، أن يتخذ عجز الدولة المصرية شكل التفتت الإقليمي أو الجهوي، فمصر كما هو معروف دولة «ملمومة» ومتماسكة جغرافياً، وتقاليد المركزية الجغرافية والإدارية فيها تقاليد عريقة. وهذه التقاليد لم تمس منها كثيراً قوانين الحكم المحلي التي صدرت في الستينات ثم تتابعت في ظل حكم السادات. وقد أوضحت في مقام آخر أن نظام الحكم المحلي لسنة ١٩٧٩ بصفة خاصة كان هدفه الرئيسي إحكام قبضة الحكومة المركزية على الأقاليم، وتدعيم جهاز الأمن البوليسي والسياسي فيها باسم اللامركزية والديمقراطية والتنمية.

من المستبعد، إذاً، أن يتأثر كيان الدولة الإجمالي وتكاملها الجغرافي والبشري، ولكن من المتصور أن تتفتت وحدة النخبة الحاكمة، أي أن تختلف قطاعاتها خلافات أساسية تؤدي إلى صراعات حاسمة اما حول قضايا الأمن القومي وإما حول قضايا السياسة الاقتصادية، أو حولهما معاً. وقد تستثار قضية الأمن القومي بمناسبة خارجية (مثل اعتداء اسرائيل على أحد البلدان العربية) أو بمناسبة داخلية (مثلما جرى في أحداث الأمن المركزي سنة ١٩٨٦). أما قضية السياسة الإقتصادية فقد تثور في إطارها خلافات حادة مثلاً بين القطاع المؤيد للقومية الإقتصادية والقطاع المؤيد للإنفتاح التجاري . . . الخ . ومثل هذه الخلافات تكون مقبولة وتتحملها النظم السياسية المختلفة في معظم الأحوال. ولكن في ظروف الأزمة غير العادية، قد تؤدي مثل هذه الخلافات إلى استقطاب أطراف من المؤسسة العسكرية أو المؤسسات السياسية والعمالية

والجماهيرية بصورة قد تؤدي إلى تغيير نظامي في البنية الإجتماعية ـ التنظيمية للدولة ولنظامها السياسي.

وفي حين أنه قد تستمر مصر في مسيرتها الحالية دون تغيير من ناحية (فقد عاشت وتعايشت مع الفقر والأزمة والاضطراب عهوداً طويلة من تاريخها)، نجد من ناحية أخرى أن الظروف التي تراكمت في مصر، في العقدين الأخيرين، شبيهة إلى حد ما بالظروف التي تراكمت في الأربعينات، والتي أدت إلى قيام ثورة تموز /يوليو١٩٥٢ . وبمعنى آخر، إذا كان استمرار الأمور على ما هي عليه أمراً محتملاً، فإن إمكانية تغير الأمور بصورة سريعة وعميقة لا يصح أن تقع منا موقع المفاجأة.

المراجع

١ - العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **مصر تراجع نفسها**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

ـــ [وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

الاتحاد الاشتراكي العربي. **الاتحاد الاشتراكي العربي، الكتاب السنوي**. القاهرة: الاتحاد، ١٩٦٤ - ١٩٦٦.

اسماعيل، محمود. **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير**. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٠.

امام، عبدالله. **علي صبري يتذكر**. بيروت دار الوحدة، ١٩٨٨.

ـــ. **ناصر وعامر**. القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ١٩٨٥.

أمين، جلال أحمد. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الإقتصادي العربي والعلاقات الإقتصادية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي المعاصر**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

ـــ . **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

ـــ . **الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**. ترجمة هنرييت عبودي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

ـــ . **علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الايديولوجي العربي: رؤية نقدية**. بيروت: دار الحداثة للطبع والنشر، ١٩٨٣.

بركات، علي. **رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.

البشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢**. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣.

ـــ . **الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو: ١٩٥٢ - ١٩٧٠**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧.

ـــ . **المسلمون والأقباط في اطار الجماعة الوطنية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

ثورة ٢٣ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.

الجابري، محمد عابد. **تكوين العقل العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤. (نقد العقل العربي؛ ١)

الجبرتي، عبدالرحمن بن حسن. **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. تحقيق وشرح حسن جوهر، عمر الدسوقي، وابراهيم سالم. القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٨ - ١٩٦٥. ٧ ج.

جرجس، فوزي. **دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي**. القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨.

جمعة، ابراهيم. **ايديولوجية القومية العربية: انبثاقها من الضمير العربي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٠.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. **نتائج حصر واستقصاء العمالة في مجال الادارة بقطاع النشاط الاقتصادي العام في جمهورية مصر العربية**. القاهرة: الجهاز، ١٩٧٤.

جوهر، سامي. **الصامتون يتكلمون: عبدالناصر ومذبحة الأخوان**. ط ٥. الاسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥.

الحتة، أحمد. **تاريخ الزراعة المصرية في عصر محمد علي الكبير**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٠.

حسنين، جمال مجدي. **البناء الطبقي في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٠**. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨١.

حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٧٩**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

ـــ . **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

الحكيم، توفيق [وآخرون]. **ملف عبد الناصر**. القاهرة: دار القضايا، دار الأهرام، ١٩٧٥.

حماد، مجدي. **العسكريون العرب وقضية الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

حمدان، جمال. **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٧. (سلسلة كتاب الهلال؛ ١٩٦٠)

حمودة، عادل. **سيد قطب: من القرية إلى المشنقة - تحقيق وثائقي**. القاهرة: دار سيناء للنشر، ١٩٨٧.

حنا، ميلاد. **نعم أقباط ولكن مصريون**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٠.

خالد، كمال. **رجال عبدالناصر والسادات**. القاهرة: دار العدالة، ١٩٨٦.

درويش، عبدالكريم. **البيروقراطية والاشتراكية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.

الدسوقي، عاصم أحمد. **كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥.

ـــ . **نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي**. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨١.

دياب، محمد حافظ. **سيد قطب: الخطاب والأيديولوجيا**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨.

رائف، أحمد. البوابة السوداء: صفحات في تاريخ الأخوان المسلمين. القاهرة: الزهراء للاعلام العربي، ١٩٨٥.

الرافعي، عبد الرحمن. عصر اسماعيل. القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٤٨. ٢ ج.

ــــ. عصر محمد علي. ط ٤. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

ربيع، حامد. سلوك المالك في تدبير الممالك. القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣. ٢ ج.

رزق، يونان لبيب. الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧.

ــــ. تاريخ الوزارات المصرية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥.

رمضان، عبدالعظيم. دراسات في تاريخ مصر المعاصر. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١.

ــــ. صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

زكريا، فؤاد [وآخرون]. عبدالناصر واليسار المصري. القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ١٩٧٧.

زهران، سعد. في أصول السياسة المصرية: مقال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

السادات، أنور. وصيتي. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٢.

سعد، أحمد صادق. تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.

ــــ. في ضوء نمط الانتاج الآسيوي، تاريخ مصر الاجتماعي ـ الاقتصادي، مصر الفرعونية ـ الهيلينية ـ الامبراطورية الإسلامية ـ الفاطمية بين المغرب... إلى مصر عهد المماليك. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

سليم، جمال. التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٢.

سيد أحمد، محمد. مستقبل النظام الحزبي في مصر. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.

سيف الدولة، عصمت. الاستبداد الديمقراطي. ط ٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

شرارة، وضاح. حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

صبري، موسى. السادات: الحقيقة والأسطورة. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٥.

طرخان، ابراهيم علي. النظم الاقطاعية في المشرق الأوسط في العصور الوسطى. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨.

طلعت، حسن. في خدمة الأمن السياسي، مايو ١٩٣٩ ـ مايو ١٩٧١. بيروت: الوطن العربي، ١٩٨٣.

الطهطاوي، رفاعة رافع. مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية. القاهرة: مطبعة الرغائب، ١٩١٢.

عامر، إبراهيم. الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، ملكية الأرض، وسائل الاستغلال، القوى الاجتماعية في الريف، الصراع حول الأرض، قانون الاصلاح الزراعي. القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨.

عبدالحكيم، طاهر. الشخصية الوطنية المصرية. القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦.

عبد الحكيم، محمود. الأخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ. الاسكندرية: دار الدعوة، ١٩٨٥.

عبد الفتاح، نبيل. المصحف والسيف: صراع الدين والدولة في مصر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.

عبد المعطي، عبد الباسط. الصراع الطبقي في القرية المصرية: تحليل تاريخي ومعاصر. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.

عبد الملك، أنور. ريح الشرق. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

عبد المنعم، أحمد فارس [وآخرون]. النظام السياسي. تحرير علي الدين هلال. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٣.

عمر، محمد فوزي. الإدارة المصرية في صدر الإسلام. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩.

عودة، محمود. الفلاحون والدولة: دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

عوض، لويس. أقنعة الناصرية السبعة: مناقشة توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل. بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥.

ـــ. تاريخ الفكر المصري الحديث: من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل. القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩. ٢ ج.

ـــ. تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

عيسى، صلاح. مثقفون وعسكر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦.

العيسوي، ابراهيم. من اصلاح ما أفسده الانفتاح. القاهرة: كتاب الأهالي، ١٩٨٤.

غنيم، عادل. النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

الفقي، مصطفى. الأقباط في السياسة المصرية: مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية. القاهرة؛ بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦.

فودة، فرج علي. قبل السقوط: حوار هادىء حول تطبيق الشريعة الإسلامية. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٥.

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية بإنشاء هيئة القطاع العام. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤.

الكاشف، سيدة اسماعيل. مصر في عصر الولاة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

لاندز، ديفيد. بنوك وباشوات. ترجمة وتقديم عبدالعظيم أنيس. القاهرة: كتاب الأهالي، ١٩٨٥.

لبيطة، محمد فهمي. تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة. القاهرة: لجنة التاليف، ١٩٤٤.

مراد، محمود. من كان يحكم مصر؟ القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥.

مرسي، فؤاد. مصير القطاع العام في مصر: دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلي والأجنبي. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٨٧.

ـــ . هذا الانفتاح الاقتصادي. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

مصر في ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧): دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي. تحرير سعد الدين إبراهيم. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي. **إغاثة الأمة بكشف الغمة**. تحقيق محمد زيات وجمال الشيال. القاهرة: لجنة التأليف، ١٩٥٧.

المنوفي، كمال. **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

المهدوي، طارق. **الأخوان المسلمون على مذبح المناورة**. بيروت: دار آزال، ١٩٨٦.

نحو فكر عربي جديد. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

نصار، حسين. **الثورات الشعبية في مصر الإسلامية**. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩. (المكتبة الثقافية؛ ٢١٥)

النظام السياسي. تحرير علي الدين هلال. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٣.

الهراوي، عبد السميع سالم. **لغة الادارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر**. القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ١٩٦٣.

هلال، علي الدين. **السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني، ١٩٢٣ - ١٩٥٢**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧.

هويدي، فهمي. **مواطنون لاذميون: موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين**. القاهرة، بيروت: دار الشروق، ١٩٨٥.

يوسف، أبو سيف. **الأقباط والقومية العربية: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «أزمة مجتمع أم أزمة طبقة.» **المنار**: السنة ١، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

أمين، سمير. «تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر.» **الطليعة**: العدد ٢، نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

ـــ . «ملاحظات حول أزمة الرأسمالية في مصر.» **قضايا فكرية**: الكتاب الخامس، أيار/ مايو ١٩٨٧.

الأهرام الاقتصادي: العدد ٨٤٢، آذار/ مارس ١٩٨٥.

زيبليوس، كارولا. «حول نشأة الدولة المصرية القديمة.» **الفكر العربي**: السنة ٥، العددان ٣٣ ـ ٣٤، أيار/ مايو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٣.

السعيد، محمد أحمد. «مساهمة في فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية في مصر.» **قضايا فكرية**: الكتاب الثالث والرابع، آب/ أغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.

سليمان، وليم. «القاهرة في مصر المملوكية.» **الطليعة**: السنة ٥، العدد ٢، شباط/ فبراير ١٩٦٩.

ـــ . «محمد علي حاكماً.» **الطليعة**: السنة ٥، العدد ١٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩.

السيد، مصطفى كامل. «الوجوه المتعددة للدولة الرأسمالية شبه الطرفية.» **قضايا فكرية**: الكتاب الثاني، تموز/ يوليو ١٩٨٥.

سيد أحمد، رفعت. «اشكالية الصراع بين الدين والدولة في النموذج الناصري.» **اليقظة العربية**: السنة ١، العدد ٤، تموز/ يوليو ١٩٨٥.

سيف الدولة، عصمت. «تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ٥٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣.

عطية، نعيم. «نشأة النظم الإدارية في مصر.» **مجلة العلوم الإدارية**: العدد ١٢، نيسان/ أبريل ١٩٧٠.

عمر، ابراهيم عباس ومحمد سيف الله الشربيني. «ادارة الموارد البشرية في الجهاز الاداري المصري.» **الإدارة**: السنة ١٤، العدد ١، تموز/ يوليو ١٩٨١.

عوض، لويس. «المجلس الثقافي الجديد.» **الأهرام**: ١٩٨٦/٥/٣١، و ١٩٦٨/٦/٧.

فرح، نادية رمسيس. «التنمية وأزمة التحول السياسي.» **المنار**: السنة ١، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

مورو، محمد. «فتح ملف حادث المنشية.» **المختار الإسلامي**: السنة ٧، العدد ٣٧،

أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

«ندوة مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية.» **الفكر العربي**: السنة ٥، العددان ٣٥ ـ ٣٦، أيلول/ سبتمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

أطروحات

حسنين، سامية سعيد إمام. «الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

مؤتمرات

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي. المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٣، القاهرة، ٢٣ ـ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٨.

مؤتمر المبعوثين، الاسكندرية، آب/ أغسطس ١٩٦٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdel - Khalek, G. and R. Tignor (eds.). *The Political Economy of Income Distribution in Egypt.* New York: Holmes and Meier, 1981.

Abdel - Malek, Anouar. *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser.* New York: Random House, 1968.

——. *Idéologie et renaissance nationale d'Egypte moderne.* Paris: Anthropos, 1969.

Ansari, Hamied. *Egypt: The Stalled Society.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1980.

Ayubi, Nazih N. *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt.* London: Ithaca Press, 1980.

Baer, Gariel. *Egyptian Guilds in Modern Times.* Jerusalem: The Oriental Society, 1964.

Baker, Raymond William. *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978.

Berger, Morroe. *Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of the Higher Civil Service.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957.

——. *Islam in Egypt Today: Social and Political Aspects of Popular Religion.* Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1970.

Berque, Jacques. *Egypt: Imperialism and Revolution.* London: Faber and Faber; New York: Praeger, 1972.

Binder, Leonard. *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and theSecond Stratum in Egypt.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1978.

Brewer, Anthony. *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey.* London: Routledge and Kegan Paul, 1980.

Centre d'études et de recherches marxistes. *Sur le mode de production asiatique.* Paris: Editions Sociales, 1969.

Clot- Bey, A.B. *Aperçu général sur l'Egypte.* Paris: Fortin, Masson et Cie, 1840.

Cook, M.A. (ed.). *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day.* London: Oxford University Press, 1970.

Cooper, Mark. *The Transformation of Egypt State and State Capitalism in Crisis, 1967-1970.* London: Croom Helm, 1982.

Crouchley, A.E. *The Economic Development of Modern Egypt.* London: Longman, 1938.

Davis, Eric. *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.

Deeb, Marius. *Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939.* London: Ithaca Press, 1979.

Dekmejian, Richard Hrair. *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971.

Erman, Adolf. *Life in Ancient Egypt.* London: Macmillan, 1894.

Farah, Nadia Ramsis. *Religious Strife in Egypt.* New York: Gordon and Breach, 1986.

Gibb, Hamilton Alexander R. and Harold Bowen. *Islamic Society and the West:A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East.* New York, London: Oxford University Press, 1950-1957. 2 vols.

Gran, Peter. *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840.* Austin, Tex.: University of Texas Press, 1979. (Modern Middle East Series; no. 4)

Heikal, Mohammed Hassanayn. *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat.* London: André Deutsch, 1983.

Hinnebusch, Raymond. *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian Modernizing State.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985.

Holt, Peter Malcolm. *Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922: A Political History.* New York: Cornell University Press; London: Longman, 1966.

——. *Studies in the History of the Near East.* London: Frank Cass, 1973.

—— (ed.). *Political and Social Change in Modern Egypt.* London: Oxford University Press, 1968.

Hourani, Albert Habib. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939.* London: Oxford University Press, Royal Institute on International Affairs, 1970.

Hussein, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt, 1945-1970.* New York: Monthly Review Press, 1973.

Ibrahim, Ibrahim (ed.). *Arab Resources: The Transformation of a Society.* Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies; London: Croom Helm, 1983.

Issawi, Charles Philip. *Egypt in Revolution: An Economic Analysis.* London: Oxford University Press, 1963.

Kepel, Gilles. *The Prophet and Pharaoh: Muslim Extremism in Egypt.* London: Al- Saqi, 1985.

Kerr, Malcolm H. and El-Sayed Yassin (eds.). *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order.* Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982.

Lacouture, Jean and Simonne Lacouture. *Egypt in Transition.* New York: Criterion Books, 1958.

Lichteim, George. *Marx and the Asiatic Mode of Production.* London: Chatto and Windus, 1963. (st. Antony's Papers; vol. 14)

Marsot, Afaf Lutfi al- Sayyid. *Egypt in the Reign of Muhammad Ali.* New York: Cambridge University Press, 1984.

Mirel, Pierre. *L'Egypte des ruptures.* Paris: Sindbad, 1982.

Mitchell, Richard P. *The Society of the Muslim Brothers.* London: Oxford University Press, 1969. (Middle Eastern Monographs; no. 9)

Moore, Clement Henry. *Images of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry.* Cambridge, Mass.: MIT Press, 1980.

Moret, A. *Le Nil et la civilisation égyptienne.* Paris: Editions Albin Michel, 1937.

Owen, Roger and B. Sutcliffe (eds.). *Studies in the Theory of Imperialism.* London: Longman, 1972.

Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968.

Pye, Lucian W. and Sidney Verba (eds.). *Political Culture and Political Development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965.

Qassem, M. Sami. *The New Managerial Elite in Egypt.* An Arbor, Mich.: [n. pb.], 1967.

Radwan, Samir. *Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1962-1967.* London: Ithaca Press, 1974.

Rivlin, Helen Anne B. *The Agricultural Policy of Mohammad 'Ali in Egypt.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968.

Shaw, Stanford J. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962. (Princeton Oriental Studies; no. 9)

Springborg, Robert. *Sayyid Mir'i: Family Power and Politics in Egypt.* Philadelphia: University of Pennsylvania, 1982.

Tachan, Frank (ed.). *Political Elites and Political Development in the Middle East.* Cambridge, Mass.: Schenkman; New York: Wiley, Halstred Press, 1975.

Taylor, John G. *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment.* London: Macmillan, 1979.

Tibi, Bassam. *Arab Nationalism: A Critical Enquiry.* London: Macmillan, New York: St. Martin's Press, 1981.

Tignor, Robert L. *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1914.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1966.

——. *State: Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984.

Vatikiotis, Panayiotis J. *The Modern History of Egypt.* London: Weidenfeld;

New York: Praeger, 1969.

——. *Nasser and his Generation*. London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978.

—— (ed.). *Egypt since the Revolution*. London: Allen and Unwin, 1968.

Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.

Weber, Max. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. New York: Bedminster Press, 1968. 3 vols.

——. *The Theory of Social and Economic Organization*. Translated by A.M. Henderson and Talcott Parsons. New York: Oxford University Press, 1947.

Wilson, John A. *The Burden of Egypt: An Interpretation of Ancient Egyptian Culture*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1951.

Wittfogel, Karl August. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957.

Zartman, I. William (ed.). *Political Elites in Arab North Africa*. New York: Longman, 1982.

Periodicals

Abrahamian, E. «Oriental Despotism: The Case of Qajar Iran.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 5, 1974.

Abu-Lughod, Ibrahim. «The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the «Urabi Revolt».» *Middle East Journal:* vol. 21, 1962.

Aulas, M.C. «Sadat's Egypt: A Balance Sheet.» *MERIP Reports:* vol. 12, no. 6, July-August 1982.

Ayubi, Nazih. «Bureaucratic Inflation and Administrative Inefficiency: The Deadlock in Egyptian Administration.» *Middle East Studies:* vol. 18, no. 3, July 1982.

——. «From State Socialism to Controlled Commercialism: The Emergence of Egypt's Open Door Policy.» *Journal of Commonwealth and Comparative Politics:* vol. 20, no. 3, 1982.

——. «Local Government and Rural Development in Egypt in the 1970 s.» *Cahiers africains d'administration publique:* no. 23, 1984.

——. «Organization for Development: The Politico-Administrative

Framework of Economic Activity in Egypt under Sadat.» *Public Administration in Development:* vol. 2, no. 4, 1982.

——. «The Politics of Militant Islamic Movements in the Middle East.» *Journal of International Affairs:* vol. 36, no. 2, Fall 1982-Winter 1983.

Büttner, F. «A Country Scenario of Egypt.» *Viertel Jahres Berichte:* no. 96, June 1984.

Cahen, Claude. «Review of «Middle Eastern Cities».» *Journal of the Economic and Social History of the Orient:* vol. 14, 1971.

Constas, H. «Max Weber's Two Conceptions of Bureaucracy.» *American Journal of Sociology:* vol. 63, 1957-1958.

Coury, R.M. «Who Invented Egyptian Arab Nationalism?» *International Journal of Middle East Studies* (IJMES): vol. 14, nos. 3-4, August-November 1982.

Harik, Ilia F. «The Single Party as a Subordinate Movement: The Case of Egypt.» *World Politics:* vol. 25, no. 5, October 1973.

Holt, Peter Malcolm. «Review.» *Bulletin of* SOAs: vol. 26, 1963.

Hunter, F. Robert. «The Passing of Medivial Absolutism, 1805-1879.» *X eme:* 1972.

Moore, Clement Henry. «Authoritariam Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt.» *Comparative Politics:* vol. 6, no. 2, January 1974.

Vatikiotis, Panayiotis J. «Egypt's Politics of Conspiracy.» *Survey:* vol. 18, no. 2, Spring 1972.

Waterbury, John. «The «Soft State» and the Open Door: Egypt's Experience with Economic Liberalization.» *Comparative Politics:* October 1985.

Papers

Cole, Juan R. «Rifaah al-Tahtawi and the Revival of Practical Philosophy.» (Unpublished M.A. Thesis, Cairo, American University of Cairo,1978).

Springborg, Robert. «The Ties that Bind: Political Association and Policy - Making in Egypt.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Stanford University, 1974).

Wahba, Mourad Magdi. «The Role of the State in the Egyptian Economy, 1945-1981.» (Unpublished Ph. D. Thesis, Oxford University, 1986).

Zaalouk, Malak. «Commercial Agents in Egypt: A Case Study in Development.» (Unpublished Ph.D. Thesis, University of Hull, 1982).

Conferences

Conference Paper. Durham, N.C.: Duke University, 1963.

XIIIth Congress of the International Political Science Association, Paris, 15-20 July 1985.

فهرس

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ن)